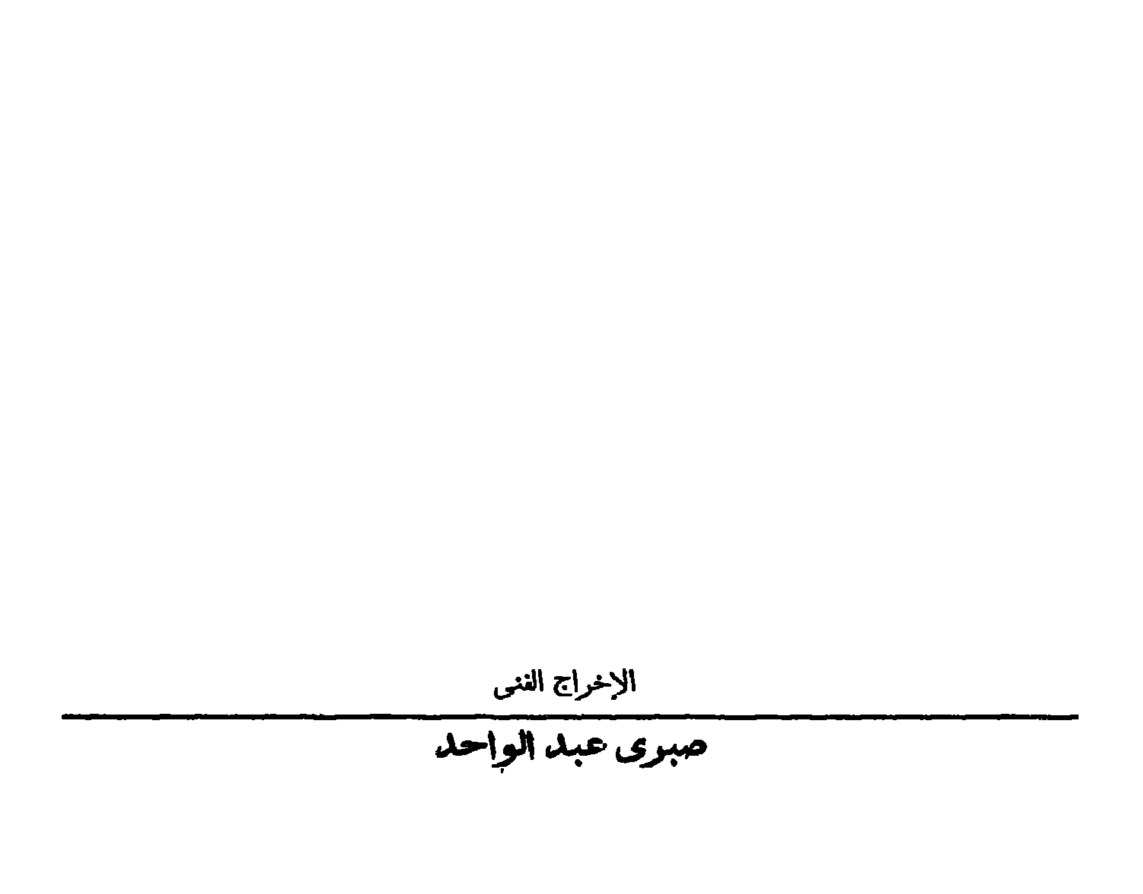
مصر قبل عبد الناصر

د . عبد العظيم رمضان

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥



الإخراج الفنى

صبرى عبد الواحد

تقديم

لا يُعلم بعد من الذى أطلق مقولة إن تاريخ مصر يبدأ من ثورة يوليو ! ومن المحقق أن هذه المقولة لم تظهر عقب قيام الثورة، إذ ظلت الثورة فى نزاع مع القوى الوطنية التى كانت تملأ الساحة السياسية قبل الثورة ، حتى تمكنت من ضرب هذه القوى فى أزمة مارس ١٩٥٤ . ومع ذلك ظلت الثورة غير قادرة على إطلاق هذه المقولة حتى أخذت إنجازاتها المعروفة ، ابتداء من صفقة الأسلحة السوفيتية إلى تأميم قناة السويس ، وما أحدثته من ترحيب فى الجماهير المصرية والعربية ، تدير عقول ضباط الثورة ، فأخذت تظهر هذه المقولة للقضاء تماما على ذكرى القوى الوطنية التى قادت نضال الشعب المصرى قبل الثورة ، والتى كانت فى ذلك الحين قد صفيت تماما بالسجن أو الإعدام ، واظهار الثورة فى عين الشعب المصرى فى صورة الصانع الحقيقى للتاريخ المصرى الحديث. وقد صحبها مقولة أخرى بأن عبد الناصر هو أول حاكم مصرى حقيقى منذ عصر الفراعنة.

وقد كنت أظن أن هذه المقولة من صنع كتاب الثورة والمتحمسين لها ، ولكنى سمعت من الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ، أنه كان فى زيارة وزير ثقافة من وزراء ثورة يوليو للحديث عن إنشاء مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، وعند كلامه عن تاريخ ما قبل الثورة قاطعه الوزير قائلا فى حسم وهو يشيح بيده : لا يوجد لمصر تاريخ قبل ثورة يوليو!

وهذه الرواية تصور المناخ الفكرى التاريخى فى عهد الثورة، ويصوره أيضا تناول تاريخ مصر فى تلك الأيام سواء فى الصحف أو الكتب المدرسية أو الجامعية، وإهالة التراب على زعامات مصرية كانت تملأ الساحة المصرية صخبا وضجيجا بنضالها وصلابتها الوطنية قبل الثورة، مثل مصطفى النحاس، ثم المغالطات التاريخية التى تقدم تاريخ مصر قبل الثورة فى شكل مشوه اختفت منه الإيجابيات ولم تبرز سوى السلبيات.

فسعد زغلول ركب قمة الموجة الثورية! ولم يحركها ويبعث فيها الحياة، وثورة ١٩١٩ فشلت، والأسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ ، وفى ذلك ساق الميثاق أسبابا مختلقة لم يكتبها مؤرخ وإنما كتبها سياسى يريد أن يبرر استمرار الثورة فى الحكم. ومعاهدة ١٩٣٦ هى صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩! مع أن معاهدة الجلاء التى أبرمتها الثورة فى عام ١٩٥٤

لم تفترق كثيرا عن معاهدة ١٩٣٦ إلا فيما يتعلق بتغير الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وماترتب عليه من تغير موقف الشعب المصري إلى الحد الذى أملى إلغاء المعاهدة فى سنة ١٩٥١ . ولولا تغير موقف بريطانيا واشتراكها فى مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر لاستمرت معاهدة الجلاء نافذة المفعول إلى نهاية مدتها القانونية، ولتغير مصير ثورة يوليو.

والمهم هو أن تاريخ مصر يبدأ قبل ثورة يوليو على وجه التحقيق. ومع أن هذا القول لايحتاج إلى إثبات، إلا أن هذا الكتاب يساعد على هذا الاثبات. فهو يضم مجموعة من الدراسات التى كتبتها عن تاريخ مصر، وهى مجموعة متناثرة على طول التاريخ المصرى المعاصر وعرضه. وقد نشرتها لى بعض المجلات العلمية والسياسية، أو قدمتها فى بعض المؤتمرات العلمية الدولية فى الخارج. وهى تبحث فى موضوعات لم يسبق بحثها من قبل بشكل علمى أكاديمى، وواحدة منها وهى - «مصر عبر العصور»- قدمتها لتنشر فى موسوعة عربية تصدرها المؤسسة العربية للدراسات والنشر. وقد رتبتها ترتيبا زمنيا، رغم عدم ارتباط أى واحدة منها بما سبقتها، وذلك حفاظا على المنهج العلمى.

والفرق بين الدراسات الصغيرة والكتب الكبيرة أن الأولى تعالج حدثا صغيرا شبه مجهول ، فتلقى عليه من الأضواء ما ينير جنباته ، أو فترة زمنية قصيرة لم تبحث بحثا كافيا من المؤرخين ، أو تتناول فكرة لا تخطر إلا فى بال صاحبها ، فيتناولها بالدرس والتمحيص . أما الكتاب

فإنه عادة يتناول فترة زمنية أطول أو موضوعا أعرض، ويحتاج بالتالى إلى معالجة طويلة .

والبحث العلمى فى حاجة إلى النوعين من الدراسات: الدراسة القصيرة والدراسة المطولة . وتمتاز الدراسة القصيرة بأنها تمهد الطريق أمام الدراسات المطولة ، وتزيل صعوباتها وعراقيلها ، وتكشف من أسرارها ما لعل الدراسة الطويلة تخفق فيه، اللهم إلا إذا كان صاحبها يتمتع بنفس طويل ومثابرة صلبة لا تهن ولا تلين.

والدراسة الأولى التى قدمتها فى هذا الكتاب وهى «مصر عبر العصور» دراسة فريدة فى نوعها بالنسبة لاهتماماتى العلمية. فاهتماماتى العلمية تقوم على تناول النقاط المجهولة فى تاريخ مصر ، والقاء الضوء عليها، وتوضيحها وإزالة غموضها. ومعنى ذلك التعميق . ولكن هذه الدراسة تقوم على المسح العلمى لتاريخ مصر كله منذ العصر الفرعونى حتى عصرنا الحاضر .

وكانت المؤسسة العربية للدراسات والنشر قد طلبت منى هذه الدراسة لتنشر فى موسوعة خاصة تنوى إصدارها - ولست أدرى هل صدرت حتى الآن ، أو صرفت المؤسسةعنها النظر . ولكنى رأيت أن الدراسة تستحق النشر ، لما بذلت فيها من جهد خاص تتبعت به تاريخ مصر الطويل على مدى العصور ، وطبقت فيها تصورى لدراسة من هذا النوع، وهى أن يتوفر الايجاز والدقة معا. وبالتالى. فإن قارئ هذه الدراسة سوف يمكنه استيعاب تاريخ مصر فى عدد محدود من الصفحات ،

ويستطيع اتخاذه أساسا لمزيد من الاطلاع فى كتب التاريخ المختصة .

أما الدراسة الثانية فقد قدمتها فى مؤتمر علمى فى تونس أعده الصديق الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمى، فى عام ١٩٨٢ عن «الولايات العربية ومصادر وثائقها فى العصر العثمانى»، وقد تناولت فيها التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى مصر والمشرق العربى . وهى دراسة تتغلب فيها الأيديولوجية على التاريخ ، فهى تعتمد على قانون البناء التحتى والبناء الفوقى الذى هو أحد قوانين المادية التاريخية، وتكاد تقترب من المنهج الرياضى. فقد اكتفيت فيها بإثبات أن علاقات الإنتاج فى المشرق العربى ومصر لم تتغير بالفتح العثمانى ، وبنيت على هذا الإثبات أن البناء الحضارى، المتمثل فى القوانين والدساتير والفنون والآداب وأنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لم يتغير. وقد لقيت هذه المحاضرة ضجة واعتراضا من كثير من المؤرخين، حتى أفرد لمناقشتها جلسة خاصة. وبالتالى فقد رأيت إدراجها فى هذا الكتاب.

أما الدراسة الثالثة، فهى عن حركة المد والجزر التاريخية بين طريقى السويس ورأس الرجاء الصالح. وقد نشرتها لى مجلة السياسية الدولية. وقد كانت هذه الدراسة اكتشافا بالنسبة لى شخصيا، وقد استفدت منها كثيرا. ولعلى فى هذه الدراسة قد أبرزت فكرة أعتقد أن أحدا لم يلتفت إليها أو لم يعطها ما تستحق من اهتمام،

وهى أن المشروعات الفرنسية على مدى التاريخ الحديث لغزو مصر، كانت مقترنة غالبا بفكرة شق قناة السويس، وأكثر من ذلك أن الحملة الفرنسية على مصر بقيادة الجنرال بونابرت كان الهدف الأول منها شق قناة السويس. وسوف يتابع القارىء هذا الموضوع الشيق.

أما الدراسة الرابعة فتتناول جيش اسماعيل فى القرن التاسع عشر، وقد نشرتها لى كل من مجلة «السياسية الدولية» و «المجلة التاريخية المصرية». ويرجع السبب فى اجراء هذه الدراسة إلى أنى عثرت على وثيقة خطية على درجة بالغة.من الأهمية، عن جيش اسماعيل، لست أعتقد أن أحدا من الباحثين قد عثر عليها، وتتضمن معلومات هامة عن هذا الجيش فى سنة ١٨٦٩. وقد أجريت عليها دراسة مقارنة. ومن الطرائف التى اكتشفتها فى هذه الوثيقة أن اسماعيل كان يتشاءم من رقم ١٣، ولذلك لم يحمل أى آلاى فى جيشه رقم ١٣ على الإطلاق، بل كانت الأرقام تقفز من رقم ١٢ إلى رقم١٤!

أما الدراسة الخامسة فتتناول المحاولات التى بذلتها الرأسمالية المصرية على مدى نصف قرن لانشاء بنك مصر. وقد صححت فيها لنفسى معلومة هامة، وهى أن طلعت حرب لم يكن هو صاحب فكرة انشاء بنك وطنى مصرى، وإنما يرجع ظهور هذه الفكرة الى نصف قرن قبله، وبالذات إلى ظروف الثورة العرابية، ولم يتسن لها التنفيذ الا فى ظروف ثورة أخرى، هى ثورة ١٩١٩. وعلى كل حال فقصة هذه المحاولات لإنشاء بنك وطنى مصرى هى جزء من نضال رأسمالية ما قبل ثورة يوليو

لتحرير الاقتصاد المصرى من قبضة الإمبريالية الغربية. وقد نشرتها لى مجلة الكاتب.

أما الدراسة السادسة، وقد نشرتها مجلة «الكاتب» أيضا، فتتناول حزب الوفد المصرى قبل ثورة يوليو. والجديد فى الدراسة هو الزاوية الأيديولوجية فى هذا التناول، وهو موقع الوفد الأيديولوجى بين اليمين واليسار. وقد نشرت على ثلاثة مقالات، المقال الأول عن «موقع الوفد الأيديولوجى»، والثانى عن علاقات حزب الوفد بالقوى الدولية الاشتراكية والرأسمالية، أما المقال الثالث فهو عن الوفد والحركة الشيوعية فى مصر فى سنة ١٩١٩. وقد انتهزت فرصة نشر هذه الدراسة فى هذا الكتاب لأضيف اليها بعض المعلومات الهامة عن صدى الثورة الروسية فى أكتوبر ١٩١٧ فى الشعب المصرى، وما ترتب عليها من نتائج تمثلت فى قيام حركة شيوعية قوية فى ذلك الوقت المبكر.

وقد أضفت إلى المقالات الثلاثة سالفة الذكر مقالا رابعا لم يقدر له الظهور فى مجلة «الكاتب» لأسباب سياسية ففى ذلك الحين كان الرئيس السابق السادات قد أخذ يوجه ضرباته إلى الصحف اليسارية، التى كانت تتمثل فى مجلات روز اليوسف «والكاتب» والطليعة. فعين على رأس تحرير «الكاتب» الشاعر المرحوم صلاح عبدالصبور، ورأى كتاب «الكاتب» ومنهم صاحب هذا القلم، مقاومة هذه الضربة عن طريق التضامن مع رئيس التحرير السابق أحمد عباس صالح، وقررنا عدم الكتابة فى «الكاتب»، الأمر الذى أدى الى سقوطها فى

النهاية. وكان من سوء حظ هذا المقال الرابع وهو عن حرب المنشورات، أن جاء دوره فى النشر فى أثناء هذه الأزمة، فطلبت من المرحوم صلاح عبد الصبور عدم نشره. ولم أتصور أن تتاح له الفرصة للنشر حتى جاءت مناسبة صدور هذا الكتاب، فضممته إلى الفصول الثلاثةالسابقة. وسوف يقرأ القارىء فى هذا الفصل أخطر وثيقة صدرت عن الشيوعية فى مصر، وهى الفتوى التى أصدرها مفتى الديار المصرية وقتذاك، المرحوم الشيخ محمد بخيت، وأثارت ضجة كبرى فى يوليو ١٩١٩.

أما الدراسة السابعة فهى عن الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد نشرتها لى مجلة السياسة الدولية. وتعد من أولى الدراسات - إن لم تكن أولها - التى صدرت عن الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، وتطوراتها من فكرة الحرب الهجومية إلى فكرة الحرب الدفاعية وفكرة الحياد، وقيام أول علاقات دبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفيتى فى عهد حكومة الوفد.

أما الدراسة الثامنة، فتتناول موضوعا فريدا للغاية، وصفحة مجهولة من صفحات تاريخ مصر المعاصر، وهى الاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية. وكانت الظروف هى التى ساعدتنى على كتابة هذه الدراسة عندما حصلت على ملف هام يتضمن الإذاعات الدعائية التى كانت إيطاليا توجهها إلى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية مما عرف باسم: محطة إذاعة مصر القومية، من راديو بارى بإيطاليا الفاشية،

وكان يتولاها المرحوم الدكتور الطيب ناصر. وقد سجلت هذه الاذاعات أجهزة الاستماع البريطانية، وترجمتها إلى الإنجليزية.

وقد حصلت على ملف هذه الإذاعات من المرحوم الدكتور الطيب ناصر شخصيا من عيادته بالفجالة، وكنت أعرف دوره التاريخى، وقرأت مذكراته التى نشرها فى مجلة روز اليوسف عام ١٩٥١. فتوجهت إلى عيادته التى عرفتها من بعض الأصدقاء، للبحث عن أوراق هامة قد تكون لديه، وسلمنى بالفعل هذا الملف، وقمت بترجمته إلى العربية، وأعددت دراسة شاملة عن الاتصالات المصرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، نشرتها لى وقتذاك مجلة السياسة الدولية. وكنت أنوى تطوير هذه الدراسة مع نشر كامل نصوص الإذاعات، لولا أن توجهت اهتماماتى إلى مساحات أخرى من تاريخ مصر، فاكتفيت بهذه الدراسة كنواة لدراسات أخرى قد يقوم بها غيرى من الباحثين.

أما الدراسة التاسعة فهى عن «الحياة الحزبية فى مصر من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦». وكنت قد كتبت هذه الدراسة منذ وقت طويل حين كان الأستاذ الدكتور محمد أنيس يعد، بوصفه مشرفا على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ندوة تاريخية تعقد بالمركز، وطلب منى إعداد هذه الدراسة كورقة من أوراق الندوة. ثم شاءت الظروف ألا تمكن الدكتور محمد أنيس من عقد هذه الندوة، فاعتزمت تطوير هذه الدراسة لتصدر فى كتاب، ولكنى

عرفت أن صديقى الأستاذ الدكتور يونان لبيب يقوم بإعداد دراسة عن الأحزاب، وقد صدرت بالفعل فى مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام، فلم أجد ضرورة للمضى بدراستى إلى أبعد من ذلك، واكتفيت بنشرها فى هذا الكتاب.

أما الدراسة العاشرة فهى عن «النخبة والسلطة فى مصر بين بورجوازية ثورة ١٩١٩ وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢». وهى تقدم زاوية «السلطة» فى الحياة السياسية المصرية وربطها «بالنخبة الحاكمة». وهى زاوية هامة، خصوصا عندما يكون التركيز عليها فى دراسة مخصصة لهذا الغرض. وقد قدمتها فى ندوة فى تونس عقدها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية، وأثارت مناقشات هامة.

ولعلى بتقديم هذه الدراسات التاريخية أكون قد وفقت في إضاءة بعض جوانب تاريخ مصر قبل عبد الناصر، وأثبت لحملة قميص عبد الناصر أن تاريخ مصر قبل الثورة يمتد عدة آلاف من السنين!

مصر الجديدة فى يناير ١٩٩٥

أ.د. عبد العظيم رمضان

أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب

جامعة المنوفية

(١)

تاريخ مصر على مر العصور

(١)
تاريخ مصر على مر العصور

يتميز تاريخ مصر بصفات أربع أساسية هى : القدم ، والاستمرارية ، والوحدة ، والسلطة المركزية. وقد لعب النيل دورا هاما فى صياغة هذا التاريخ ، فقد فرض على المجتمع الزراعى القائم على ضفافه الوحدة بما كان يحمله في وقت واحد من خطر يهدد الجميع وقت الفيضان ، ومن فائدة مشتركة ونفع عام يمكن أن يصيب الناس إذا نظموا الإفادة من حياة النهر . وبالتالى جعل الحكومة المركزية ضرورة من ضروريات الحياة السياسية ، كما أقام الدولة التى تبسط ظلها على الجميع . وقد ظل هذا الكيان الموحد قائما منذ القدم ، وعبر مختلف العصور وتعاقب الغزاة والعهود . فتكونت مقومات القومية المصرية منذ القدم ، واستمرت الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب المصرى دون تمزق عبر جميع الحقب التاريخية .

ويرجع تاريخ توحد مصر تحت حكومة واحدة إلى عام ٤٢٤٠ ق.م. وكانت عاصمتها هليوبوليس ، مكان عين شمس الحالية. ولكن هذه الوحدة لم تستمر طويلا ، وقد انقسمت مصر بعد ذلك إلى وجهين : الوجه البحرى فى الشمال ، وله عاصمتان: بوتو (قرب دسوق الحالية) و «بى» . والوجه القبلى فى الجنوب ، وله عاصمتان ، نخب ونخن، وكانتا متقابلتين على ضفتى النهر عند الكاب الحالية. وقد انتهى هذا الانقسام على يد مينا أو نارمر حوالى سنة ٣٢٠٠ ق.م ، وأصبحت منف (مكان قرية ميت رهينة الحالية) عاصمة لها .

مصر القديمة

يمكن تقسيم التاريخ المصرى القديم إلى ثلاثة عصور :

العصر الفرعونى .

العصر البطلمى .

العصر الرومانى .

أولا : العصر الفرعونى :

ينقسم العصر الفرعونى إلى اثنى عشر عهدا يمكن استعراضها فى إيجاز على النحو الآتى :

١ ـ عهد الأسرات الأولى :

ويشمل الأسرتين الأولى والثانية ، من سنة ٣٢٠٠ إلى ٢٧٨٠ ق.م. وفيه تكونت أسس الحضارة المصرية القديمة، وتوطدت الوحدة .

٢ ـ عهد الدولة القديمة :

ويشمل الأسرات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة (٢٧٨٠ ـ ٢٢٨٠ ق.م.) . ومن أشهر ملوكها زوسر (من الأسرة الثالثة، وخوفو وخفرع ومنكاورع (من الأسرة الرابعة) ، وهم بناة الأهرام الثلاثة بالجيزة . ومن

أشهر الوزراء أمحوتب ، وزير زوسر ومهندسه وكبير أطبائه وقد بلغ تقدير المصريين له أن جعلوا منه إلهاً للطب والفن والصناعة .

٣ ـ عهد الاضمحلال الأول :

ويشمل الأسرات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة (٢٢٨٠ ـ ٢٠٥٢ ق.م) . وفيه تفككت مصر إلى إمارات صغيرة . وقد حاول أمراء اهناسيا (غرب مدينة بنى سويف الحالية) إسقاط ملوك الأسرة الثامنة وتولى شئون الحكم ، وانتهى الصراع بحكم القسم الجنوبى من مصر ، وظهر من بينهم ملوك الأسرتين التاسعة والعاشرة . ولكن ظهرت فى طيبة (الأقصر حاليا) أسرة قوية استطاعت إسقاط عرش اهناسيا ، وتمكن أميرهم منتوحتب الثانى من إعادة توحيد البلاد بالقوة ، بعد أن كانت قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام : الدلتا، ويحكمها أجانب من آسيا ، ومصر الوسطى حتى أسيوط ، ويحكمها ملوك الأسرة العاشرة، ثم الجنوب من أسيوط إلى أسوان، ويحكمها حكام طيبة .

٤ ـ عهد الدولة الوسطى :

ويشمل الأسرات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة (٢١٣٤ ـ ١٦٢٥ ق.م) . وكانت مصر فى أوائل هذا العهد تنقسم إلى ثلاثة أقسام كما ذكرنا ، وقد تمكن منتوحتب من إعادة توحيد البلاد وتكوين الأسرة الحادية عشرة، ولما مات آخر ملوك هذه الأسرة دون وريث تولى العرش امنمحات الأول، الذى كان وزيرا فى عهد الأسرة السابقة ، وأسس الأسرة الثانية عشرة ، ونقل العاصمة من طيبة إلى «ايثت تاوى» جنوب منف ، لموقعها المتوسط، واستطاعت مصر فى عهد ملوك هذه الأسرة التى حكمتها أكثر من قرنين من الزمان النهوض والتمتع بالرخاء والاستقرار .

٥ ـ عهد الاضمحلال الثانى (الهكسوس) :

ويشمل الأسرات الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة (١٦٧٨ـ ١٥٧٠ ق.م) . وكانت الأسرة الثالثة عشرة قد

تكونت من ملوك ضعاف انتهى عهدهم بتفكك مصر. وفى عهد الأ
الرابعة عشرة التى كانت تحكم منطقة غرب الدلتا مع جزء من وسط
غزا الهكسوس مصر، وهم من البدو الذين سكنوا فلسطين، وأقاموا دول
التى امتدت على شرق الدلتا ثم على مصر الوسطى حتى أسيوط.
اتخذوا من أواريس (صان الحجر) فى شرق الدلتا عاصمة لهم.

٦ - عهد الدولة الحديثة:

ويشمل الأسرات الثامنة عشرة إلى آخر العشر
(١٥٧٠- ١٠٨٠ ق.م) وقد تمكن أحد ملوك الأسرة السابعة عشرة
طيبة، وهو أحموزة (أحمس) من طرد الهكسوس وتأمين الأسرة الثا
عشرة. وعادت مصر مرة أخرى دولة موحدة يمتد سلطانها على
النوبة حتى الشلال الثالث وعلى فلسطين. ومن أهم ملوك هذا الع
حتشبسوت، وتحتمس الثالث، صاحب انتصار مجدو على أمير قادش
شمال فلسطين، ثم إخناتون (أمنحوتب الرابع) صاحب الثورة الدي
الكبرى وموحد الآلهة المصرية القديمة، ثم رمسيس الثانى صا
الانتصار على الحيثيين فى قادش.

٧ - عهد حكم كهنة آمون:

ويشمل الأسرة الحادية والعشرين (١٠٨٠ - ٨٥٠ ق.م). وكان
الكهنة قد ازداد فى أواخر عهد الأسرة العشرين بعد موت رمسيس الثا
واستطاع رئيسهم أن يستولى على الحكم ويؤسس الأسرة الحـ
والعشرين. وفى عهدهم ضعفت البلاد وازدادت سيطرة الجند المرة
على شئون الجيش.

٨ - عهد حكم الليبيين:

ويشمل الأسرات الثانية والعشرين إلى آخر الرابعة والعشرين (٠٠
٧١٥ ق . م). وكان الحكم قد انتقل فى أواخر عهد الكهنة إلى يد الليب

الذين تغلغلوا فى الوظائف وأصبح لهم الحق فى امتلاك الأراضى، وتمكن شيشنق، وهو من أصل ليبى، من تأسيس الأسرة الثانية والعشرين التى حكمت مصر ما يقرب من قرنين، وكان مقرها بوبسطة. وفى أواخر عهد هذه الأسرة والأسرتين التاليتين أخذت السلطة المركزية فى الانحلال، وانقسمت مصر إلى عدة أقسام.

٩ - عهد حكم النوبيين:

ويشمل الأسرة الخامسة والعشرين (٧١٥- ٦٦٣ ق . م). وقد استطاع أحد الحكام واسمه كاشتا تكوين دولة فى جنوب بلاد النوبة تسمى «نباتا»، ثم أرسل ابنه بعنخى إلى مصر على رأس قوة كبيرة تمكنت من فتحها. ولكن الأشوريين تمكنوا فيما بعد من هزيمة تهرقة بن بعنخى، وأصبحت مصر إمارة أشورية

١٠ - العصر الصاوى:

ويشمل الأسرة السادسة والعشرين (٦٦٣ - ٥٢٥ ق.م). وقد أسس هذه الأسرة بسماتيك الأول، أمير مدينة سايس (صا الحجر الحالية)، بعد أن تمكن من طرد الأشوريين من مصر وأعاد إلى مصر وحدتها، وحكمت أسرته ما يقرب من قرن ونصف. وفى عهد هذه الأسرة فتحت أبواب مصر أمام الإغريق، واستعانت بهم وشجعتهم على الاستيطان فيها.

١١ - عهد حكم الفرس:

ويشمل الأسرة السابعة والعشرين (٥٢٥ - ٤٠٤ ق.م). وقد غزا الفرس بقيادة قمبيز عام ٥٢٥، بعد أن مهد لغزوه خيانات اليهود والإغريق وبدو سيناء، وأصبحت مصر بذلك تابعة للحكم الفارسى.

١٢ - عهد الاستقلال:

ويشمل الأسرات الثامنة والعشرين إلى الثلاثين (٤٠٤ - ٣٤١). وكانت قد قامت فى مصر عدة ثورات، الأولى سنة٤٨٦، والثانية

سنة٤٦٠ ، والثالثة فى٤٠٤ ، وتمكنت الثورة الأخيرة من إجلاء الفرس، وتأسست الأسرات الثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون والثلاثون، التى حكمت مصر أكثر من ستين عاماً. ثم عاد الفرس مرة أخرى فى سنه٣٤١، ولكن فى سنة ٣٣٢ دخل الاسكندر الأكبر مصر، فقضى على الاحتلال الفارسى، وانتقلت مصر بعد ذلك إلى عصر جديد.

ثانيا- العصر البطلمى(٣٣٠-٣٠ ق•م)

مهد لهذا العصر الاسكندر الأكبر لمصر عام٣٣٢. وبعد وفاته فى يونية ٣٢٣ق م اختير بطلميوس بن لاغوس حاكما على مصر، فبدأ عصر جديد هو عصر البطالمة. وقد بسطت مصر فى عهد البطالمة الأوائل سلطانها على كثير من بلاد البحر المتوسط خلال القرن الأول بعد وفاة الاسكندر وبلغت الامبراطورية المصرية أقصى اتساعها فى عهد بطلميوس الثالث، فقد اشتملت على قبرص وبرقة وجنوب سوريا وفلسطين وفينيقيا، كما بقيت كيليكيا وبامفيليا وليسيا وكاريا لمدة طويلة جزءا من امبراطورية البطالمة . وفى سنة ٢١٧ انتصرت مصر تحت بطلميوس الرابع فى موقعة رفح على جيوش انتيوكس الإغريقية، ولكن فى عهد بطلميوس الخامس ضاعت معظم أملاك مصر حتى لم يبق لها سوى قبرص وبرقة، ومنذ ذلك الوقت حتى وفاة بطلميوس الثامن فى عام ٨٠ ق. م. حاولت مصر استرداد جنوب سوريا وفلسطين من أسرة سليوكس (ملوك بابل وسورية) ولكنها فشلت ، بل فقدت برقة فى عام ٩٦ق.م. ولم تلبث روح التنافس والنزاع بين أفراد أسرة البطالمة أن أخذت تدب منذ عهد بطلميوس السادس، وتكاثرت الثورات الداخلية والمنازعات بين أفراد الأسرة المالكة، حتى سقطت هيبة مصر فى الخارج، وأصبح مصيرها معلقا على الصراع الحزبى فى روما منذ وفاة بطلميوس الثامن. وفى عام ٥١ ق.م تولى بطلميوس الثانى عشر، الذى جاهر بالولاء لروما

واعترف لها بالحماية. ولم تلبث كليوباترا، التى اعتلت العرش بعده أن لعبت دورا أدى إلى انقضاء عصر البطالمة ، فقد مدت يد المساعدة إلى بومبى فى صراعه مع قيصر، ولكن بومبى هزم ودخل قيصر الاسكندرية بعد حرب قصيرة ، ومع أنها استطاعت التأثير على قيصر ، كما استطاعت بعد مصرعه فى عام ٤٤ ق. م التأثير على أنطونيوس أيضا ـ إلا أن هزيمة كليوباترة وأنطونيوس أمام أوغسطس فى موقعة أكتيوم فى سبتمبر ٣١ ، وانتحار الاثنين ، أنهى صفحة العصر البطلمى فى مصر.

ثالثا ـ *العصر الرومانى* ٣٠ ق.م ـ ٦٤١ م

أصبحت مصر بعد موقعة أكتيوم ولاية من ولايات الدولة الرومانية. ولما كان موقعها وثروتها الطائلة تجعل منها ولاية ممتازة ، لذلك وضع أوغسطس لحكمها نظاما خاصا . فعندما قسمت الولايات الرومانية فى عام ٢٦ ق .م إلى ولايات تابعة للسناتو، وأخرى تابعة للامبراطور ، كانت مصر من بين الولايات الأخيرة، وأقيم عليها حاكم ذو مرتبة رفيعة يدعى Praefectus . ولكن عندما قلت ثروة مصر ولم تعد المصدر الوحيد لقمح روما ، نقصت أهميتها فى الوقت نفسه. وفى القرن الثالث الميلادى لم يعد الأباطرة يخشون من خطر يهددهم من استيلاء ذوى النفوذ عليها .

وقد اعتمد الرومان فى توطيد سلطانهم فى مصر على القوة. فأقاموا الحاميات العسكرية فى الأماكن الرئيسية فى البلاد ، واتبعوا سياسة التفرقة بين الإغريق واليهود فى الاسكندرية ، وهم أهم عناصر السكان بعد المصريين ، فى توطيد نفوذهم . فاشتدت الاضطرابات الدموية بين هذين العنصرين . وقد أبقى الرومان اللغة الإغريقية لغة البلاد الرسمية ، وأظهروا عطفهم على الحضارة الإغريقية .

وبالنسبة للمصريين ، اتخذ الرومان لأنفسهم صفة الفراعنة كما فعل البطالمة من قبل ، ليسبغوا على مراكزهم صفة شرعية. ولكن المصريين

نظروا إلى الرومان نظرتهم إلى مغتصبين ، وقاموا بالثورات ضدهم . وفى عصر ماركس أورليوس Marcus Aurlius (١٦١ - ١٨٠ م) قام الفلاحون المصريون فى الدلتا بثورة كبرى عرفت «بحرب الزراع» ، هزموا خلالها الفرق الرومانية، وكادت تسقط الاسكندرية فى أيديهم .

ولم يتعرض الرومان لمعتقدات المصريين الدينية القديمة ، ولكنهم حاولوا مدة طويلة منع تسرب المسيحية إليهم من فلسطين . وعندما انتشرت المسيحية رغم إرادتهم ، عملوا على اضطهاد أنصارها، وبلغت الاضطهادات أشدها فى عهد ديوكلديانوس Diocletianus (٢٨٤ - ٣٠٥م) ، وانتشرت الأديرة التى هرب إليها المضطهدون ، ولكن عندما اعترفت الدولة رسميا بالمسيحية فى عهد قسطنطين Constantinus (٣٢٣- ٣٣٧) اتبع المسيحيون نشر دينهم بنفس سياسة الاضطهاد السابقة مع أنصار الديانة القديمة .

على أن الخلاف حول تفسير طبيعة المسيح قسم المسيحيين فى مصر إلى قسمين:

اليعاقبة، أتباع مذهب المونوفيزيت Monophysite ، وهم الغالبية .

والملكائيون Melkites دعاة مذهب الدوفيزيت Duophysite ، وهم الأقلية .

وقد ساند الأباطرة الأقلية ضد الأغلبية، الأمر الذى أعطى الخلافات الدينية بعداً وطنيا، وجعل من مطارنة اليعاقبة قادة وطنيين فى نفس الوقت، خصوصا بعد أن اتخذت الخلافات طابع الاضطهاد الدموى الذى حدث من قبل للمسيحيين على يد الوثنيين ثم للوثنيين على يد المسيحيين. وقد أدى ذلك إلى تقويض دعائم النفوذ الرومانى فى مصر حتى تمكن الفرس من فتحها عام ٦١٦، وان لم يستمر حكمهم أكثر من عشر سنين. وفى سنة ٦٤١ فتح عمرو بن العاص مصر وقضى على حكم الرومان فيها.

مصر فى العصور الوسطى

٢٠ـ ٩٢٣هـ ـ٦٤٢ـ ١٥١٧م

تنقسم عصور التاريخ المصرى الوسيط إلى ثلاثة أقسام:

أولا: العصر السنى ٦٤٢ ـ ٩٦٩م

ثانيا: العصر الشيعى (الفاطمى) ٩٦٩ـ ١١٧١

ثالثا: العصر السنى الثانى ١١٧١ـ ١٥١٧

أولا: العصر السنى ٢٠ـ ٣٥٨هـ ـ ٦٤٢ـ ٩٦٩م

١ ـ عصر الولاة (٢٠ ـ ٢٥٤هـ ـ ٦٤٢ ـ ٨٦٨م):

أصبحت مصر بعد فتح عمرو بن العاص لها ولاية عربية يحكمها والٍ يعين من قبل الخليفة. وكانت تربطها بالخلافة الخطبة والسكة والجزية. وقد نظم عمرو بن العاص الجيش الذى أقام فى معسكرات خاصة، ورأى أن يؤمن حدود مصر الغربية بفتح برقة وطرابلس، ومد نفوذ العرب إلى بلاد النوبة لتأمين حدود مصر الجنوبية. وأعطى المصريين حرية الدين مع دفع الجزية المفروضة على أهل الذمة وهى جزية الرءوس.على أن عمرو بن العاص لم يلبث أن عزل بعد خمس سنوات فى عهدعثمان بن عفان، وعين خلفا له عبد الله بن سعد بن أبى

السرح. ولكنه عاد مرة أخرى واليا على مصر فى عهد معاوية، بعد أن تحولت الخلافة إلى البيت الأموى. وبعد وفاته سنة ٤٣هـ ، حكم مصر ما يقرب من مائة والٍ فى فترة زمنية تبلغ نحو مائتى عام. وهى فترة راكدة فى تاريخ مصر، لقصر عهد هؤلاءالولاة، وتزعزع مركزهم، فضلا عن عدم أهمية معظمهم، واشتدادهم فى جمع الضرائب، مما أدى إلى نشوب الثورات وظهور الروح القوميةلدى المصريين من الأقباط، خصوصا بعد كتابة الدواوين باللغة العربية فى عهد الوليد بن عبد الملك سنة ٨٧هـ ، وإقصائهم بالتالى عن كثير من أعمال الدولة، ثم ظهور روح العصبية بين القبائل العربية. وقد ظل المصريون متمسكين مدة طويلة بدينهم القديم، ولكن الإسلام أخذ ينتشر بينهم، وأخذت اللغة العربية بالتالى تنتشر أيضا. وفى الوقت نفسه أخذ العرب يتوافدون على مصر ويتخذونها وطنا ثانيا، ثم أخذوا يندمجون فى المصريين، خصوصا بعد أن أسقط المعتصم أسماء العرب من ديوان العطاء، فانتشروا فى الريف، واحترفوا الزراعة طلبا للرزق.

وكانت الفسطاط التى بناها عمرو بن العاص مباشرة بعد فتحه لمصر، عاصمة لها فى معظم فترة حكم الولاة. وبعد زوال الدولة الأموية بنى أبو عون مدينة العسكر إلى الشمال من الفسطاط. ولما تولى المعتصم الخلافة تحول النفوذ من العنصر العربى إلى الأتراك، وأخذ يحل محل الولاة العرب ولاة من الأتراك، ولكن هؤلاء الولاة كانوا يحكمون من دار الخلافة، ويرسلون نوابا عنهم إلى مصر. وفى سنة ٢٥٤هـ ولى مصر باكباك، فأناب عنه أحمد بن طولون، الذى تمكن من الاستئثار بالنفوذ، وأسس الدولة الطولونية.

٢ـ عصر الطولونيين والإخشيديين (٢٥٤ ـ ٣٥٨هـ ـ ٨٦٨ ـ ٩٦٩م) :

يتميز هذا العصر بأنه عصر كانت مصر فيه مستقلة فى الحكم مع تبعية اسمية للدولة العباسية. وفى عهد الطولونيين

(٢٥٤ ـ ٢٩٢هـ ـ٨٦٨ ـ ٩٠٥م) انقطعت صلة مصر بالخلافة العباسية حتى لم يبق من مظاهرها سوى ذكر الخليفة فى الخطبة، ونقشه على العملة، وإرسال جزء من الخراج لدار الخلافة. وقد مد أحمد بن طولون نفوذه خارج حدود مصر، وأصبحت أملاكه تمتد من الفرات وحدود الامبراطورية البيزنطية إلى برقة وإلى أسوان. وبنى مدينة القطائع شمال مدينة العسكر. وفى عهد ابنه خمارويه، وبعد عدة حروب تم الصلح بينه وبين دار الخلافة على إعطائه الشام ومصر ومنطقة الثغور وأرمينية له ولأولاده لمدة ثلاثين سنة، فأصبح حق الطولونيين فى حكم مصر شرعيا.

على أن الخلافة العباسية أخذت تتربص لاسترداد مصر من الطولونيين، حتى تمكن المكتفى بالله من ذلك فى عهد هارون بن خمارويه، فقد أنزل به الهزيمة، وعادت مصر لحكم العباسيين المباشر فى عام ٢٩٢ ،وظلت كذلك مدة ثلاثين عاما حتى تمكن محمد بن طغج الإخشيد، الذى ولاه الخليفة على مصر، من تأسيس الدولة ا لإخشيدية.

وقد استمرت الدولة الإخشيدية مدة ٣٤عاما (٣٢٣ ـ ٣٥٨هـ = ٩٠٥ ـ ٩٦٩م)، وامتد النفوذ المصرى فى عهدها فى مصر والشام، كما امتد بصورة رمزية فى الحجاز واليمن حيث كان يخطب للحكام الإخشيديين فى الحرمين فى وقت من الأوقات، وضرب اسم الإخشيد مع الخليفة على العملة التى ضربت سنة ٣٢٩.

وقد نجح الإخشيد فى صد محمد بن رائق، أحد الأمراء المتنازعين على السلطة فى بغداد، عن مصر سنة ٣٢٨، كما هزم سيف الدولة الحمدانى فى الشام سنة ٣٣٣. وفى عهد الإخشيديين اشتد خطر الغزو الفاطمى لمصر، فقاموا بحملتهم الثالثة (الأولى ٣٠١هـ ، والثانية ٣٠٧هـ). ولكن الإخشيد صدهم سنة ٤٢٤.

على أن الدعوة الشيعية كانت تنتشر في مصر في تلك الأثناء. وفي عام ٣٥٨هـ أعد المعز لدين الله جيشا على رأسه جوهر الصقلي سار إلى مصر ودخل الاسكندرية دون مقاومة، وافتتح صفحة العهد الفاطمي.

ثانيا- *العصر الشيعي (الفاطمي)* ٣٥٨-٥٦٧هـ = ٩٦٩-١١٧١م

استمر العصر الفاطمي في مصر مائتي عام. وقد حكم جوهر الصقلي نيابة عن الخليفة المعز في الفترة من ٣٥٨ إلى ٣٦٣ حين حضر المعز وتسلم مقاليد الأمور، ونقل مقر الخلافة من المنصورية إلى القاهرة، فأصبحت مصر دار خلافة بعد أن كانت دار إمارة، وأصبحت القاهرة التي بناها جوهر الصقلي في العام التالي لفتح مصر، مركزا للامبراطورية الفاطمية.

وقد استطاع الفاطميون بعد فتح مصر مد نفوذهم إلى الشام وفلسطين، بعد أن تغلبوا في عهد العزيز على القرامطة وأفتكين التركي سنة ٣٦٨هـ. كما امتد هذا النفوذ في عهد الخليفة المستنصر على الحجاز وصقلية، وأصبح اسمه يذاع على كافة المنابر من المحيط الأطلنطي إلى البحر الأحمر، كما أذيع اسمه على منابر الحجاز واليمن والموصل. ولكن بعد وفاة المستنصر عام ٣٨٧هـ انحسرت الخلافة الفاطمية، وأصبحت مقصورة على مصر وبعض البلاد السورية. فقد استقل الأتابكة بفلسطين، ومحمود نور الدين زنكي بدمشق وحلب، وخرجت صقلية من أيديهم على يد روجر النورمندي. وقامت الحروب الصليبية، فاحتل الفرنجة المدن الساحلية في فلسطين، وأصبحت مصر والبقية الباقية من البلاد السورية محل النزاع بين نور الدين والصليبيين. وفي عهد المستعلي بدأ الصليبيون يغيرون على سواحل بلاد الشام، فاستولوا على أنطاكية، ووصلوا بيت المقدس، وهزموا جيشا للفاطميين في سنة ٤٩٣ التقى بهم في عسقلان، واستولوا على المدن الساحلية ببلاد الشام وفلسطين، وتهاوت سلطة الخلفاء، وانتقلت إلى الوزراء الذين اشتد التنافس بينهم، حتى

استعان بعضهم بالصليبيين، والبعض بنور الدين سلطان حلب ودمشق. ولكن أسد الدين شيركوه، الذى أرسله نور الدين مع ابن أخيه صلاح الدين بن أيوب إلى مصر على رأس حملة سنة ٥٦٢، تمكن من هزيمة جيش الفرنجة فى الفسطاط، واستقبله الخليفة العاضد الفاطمى بالترحاب، وأسند الوزارة إليه فى سنة ٥٦٤، فظل بها مدة شهرين حتى مات، فتولاها من بعده صلاح الدين يوسف بن أيوب، الذى أعاد المذهب السنى إلى مصر وقطع الخطبة للخليفة الفاطمى فى سنة ٥٦٧، وأسس الدولة الأيوبية.

ثالثا- *العصر السنى الثانى* (٥٦٧-٩٢٣هـ = ١١٧١-١٥١٧م)

ينقسم العصر السنى الثانى إلى عهدين: الأول، عهد الأيوبيين، والثانى عهد المماليك.

١ - عهد الأيوبيين (٥٦٧ - ٦٤٨هـ - ١١٧١ - ١٢٥٠م)

عادت مصر فى عهد الأيوبيين إلى التبعية الاسمية للخلافة العباسية، وتميز تاريخها طوال ذلك العهد بالنضال ضد الصليبيين. وفى الفترة الأولى من حكم صلاح الدين (١١٦٩ - ١١٧٤) وقف موقف الدفاع أمام الصليبيين بسبب انشغاله فى مصر بتقوية سلطانه من الناحيتين السياسية والحربية، ولكن بعد موت نور الدين فى عام ١١٧٤ استولى على دمشق، وضم إليه حلب والموصل، ثم بنى قلعة الجبل، وأغار على الولايات الصليبية، وهزم الصليبيين هزيمة منكرة فى حطين سنة ١١٨٧ واستولى على عكا والمدن الساحلية جنوبها وشمالها، فيما عدا صور. وفى سنة ١١٨٨ سقطت فى يده بيت المقدس. ولكن الحملة الصليبية الثالثة استطاعت استرداد كل مدن الساحل، وبقى بيت المقدس فى يد صلاح الدين، الذى عقد مع الصليبيين صلح الرملة عام ١١٩٢، الذى أبقى بيت المقدس تحت حكم المسلمين ، وأبقى حكم الساحل من صور إلى يافا فى حكم الصليبيين.

وقد تصدى خلفاء صلاح الدين للحملة الصليبية الرابعة كما تصدوا للخامسة. وفى عام ١٢١٨ استولى الصليبيون على دمياط، ولكنهم صدوا مكان المنصورة الحالى، واضطروا لطلب الصلح سنة ١٢٢١، وعقدت هدنة مدتها ثمانى سنين. ولكن الكامل اضطر إلى التنازل عن بيت المقدس فى سنة ١٢٢٩ لفردريك الثانى إمبراطور ألمانيا. وفى عهد الصالح أيوب (١٢٤٠ - ١٢٤٩) أمكن استرداد بيت المقدس. ولكن لويس التاسع ملك فرنسا جرد الحملة الصليبية السابعة، واستولى على دمياط، ووصل إلى المنصورة. ولكنه هزم، وطورد على يد توران شاه بن الصالح أيوب الذى أوقع به هزيمة كبرى فى فارسكور سنة ١٢٥٠ وأسره، ولم يفك أسره، إلابعد أن دفع الفدية، وتحررت دمياط من الصليبيين.

على أن المماليك، الذين كانوا يكونون الجزء الأعظم من الجيش الأيوبى، قتلوا توران شاه فى تلك الأثناء، وولوا عليهم شجرة الدر زوجة أبيه سلطانة عليهم، ولكنها تنازلت عن العرش لزوجها عز الدين أيبك التركمانى، فبدأ عهد الدولة المملوكية.

٢- عهد المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣هـ = ١٢٥٠ - ١٥١٧م)

استطاعت مصر فى عهد المماليك صد الخطر الصليبى نهائيا عن مصر، كما تمكنت من صد الخطر المغولى، فلم تتعرض مصر فى عهدهم إلى ما تعرض له العراق من تدمير، كما لم يتعرض الشام أيضا. وكان عزالدين أيبك قد قتل على يد زوجته شجرة الدر، وتولى بعده ابنه المنصور نور الدين. وفى عهده استولى المغول على بغداد بقيادة هولاكو، وقتلوا الخليفة المستعصم العباسى، فعزله المماليك، وأقاموا الملك قطز سلطانا على مصر، فخرج للقاء المغول، وهزمهم بفضل قائده بيبرس هزيمة منكرة فى عين جالوت فى ٢٦ رمضان ٦٥٨ = ٢سبتمبر ١٢٦٠م. وفى عهد السلطان قلاوون (١٢٧٩ - ١٢٩٠) تم الاستيلاء على الإمارات الصليبية فى الشام حتى لم يبق منها فى عام ١٢٨٩ سوى صور وبيروت وعكا.

وفى ١٢٩١ استرد خليل بن قلاوون (١٢٩٠ ـ ١٢٩٢) عكا ، بعد أن ظلت فى أيدى الصليبيين مائة عام، واستولى على صور وحيفا، وسلمت بيروت. وبذلك انتهت دولة الصليبيين فى بلاد الشام.

أما المغول، فبعد هزيمتهم فى عين جالوت استحكم العداء بينهم وبين المماليك، واستطاع غازان إيلخان المغول فى فارس الاستيلاء على دمشق بعد أن هزم الناصر محمد بن قلاوون فى معركة الخازندار عام ١٢٩٨ ، ولكن الناصر عاد فألحق به هزيمة منكرة عند مرج الصفر فى مارس ١٣٠٣م. وظل العداء يخف حينا ويشتد حينا حتى بعد زوال دولة المماليك البحرية على يد السلطان برقوق سنة ١٣٨٢ ، وقيام دولة المماليك البرجية، أو الشراكسة، على أنقاضها.

وقد استقلت مصر استقلالا تاماً فى عهد المماليك، بل أصبحت مقراً للخلفاء العباسيين منذ أن نقل الظاهر بيبرس مقر الخلافة إلى القاهرة، وأصبح الخلفاء العباسيون خاضعين تماما لسيطرة المماليك. وقد امتد النفوذ المصرى فى عهد المماليك إلى بلاد الحجاز، كما امتد إلى شمال أفريقيا وبلاد النوبة، وسقطت قبرص فى حوزة المماليك من سنة ١٤٢٦ ـ ١٥١٧.

وقد حاول المماليك صد الخطر البرتغالى على مراكز التجارة الشرقية بعد كشف طريق الرجاء الصالح، وإعادة الطريق القديم إلى أهميته السابقة، ولكنهم أخفقوا فى ذلك بعد هزيمة السلطان الغورى فى ديو سنة ١٥٠٩ . وسرعان ما اصطدموا بالعثمانيين، فسار السلطان سليم فى عام ١٥١٦ إلى مصر والشام وألحق الهزيمة بالمماليك عند مرج دابق فى أغسطس ١٥١٦ ، ثم فى موقعة الريدانية فى يناير ١٥١٧ ، وفقدت مصر بذلك استقلالها، ودخلت تحت حكم العثمانيين.

مصر فى العصر الحديث

أولا ـ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧ـ ١٨٩٨:

فقدت مصر استقلالها بالغزو العثمانى، وأصبحت إيالة عثمانية يحكمها وال عثمانى هو الباشا ومعاونوه، ويشترك معه فى الحكم والادارة هيئة أمراء المماليك من رجال العسكرية، كما يشترك أيضا الحامية العثمانية إلى جانب مهمتها العسكرية.

وقد عاشت مصر حياة راكدة لمدة أربعة قرون تقريبا، لم تتغير حياتها فيها كثيراً عما كانت عليه فى العصور الوسطى، وشغلت بالصراعات بين عناصر الحكم السابقة. وفى نهاية القرن السابع عشر وفى خلال القرن الثامن عشر، تدهور مركز الباشا العثمانى وقوى شأن المماليك وزعيمهم الذى عرف باسم شيخ البلد، واستعادوا نفوذهم القديم، مما جعل من الممكن أن يطلق على هذا العهد المتأخر اسم «مصر العثمانية المملوكية». وفى النصف الأول من القرن الثامن اشتد التنافس والصراع بين المماليك على الحكم، حتى تمكن على بك الكبير(١٧٥٥ ـ ١٧٧٢) من السيطرة الفعلية على البلاد كشيخ للبلد. وفى عهده استردت مصر استقلالها الفعلى، فقد أصدر السلطان عبد الحميد الأول فرمانا بعزل على بك من مشيخة البلد، ولكنه لم يذعن للقرار، وخرج على السلطان، واتجه إلى تكوين دولة واسعة، فاستولى على مكة سنة ١٧٧٠ بفضل قيادة

محمد أبى الذهب، وأسس علاقة مع روسيا لمساعدته، واستولى على دمشق فى يونيو ١٧٧١ ، ولكن قائده محمد بك أبا الذهب، انقلب عليه باغراء السلطان وهزمه عند الصالحية فى مايو ١٧٧٣ ، وحاولت روسيا مساعدته بفصيلة من الجيش الروسى أرسلتها إلى دمياط، ولكنها وصلت متأخرة. وفى عهد محمد أبى الذهب قام بتوسيع حدود مصر، واستولى فى عام ١٧٧٥ على غزة والرملة ويافا وعكا، ولكنه توفى فجأة فى يونيو ١٧٧٥ ، فوقعت مصر فى فوضى الصراعات المملوكية مرة أخرى فى عهد إبراهيم بك ومراد بك، وأرسل السلطان حملة لتوطيد دعائم الحكم العثمانى، واستطاع الاستيلاء على الوجه البحرى سنة ١٧٨٦ ، ولكن الحالة عادت إلى ما كان عليه بعودة إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة فى يوليو ١٧٩١ ، وبقيا على هذا الحال حتى قدوم الجنرال بونابرت على رأس الحملة الفرنسية فى يوليو ١٧٩٨ .

ثانيا- *الحملة الفرنسية:*

لم تستمر الحملة الفرنسية فى مصر سوى ثلاث سنوات (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، ولكنها أحدثت من التأثير فى حياة مصر السياسية ما مهد لانتقالها إلى العصر الحديث من الناحية الفعلية. وكان الجنرال بونابرت قد أقام حكومة عسكرية على رأسها القائد العام و كبار الضباط فى الوحدات الإدارية فى الأقاليم، وعمل على الاستفادة من مشايخ الأزهر للتفاهم مع الشعب، فعين منهم نفرا كون به الدواوين فى القاهرة والأقاليم، ولكن الشعب المصرى لم يكف عن المقاومة فى جميع أنحاء البلاد التى اشتعلت بالثورات ضدهم من أقصاها إلى أقصاها، وثارت القاهرة مرتين : الأولى فى أكتوبر ١٧٩٨ ، والثانية فى ٢٠ مارس - ٢١ أبريل ١٨٠٠ ، وقتل كليبر فى القاهرة بطعنة من سليمان الحلبى فى ١٤ يونية ١٨٠٠ ، وساعدت ظروف الصراع الدولى على إخراج الفرنسيين من مصر فى سبتمبر ١٨٠١ ، وعاد العثمانيون إلى مصر، كما عاد المماليك، وعادت فوضى الصراع بين هذين العنصرين مرة أخرى.

ثالثا : مصر فى عهد محمد على :

قوى شأن الطبقة الوسطى المصرية، الممثلة فى كبار التجار والمشايخ والأشراف، قبل الحملة القرنسية على مصر، مع ضعف وتدهور قوة العناصر المملوكية، حتى انتزعت من الأمراء المماليك فى سنة ١٧٩٥ الحجة الشرعية التى يشبهها البعض بالمجنا كارتا. وازدادت قوة هذه الطبقة أثناء الحملة الفرنسية من خلال الثورات الوطنية وأعمال المقاومة. ومع تزايد ضعف العناصر المملوكية والعثمانية بعد خروج الحملة الفرنسية زاد حجم الدور التاريخى لهذه الطبقة، وانتزعت الدور الذى كانت تقوم به العناصر المملوكية فى خلع الوالى العثمانى، وولت محمد على، القائد الألبانى الذى قدم مع الحملة العثمانية، مكانه بشروطها فى مايو ١٨٠٥، فبدأ عهد جديد فى تاريخ مصر.

وقد أظهر محمد على منذ توليه الحكم أنه يعتزم اتخاذ مصر وطنا له ولذريته. ففى خلال السنوات العشر الأولى من حكمه أخذ يعمل على تدعيم مركزه وتوطيد حكومة قوية مستقرة فى البلاد. فتخلص أولا من الزعامة الشعبية عن طريق عزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط فى ١٩ أغسطس ١٨٠٩. وبعد أقل من عامين أوقع بالمماليك فى مذبحة القلعة المشهورة فى مارس ١٨١١، وفى العام التالى ١٨١٢، أوقع ابنه ابراهيم بالمماليك فى مذبحة أخرى كبيرة فى إسنا، وبذلك استأصل شأفة البكوات المماليك من مصر إلى الأبد.

وفى عام ١٨١٣ قرر محمد على الاستيلاء على وسائل الإنتاج، فأصدر مرسوما بإلغاء الالتزام فى كافة أنحاء البلاد. وكان فى عام ١٨١١ قد صادر جهات التزام أمراء المماليك وكثير غيرهم فى الوجه القبلى كغنيمة من غنائم الحرب، وبذلك انتقلت ملكية الأرض فى البلاد جميعها إلى يده. وفى نفس عام ١٨١٣قام محمد على بمسح الأراضى المصرية وقسم القطر إلى سبع مديريات وقسم المديريات إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام أو أخطاط، وهذه إلى نواح أو قرى، فكفل له هذا التقسيم الإشراف التام على إدارة البلاد.

وحتى يحقق محمد على مطمعه فى إنشاء دولة قوية كان فى حاجة إلى جيش قوى وأسطول، وإلى مال يدفع منه المرتبات، ويجهز به هذا الجيش والأسطول. ولكي يحصل على المال شدد من سيطرته على تجارة الواردات والصادرات وأسس نظام الاحتكار.

وكان الجيش المصرى عندما تسلم محمد على الحكم يتكون من خليط من الترك والألبان والمغاربة والدلاة، وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش الانتصارات فى الحجاز، الا أنه كان يدرك أنه لا يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات لو اشتبك فى مواجهة جيش أوروبى منظم تنظيماحديثا، ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم، وهو ما عرف باسم «النظام الجديد».

ولإنشاء هذا الجيش عمد إلى تجنيد الفلاحين المصريين فى القرى، والزنوج من السودان الذى شرع في فتحه فى عام ١٨٢٠ . ولتدريب هذا الجيش استخدم ضباطا أوروبيين، وأنشأ المدارس الحربية الحديثة. ولتزويد الجيش بالمدافع والذخيرة أسس مسابك الحديد ومصانع الملابس. وبعد تدمير جيشه فى نفارينو ١٨٢٧ استخدم مهندسا مختصا فى بناء الأساطيل،وبنى ترسانة كاملة التجهيز فى الاسكندرية حيث أخذ يبنى أسطولا آخر أشد قوة.

ولزيادة الإنتاج الزراعى، وزيادة القدرة الضريبية تبعا لذلك، لجأ محمد على إلى الخبرات الأوروبية، التى استنبتت له القطن طويل التيلة كمحصول هام للتصدير. ولما كان القطن يحتاج إلى مياه رى أثناء انخفاض النيل فى فصل الصيف، فقد تطلب الأمر تحسين نظم الرى، كما تطلب تطوير زراعة القطن استيراد ماكينات ضخ المياه، وإنشاء مصانع الحلج والغزل والنسج وغيرها. ولما كان النظام الاحتكارى فى التجارة والصناعة والزراعة يتطلب موظفين أكفاء، وكان الأزهر عاجزا عن توفير هؤلاء، فلذلك أوفد محمد على البعثات التعليمية إلى الخارج منذ عام ١٨٢٦ ، كما أنشأ فى مصر نظام التعليم الحديث فى مراحله الابتدائية والتجهيزية والخصوصية.

ولأن محمد على كان واليا عثمانيا فى امبراطورية ضعيفة، فقد كان عليه أن يكون لنفسه سياسة خارجية خاصة به. وقد رسم سياسته على أساس تكوين امبراطورية واسعة فى البلاد التى تتكلم اللغة العربية، وتتألف من مصر والسودان وبلاد العرب والشام والعراق. وقد رأى أن فى تكوين هذه الامبراطورية أقوى ضمان للمحافظة على سلامة المنطقة من الأطماع الأوروبية وخطر التقسيم. وقد استفاد من الاستجابة لأوامر السلطان بإرسال الحملات للقضاء على الثورات التى نشبت فى أطراف السلطنة، فى فتح شبه جزيرة العرب، ثم فتح السودان بإذن السلطان على اعتبار أن للسلطان حقوقا فى السيادة عليه منذ القرن السادس عشر. ثم حصل على وعود من السلطان بإعطائه حكومة الشام نظير مساعدته له فى شبه جزيرة المورة. ولما رفض السلطان تحقيق وعده، سير محمد على جيشا بقيادة ابراهيم باشا احتل الشام، وهزم العثمانيين. وعندما أعد السلطان محمود الثانى جيشا لقتال الجيش المصرى، تقدم ابراهيم بجيشه نحو قونية، وهزم الأتراك فى ٢١ ديسمبر١٨٣٢، وانفتح الطريق إلى القسطنطينية. وفى ٢ فبراير ١٨٣٣ احتل كوتاهية، واضطر السلطان إلى إبرام صلح مع محمد على الذى ثبت الأخير فى حكومة مصر وكل الشام بما فيها دمشق وحلب وجزيرة كريت، كما ثبت ابنه ابراهيم فى باشوية جدة وولاية الحبش (سواكن ومصوع).

وأخذ محمد على بعدها فى توسيع ممتلكاته فى شبه الجزيرة العربية، فأتم إخضاع الحجاز، كما أرسل حملة فى عام ١٨٣٥ إلى اليمن، وأخذت ترد إلى محمد على الرسائل من إمارات الخليج العربى تطلب الانضمام إلى مصر. وفى مايو ١٨٣٨ أعلن محمد على عزمه على إعلان استقلاله وانفصاله عن الدولة العثمانية، ولكن الدول الأوروبية تحت سياسة التوازن الدولى عارضت ذلك معارضة شديدة. وفى ٢٤ يونية ١٨٣٩ هزم المصريون الأتراك فى نصيبين غربى نهر الفرات هزيمة منكرة، وسلم الأسطول العثمانى نفسه إلى محمد على فى مياه

الاسكندرية فى بداية يوليـة، وباتت الدولة العـثـمـانيـة بدون جـيش أو أسطول. وأراد محمد على الحصول على الولاية الوراثية فى مصر وفى ممتلكاته الأخرى، ولكن الدول الأوروبية تدخلت، وفرضت على محمد على معاهدة لندن المبرمة فى ١٥ يوليو ١٨٤٠، بإعطائه حكم مصر وراثيا مع بقاء مصر جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية لا يتجزأ. وقد أصدر السلطان فرمانا بذلك فى ١٣ فبراير ١٨٤١، كما أصدر فرمانا آخر بخصوص السودان يقضى بتقليد محمد على ولايات مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها . وفى أول يونية ١٨٤١ أصدر بموافقة الدول الكبرى فرمانا نهائيا يحدد عدد الجيش بـ ١٨ ألف جندى، ويجعل الولاية من حق الأكبر من ذرية محمد على الذكور، ويحدد قيمة الجزية السنوية. ولما كانت الدول الكبرى قد اشتركت فى هذه التسوية وتحديد وضع مصر السياسى الدولى، فقد اكتسبت معاهدة لندن بالضرورة صفة دولية، ولم يعد من الممكن تعديلها من جانب مصر أو من جانب الدولة العثمانية إلا بموافقة هذه الدول، وبذلك وقعت مصر تحت الوصاية الدولية .

رابعا: الثورة العرابية:

استطاعت الرأسمالية الأوروبية فى ظل الوصاية الدولية التى جلبتها معاهدة لندن ١٨٤٠، وبعد أن فقدت مصر استقلالها الإدارى والداخلى وحرمت من تكوين جيش قوى- التغلغل والسيطرة على مصر عن طريق تكبيلها بالديون التى نشأت عن القروض المالية فى عهدى سعيد واسماعيل، وعن طريق امتلاك الأراضى الزراعية وتكوين شركات الرهن العقارية. وفى أواخر عهد إسماعيل، تحولت السيطرة المالية إلى سيطرة سياسية، وأصبحت مصر مستعمرة بدون إطلاق رصاصة واحدة .

وقد استفزت هذه الأوضاع الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة التى نشأت فى أواخر عهد محمد على بعد أن حصلت على حق الملكية

العقارية كاملة فيما تحت أيديها من أبعاديات وجفالك . وفى البداية لم يكن فى وسع هذه الطبقة أن تفعل شيئا فى مواجهة الرأسمالية والوصاية الأوروبية بسبب الحكم الاستبدادى لإسماعيل ، ولكن بعد أن أخذت التناقضات بين مصالحه ومصالح الوصاية الأجنبية تشتد حتى أصبحت تهدد مسند الخديوية ذاتها ، لم يجد الخديو مفراً من التحالف مع البورجوازية المصرية للوقوف فى وجه الوصاية الأجنبية، ولم يتردد إسماعيل فى أن يدفع ثمن هذا التحالف وهو الدستور .

وقد تبدى ذلك فى مجلس شورى النواب الذى تأسس فى عام ١٨٦٦ لإيهام أوروبا بأن مصر تحكم حكما ديمقراطيا ، فقد أخذ ساعد هذا المجلس يشتد تدريجيا فى دورة نوفمبر ١٨٧٦ ودورة فبراير ١٨٧٧ ، وصرح الخديو فى اجتماع سرى عقده زعماء المجلس بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الإدارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها . وفى أبريل ١٨٧٩ تلقى من الزعماء الوطنيين لائحة وطنية تطالب بمنح مجلس النواب الحقوق التى لمجلس النواب فى أوروبا ، و استجاب الخديو لذلك ، وقدمت وزارة شريف الدستورية للمجلس فى ١٧ مايو ١٨٧٩ ما اعتبر أول مشروع لدستور نيابى برلمانى كامل .

على أن الوصاية الأجنبية أدركت الخطر على مصالحها من انتقال الحكم من يد فرد إلى يد طبقة، فاستصدرت من السلطان العثمانى قرارا بخلع إسماعيل فى ٢٧ يونية ١٨٧٩ ، وأتت بالخديو توفيق الذى قرر إيقاف مشروع الدستور ، وأخذت وزارة رياض الخاضعة للوصاية الأجنبية فى تعقب نشاط الزعماء الدستوريين حتى هددت بتصفية الحركة الوطنية .

على أنه فى ظلام هذه النكسة الوطنية، ظهرت حركة الضباط العرابيين لأسباب تتعلق بالجيش وصراعاته الداخلية بين الشراكسة والمصريين ، فاكتشف الزعماء الدستوريون أن لهم فى الجيش الوطنى قوة

طبيعية متجمعة يمكن الاستعانة بها فى الحصول على الدستور والحكم النيابى ، واكتشف الضباط الوطنيون أيضا، بعد أن تعرضوا للغدر فى حادث قصر النيل يوم ٣١ يناير ١٨٨١ ، ولم ينقذهم من السجن سوى هجوم البكباشى محمد عبيد الصاعق على الديوان - أن الحكم النيابى هو الضمان الوحيد لحياتهم وصون حقوقهم. وانتهى الأمر بأن وضع الجيش نفسه موضع الأداة المنفذة لإرادة القوى الوطنية، وتمثل هذا فى مظاهرة ، عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ التى قدم فيها الجيش باسم الأمة مطالبه الثلاثة:

١- إسقاط وزارة رياض باشا (والغرض من ذلك اسقاط الوصاية الأجنبية التى تمثلها هذه الوزارة).

٢ - دعوة البرلمان للانعقاد (والهدف إسقاط نظام الحكم المطلق) .

٣ - زيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندى (والغرض توفير أداة حماية استقلال البلاد) .

على أن الصراع على السلطة ما لبث أن قسم التحالف بين الجيش والزعماء الدستوريين ، فقد أصبح عرابى زعيما ورمزا وطنيا فى عين جماهير الشعب، وخشى الزعماء الدستوريون أن يستبدلوا بأوتوقراطية القصر دكتاتورية الجيش ، ولعبت الوصاية الأجنبية على حبل الخلاف ، فقدمت انجلترا وفرنسا مذكرتهما المشتركة الأولى يوم ٦ يناير ١٨٨٢ لتشجيع الخديو على الوقوف فى وجه القوى الدستورية والعسكرية ، وعندما أدت هذه المذكرة إلى عودة التحالف بين الدستوريين و الجيش للوقوف فى وجه الخطر الأجنبى ، قدمت الدولتان مذكرتهما المشتركة الثانية فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، التى وجهتاها بصفة خاصة ضد الفريق العسكرى ، الذى اعتبرته «سبب الاضطراب فى مصر» ، بينما لوحتا للدستوريين بالتسليم لهم بالحكم الدستورى وبأن حقوق البرلمان المصرى سوف تراعى فى هذه الحالة. ولما كان إبعاد الجيش عن مجال التأثير فى

العمل السياسى قد أصبح يتفق مع أهداف الدستوريين ، لذلك رفضوا مسايرة الجيش فى خطة التحدى المتطرفة للتدخل الأجنبى، ولكن الجيش كان فى وضع السيطرة ، ففرض عرابى على الخديو ناظرا للجهادية يوم ٢٨ مايو ١٨٨٢ ، وبذلك تهيأت ظروف التدخل العسكرى البريطانى الذى تم يوم ١١ يولية ١٨٨٢ .

خامسا : مصر تحت الاحتلال البريطانى :

لم تنته السيادة العثمانيةعلى مصر بوقوع الاحتلال البريطانى ، بل ظلت مصر تخضع لها من الناحية النظرية ، بينما كانت تخضع من الناحية الفعلية لقوات الاحتلال . واستمر ذلك حتى انتهزت بريطانيا فرصة الحرب العالمية الأولى ، فأسقطت السيادة العثمانية وأعلنت الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وبالنسبة للسودان ، الذى قامت فيه الثورة المهدية، فقد أكرهت بريطانيا مصر على إخلائه سنة ١٨٨٤ ، ثم عملت على استرداده ١٨٩٦ ـ ١٨٩٩ ، وأبرمت مع مصر الاتفاق الثنائى يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ ، الذى سوغ مركزها فى السودان شريكة لمصر فى إدارته.

فى تلك الأثناء ارتفع المد القومى والوطنى الذى قاده كل من الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد ، وحزب الأمة بقيادة كبار الملاك وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد . ولكن نشاط الحزب الوطنى صفى فى أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب ألف سعد زغلول حزب الوفد من عناصر من حزب الأمة والحزب الوطنى ، للمطالبة باستقلال البلاد أمام مؤتمر الصلح، ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح له بالسفر، وقبضت عليه وبعض رفاقه فانفجرت ثورة ١٩١٩لمختلف الأسباب الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية التى تراكمت طوال عهد الاحتلال وخصوصا أثناء الحرب . واضطرت انجلترا إزاء

المقاومة الشعبية التى تبدت بصلابة أثناء لجنة ملنر إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب واحد ويتضمن إسقاط الحماية البريطانية عن مصر، والاعتراف بمصر دولة مستقلة، مع تحفظات أربعة تبيح لها التدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية والاحتفاظ بوضعها فى السودان. وتكونت لجنة قامت بوضع الدستور، وتكون فى أثنائها حزب الأحرار الدستوريين من العناصر المنشقة من الوفد، وجرت انتخابات عامة حقق فيها الوفد أغلبية ساحقة ، وألف سعد زغلول أول وزارة دستورية . وفى عهده نشطت حركة وطنية قومية فى السودان انتهت بقمع وحشى من السلطات البريطانية. وفشلت مفاوضات سعد زغلول ـ مكدونالد التى جرت فى سبتمبر ١٩٢٤ فى الوصول إلى اتفاق يحقق الأمانى الوطنية لمصر والسودان ، فأقدم الوطنيون على اغتيال السردار لى ستاك، قائد عام الجيش المصرى وحاكم السودان ، فى ١٩ نوفمبر، فقدمت بريطانيا إنذارا قاسيا إلى مصر يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤، وسقط سعد زغلول.

وتهيأت بذلك الفرصة للملك فؤاد للتدخل فى الحياةالسياسية والاستيلاء على الحكم ، فتألف حزب الاتحاد يوم ١٠ يناير ١٩٢٥ من العناصر المؤيدة للملك، وبدأ عهد من الصراع بين القوى الديمقراطية والقوى الأوتوقراطية تخللته مفاوضات فاشلة مع بريطانيا (ثروت ـ تشمبرلن فى صيف ١٩٢٧، ومحمد محمود ـ هندرسون فى صيف عام ١٩٢٩ و النحاس ـ هندرسون فى ربيع ١٩٣٠) . وفى ٢٠يونيو ١٩٣٠ وقع أكبر انقلاب دستورى برئاسة إسماعيل صدقى ، وسقط دستور١٩ ابريل ١٩٢٣ وصدر دستور آخر أوتوقراطى، وتألف حزب الشعب برئاسة صدقى فى نوفمبر ١٩٣٠، وجرت مباحثات فاشلة بينه وبين السير جون سايمون فى سبتمبر ١٩٣٢، ولكن النضال الشعبى أجبر الملك فؤاد،

المدعوم بالسلطة البريطانية، على إعادة دستور ١٩٢٣ ، واضطرت بريطانيا إلى الدخول فى مفاوضات مع القوى الوطنية أسفرت عن معاهدة ١٩٣٦ ، التى أسقطت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، وأنهت الاحتلال البريطانى نظريا، وحققت لمصر استقلالها الداخلى والخارجى لحد كبير وإنهاء الامتيازات الأجنبية .

وقد بدأت بهذه المعاهدة مرحلة مهادنة مع بريطانيا فى ظل الخطر الفاشى من جانب ألمانيا وإيطاليا. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، تعاونت مصر مع بريطانيا على هزيمة الفاشية، وكاد الملك فاروق يفقد عرشه فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وبعد انتهاء الحرب بدأت حركة وطنية على جانب عظيم من القوة بقيادة حزب الوفد والجماعات الماركسية والإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى لمصر الفتاة، وجرت مفاوضات فاشلة بين صدقى وبيفن فى أبريل - مايو ١٩٤٦ ، أعقبها عرض فاشل لقضية مصر على مجلس الأمن فى أغسطس - سبتمبر ١٩٤٧ . ثم جرت مفاوضات فاشلة أخرى بين وزارة الوفد والحكومة البريطانية استمرت من يونية - أغسطس ١٩٥١ ، وانتهت بإعلان مصطفى النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . وتلا ذلك اشتعال المقاومة فى منطقة قناة السويس على نحو أسفر عن مذبحة لرجال البوليس فى الإسماعيلية على يد القوات البريطانية. وانتهت المقاومة بحريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

وفى أثناء هذه الفترة تفاقمت قضية فلسطين ، وأعلن الصهاينة قيام دولتهم فى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وفى يوم ١٥ مايو دخل الجيش المصرى إلى جانب الجيوش العربية الأخرى الحرب لتصفية الخطر الصهيونى، ولكن الهزيمة لحقته بسبب عجز القيادة وتفكك العرب، ومن ثم نبتت فكرة الثورة على النظام الملكى فى رءوس الضباط على النحو الذى أسفر عن قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

سادسا: مصر فى عهد ثورة ٢٣ يوليو:

لم يكن فى ترتيب ثوار ٢٣ يوليو الاستيلاء على الحكم، بل إسقاط الملك فاروق ، ودعوة البرلمان الوفدى للانعقاد، وإدارة عجلة الحياة الديمقراطية التى تعطلت فى عهد فاروق. ولكن بعد نجاح الثورة وتأييد الجماهير المصرية عدلت الثورة عن هذا الرأى وقررت البقاء فى الحكم .

وفى المرحلة الأولى من الثورة تركز عملها فى تصفية النظام الملكى وإعلان الجمهورية، ثم تصفية الملكيات الزراعية الكبيرة التى تزيد على مائتى فدان، وتصفية الطبقة الاجتماعية التى تملكها . واستطاعت فى أزمة مارس ١٩٥٤ تصفية القوى السياسية القديمة الممثلة فى الوفد والأحزاب القديمة والجماعات الماركسية. وفى الوقت نفسه تخلصت من العناصر الماركسية فى مجلس قيادة الثورة: خالد محيى الدين ويوسف صديق . كما اصطدمت بمحمد نجيب الذى استدعى ليلة الثورة لتزعمها، ثم تخلصت منه بعد الأزمة ببضعة شهور.

وفى الوقت نفسه كانت الثورة قد تمكنت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ من إبرام اتفاق السودان مع بريطانيا بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير . وبعد أن خلصت السلطة لعبد الناصر فى أزمة مارس ١٩٥٤ استطاع فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ إبرام اتفاقية مع بريطانيا هيأت جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٣ يونية ١٩٥٦ على أن تعود إلى قناة السويس فى حالة التهديد بهجوم مسلح على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو تركيا .

وفى الفترة التالية أظهرت الثورة عزمها على استكمال استقلال مصر السياسى والاقتصادى ، واصطدمت بالإمبريالية اصطداما شديدا. فقد رفضت الدخول فى أحلاف الدفاع المشترك مع الدول الإمبريالية عن الشرق الأوسط، وخاضت معركة ضارية ضد حلف بغداد . وحين ردت الإمبريالية على هذا الموقف بالهجوم الإسرائيلى على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، أجاب عبد الناصر بكسر احتكار السلاح وإعلان صفقة الأسلحة

السوفيتية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، وأبرم مع سوريا حلفا دفاعيا فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥، وحين تأكدت الدول الإمبريالية أن عبد الناصر يعتزم الاستمرار فى مقاومة سياستها فى المنطقة ، سحبت عروضها لتمويل السد العالى فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ . وقد رد عبد الناصر على ذلك بإعلان تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ . وبلغ الصراع ذروته بالعدوان الثلاثى على مصر، الذى بدأته إسرائيل يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ . ولكن الدول المعتدية اضطرت إلى الانسحاب بفضل المقاومة الباسلة للشعب المصرى، والتأييد التام من القوى المحبة للسلام ، وبفضل التناقضات داخل المعسكر الإمبريالى ورغبة الولايات المتحدة فى الحلول محل انجلترا وفرنسا فى المنطقة ، انسحبت اسرائيل من سيناء مقابل مرور ملاحتها في مضيق تيران تحت علم قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ . وعندما خرج ايزنهاور بنظريته فى سد الفراغ بعد انسحاب القوة المعتدية، وقف عبد الناصر ضد هذه النظرية بصلابة واستطاع إسقاطها.

فى ذلك الحين كان عبد الناصر قد أصبح زعيما للعالم العربى بفضل اتباعه سياسة عدم الانحياز التى نبتت حركتها بشكل جدى فى مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ ، وبفضل نضاله ضد حلف بغداد ، وكسره احتكار السلاح، وتأميم قناة السويس، وانتصاره الجزئى على العدوان الثلاثى، وهزيمته مبدأ ايزنهاور . وحين حاولت الدول الإمبريالية تهديد سوريا عن طريق الحدود التركية الجنوبية ، أرسل عبد الناصر الجيوش المصرية إلى ميناء اللاذقية فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٧، لمساعدة الشعب السورى، وارتفع المد القومى العربى إلى ذراه ، وتمهد بذلك الطريق إلى الوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨ .

حتى ذلك الحين كانت حركة القومية العربية حركة سياسية بحتة لا تقدم أى محتوى اجتماعى بارز . ولكن فى يوليو ١٩٦١ أعطى عبدالناصر هذه الحركة مستواها الاجتماعى بقرارات التأميم المشهورة ، فتغير مسار حركة القومية العربية. ذلك أن قرارات التأميم فرزت

الطبقات الاجتماعية فى كل من مصر وسوريا ، وألبت الطبقة الاجتماعية الرأسمالية والاقطاعية ذات النفوذ ، وقد استطاعت هذه الطبقة فى سوريا التآمر على الوحدة ، وقامت بحركتها الانفصالية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ .

وفى الفترة التالية انقسم العالم العربى حسب النظم الاجتماعية بين دول تقدمية ودول محافظة. كما انقسمت قيادة الثورة فى مصر على أساس مواقفها الاجتماعية. وأدى هذا ، من الجانب الأول، إلى اشتداد المعركة بين مصر و المملكة العربية السعودية ، وإلى دخول القوات المصرية إلى اليمن لمساندة الثورة اليمنية يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ . ومن الجانب الآخر، أدى إلى اشتداد النزاع بين عبد الناصر ورفاق ثورة ٢٣ يوليو ، الذين تحفظوا على الاتجاهات الاشتراكية المتزايدة للثورة ، مما أسفر عن خروجهم من السلطة .

فى ذلك الحين ، كان وجود قوات الطوارىء الدولية فى شرم الشيخ، كنتيجة للعدوان الثلاثى ١٩٥٦ ، ومرور السفن الإسرائيلية فى البحر الأحمر ، يثقل على كرامة ثورة يوليو، ولذلك انتهزت فرصة اشتداد الصراع بين اسرائيل وسوريا ، والتهديدات الإسرائيلية ضد سوريا فى مايو ١٩٦٧ ، فحشدت القوات المصرية فى سيناء ، وأعلن عبد الناصر سحب قوات الطوارىء الدولية، وغلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية ، مما أدى إلى نشوب حرب يونية ١٩٦٧ . ولكن هزمت فيها مصر وسوريا والأردن، واحتلت اسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وأعلن عبد الناصر اعتزاله يوم ٩ يونيو، ولكن الجماهير المصرية والعربية أعادته إلى الحكم . واستطاع عبد الناصر فى الفترة التالية إعادة تكوين الجيش المصرى لاسترداد الأرض المغتصبة، ورفع شعار إزالة آثار العدوان، وأعلن حرب الاستنزاف فى يوليو ١٩٦٩ . وقد انتهت هذه الحرب بمبادرة روجرز فى ١٩ يونية ١٩٧٠ ، وقبلت مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، وأسند إلى السفير يارنج بحث إمكانات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . ولكن فى ٢٨

سبتمبر ١٩٧٠ توفى جمال عبد الناصر، وخلفه الرئيس محمد أنور السادات، فبدأت صفحة جديدة فى تاريخ مصر.

وفى الفترة من ١٥ أكتوبر١٩٧٠ ، تاريخ الاستفتاء على رئيس الجمهورية، حتى ٦ أكتوبر ١٩٧٢ ، دار الصراع فى مصر حول محورين:

المحور الداخلى، ويتمثل فى الصراع الذى دار بين الرئيس الجديد ومعارضيه من جماعة على صبرى. وقد انتهى بتصفية هؤلاء المعارضين فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

أما المحور الثانى، فقد دار حول إزالة آثار العدوان. ففى ٤ فبراير ١٩٧١ أذاع الرئيس السادات مبادرة تقضى بمد فترة وقف إطلاق النار لمدة شهر مقابل بدء العمل فى تطهير قناة السويس واستعداد إسرائيل لانسحاب جزئى فى سيناء مصحوب بجدول زمنى للانسحاب الكامل إلى حدود مصر الدولية بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وفى الوقت نفسه جرى احتكاك مع السوفيت، الذين كانوا يشكون فى النظام الجديد، حول عديد من المسائل على قمتها إمدادات السلاح إلى مصر، وقد بلغ ذروته يوم ٦ يوليو ١٩٧٢ بقرار الرئيس السادات سحب الفنيين السوفييت من مصر. وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ أطلقت مصر الرصاصة الأولى فى الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة.

وقد بدأ بعد حرب أكتوبر انقلاب دبلوماسى فى علاقات مصر الخارجية يماثل انقلاب ١٩٥٥ . فكما اتجه الرئيس جمال عبد الناصر إلى اقامة علاقات جديدة ووثيقة مع الاتحاد السوفيتى، اتجه الرئيس السادات إلى اقامة علاقات جديدة ووثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفى الوقت نفسه أخذت علاقات مصر بالاتحاد السوفيتى تتدهور حول مسألتى امدادات السلاح وإعادة جدولة الديون. ومن خلال العلاقات الجديدة بالولايات المتحدة أبرمت مصر اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة المصرية فى١٨ يناير ١٩٧٤ ، ثم اتفاقية الفصل الثانية فى أول سبتمبر

١٩٧٥ ، وفى الوقت نفسه قررت مصر والولايات المتحدة استئناف العلاقات بينهما يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٤ .

وفى تلك الأثناء ارتكزت جهود حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى حلا شاملا وعادلا بالطريق السلمى على استئناف عقد مؤتمر السلام فى جنيف بين وفد عربى موحد وإسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وسحب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وحل قضية فلسطين عن طريق اقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك فى مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، والاعتراف بحقها فى العيش فى حدود آمنة ، والقبول بضمانات دولية . ولكن تحت تأثير امدادات السلاح المتواصلة من الولايات المتحدة لإسرائيل ، أخذت هذه الأخيرة فى التشدد ، وتناقصت احتمالات نجاح المؤتمر فى حالة انعقاده . وفى نوفمبر ١٩٧٧ فاجأ الرئيس السادات العالم بمبادرته إلى القدس ، والدخول فى اتصالات ثنائية مع إسرائيل . وجاء رد الفعل الرافض من جانب الأطراف العربية الأخرى فى النزاع التى أدانت المبادرة كعمل خيانى . وبذلك بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية ـ العربية ، والعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ، بلغت ذروتها الحاسمة باتفاق كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

(٢)

التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى مصر والمشرق العربى

التأثير الحضارى
للفتح العثمانى فى مصر والمشرق العربى

ربما نخالف فى هذا البحث تقاليد الدراسة التاريخية المألوفة، اذا نحن بدأنا بطرح النتائج التى توصلنا إليها قبل المقدمات التى أدت إليها، بدلا من طرح المقدمات وصولا إلى النتائج! ويشفع لنا فى ذلك أن البحث التاريخى هو حكم تاريخى بصحة واقعة أو مجموعة من الوقائع التاريخية يقوم على مجموعة ضخمة من الحيثيات. وقد جرت العادة أن يصدر القاضى حكمه علنا فى الجلسة، ثم يصدر بعدها حيثياته!.

ومن هنا نرى أن عنوان هذا البحث ربما كان أكثر العناوين تضليلا للقارىء، لأنه يحمله على الاعتقاد بأن البحث يدور حول التأثير الحضارى للفتح العثمانى، بينما هو - الحقيقة - يدور حول أسباب انعدام التأثير الحضارى لهذا الفتح! وهو الحكم الذى نصدر به هذه الدراسة بدلا من تذييلها به. ويرجع ذلك لسببين أساسيين:

الأول، أن النظام الإقطاعى الذى كان سائدا فى المجتمعات العربية قبل الفتح العثمانى لم يتغير تغييرا جوهريا على يد العثمانيين.

والسبب الثانى، أن النظام الرأسمالى الذى كان موجودا قبل الفتح العثمانى - وبمعنى أدق - نواة هذا النظام، لم تتطور على يد العثمانيين.

ولعل القارىء يتفق معنا فى أن نمط الإنتاج السائد فى المجتمع، هو الأساس الذى تنبنى فوقه جميع المظاهر الحضارية لهذا المجتمع، من نظم حكم وقوانين وفنون وعلوم وغيرها - فإذا تغير نمط الإنتاج، تغير كل ما انبنى عليه من هذه المظاهر الحضارية. وهذا هو السبب فى أن البناء الحضارى للمجتمع الإقطاعى يختلف كلية عن هذا البناء فى المجتمع الرأسمالى، كما يختلف عنه فى المجتمع الاشتراكى. فكل نمط انتاج يفرز بناءه الحضارى الخاص به.

وقد كان نمط الإنتاج السائد فى المجتمعات العربية قبل الفتح العثمانى، هو الاقطاع العسكرى. وهو الذى يختلف المؤرخون فى قربه أو بعده عن كل من النظام الإقطاعى الغربى ونمط الإنتاج الأسيوى. وقد ظهر هذا النظام نتيجة للضعف الذى ألم بالخلافة العباسية فى بغداد، حين استبد بها الموالى من غير العرب. وكان عمر بن الخطاب، وكذلك على بن أبى طالب، قد رفضا من قبل اقطاع الأرض تجنبا لما يؤدى اليه التقسيم والإقطاع من الانقسام والتنافس والفتنة. وفى عهد الخليفة عثمان ابن عفان أقطع بعض الأراضى بأرض السواد (العراق)، ولكن لم يكن ذلك إقطاع تمليك. والجديد فى القرن الحادى الميلادى (الخامس الهجرى) هو إقطاع البلاد والقرى فى عهد الخلافة العباسية. وقد فعل ذلك «بنو بويه» والسلاجقة من بعدهم، الذن أحلوا الإقطاعيات محل الرواتب لرجال الجيش. ثم بلغ الإقطاع الذروة فى الدولة الأيوبية ثم فى دولة المماليك من 1250- 1517 . ففى مصر فى عهد صلاح الدين الأيوبى، أقطعت أراضى مصر كلها للسلطان وأمرائه وأجناده - كما يقول المقريزى - حتى يمكن أن توصف دولة المماليك بأنها الدولة الإقطاعية الكبرى فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى[١] .

---

(١) د. إبراهيم على طرخان ، النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، من ص ١٠ - ١٢، القاهرة، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ .

على أن هناك ثلاث ملاحظات حول هذا النظام:

الملاحظة الأولى: أن الاقطاعيين فى هذا النظام لم يكن لهم حق الرقبة فى إقطاعاتهم، وبمعنى آخر، لم يكن لهم حق الملكية الفردية، وإنما لهم فقط حق الانتفاع. وحتى إذا ورث الجندى أباه لا يرث غير هذا الحق ولا يملك الرقبة. ويقول السبكى سنة ١٣٦٩ : «إن الإقطاعات المعروفة لنا فى هذا الزمن، انما هى إقطاعات إرفاق (استغلال) . وكان الإقطاعى فى هذا النظام ينتقل من إقطاعه إلى إقطاع آخر بأمر من السلطان، وقد يعزل منه ويحل محله فى إقطاعه شخص آخر» .

الملاحظة الثانية: هى أن وجود الاقطاعات لم يحل دون وجود الملكية الفردية والأوقاف. فكان للسلطان والأمراء والأجناد وبعض أفراد الشعب أملاك حرة خاصة عن طريق الشراء من بيت المال. وهى ملك يباع ويشترى ويورث ويوهب. كما ورد فى تقسيم المقريزى وابن إياس لأراضى مصر. وقد عرفت أراضى السلطان التى يملكها، «بالأملاك الشريفة السلطانية»(١) .

أما الملاحظة الثالثة: فهى أن هؤلاء الإقطاعيين لم يكونوا من أهل البلاد وإنما كانوا أجانب عنها ،ولم يكونوا من أهل النبل كما هو الحال فى أوروبا، وإنما أرقاء فى الأصل، استجلبوا من أسواق النخاسة والأسر فى الحروب!.

وكانت الأراضى من كلا النوعين يقوم بزراعتها الفلاحون الذين كانت علاقاتهم بأصحاب الإقطاعيات علاقة قنية. وعلى حد قول المقريزى: يسمى المزارع المقيم فى البلد «فلاحا قراريا» ، فيصير عبدا لمن أقطع تلك الناحية، إلا أنه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق، فهو قن ما بقى، ومن ولد له كذلك» . ولم يكن لهذا الفلاح - من ثم - حق ترك الأرض. فمن هرب فرارا من الظلم، أعيد قسرا إلى القرية، «ويلزم بشد الفلاحة» - كما يقول السبكى (٢) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

فإلى أى حد يقترب هذا النظام من النظام الإقطاعى الغربى أو النظام الآسيوى؟. فيما يتصل بالنظام الإقطاعى، يلاحظ أنه فى الوقت الذى يتفق فيه النظام الإقطاعى العسكرى مع النظام الغربى فى وجود النظام الطبقى، فانه يختلف عنه فى نوعية هذا المجتمع. فالطبقة الإقطاعية فى الإقطاع الغربى طبقة ثابتة تملك الأرض وتتوارثها أبا عن جد، فضلا عن أنها طبقة وطنية. بينما فى الإقطاع العسكرى الشرقى هى طبقة متحركة غير ثابتة، فضلا عن أنها أجنبية وفدت من الخارج. وهو أمر أسوأ،، فبينما تنشأ فى النظام الغربى بالحتم علاقات اقطاعية بين السيد الإقطاعى والقن، تأخذ شكل حقوق وواجبات، فإنه فى الإقطاع العسكرى الشرقى لايمكن أن تنشأ علاقة منظمة. وبالتالى فالقن فى النظام الشرقى لا حقوق له!

ثانيا : أنه بينما يؤدى النظام الإقطاعى الغربى بهذا الشكل إلى تفتيت المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ويحول بالتالى دون نمو الشعور القومى ، فإنه فى الاقطاع العسكرى لا يؤدى إلى شىء من ذلك ، لسيطرة الدولة مركزيا .

ثالثا : أنه بينما يؤول فائض الإنتاج فى الإقطاع الغربى للسيد الإقطاعى ، فإنه فى الإقطاع العسكرى يؤول للسلطان . لذلك نرى - على سبيل المثال - أن الأمر بتسخير الفلاحين ، سواء للأعمال الخاصة أو العامة ، كان يصدر من السلاطين . ومثاله ما فعل «قلاوون» وابنه الناصر محمد وحفيده، حيث كان يقبض على الناس فى المساجد والأسواق.

لذلك نرى الصراع الطبقى فى هذا النظام يتخذ سمة معينة . فهنا نجد طبقة أقنان ثابتة، وطبقة إقطاعية متغيرة! ومن ثم ، فإن عداء طبقة الأقنان الثابتة يتجه أساسا نحو السلطان وأمرائه وأجناده. ويتضح ذلك حين امتنع الفلاحون المصريون عن دفع الخراج لرسول «طومان باى» سنة ١٥١٦ ، بينما السلطان سليم الأول فى طريقه إلى مصر . وقالوا: «ما

نقدر نعطى خراجا حتى يتبين لنا إن كانت البلاد لكم أو لبنى عثمان، فنبقى نورد الخراج مرتين؟» . كما يتمثل فى أعمال العصيان والانتقام والتمرد. فلما جار الأمير شمس الدين، أحد أمراء الناصر محمد - على سبيل المثال - على الفلاحين فى قسمة المحصول ، وتوعدهم - أضمروا له الانتقام ، ولحقوا به وبصحبه فى الطريق ، حيث قدموا له طعاما مسموما![1] .

فإذا انتقلنا إلى النظام الآسيوى ، فإننا نجد أن الإقطاع العسكرى الشرقى يتفق معه فى كثير من ملامحه، فيما عدا أن النظام الآسيوى تنعدم فيه الملكية الفردية للأرض التى تتركز فى يد الحاكم المستبد ، بينما توجد الملكية الفردية للأرض جنبا إلى جنب مع ملكية الدولة فى النظام الشرقى - وإن كانت هذه الملاحظة لا أهمية كبيرة لها فى الواقع، لأن العبرة بالنظام الذى يسود . ولكن النتيجة بالنسبة للأقنان واحدة من ناحية ارتباطهم بالأرض . كما أن النتيجة فى النظامين هى مجتمع زراعى طبقى من نوع خاص يختلف عن النظام الإقطاعى الغربى ، إذ يتربع فيهما جهاز الدولة المستبدة المكون من السلطان الأوتوقراطى الذى يملك جميع الأراضى ، وتتركز فى يده السلطة مع أفراد حاشيته وموظفيه وأجناده الذين فى يدهم الإقطاعات، وهم قابلون للعزل، وإقطاعاتهم قابلة للنقصان، وليسوا - فى النظام الشرقى - من طبقةنبيلة، وإنما أرقاء استجلبوا من الأسر بسبب الحروب ، هيأت لهم الظروف التنشئة فى بيوت الأمراء، ولا تقوم بينهم وبين أقنانهم حقوق وواجبات إقطاعية بسبب عدم وجود الملكية الفردية للأرض ، وإنما تقوم بينهم وبين هؤلاء الأقنان علاقة جباة الضرائب بدافعى الضرائب، مع اختلاف هام ينزل بدافعى الضرائب إلى منزلة الأقنان، ويرفع درجة جباة الضرائب إلى منزلة السادة والأمراء! إنه مجتمع معقد لا ينطبق عليه أى نمط من أنماط الإنتاج الخمسة التى ذكرها ماركس ، وإن اقترب من نمط الإنتاج الآسيوى الذى يعترف به بعض الماركسيين ولا يعترف به البعض الآخر.

---

(١) المصدر نفسه . ص ٣١٢ .

والسؤال الذى يهمنا هو : هل أدخل العثمانيون تغييرا جذريا على هذا النظام يمكن أن يترتب عليه تأثير حضارى فى البناء الفوقى؟ أو أنهم أبقوه على حاله؟.

إن «لوتسكى»، وهو مؤرخ سوفيتى ، يقرر أن العثمانيين قد احتفظوا - كقاعدة عامة - بالنظام الاجتماعى السائد فى البلاد العربية عند فتحها . ولكنه يرتب على ذلك قوله : إن الأرض والسلطة بقيتا - من ثم - فى أيدى الإقطاعيين المحليين! (١) - الأمر الذى يوحى بأنهم كانوا إقطاعيين محليين على نحو ما كان فى أوروبا . وهذا الكلام قد أثبتنا بطلانه، فالأراضى الإقطاعية فى العهد المملوكى كانت فى يد أمراء الجيش والأجناد، وهؤلاء كانوا يتغيرون ويحل بعضهم محل بعض . ومن ثم فإن الأراضى والسلطة كانت بالدرجة الأولى فى يد السلطان .

وعندما فتح العثمانيون البلاد، كان من الطبيعى أن يعيدوا توزيع الإقطاعيات بين أجنادهم وغيرهم من القوى المحلية الموالية، وبالتالى استبدلوا بالاقطاعيين الموجودين عند الفتح إقطاعيين آخرين.

وفى الحقيقة أن أول تغيير حدث هو انتقال ملكية جميع الأراضى العربية إلى السلطان العثمانى، له حق رقبتها وتوزيعها على الفلاحين لزراعتها مقابل دفع ضريبتها ، وإسناد إدارتها إلى قوى أخرى. وحجة العثمانيين فى ذلك أن الشريعة الاسلامية تقرر أن الأرض التى تفتح عنوة بحد السيف تكون حقا لفاتحها (٢). ومعنى ذلك أن الأرض بقيت ملكا للسلطان كما كان الحال قبل الفتح العثمانى !

ثم عمد العثمانيون إلى احصاء القرى الموجودة فى كل ناحية وتقسيمها إلى إقطاعيات مختلفة الأحجام. ومنحوا هذه الإقطاعيات إلى كبار الموظفين، مثل الصدر الأعظم والباشوات وحكام الإيالات والألوية

---

(١) Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries, P.10, Moscow,1963.

(٢) د. أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ١٢٠، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٥٤ .

والجنود، حسب أهمية صاحبها. وعلى وجه العموم قسمت الإقطاعات والإيالات إلى ثلاثة أنواع :

- النوع الأول ، ويطلق عليه اسم «خاص» ، ويتمثل فى الإقطاعات الكبيرة.

- والنوع الثانى ، ويسمى «زعامت» ، يتمثل فى الإقطاعات المتوسطة.

- والنوع الثالث ، ويطلق عليه اسم «تيمار» ويتمثل فى الإقطاعات الصغيرة .

وكانت الإقطاعات من درجة «خاص» يتصرف بها السلطان شخصيا وأفراد أسرته وينتفع بها الأمراء وكبار الموظفين مؤقتا عند توليهم مناصبهم. وأما التيمارات والزعامت فكان يعهد بها إلى الفرسان مدى الحياة ومعفاة من الضرائب مقابل أداء الخدمة العسكرية وحفظ الأمن والنظام فى إقطاعاتهم (١) . ويسمى البعض هذا النوع من الإقطاع باسم «الاقطاع الحكومى» ، تمييزا له عن الإقطاعات التى استمرت فى يد العصبيات الاقطاعية المحلية العنصرية أو المذهبية، التى كانت من أدوات الحكم المملوكى، وقد أقرتها الدولة العثمانية فى إقطاعاتها، كما هو الحال فى لبنان، وقد أطلق على هذا النوع اسم «الاقطاع الطائفى» .وكان أصحاب الإقطاعات يتملكونها ولا يملكونها ، وإنما يحصلون عليها مقابل خدماتهم للدولة المتمثلة فى حق جباية الأعشار وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على الأرض فضلا عن الواجبات العسكرية. وكانوا يسلمون الأرض للفلاحين لزراعتها مقابل دفع الضرائب عنها مرتين أو ثلاث مرات فى وقت الحصاد. ولم يكن من حق الفلاح مغادرة أرضه أو قريته دون إذن سيده الإقطاعى (٢).

---

(١) ساطع الحصرى ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٩ - ٣٠، بيروت ، دار العلم للملايين، ١٩٦٥.

(٢) د. عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية فى ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤، ص ٢٢٢، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ .

ويعتبر الأساس الذى بنى عليه العثمانيون الاحتفاظ بهذا النظام الاقطاعى، هو نفس الأساس الذى دعا إلى انتشار هذا النظام فى العصر المملوكي، وهو : ضمان زراعة الأراضى، والحصول على القوات اللازمة وقت الحرب دون تكاليف تذكر، حيث كان حائز الاقطاع يأتى للحرب ومعه سلاحه وجواده، ثم إن هذا النظام كان يعفي الدولة من دفع مرتبات الجنود فى أوقات السلم، وفى الوقت نفسه هيأ لها فى بعض الأوقات استدعاء نحو مائتى ألف فارس فى وقت الحرب، هم أصحاب التيمارات والزعامات فى الدولة [١] .

على أن بعض الإيالات لم تقسم إلى خاصات وزعامات وتيمارات ، مثل إياله البصرة، ومصر ، والأحساء ، واليمن ، وإيالة حبش التى كانت ملحقة بها جدة ، وإيالات تونس وطرابلس الغرب والجزائر ، وإمارة مكة. وكان يخصص لأمرائها رواتب محددة تدفع لهم من الخزينة تعرف باسم «ساليانة» [٢] . ومع ذلك فقد قسمت بعض هذه الأراضى فى شكل يقرب من شكل المقاطعات، ويسمى «الأمانات»، وتتكون من عدة قرى، تسند اداراتها وجمع المال الميرى منها إلى عامل مسؤول لدى الروزمانة. وقد تطور هذا النظام إلى نظام الالتزام، الذى لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة، وإنما يدخل فيه من يشاء من الأمراء المماليك ورجال العسكرية ومشايخ العرب وغيرهم، حيث يتكفلون بتحصيل الضرائب المقررة. وأصبح هؤلاء الملتزمون قريبى الشبه من الإقطاعيين فى النظام الإقطاعى الشرقى، فهم يتملكون ولا يملكون ، أى ليس لهم حق الملكية الخاصة، لأن حق ملكية رقبة الأراضى كان فى يد السلطان [٣] .

وقد وجدت إلى جانب هذه الإقطاعات والالتزامات التى تملك الدولة حق رقبتها، أراض أخرى يتمتع فيها الأفراد بحق الملكية الخاصة،

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.
(٢) ساطع الحصرى، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٩ .
(٣) د. عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٧١ ـ ٧٢، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس١٩٧٤ .

وليس عليها إلا دفع العشور والرسوم، ويطلق عليها فى سوريا اسم «قسمة»[١] . وفى مصر يطلق عليها اسم «رزقة» ، وهى معفاة من الضرائب، ولها صفة الملك التام، لأن أصحابها لهم الحق فى التصرف فيها بكافة وجوه الانتفاع [٢] .

ومن هذا العرض يتضح أن الفتح العثمانى لم يحدث تغييرا جذريا فى نظام الإقطاع العسكرى الشرقى الذى كان سائدا قبله فى العصر المملوكى، فبقيت علاقات الإنتاج كما هى، وظل البناء الحضارى الذى يقوم على هذه العلاقات كما هو دون تغيير يستحق الذكر، سواء فى العلوم والفنون والآداب والقوانين وغيرها ، التى بقيت على حالها تقريبا قبل الفتح العثمانى.

وقد كان من الطبيعى أن تعوق هذه العلاقات الإنتاجية تطور القوى الإنتاجية، بل تجعل تطور هذه القوى أمرا مستحيلا. لقد كانت هذه القوى الإنتاجية تتكون من أدوات الإنتاج والبشر. وبالنسبة لأدوات الإنتاج، فقد كانت أدوات بدائيةتتمثل فى المحراث القديم التقليدى، الذى يتميز به الفلاح الشرقى فى مصر وفلسطين وسوريا والعراق وبلاد العرب، والذى كان بالرغم من كفاءته عاجزا عن مواجهة المطالب المتزايدة التى تنطوى عليها الزراعة الكثيفة. كما كانت هذه الأدوات تتمثل فى الساقية التى يديرها الثور، وفى الطمبور والشادوف وغيره من الأدوات التى لا توجد إلا حيث تنبخس قيمة العمل الإنسانى والحيوانى. ولقد كان القانون الأساسى لهذا النوع من الاقتصاد هو استمرار الإنتاج، اذ كان يستهلك قسم من المحصول - وهو القسم الأساسى - لاستمرار وسائل الإنتاج البدائية والقوى العاملة. أما القسم الثانى، ويمثل فائض الإنتاج، فكان فى يد السلطان مع طبقة الإقطاعيين الشرقيين، ويستخدم فى تشييد القصور الفخمة فى دمشق وبغداد والقاهرة وغيرها، وفى استجلاب وسائل الترف.

---

(١) د. عبد العزيز عوض، المصدر المذكور، ص ٢٢١، حاشية ١.
(٢) د. أمين مصطفى عفيفى، المصدر المذكور، ص ١٢٢، ود. عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر المذكور، ص٦٩ - ٧٠.

أما بالنسبة للبشر، فإن النهب الإقطاعي قد جلب النوازل والمصائب على رؤوس الفلاحين، فهجروا محاصيلهم، وأقفرت قرى بأكملها، وأصبحت الحقول التى كانت مزروعة، مغطاة بالأشواك، وفقدت أكثر من نصف الأراضى الزراعية خصوبتها، وصارت المجاعات ظاهرة يتكرر حدوثها! (١).

كان هذا فيمايتصل بالنظام الإقطاعى، الذى احتفظ العثمانيون بكل مقوماته الأساسية. أما ما يتصل بالنظام الرأسمالى الذى كان سائدا قبل الفتح العثمانى، فهو سمة أخرى من سمات المجتمعات الإسلامية التى تميزت بها عن أوربا فى العصور الوسطى. وهى سمة الجمع بين النظامين الإقطاعى والرأسمالى!.

ويرجع ذلك إلى أن الحضارة الإسلامية الوسيطة، بكل مقوماتها من دين وعلم وأدب وفن، كانت حضارة مدن (Urben Culture) لذلك نجد المدن الإسلامية الكبرى، رغم ما بينها من بعد، ذات ثقافة مشتركة وأسلوب علمى متشابه. وقد أدى تركز الحضارة الإسلامية وتركز النشاط السياسى والتجارى والصناعى فى هذه المدن إلى شعور ساكن المدينة الإسلامية بنوع من استقلال الشخصية، وإحساسه بأهميته كمواطن اسلامى، وتطلعه إلى تأكيد حقوقه، وتحركه للدفاع عن هذه الحقوق (٢).

وربما كانت أهم ظاهرة فى هذه المدن، هى أنه تجمعت فيها، قبل أوربا بعدة قرون! مقدمات كثيرة تنبىء بظهور النظام الرأسمالى وتطوره مع الزمن إلى النظام الرأسمالى الصناعى! فقد عرفت تجميع رؤوس الأموال التجارية والمالية، كما عرفت الصناعات المنزلية، بل والمصانع الجامعة لعدد من العمال على نطاق شبيه بما حدث فى أوربا فى عهد بزوغ الرأسمالية (٢م). وقد ساعد موقع هذه المدن فى ملتقى ثلاث قارات

---

(١) Lutsky, op,cit., P.16.
(٢) د. أحمد الصاوى، حضارة مصر الحديثة (غير منشور).
(٢م) د. زكريا نصر، تطور النظام الاقتصادى، ص ١١٣، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٦٥.

على اتساع نطاق التجارة الخارجية وتقدمها، فكان التجار العرب والمسلمون يسافرون من موانى الخليج الفارسى ومن عدن وموانى البحر الأحمر، إلى الهند وسيلان وجزر الهند الشرقية والصين، فيجلبون الحرير والعطور والأخشاب والقصدير وغيرها. وقد استقر بعض التجار العرب فى الصين منذ القرن الثامن الميلادى . ووجد فى اسكندينافيا، وفى السويد خاصة، عشرات الآلاف من النقود الإسلامية تحمل نقوشا يرجع تاريخها إلى زمن بين أواخر القرن السابع وأوائل القرن الحادى عشر، وهى تعين لنا فترة ازدهار التجارة الإسلامية .

كما قامت أيضا بين العرب وأهل أفريقية تجارة برية واسعة. وأهم السلع التى كان الأولون يجلبونها من أفريقية هى الذهب والعبيد. وقد أدى نمو التجارة واتساع نطاقها إلى ظهور المصارف وتطورها فى القرن التاسع، وأصبح المصرف جزءا أساسيا فى كل سوق إسلامية! ونقرأ فى المصادر عن مصارف كانت ببغداد مركزها الرئيسى ، ولها فروع فى غيرها من مدن الامبراطورية الإسلامية. كما نقرأ عن نظام راق للصكوك (الشيكات) والحوالات المالية، أمكن معه كتابة حوالة مالية فى بغداد، وقبض قيمتها فى مراكش!. ونقرأ كذلك أن كل تاجر فى البصرة، التى كانت المركز الرئيسى للتجارة الشرقية المزدهرة، كان له حساب فى أحد المصارف. وفضلا عن ذلك، فقد ازدهرت الصناعة ازدهارا طيبا، فكانت صناعة الملابس أرقى صناعات الامبراطورية الإسلامية، وصناعة النسيج أهم الصناعات . وقد أدخل العرب عن الصين صناعة الورق إلى العالم الإسلامى. وقامت صناعات أخرى من بينها الفخار والمصنوعات المعدنية والصابون والروائح العطرية (١) .

ولقد تأثر ذلك لحد ما بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وإقامة البرتغاليين قواعد هامة تجارية فى الهند، وهزيمة محاولات

---

(١) لويس ، برنارد، العرب فى التاريخ، ترجمة نبيه أمين فارس ومحمود يوسف زايد، ص ١٢٤ - ١٣٠، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٤ .

المماليك لدرء الخطر البرتغالى ، وتحطيم أساطيلهم التجارية، إلى توقف نمو البورجوازية العربية .

فى تلك الظروف التاريخية، وقع الفتح العثمانى للعالم العرب المجتمعات العربية من اقتصاد يقوم على النقد جنبا إلى . الزراعة، إلى نظام إقطاعى فى جوهره يتركز على الإنتاج الزرا

فلقد تمثلت أهم نتائج الفتح العثمانى فى أمرين هامين :

الأول ، ويتصل بعزلة العالم العربى عن العالم الخارج العصر العثمانى الأول.

والثانى ، ويتصل بالسيادة العثمانية على البحر الأحمر .

وفيما يتصل بالعامل الأول، فإن خوف العثمانيين الاستعمار الغربى على الممتلكات العربية منذ بداية القرن الساد قد جعلهم يأخذون بسياسة الأحوط. فأحاطوا البلاد العربية بسي وحالوا بينها وبين العالم الخارجى، فلم يعد تاريخ هذه البلاد ي قريب أو بعيد بالأحداث الدولية فى تلك الفترة، وإنما أصبح ي أحداث محلية تتمثل فى النزاع بين الأوجاقات داخل الولايات وبين القوى المحلية ، كالنزاع بين الزيدية والباشوات العثم اليمن، أو بين المماليك والباشوات العثمانيين فى مصر، أو بين والمعنيين والشهابيين من ناحية وبين العثمانيين من ناحية أ الشام، أو بين قبائل الأكراد والباشوات العثمانيين فى العراق .

ولم تكن عزلة البلاد العربية سياسية واقتصادية فحسب، حضارية، فكما يقول بعض الباحثين، لم يصل لهذه الأقطار عن من العناصر المكونة للحضارة الغربية فى تلك الفترة الهامة ا تسير فيها سيرا حثيثا (١) .

---

(١) د. محمد أنيس ، تاريخ الشرق الأوسط الحديث ١٥١٦ ـ ١٩١٤، ص 62، القاهرة، مك العربى.

وبمعنى آخر أنه فى الوقت الذى كانت البورجوازية الأوروبية تحطم قيود الإقطاع، وتقوض البناء الحضارى الإقطاعى، وتبنى نهضتها البورجوازية التى بدأت فى عصر النهضة ، وتنقل الحكم تدريجيا من يد الطبقة الإقطاعية إلى يدها - كانت البورجوازية العربية تقع تحت السيطرة الإقطاعية للحكم العثمانى، وتخضع للعزلة التى فرضها العثمانيون على العالم العربى !.

أما بالنسبة للسياسة العثمانية فى البحر الأحمر، وتتصل بالعامل الأول اتصالا مباشرا، فان خوف العثمانيين من الخطر البرتغالى وأخذهم بسياسة الحذر والحيطة قد دفعهم إلى محاولة إبعاد خطره بكل وسيلة. ولأن الاستعمار البرتغالى كان استعمارا تجاريا بالدرجة الأولى، فقد فرضت الدولة العثمانية تقليدا جديدا يقضى بمنع دخول المراكب المسيحية فى البحر الأحمر ، بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين فى الحجاز، وهو التقليد الذى ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١) .

ولقد جرت محاولات خلال القرن السادس عشر لاعادة طريق التجارة القديم إلى أهميته السابقة، ففكر سليمان القانونى فى حفر قناة تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط سنة ١٥٢٩ ، كما حاول سنان باشا، فاتح اليمن، شق هذه القناة سنة ١٥٦٩ . وكذلك حاول مراد الثالث إيصال هذين البحرين سنة ١٥٨٦ ، ولكن هذه المحاولات لم تتعد دور المشروعات، وأكثر من ذلك حين حاولت فرنسا والنمسا وانجلترا أثناء القرنين ١٧ و ١٨ إحياء الطريق القديم، وقفت الدولة العثمانية فى وجه هذه المحاولات، فقد خشى السلطان العثمانى من تدخل النفوذ الأوروبى فى أملاكه (٢) .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) د. حسن عثمان ، تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨ ، وهو الباب الثالث من كتاب: المجمل فى التاريخ المصرى، القاهرة: مكتبة مصطفى البابى الحلبى، ١٩٤٢ .

وقد كانت النتيجة انتقال التجارة من يد العناصر العربية إلى يد البورجوازية الأوربية. ولما كانت الصناعة الأوربية آنذاك بحاجة للمزيد من الأسواق، الأمر الذى كانت توفره لها الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف، فقد جرى تبادل بين المواد الخام التى استخلصها الإقطاعيون من الفلاحين المنتجين، مثل الحبوب والحرير الخام والجلود والصوف الخام والفواكه وزيت الزيتون، وبين سلع الترف الأوربية. ونظرا لأن التجار الأوروبيين، وليس التجار العرب، هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه التجارة، فإن المستفيد الوحيد منها كان الاقطاعيين العرب، الذين شددوا من استغلالهم الاقطاعى للفلاحين. وهكذا فى الوقت الذى كانت الطبقة الإقطاعية تضعف فى أوروبا وتقوى الطبقة البورجوازية، كان الأمر يحدث بالعكس فى الدولة العثمانية، حيث كانت الطبقة الإقطاعية تقوى، وتضعف الطبقة البورجوزاية!.

هذا على كل حال فيما يتصل بالرأسمالية العربية التجارية فى ظل الحكم العثمانى. أما فيما يختص بالبورجوازية الصناعية، فإن ضعفها هو الآخر وثيق الصلة بضعف الرأسمالية التجارية. فمن المعروف أن تطور النظام الرأسمالى فى أوروبا بدأ بتجميع رؤوس الأموال نتيجة للنشاط التجارى المتمثل فى تجارة السلع وتجارة المال، وهذا أدى، بدوره إلى المرحلة الثالثة، مرحلة الرأسمالية الصناعية. وهذا أمر طبيعى، ففى ظل نظام اقتصادى راكد كالنظام الإقطاعى يقوم على المحلية الضيقة، لم يكن من المتوقع أن تتطور الصناعة بما يتجاوز هذا الإطار المحدود. كما لم يكن من المتوقع أيضا أن تتطور الصناعة وتتجاوز بعيدا العلاقات الإقطاعية، لأن العلاقات الإقطاعية تقف فى هذه الحالة عائقا دون نمو الإنتاج. أما بعد تحرير الإنتاج من العلاقات الإقطاعية، وقيام علاقات إنتاج رأسمالية جديدة، فإن هذه العلاقات الجديدة تفسح الطريق لنمو ودفع عجلة الإنتاج.

وفيما يختص بالعالم العربى، فإن خضوعه لنظام اقتصادى يقوم على الإقطاع العسكرى فى بعض جهاته، وعلى نظام الالتزام فى جهات أخرى، كان من شأنه أن يعوق تقدم الصناعة. إذ لم يكن من المتوقع أن تشجع علاقات إنتاجية كتلك التى تسود فى هذا النظام، تطور الصناعة. ومن ثم فقد انحصرت الصناعة فى العالم العربى فى تلك الفترة فى الصناعات الحرفية اليدوية. ولذلك لم تتطور الرأسمالية العربية فى ذلك الحين إلى رأسمالية صناعية، وظلت بعيدة عن الصناعة طوال العصر العثمانى، مخلية السوق للصناعات الأوروبية التى احتكرت الأسواق العربية.

والمحصلة النهائية لكل هذا العرض، هو انعدام التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى المشرق العربى، بسبب استمرار البناء التحتى الذى كان سائدا قبل هذا الفتح، والمتمثل فى علاقات الإنتاج الإقطاعية على النمط الشرقى العسكرى الذى أوضحناه.

وهذا هو الجانب المضىء فى الفتح!، أما الجانب المظلم فيتمثل فى التأثير السلبى، أو فى التأثير إلى الأسوأ. فكلمة التأثير الحضارى تنصرف إلى معنى ايجابى دائما، وهذا التأثير منعدم كما أوضحنا، ولكن هناك تأثيراً سلبياً أيضا، وهذا التأثير هو الناجم عن تقلص البناء التحتى من بناء يقوم على كل من النقد والزراعة إلى بناء يقوم على الزراعة بالدرجة الأولى، وانحسار دور الطبقة البورجوازية العربية .

وقد تمثل ذلك فى فقدان روح النقد وروح البحث العلمى فيما ظهر من أعمال فى ذلك العصر ، وانحصار هذه الأعمال العلمية فى الشروح على المتون والتعليق على الشروح. والاهتمام بالحفظ لا التفكير، وتأثر العلوم بالطابع الدينى واللغوى، واهمال العلوم الرياضية باعتبارها من فروض الكفاية، إذا قام بها البعض سقطت عن الباقين!. وهو أسلوب فى

الدراسة والبحث يتفق مع النظام الإقطاعي السائد، ولا يفترق كثيرا عما كان سائدا في أوروبا في العصور الوسطى (١) .

وهكذا ، في الوقت الذي كان العالم الأوروبي يتقدم في أعظم الميادين الحضارية، وهي الحرية، والعلم، والفكر- كان العالم العربي - بفضل الفتح العثماني - يتأخر في هذه الميادين بالذات.

ولقد كتب الأستاذ شفيق غربال يقول: «إن العرب شقوا بالعثمانيين، والعثمانيين شقوا بالعرب»!. وهو أمر صحيح. ويستشهد الأستاذ غربال قائلا : «لا يستطيع أي مستقص لأحوال المصريين أو العراقيين، إلا أن يدرك مقدار اختلاف طبيعة الحكم السلجوقي في بغداد والخلافة العباسية قائمة، والحكم المملوكي في القاهرة، وتقاليد الفاطميين والأيوبيين مستمرة - عن حكم السلاطين العثمانيين للمصريين والعراقيين على يد نوابهم من الباشوات ، الذين تؤيدهم ، أو تعرقلهم ، جماعات من أجلاف الجند وأخلاط الناس! وأين هؤلاء الباشوات من سلاطين بغداد وسلاطين القاهرة؟ وأين ادارتهم العابثة من تلك الدواوين العربية اللسان، الجامعة لكل ذي بيان ولكل ذي فضل؟ لقد خيم على الأمم الشرقية - العربية والأوروبية - التي خضعت لتلك الحكومة العثمانية ، نوع من الركود استمر زهاء ثلاثة قرون (٢) » .

---

(١) د. السيد رجب حراز ، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ١٥١٧ - ١٨٨٢ ص ٦٢ - ٦٤، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٠ .

(١) انظر مقدمة الأستاذ المؤرخ شفيق غربال لكتاب د. حسين مؤنس، الشرق الاسلامي في العصر الحديث، القاهرة : لجنة الجامعيين لنشر العلم .

(٣)

حركة المد والجزر التاريخية بين طريقى السويس ورأس الرجاء الصالح

(٣) حركة المد والجزر التاريخية
بين طريقى السويس ورأس الرجاء الصالح

كانت إعادة افتتاح قناة السويس، كطريق عالمى للمواصلات بين الشرق والغرب يوم ٥ يونية ١٩٧٥؛ حدثا ضخما بالمعيار التاريخى، قد لا يستطيع أحد تصور مداه إلا من خلال حركة المد والجزر التاريخية بين طريق المواصلات البرى عبر مصر، وطريق المواصلات البحرى حول رأس الرجاء الصالح، وهى الحركة التى أحدثت على مر العصور، متغيرات بعيدة المدى فى خريطة العالم الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية؛ أثرت تأثيرا خطيرا على مقدرات الشعوب والدول فى كل من الغرب والشرق، وسنحاول فى هذا الجزء من الدراسة، تتبع هذه الحركة منذ القدم، حتى افتتاح قناة السويس فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩، سعيا وراء إبراز، أو تصحيح بعض الحقائق التاريخية، الهامة المتعلقة بالموضوع.

ويمتد الدور الأول من حركة المد والجزر هذه منذ القدم ، حتى قيام أول رحلة بين الشرق والغرب حول رأس الرجاء الصالح يوم ٨ يوليو ١٤٩٧ بقيادة فاسكو دا جاما. وفى هذه الحقبة التاريخية، كانت مصر، بحكم موقعها الجغرافى ملتقى طبيعيا بين الشرق والغرب، فكان لابد للتجارة على الجانبين من أن تمر بها، وكانت تباع فى مدائنها بضائع

الشرق الأقصى وفارس وبابل وبلاد العرب والصومال والسودان، كما كانت أسواقها تغص ببضائع اليونان والرومان والساحل الجنوبى لفرنسا والساحل الشمالى لأفريقيا وجزر البحر المتوسط وأسبانيا. ولما كانت الدولة التى تسيطر على مصر، تسيطر بالتالى على أسواق العالم، فلذلك جرى التنافس بين الامبراطوريات القديمة على غزو مصر، لتحقق أحلامها التوسعية.

على أنه لما كان النقل البحرى أقل تكلفة وأكثر سهولة، ونظرا لأنه لم يكن يفصل بين البحر الأحمر والبحر المتوسط سوى عنق قصير من الأرض، هو برزخ السويس الذى يصل بين أفريقيا وآسيا، فلذلك نشأت فى ذلك العهد فكرة وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط، عن طريق قناة مستقيمة تخترق البرزخ وتصل البحرين بأقصر الطرق. وفى رأى شونفلد Schonfield أن هذه الفكرة نشأت فى أذهان الأوروبيين. فقد أورد أن الإغريق قد أوحوا بها (بطلميوس فيلاديلفوس بالذات) لإدراكهم ما يمكن أن يترتب على هذا العمل الكبير من آثار خطيرة على التجارة بين الشرق والغرب، وأن بطلميوس قد تخلى عن هذا المشروع، لاعتقاده بأن سطح البحر الأحمر أكثر ارتفاعا من سطح البحر المتوسط. على أن بعض الباحثين المصريين، يشككون كثيرا فى أن الفكرة «أوروبية»، ويستندون إلى أن مصر الفرعونية قد سبقت بشق قناة بين النيل والبحر الأحمر.

وفى الحقيقة أننا يجب أن نفرق بين فكرة شق قناة «تصل مصر بالبحر الأحمر»، وفكرة شق قناة «تصل الغرب بالشرق». فواضح أن شق ما عرف باسم «قناة الفراعنة» فى العصر الفرعونى بين النيل والبحر الأحمر، لم يكن الغرض منه وصل الشرق بالغرب، إذ لم يكن للشرق فى ذلك العصر حاجة بأوروبا، التى كانت تعيش فى الظلمات، وإنما كان الغرض، وهو الذى استمر لعدة قرون، تسهيل التجارة بين مصر وبين بلاد «بنت» (الصومال) والبلاد التى تقع على حدود فارس. وهى التجارة

التى كانت فى تلك العصور البعيدة على جانب كبير من الأهمية. على أن هذا الغرض لم يلبث أن تغير بطبيعة الحال، مع زيادة أهمية أوروبا فى العالم القديم. فلا ريب أن الهدف من إحياء هذه القناة كلما طمرت. أو تعديلها فى عهد البطالمة (على يد بطلميوس الثانى)، ثم تعميقها فى عهد الرومان (على يد تراجان)، إنما كان الغرض منه وصل أوروبا بالشرق.

على كل حال فيهمنا أن نوضح الآثار التى ترتبت على وقوع طريق الاتصال الرئيسى بين الغرب والشرق فى تلك المرحلة فى أرض مصر على خريطة العالم السياسية. فمن الجانب الأوروبى أدى احتكار «دول البحر المتوسط» تجارة الشرق، إلى تفوق هذه الدول وازدياد نفوذها. ففى العصر القديم، تفوق الإغريق والرومان، وفى العصر الوسيط، كانت البندقية بالذات تتمتع بمركز ممتاز فى البحر الأدرياتيكى وشمال إيطاليا وفى شرق البحر المتوسط، وكان البنادقة ينقلون التجارة الشرقية إلى المدن الإيطالية الشمالية، ومن هذه تنقل إلى أوروبا عبر جبال الألب إلى وسط ألمانيا أو إلى شمالها، ثم إلى الأراضى المنخفضة، مستخدمة نهر الرون، وبالعكس.

أما بالنسبة لمصر، فقد كسبت ثروات طائلة بسبب مرور التجارة العالمية بأراضيها، وإن جعلها ذلك هدفا لأطماع الدول الأوروبية، كما حدث فى العصر القديم بالنسبة للإغريق والرومان، وكما حدث بالنسبة للحروب الصليبية فى العصر الوسيط، التى كان من أهم أغراضها السيطرة على أسواق ومراكز التجارة فى الشرق.

يضاف إلى ذلك، من الناحية الاستراتيجية العالمية، أن البحر المتوسط بموانيه ودوله وشعوبه، أصبح، مع ارتفاع شأن أوروبا الحضارى، مركز الحركة والصراع فى العالم، وصارت له بالتالى الأهمية الأولى فى مياه العالم المعروفة فى ذلك الحين.

اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وآثاره السياسية والاستراتيجية

هذا فيما يتصل بالدور الأول من حركة المد والجزر أما الدور الثانى فيبدأ باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح علي يد بارثلوميوديان فى عام ١٤٨٨م، وانتقال التجارة بين الشرق والغرب إلى هذا الطريق الجديد السهل، الذى يمتاز بأنه طريق بحرى من أوله لآخره. فهنا شهد العالم أكبر انقلاب فى طرق المواصلات منذ العصر القديم، وانقلبت موازين العالم السياسى المعروف، وفقدت البندقية ودول البحر المتوسط وموانيه أهميتها، وانتقلت هذه الأهمية شيئا فشيئا إلى الدول الواقعة على المحيط الأطلنطى: إلى البرتغال، وأسبانيا، وهولندا وانجلترا، التى تحتكر فى يدها تجارة الشرق احتكارا تاما.

وبالنسبة لمصر، تحولت التجارة العالمية من البحر الأحمر إلى جنوب أفريقيا، واحتلت «لشبونة» مكان الاسكندرية، التى كانت فى عهد البطالمة والرومان والعرب قلب هذه التجارة ونقطة الاتصال بين أوروبا والشرق. ولم يلبث ضعف مصر الاقتصادى أن انعكس على مركزها السياسى، ففقدت استقلالها وتحولت إلى إيالة عثمانية.

أما على المستوى الاستراتيجى، فإن البحر المتوسط سرعان ما تحول إلى بحيرة مغلقة، وانتقل مركز الثقل إلى المحيط الأطلنطى، ولما كانت الدول الأوروبية الواقعة على المحيط الأطلنطى، دولاً رأسمالية حديثة التكوين القومى، ويشتد بها شعور العزة القومية، فإن هذا الشعور لم يلبث أن أخذ يدفعها من وراء مصالحها الاقتصادية، إلى محاولة نشر نفوذها وبسط سيطرتها على الشعوب الأخرى. التى تخضع لظروف اقتصادية متخلفة، وقد ترتب على ذلك أكبر حركة استعمارية عالمية فى التاريخ، شملت ثلاث قارات هى: أفريقيا وآسيا والأمريكتين، وكانت تلك هى أصول ما يعرف الآن بالعالم الثالث.

انتعاش فكرة القناة فى العصر الحديث

على أن هذا الوضع الجديد، لم يلبث أن استفز لتغييره دول البحر المتوسط، وبصفة خاصة البندقية وفرنسا. وبالنسبة للبندقية فعندما رأت نفسها مهددة فى تجارتها، بل وفى قوتها السياسية والعسكرية، لأن الطريق الجديد كان يتيح للدول الواقعة على المحيط الأطلنطى الحصول على البضائع الشرقية بأسعار تقل كثيرا عما يتكلفه التجار البنادقة، وبيعها فى أسواق أوروبا، بأسعار البنادقة - سرعان ما وجدت فى فكرة شق قناة عبر برزخ السويس، الأمل الوحيد لنزع الأهمية التجارية العالمية للبحر المتوسط . وطبقا لما أورده «فولتير» فى كتابه «عن الأخلاق» فإن التجار البنادقة، اقترحوا على حاكم مصر شق قناة على نفقتهم، تصل النيل بالبحر الأحمر، ولكنه لم يقبل الاقتراح . على أن «ويلسون» أورد أنهم ألحوا فى شق القناة، ولكن لم يكن فى وسعهم المخاطرة بتمويلها بأنفسهم، كما أن السلطان المملوكى لم ير فائدة من شقها . ويرى المؤرخ الإيطالى «ساماركو Sammarco" أن الحرب المستمرة بين البنادقة والعثمانيين لصد تقدم الغزاة العثمانيين فى البلاد الواقعة فى شرق إيطاليا، والشكوك التى كانت تساورهم بخصوص وجود فرق بين سطحى البحرين الأحمر والمتوسط، والخوف من انهيار الرمال فى القناة بسرعة بعد حفرها، يضاف إلى ذلك عدم رغبة المسلمين فى إعطاء الأجانب فرصة التغلغل فى بلادهم والتدخل فى شئونهم - كل هذه الأسباب حالت بين البنادقة وبين تنفيذ هذا المشروع .

فرنسا والطريق عبر مصر حتى الحملة الفرنسية

أما بالنسبة لفرنسا، التى كانت قد استكملت وحدتها القومية مع نهاية القرن الخامس عشر، والتى أصبحت أكبر دولة أوروبية فى البحر المتوسط بشاطئها الجنوبى الهام، وميناءها الكبير مارسيليا، فإن طريق رأس الرجاء الصالح كان قد نكبها فى تجارتها الخارجية بانتقال تجارة الهند الشرقية

إلى يد البرتغاليين أولا، ثم إلى الأسبانيين بعد استيلائهم على البرتغال، ثم إلى الهولنديين والإنجليز. ويوضح لويس الرابع عشر، فى تعليماته إلى سفير فرنسا الجديد فى القسطنطينية (دى لاهاى فانتيليه De La Haye Vantelet فى أغسطس ١٦٦٥، هذه الحقيقة جيدا فيقول: «إن كشف طريق رأس الرجاء الصالح، قد أدى إلى ظفر الإنجليز والهولنديين بتجارة الهند الشرقية الواسعة، وإن نفس الحاصلات التى استولى عليها الانجليز والهولنديون بسبب دورانهم حول رأس الرجاء الصالح، كانت، قبل كشف هذا الطريق، تنقل عبر البلاد التابعة لجلالة السلطان، فيتسلمها الفرنسيون ويوزعونها فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وباقى بلاد أوروبا». واختتم لويس الرابع عشر كلامه بالقول بأن طريق رأس الرجاء الصالح جر الخراب والدمار على تجارة فرنسا .

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة اهتمام فرنسا بالطريق التجارى القديم بين الشرق والغرب فى مصر. ومع أن التجار الفرنسيين استطاعوا استخدام طريق رأس الرجاء منذ سنة ١٦٦٤ ومنافسة الإنجليز والهولنديين الذين كانوا يتنازعون السيطرة على هذا الطريق البحرى الجديد، إلا أن هذا التحول لم يصرف أنظارهم عن السويس، كأقصر وأحسن طريق. ولذلك كان التجار الفرنسيون، دون غيرهم، هم الذين صبروا على الإقامة فى مصر، رغم سوء معاملة المماليك وارتفاع الجمارك التى كانت تصل إلى عشرين فى المائة .

وقد اتخذ اهتمام فرنسا بطريق مصر ثلاثة أشكال:

الشكل الأول - الحصول على امتيازات من الباب العالى لتخفيض الرسوم الجمركية، لضمان التفوق فى منافسة طريق رأس الرجاء. ثم حمل السلطان على فتح البحر الأحمر، الذى أوصده فى وجه مراكب الدول الأوروبية التى لم تكن تستطيع التقدم فيما بعد ميناء مخا فى اليمن حتى أواخر القرن السابع عشر. وقد استطاعت فرنسا منذ وقت مبكر، أن

تعقد في عام ١٥٣٥ أولى معاهدات الامتيازات الأجنبية مع السلطان سليمان القانوني، بعد المعاهدة التي عقدها سليم الأول مع البنادقة في عام ١٥١٧ ، وأول بنودها: إباحة إقامتهم لأغراض التجارة في الثغور والمدن التي تحددها الدولة. وفيما بين ١٦٦٣ و ١٧١٥ استطاعت فرنسا أن تتوصل بالفعل إلى امتياز من السلطان بتخفيض الرسوم الجمركية التي تحصل من التجار الفرنسيين من ٢٠ ٪ إلى ٣ ٪ ، ثم حصلت على حق احتكار بيع مصنوعاتها في مصر. وقد ازداد عدد التجار الفرنسيين، تبعا لذلك ، حتى بلغ عدد البيوت الفرنسية التجارية أحد عشر، وخمسين من التجار الفرنسيين، مقابل هولانديين وثلاثة من الانجليز: اثنان منهم بالقاهرة، وواحد في الاسكندرية هو نائب القنصل الانجليزي، الذي طلب إعفاءه من منصبه.

الشكل الثاني من أشكال اهتمام فرنسا بمصر، شق قناة في برزخ السويس تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط. وفي عهد لويس الرابع عشر، أصبح إنشاء هذه القناة من قواعد الدبلوماسية الفرنسية، وأثير لأول مرة بصفة رسمية مع الباب العالي. ففي سنة ١٦٨٥ انتهز لويس فرصة هزيمة العثمانيين على يد البطل البولندي جون سوبيسكي Sobieski وطلب إلى سفيره في القسطنطينية، جيراردان Gerardin الحصول على موافقة السلطان على شق قناة تصل البحرين الأحمر والمتوسط. ولكن التجار المصريين - كما يقول المؤرخون الفرنسيون - اعترضوا على ذلك حتى يظل احتكار تجارة البحر الأحمر في أيديهم، وتذرعوا في ذلك بالخوف من الخطر الذي يصيب البلاد من العالم المسيحي. وفي نهاية القرن السابع عشر كتب سافاري Savary كتابة : «التاجر الكامل» Parfait Néogcient وقد قارن فيه بين طريق السويس وطريق رأس الرجاء مبينا الفرق الهائل في المسافة، واقترح إنشاء قناة في برزخ السويس تمتد من دمياط إلى السويس، أو من السويس إلى أقرب نقطة في نهر النيل.

ومنذ أن كتب سافارى كتابه هذا، انتقل الاهتمام بمشروع القناة من دائرة الاهتمام الرسمى ، إلى دائرة اهتمام التجار والمهندسين . وفى تقرير رفعه القنصل الفرنسى العام فى مصر «دى ماييه» De Mailler إلى سفير فرنسا فى القسطنطينية سنة ١٦٩٨ ، ذكر أن فرنسا لن تستطيع النجاح بدون شق قناة بين البحرين الأحمر والمتوسط، ونبه حكومته إلى أن الانجليز يعملون على احتلال مصر فى يوم من الأيام لإغلاق طريق البحر الأحمر.

الشكل الثالث من أشكال اهتمام فرنسا بمصر، هو غزو مصر. وقد دعا إلى هذه الفكرة الفيلسوف الألمانى «ليبنتز» LEIBNITZ عام ١٦٧٢ بمشروعه المشهور الذى اقترح فيه إرسال حملة فرنسية لغزو مصر. وقد بناه على أسباب صليبية، اذ تساءل لماذا «تخسر المسيحية تلك الأراضى المقدسة التى تصل آسيا بأفريقية، والتى جعلت منها الطبيعة حاجزا بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، ومدخلا لبلاد الشرق جميعها ومستودعا لكنوز أوروبا والهند؟». ولكن وزير الخارجية الفرنسية، اعترض بأن أيام الحروب الدينية قد انتهت. وفى كتاب سافارى المشار إليه دعا أيضا إلى غزو مصر. فعلى حد قوله: «لو أضحى عاهلنا لويس الأكبر سيداً لمصر، وهذا ما نرجوه، فسيتغلب بحرصه وحكمته على الصعاب السابق ذكرها» .

ومع أن فرنسا تحولت لبعض الوقت إلى فكرة الوصول إلى الهند عن طريق الخليج الفارسى، إلا أنها عادت إلى فكرة غزو مصر وإلى مشروع القناة البحرية ثانية، بعد أن روج لها بعض السياسيين والفلاسفة. فبعد حرب السنوات السبع، كتب الماركيز دارجنسون D,ARGENSON يحرض فرنسا على الانقضاض على الامبراطورية العثمانية، ويذكر من مزايا مشروعه التجارى العظيم «إمكان حفر قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وتكون ملكاً مشتركا للعالم المسيحى» .

ولم يغفل «مونتسكيو» فكرة القناة فى كتابه: «روح القوانين» ، وكذلك فعل «ڤولتير» فى رسالته «عن الأخلاق» . وعندما ظهرت علامات انهيار

الامبراطورية العثمانية، انتعشت فكرة أحتلال مصر فى أذهان الساسة الفرنسيين، وخصوصا الوزير الفرنسى «دى شوازيل De choiseul . وكما يقول فاندال فى كتابه «لويس الرابع عشر» ومصر:

«منذ أن تناقلت الإشاعات أنباء تداعى قوة المسلمين (العثمانيين) أصبح محتما أن نبحث مسألة نصيبنا فى تقسيم الشرق، فتطلعت أنظار البعض لتونس. ولما تقدمت جيوش كاترين الثانية (قيصرة روسيا) وراحت تخطو من نصر إلى نصر، ركز شوازل اهتمامه على احتلال القاهرة. على أن دى شوازيل مات قبل أن يحقق أحلامه» .

يتضح من ذلك أن المشروعات الفرنسية لغزو مصر، كانت مقترنة غالباً بشق القناة البحرية، لسبب بسيط هو أن مجرد احتلال مصر لا يكفى وحده للسيطرة على التجارة بين الشرق والغرب، وإنما يعود بالحالة فقط إلى ماقبل الانقلاب الذى أحدثه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ولما كانت انجلترا تسيطر على طريق رأس الرجاء، فلم يكن ثمة من وسيلة لإعادة الأهمية المفقودة إلى الطريق القديم، إلا عن طريق انقلاب خطير آخر يتمثل فى إيجاد طريق «بحرى» بديل من أوله لآخره، عن طريق حفر قناة فى برزخ السويس.

لهذا السبب، نلاحظ أنه عندما قررت حكومة الإدارة فى فرنسا، بعد قيام الثورة الفرنسية، إرسال حملة إلى مصر بقيادة الجنرال بونابرت، كانت التعليمات التى أصدرتها له ووقعتها فى ١٢ أبريل ١٧٩٨ ، واضحة كل الوضوح وهى: «يستولى جيش الشرق على مصر. وعلى القائد الأعلى أن يشق برزخ السويس، وأن يتخذ الخطوات اللازمة ليضمن للجمهورية الفرنسية أن تستولى على البحر الأحمر استيلاء مطلقا» .

وهذا يفسر تماما اصطحاب بونابرت معه عددا كافيا من العلماء المختصين لهذا الغرض، وعلى رأسهم المهندس «لوبير LEPERE لدراسة

منطقة البرزخ، والقيام بأعمال المسح فيها، وإعداد المشروع المنتظر لشق القناة.

فالحملة الفرنسية على مصر، على هذا النحو، إنما كانت ـ بدرجة أساسية ـ تستهدف إحداث انقلاب عالمي في طرق المواصلات بين الغرب والشرق، يعادل في تأثيره الانقلاب الذي أحدثه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. وبدون تحقيق هذا الهدف، ومع سيطرة انجلترا على طريق رأس الرجاء ، وعلى التجارة الهندية بالتالي، فإن الأهداف العالمية للحملة تتضاءل إلى أهداف محلية.

انجلترا والطريق البري عبر مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر

على كل حال، فإن هذا نفسه، يفسر موقف انجلترا السلبي من الطريق القديم عبر مصر، ثم موقفها الإيجابي في معارضة إحيائه، ومقاومتها المستمرة لمشروعات شق قناة بحرية عبر برزخ السويس.

وبالنسبة لموقف انجلترا السلبي من الطريق القديم، فلم تكن انجلترا تتوقع أية فائدة تجارية من استخدام طريق كانت بعيدة عنه، وإنما قامت سياستها على أن تكون سيدة البحار حتى يظل طريق رأس الرجاء حرا يجوبه تجارها . وقد تمثل هذا الإهمال للطريق القديم في إغلاقها قنصليتها بالقاهرة عام ١٦٧٩ حتى عام ١٦٩٦ ثم إعادة إغلاقها في عام ١٧٥٦ حتى عام ١٧٨٦ .

ولذلك نرى أن التوفيق قد أخطأ بعض المؤرخين الذين تصوروا اهتماما انجليزيا بالطريق القديم عبر مصر في تلك الفترة، حتى ذهب بعضهم إلى القول بأن انجلترا «كانت من أولى الدول الأوروبية اهتماما بطريق السويس البري» ، مع أنها كانت آخر هذه الدول على وجه التحقيق.

وفى الحقيقة أننا يجب أن نفرق بين السياسة البريطانية، التى كانت على الدوام ضد الاهتمام بالطريق القديم، وبين موقف بعض التجار البريطانيين - ومنهم القناصل - لتخفيف الضرائب على البضائع الهندية عن طريق بعض الاتفاقات. كما يجب أن نفرق بين اهتمام بريطانيا بالتعامل مع السوق المصرية، وبين اهتمامها بمصر كمعبر تنتقل عبره التجارة الانجليزية إلى الهند، ثم تعود بالتجارة الهندية، فالغرض الأول هو سبب إقامة قنصلية فى مصر سنة ١٥٨٣ ، وأما الاهتمام بالتجارة بين الشرق والغرب، فقد تركز بصورة قاطعة فى طريق رأس الرجاء الصالح.

ويمكن فهم موقف بريطانيا الإيجابى فى معارضة إحياء هذا الطريق (طريق السويس) إذا عرفنا أنها كانت تخشى أن تؤدى إعادة استخدامه إلى تطويره، عن طريق شق قناة بحرية، لا تستفيد هى منها بقدر ما تستفيد منها الدول القريبة منها والمنافسة لها فى تجارة حوض البحر المتوسط، وهى فرنسا والنمسا، وبذلك تتهدد مصالحها فى الشرق الأوسط. وقد ذهبت فى التزامها بهذه السياسة إلى حد إغلاق طريق السويس فى وجه رعاياها أنفسهم. فعندما احتج السلطان على حصول الرحالة الانجليزى جيمس بروس Bruce فى فبراير ١٧٧٣ على فرمان من محمد بك أبى الذهب لتأمين التجارة الانجليزية فى السويس والقاهرة، وعلى عقد حاكم البنغال «وارن هيستنجز» معاهدة مع أبى الذهب لهذه الغاية، دون الحصول على موافقة الباب العالى - وافقت الحكومة البريطانية فى مايو ١٧٧٧ على منع هذه التجارة «غير المشروعة»، على شرط أن يسرى هذا المنع على رعايا الدول الأخرى. وكتبت إلى جورج بلدوين Baldwin وكيلها فى القاهرة سنة ١٧٧٩ ليقضى على كل تجارة غير مشروعة فى المراكز التجارية الواقعة بين الهند الشرقية وميناء السويس.

وقد لقيت هذه السياسة البريطانية معارضة وتحديا من جانب الأفراد البريطانيين، وكثير من المسئولين والسياسيين، كما تمثل فى المعاهدات السالفة الذكر التى أبرمها «بروس» و «وارن هيستنجز». وقد حاول بعضهم

إقناع الحكومة البريطانية بخطر الاعتماد على طريق واحد للتجارة بين الشرق والغرب، إذ ربما حل محله طريق آخر. فقد كتب الكولونيل چيمس كابر Capper من موظفى شركة الهند الشرقية، كتابا حذر فيه حكومته «من مصير البنادقة الذين ماتت تجارتهم بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح». وقال إنه إذا قدر لبضائع الهند أن تنتقل إلى الطريق القديم بأثمان أرخص من أثماننا، فعبثا سنحاول اعتراض المصالح العامة فى أوروبا وآسيا.. وإذا كان هناك أحد لا يدرك ذلك فإنما هو شخص يجهل الكثير عن طبيعة البشر، ولا يعرف إلا القليل عن مبادئ السياسة والتجارة.

على أن انجلترا لم تعترف فى ذلك الحين بأية فائدة لهذا الطريق سوى فى نقل البريد بينها وبين الهند. وقد كانت تحت تأثير إدارة الهند India Board Of Control التى أنشئت فى عام ١٧٨٤، أن أعادت فى سنة ١٧٨٦ فتح القنصلية الانجليزية فى مصر، ليكون غرضها الرئيسى إقامة خدمة بريدية منتظمة بين انجلترا والهند.

الطريق البرى والمتغيرات الدولية فى القرن التاسع عشر

ومع بداية القرن التاسع عشر، كانت صفحة جديدة تفتتح فى قصة الطريق القديم عبر مصر، وفى موقف الدول الكبرى - خصوصا فرنسا وانجلترا - إزاءه. وبالنسبة لفرنسا، فإن النتيجة الخاطئة التى توصلت إليها جماعة العلماء الفرنسيين التى رافقت حملة الجنرال بونابرت، وهى ارتفاع سطح البحر الأحمر عن سطح البحر المتوسط بـ ٩,٩٠٨ متر، ثم هزيمة فرنسا فى الحروب النابوليونية، وتغير المناخ الدولى بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥، وفى ظل تسويته وأحلافه المشهورة - كل ذلك قد أدى إلى المتغيرات الآتية:

أولاً: اختفاء أحلام الغزو والسيطرة على مصر من أذهان الفرنسيين، وفقدهم الأمل فى الاستئثار بتجارة الهند.

ثانياً: تخلى فرنسا عن فكرة حفر قناة السويس، لصلتها العضوية - كما رأينا - بفكرة غزو مصر والسيطرة على تجارة الهند.

ثالثاً: اشتداد الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر، من جانب الانجليز فى هذه المرة وليس من جانب الفرنسيين،وذلك كطريق لنقل البريد والمسافرين بين انجلترا والهند وبالعكس، وليس كطريق تجارى تنتقل عبره التجارة بين الغرب والشرق - كما يخطىء الكثيرون - لأن أهمية الطريق التجارية لم تكن لتعود - كما ذكرنا - إلا عن طريق قناة تجارية تنافس رأس الرجاء الصالح.

وقد جاء الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر فى القرن التاسع عشر، من جانب البريطانيين المقيمين فى الهند. وكنا قد أشرنا إلى فتح القنصلية الانجليزية فى مصر فى عام ١٧٨٦ لتنظيم خدمة بريدية بين انجلترا والهند عبر الطريق البرى، ولكن الحكومة البريطانية مالبثت أن أغلقت هذه القنصلية بعد سبع سنوات، أى فى ١٧٩٣ ، ولم تعترف بما توصل إليه القنصل البريطانى چورچ بلدوين من معاهدة مع مراد، لتخوف شركة الهند الشرقية من أى نشاط فى البحر الأحمر يهدد احتكارها حول طريق رأس الرجاء الصالح، فضلا عن أن الفوضى المنتشرة بمصر فى عهد مراد وإبراهيم، كان من شأنها أن تقلل من قيمة أى اتفاق .

فلما وقع أكبر انقلاب فى وسائل النقل البحرى باختراع السفن البخارية وتطويرها، تغير الموقف تغييرا جذريا، ذلك أن السفن الشراعية - قبل ذلك - لم تكن تستطيع السفر إلى السويس إلا ثلاثة أشهر فى العام، نظراً لهبوب الرياح الشمالية على خليج السويس، ولكن بعد اختراع السفن البخارية، صار فى وسعها السفر بين الهند والسويس طول العام، لذلك ثار الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر من جانب البريطانيين المقيمين فى الهند، وكان هذا الاهتمام ينصب على نقل البريد والسفر دون نقل التجارة.

لذلك نرى محاولات مثيرة قامت فى ذلك الحين لإنشاء خط ملاحى منتظم لنقل البريد بين الهند وانجلترا. فقد تألفت لهذا الغرض منذ سنة ١٨٢٣ لجان فى كل من كلكتا، وبومباى، ومدراس فى الهند، تسمى لجان البخار Steam Committees وتم بناء سفن بخارية للعمل بين الهند والسويس، وبين انجلترا والاسكندرية، لتبادل نقل البريد عبر مصر.

وفى نفس الوقت، كان توماس واجهورن Waghorn، وهو ضابط سابق فى البحرية الهندية، يقوم بدور هام فى إبراز مزايا طريق السويس البرى فى نقل البريد والمسافرين بين الهند وانجلترا. وكان قد قدم إلى شركة الهند الشرقية فى عام ١٨٢٣ تقريرا عن كيفية استخدام هذا الطريق بصورة منتظمة، ولكن الشركة رفضت العمل بهذا التقرير، وعندئذ أخذ واجهورن على عاتقه أن يقوم بهذه المهمة بنفسه.

وقد أثبتت تجربته فى عامى ١٨٢٩ و ١٨٣٠ إمكان السفر من لندن إلى بومباى عن طريق مصر فى أربعين يوما ونصف فقط. ولذلك قرر أن يقوم بنفسه بمهمة ساعى البريد، فأرسل إلى رجال الأعمال فى انجلترا كتابا تاريخيا فى سنة ١٨٣٥ يخطرهم فيه بأنه سوف يسافر من انجلترا إلى الاسكندرية، ومنه إلى السويس بطريق البر، ثم يبحر من السويس إلى الهند عن طريق البحر الأحمر، ليصل بومباى. وإنه يسره أن ينقل ما يعهد به إليه من خطابات يراد إرسالها بهذا الطريق السريع، مقابل خمسة شلنات للخطاب الواحد، وإنه سوف يقوم بهذه الرحلة سنويا فى شهر فبراير، إذا لم ينتظم طريق ملاحى للبريد .

بداية اهتمام بريطانيا بالطريق البرى عبر مصر

على أن الحكومة البريطانية، كانت فى ذلك الحين تبدى عزوفها عن طريق مصر، وتفضل عليه طريق الفرات. فبالإضافة إلى رغبتها فى أن تقيم لنفسها وجودا على طول الفرات، لمراقبة التوسع الروسى فى هذا الاتجاه، فلم تكن تود أن تسهم فى عمل يزيد فى نفوذ محمد على. ثم

إن الدواليب البدالية التى كانت تحرك السفن البخارية، كانت تجعلها أصلح للأنهار منها للبحار. وفى سنة ١٨٣٥ كانت بريطانيا قد تكونت لها تقريبا سياسة تقليدية تقوم على تفضيل طريق الفرات على طريق مصر.

على أن التجربة الفاشلة للبعثة التى شكلتها «إدارة الهند» فى بريطانيا، والتى اعتمد لها البرلمان البريطانى عشرين ألف جنيه استرلينى، وكان على رأسها الليفتنانت كولونيل تشزنى CHASNEY، لتجربة الملاحة فى الفرات بالسفن البخارية، وتكبدها خسائر تجاوزت المبلغ المعتمد لها وهو ٤٣ ألف جنيه، مما أدى إلى التخلى عنها سنة ١٨٣٧ ـ لم يلبث أن فرض واقعه على الحكومة البريطانية، فاقتنعت، واقتنعت معها شركة الهند الشرقية، بفكرة استخدام الطريق البرى عبر مصر.

وقد ترتب على ذلك، أن عملت السلطات البريطانية فى الهند، على إنشاء خط ملاحى بين بومباى والسويس. وكان هذا الخط يتبع شركة الهند الشرقية. وعاد واجهورن ثانية إلى مصر سنة ١٨٣٧ كوكيل لشركة الهند الشرقية لتنظيم نقل البريد والمسافرين، وإقامة مخازن الفحم اللازمة للسفن البخارية على طول الطريق.

وفيما بين عامى ١٨٣٧ و ١٨٤٠ كان البريد والمسافرون فى الطرف الغربى ينتقلون بين «فالموث Falmouth وجبل طارق على ظهر سفن «شركة بواخر شبه الجزيرة»، ثم بين جبل طارق والاسكندرية على متن سفن الأدميرالية.

أما فى مصر، فقد أنشأت إحدى الشركات خطا نهريا فى ترعة المحمودية بين الاسكندرية والعطف يتكون من عدد من الصنادل التى تجرها الخيول على الشاطئ. كما أنشأ «واجهورن» خطا نهريا آخر بين العطف والقاهرة. وفيما بين القاهرة والسويس أنشأ هيل Hill وريفن Ra-vin خطا منتظما من عربات الركاب التى تجرها البغال بين القاهرة.

والسويس، كما أقاما عددا من الفنادق والاستراحات على طول الطريق. وفى سنة ١٨٤٠ أعيد تنظيم «شركة بواخر شبه الجزيرة» لتصبح: «شركة شبه الجزيرة والملاحة البخارية الشرقية»، لإدارة وتنظيم الخدمة الملاحية على جانبى برزخ السويس بين انجلترا والهند.

ولم تلبث السياسة البريطانية أن اتجهت إلى الاستئثار بالنفوذ الأعلى فى البحر الأحمر. ففى العام التالى مباشرة لفشل تجربة الفرات، كان حاكم بومباى البريطانى يحتل عدن سنة ١٨٣٨ ، لتأمين الطريق بين السويس والهند، وعينت بريطانيا لها قناصل فى كل من السويس والقصير وجدة ومخا، وأخذت تبسط نفوذها على بلاد الحبشة، وتنشئ العلاقات الوثيقة مع شيوخ العرب على شاطئى البحر الأحمر العربى والأفريقى. وبذلك أخذ البحر الأحمر يدخل تحت النفوذ البريطانى.

ولما كانت شبه الجزيرة العربية تقع فى حوزة الحكم المصرى، وكان النفوذ المصرى يمتد من البحر الأحمر إلى الخليج العربى، فقد كان من الضرورى للمصالح البريطانية، القضاء على هذا النفوذ. وقد حققت معاهدة لندن ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ هذا الهدف لحد بعيد، إذ أرجعت مصر إلى حدودها الأصلية، وحرمتها من حكم جزيرة العرب وسوريا وكريت وإقليم أدنه .

على هذا النحو، يمكننا أن نعتبر اهتمام بريطانيا بالطريق البرى عبر مصر، انقلابا كبيرا فى السياسة العالمية. فحتى ذلك الحين، وكما رأينا منذ الانقلاب الكبير الذى أحدثه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى أوائل العصور الحديثة، كان الاهتمام بطريق المواصلات بين الغرب والشرق عبر مصر مسألة فرنسية، وبالتالى كانت فرنسا تمثل خطرا على التجارة الهندية لانجلترا، بمشروعاتها لغزو مصر وفتح القناة. ولكن الأمر انقلب منذ أصبح الاهتمام بطريق مصر مسألة انجليزية، وأصبحت انجلترا تمثل الخطر على تجارة فرنسا الهندية.

وقد أدرك القيصر نيقولا الأول ما سوف يترتب على هذا الانقلاب من صراع بين انجلترا وفرنسا، فقال مخاطبا السفير الفرنسى فى فبراير ١٨٣٩ : «إن الانجليز يصوبون أبصارهم إلى مصر، والبلد نفسه ضرورى لهم لأنهم يريدون فتح طريق جديد للمواصلات بينهم وبين الهند، وقد استطاعوا أن يؤسسوا لأنفسهم مركزا فى البحر الأحمر والخليج الفارسى، وسوف ينشب بينكم وبينهم نزاع حول مصر» .

وقد دب النزاع بالفعل بين فرنسا وانجلترا على طريق المواصلات عبر مصر، كما تنبأ القيصر نيقولا الأول. واتخذ فى هذه المرة شكلا يختلف عما كان عليه فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. فحتى ذلك الحين، كانت فرنسا هى التى تهتم بالطريق عبر مصر، وكانت انجلترا تعارض فى إحيائه، أما فى القرن التاسع عشر، فقد كانت الدولتان متفقتين على أهمية هذا الطريق، ولكن النزاع كان حول شكل الاستخدام، الذى كان يؤثر بالضرورة على مصالح كل دولة، ففى حين كانت فرنسا تؤيد حفر قناة فى برزخ السويس، كانت انجلترا تحبذ إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس، وقد صور «نجريللى» Negrelli فى عام ١٨٤٦ النزاع بين الدولتين على الصورة الآتية:

«على الرغم من أن الدولتين (انجلترا وفرنسا) كانتا متفقتين على ضرورة إيجاد طريق لتقريب المسافة بين أوروبا وبين الهند الشرقية والصين، إلا أنهما كانتا إذ ذاك مختلفتين على طريقة المرور خلال برزخ السويس. فانجلترا التى كان يهمها الاحتفاظ بما انفردت به تقريبا من السيطرة على المحيط الأطلنطى والمحيط الهندى، أرادت أن يكون الاتصال من جهة البرزخ بوساطة خط حديدى، أما فرنسا، فإنها كانت ترى ضرورة شق قناة تتسع لمرور السفن الصغيرة والكبيرة المسافرة إلى الهند الشرقية والصين».

وتتضح صورة النزاع تماماً، إذا عرفنا أن شق القناة يعد مشروعا انقلابيا يؤدى إلى نقل التجارة برمتها من رأس الرجاء الصالح إلى طريق

مصر. وهو أمر يوافق مصلحة فرنسا ودول البحر المتوسط، التى سوف تكون بالضرورة أكثر استفادة لقربها من القناة. أما إنشاء الخط الحديدى، فإنه يجعل الطريق عبر مصر مساعدا لطريق رأس الرجاء، يستخدم فقط فى نقل البريد والمسافرين والبضاعة الخفيفة، بينما تظل العملية التجارية الضخمة بين الشرق والغرب مستمرة عن طريق رأس الرجاء، وهو أمر يناسب مصلحة انجلترا التى تحتفظ بالسيطرة على المحيطين الأطلنطى والهندى، ولكنها بعيدة عن القناة.

فى هذا الضوء بالدرجة الأولى، يمكننا أن نفهم أدوار النزاع بين انجلترا وفرنسا على طريق السويس فى تلك المرحلة التاريخية الهامة. وقد مر هذا النزاع بدورين فى عهد محمد على، ولم يسفر عن شئ، ثم مر بدور ثالث فى عهد عباس الأول، وأسفر عن تنفيذ مشروع السكة الحديدية، ثم مر بدور رابع فى عهد سعيد، وأسفر عن انتصار مشروع قناة السويس. وبذلك يكون النزاع قد أسفر عن تحقيق مشروعى الدولتين المتنازعتين على التتابع، وأسفر بالتالى عن وجود نفوذهما على ضفتى النيل! حتى تهيأت لإحداهما الفرصة، وهى انجلترا، للاستئثار بهذا النفوذ فى عام ١٨٨٢ .

محاولة الـ «سان سيمونيين» الأولى شق قناة السويس

يبدأ الدور الأول من أدوار التنافس بين مشروع حفر القناة ومشروع إنشاء الخط الحديدى، بالمحاولة التى قام بها أتباع سان سيمون، الفيلسوف الاشتراكى الفرنسى، فى عام ١٨٣٣ ، لتنفيذ مشروع قناة تصل بين البحرين الأحمر والمتوسط.

وكان هؤلاء، وعلى رأسهم الأب انفانتان En-fantin قد كونوا جماعة لإتمام الدراسات التى بدأتها الحملة الفرنسية لوصل السويس بالبحر المتوسط، وتنفيذ المشروع عن طريق عمل دولى تشترك فيه دول أوروبا. وكان أمل هذه الجماعة، كما عبر عنه أحد أعضائها وهو فورنيل Fournel ،

فى سبتمبر ١٨٣٣ ، أن يؤدى انشاء هذه القناة إلى تصنيع أوروبا «فتصبح انجلترا فى المحل الثانى بعد فرنسا» . وقد وصل أفراد هذه الجماعة تباعا إلى مصر، منذ سبتمبر ١٨٣٣ ، واقتصر نشاطهم على دراسة المشروعات السابقة، وما يتعلق ببرزخ السويس من بيانات تاريخية، تاركين وضع مشروع للقناة لحين حضورهم إلى مصر، واتمام دراساتهم فى المنطقة التى تشقها القناة .

على أن هذه المحاولة لقيت الاعتراض من جانب السياسيين الانجليز، فكما كتب بايى Bailly الذى أجرى اتصالات فى هذا الشأن فى القسطنطينية مع ممثلى انجلترا، فان انجلترا كانت تخشى أن يترتب على تنفيذ مشروع القناة ازدياد نفوذ محمد على، كما كانت ترى أنه من الواجب عليها أن تسعى للاحتفاظ بالهند بمنأى عن نشاط فرنسا والنمسا، لأنه إذا صارت بحار الهند، بعد شق قناة بين البحرين المتوسط والأحمر، فى متناول الأساطيل الفرنسية والنمساوية، فان مركز انجلترا فى الهند، سوف يكون حرجا، ومن ثم فإن انجلترا لا توافق على مشروع القناة . وإذا كانت تبحث فى استخدام طريق الفرات والخليج الفارسى للوصول إلى الهند، فذلك من أجل نقل البريد والأنباء، لا من أجل التجارة التى تقنع بنقلها عن طريق رأس الرجاء . على أنه عندما استشارت الحكومة البريطانية «إدارة الهند» أجابت بأنها وإن كانت تستبعد احتمال انشاء القناة إلا أنها لا تتوقع نتائج غير مستحبة من تنفيذ مثل هذا المشروع، ولذلك، وكما يقول چون مارلو، تم إبلاغ محمد على بأن حكومة صاحب الجلالة ليس لديها اعتراض على الفكرة .

فى نفس الوقت تقريبا (١٨٣٤) ، ظهرت فكرة إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس . وكان جالوى بك، وهو مهندس انجليزى فى خدمة محمد على، هو الذى اقترح هذا المشروع على الوالى، وكان فى تقديره إمكانية الانتهاء منها فى مدى عامين .

على أن فرنسا أدركت أن تنفيذ هذا المشروع بأيد انجليزية، سوف يؤدى إلى سقوط طريق مصر الحيوى لمصالحها فى قبضة النفوذ الانجليزى، ولذلك - كما يقول چون اسكندر جالوى - فقد اعترضت على المشروع لأسباب سياسية. ولما كانت انجلترا فى ذلك الحين، تفضل طريق الفرات، ولم تكن قد اقتنعت بعد بفكرة إحياء الطريق البرى فلذلك لم تحدث مواجهة بين الدولتين .

وقد اتخذ محمد على موقفا ماكرا للتخلص من الحرج. فلما كان هناك أيضا ومشروع لبناء القناطر الخيرية مطروحا فى ذلك الحين، فقد أصبح يتعين عليه المفاضلة بين ثلاثة مشروعات: مشروع حفر القناة الذى دعا إليه السان سيمونيون، ومشروع الخط الحديدى الذى عرضه جالوى بك، ثم مشروع القناطر الخيرية. وهنا قرر محمد على عرض المشروعات الثلاثة على المجلس العالى، وقد بحث المجلس فى أيام ٢٨، ٢٩، ٣١ يناير ١٨٣٤ هذه المشروعات، فأيد فورنيل أمام المجلس مشروع القناة، وأيد جالوى مشروع الخط الحديدى، وأيد لينان دى بلفون، وهو مهندس فرنسى فى خدمة محمد على، مشروع القناطر الخيرية، وانتهى المجلس الأعلى بتفضيل مشروع القناطر الخيرية !

على هذا النحو انتهى الدور الأول من أدوار التنافس بين المشروعين بفشل كليهما.

وقد بدأ الدور الثانى فى عام ١٨٤٣ عندما أخذ جالوى (وهو ابن أخ جالوى بك الذى توفى عام ١٨٣٨) يلح على محمد على فى تنفيذ مشروع الخط الحديدى. وقد استجاب محمد على وأمره بالفعل بإنشاء هذا الخط، ولكنه عدل عن ذلك تحت تأثير أرتين بك (سكرتير الباشا وترجمانه). على أن موقف الحكومة البريطانية كان قد تغير عما كان عليه حين كانت تفضل طريق الفرات، ولذلك فقد أرسل اللورد أبردين Aberdeen وزير الخارجية البريطانية إلى القنصل البريطانى العام فى مصر يوم ٣١ أكتوبر ١٨٤٣ يدعوه إلى «بذل كل تشجيع مناسب لمثل هذا

المشروع المفيد. ويقول إنه إذا واجهت المشروع معارضة صريحة او خفية، أو أثيرت ضده أية حجج من جانب أى ممثل لدولة أجنبية «فعليك أن تشجع الباشا على تنفيذ مشروع يمكن أن يعود بأكبر المنافع على مصر، ويحقق للعالم أجمع فائدة ضخمة». ثم عاد وكتب إليه ثانية فى ١٦ أغسطس ١٨٤٤، تحت ضغط عائلة جالوى، يدعوه إلى التدخل بشكل غير مباشر.

على أن فرنسا وقفت موقف المعارضة العلنية من المشروع. فقد كتب القنصل البريطانى «مرى Murray إلى بالمرستون Palmerston يوم ١٩ مارس ١٨٤٤ يخبره بأن فرنسا قد أعلنت معارضتها بحزم، وأنها تلقى فى هذا الموقف مساندة وكلاء دول القارة الأوروبية الأخرى، الذين هم أكثر اهتماما بمشروع قناة بين شرقى البحر المتوسط والأحمر.

وفى الوقت نفسه، ولما كان المشروع يخفى وراءه نوايا استعمارية أدركها محمد على بسهولة، فلذلك تم إبلاغ جالوى بأن «صاحب السمو يرفض فى الوقت الحاضر البدء فى المشروع»، وعزا السبب فى ذلك إلى «ارتفاع أسعار الحديد». فاقترح جالوى بناء الخط على نفقته الخاصة «ببعض الشروط». ولكن الباشا رفض النظر فى أى شرط. وقد ذكر «لابا Labat أن الانجليز أرادوا الحصول من الوالى على حق إنشاء محطات عسكرية على طول الطريق البرى، لتأمين متاجرهم من اعتداءات العربان.

فى ذلك الحين، كانت فكرة القناة تشق طريقها بقوة فى أوروبا، مع تزايد الحاجة إليها فى ظروف الانقلاب الصناعى، وتطور التجارة العالمية، والحاجة إلى استيراد المواد الخام، وتصدير المصنوعات وتسويقها.

ففى إيطاليا، اعتنق الفكرة ممثلو الدويلات الإيطالية، خصوصا مستشارية تورين ومستشارية نابولى، كما اهتمت به دولة الكنيسة. وكان

مترنيخ، مستشار النمسا، من أكبر أنصار الفكرة بحكم إشرافه على السياسة النمساوية والسياسة الإيطالية. وكان يعتقد أن تجارة الهند والصين، يمكن جلبها عن طريق البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، بدلا من الدوران حول الرأس، وبذلك تصبح «تريستا» مركزا عظيما للتجارة بين آسيا وأوروبا .

وفى «ليبزج» بألمانيا تألفت عام ١٨٤٥ جمعية عرفت باسم «جمعية ليبزج» لدراسة إمكانات حفر قناة فى مصر، تسمح بمرور السفن من جميع الأحجام. وقد أشارت هذه الجمعية فى تقريرها، إلى المزايا التى تعود على أوروبا عموما، وعلى ألمانيا خصوصا، من شق قناة بين البحرين الأحمر والمتوسط، لأن فتح طريق السويس سوف يؤدى إلى تدفق متاجر الشرق على موانى المتوسط وبحر الأدرياتيك، فتوفر على المصانع الألمانية استيراد المواد الخام عن طريق انجلترا، وبذلك تصبح المصانع الألمانية أقرب إلى أسواق الهند الشرقية والصين من المصانع الانجليزية»، وتستغنى عن وساطة انجلترا سواء فى استيراد المواد الخام أو فى تصدير المصنوعات وتسويقها.

وكان «لينان دى بلفون» المهندس الفرنسى الذى يعمل فى خدمة محمد على، قد وضع مشروع إنشاء قناة مباشرة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر فى عام ١٨٤٠ (وهو المشروع الثانى) على أساس وجود فرق بين مستوى البحرين .

فى ظل هذا المناخ، وعلى أساس هذه المشروعات، استأنف السان سيمونيون نشاطهم على أسس تختلف عن الأسس التى اتخذوها فى المرة السابقة، وبالاستفادة من أخطائهم السابقة، وذلك باظهار أن الاهتمام بالمشروع ليس مقصورا على الفرنسيين.

ففى ٢٨ يونية ١٨٤٥ قدم الأب انفانتان مذكرة إلى أهم البيوتات التجارية والمالية فى فرنسا والنمسا، يقترح فيها تشكيل جمعية عالمية

لتنفيذ مشروع القناة. وفى شهر نوفمبر ١٨٤٦ استطاع تكوين «جمعية دراسات قناة السويس» من كبار العلماء ورجال المال والسياسة من مختلف البلدان، وقد اتخذت مقرها فى باريس، وتكونت منهم ثلاث مجموعات على أسس قومية: مجموعة نمساوية إيطالية يشرف عليها المهندس نجريللى، ومهمتها دراسة ساحل البحر المتوسط واختيار مدخل مناسب للقناة. ومجموعة فرنسية يشرف عليها المهندس تالابو Talabou ومهمتها دراسة منطقة برزخ السويس. ومجموعة إنجليزية يشرف عليها المهندس ستفنسون Stephenson ومهمتها دراسة ميناء السويس.

وقد سافرت المجموعتان الأوليان إلى مصر تباعاً فى مارس وسبتمبر ١٨٤٧. أما المجموعة الانجليزية، فاعتذرت عن الحضور إلى مصر، بحجة توافر الأبحاث الخاصة بميناء السويس فى محفوظات الأميرالية الانجليزية فى لندن، وفى مكاتب شركة البواخر الشرقية. ولم يلبث ستفنسون أن عاد إلى مصر بعد بضع سنوات، لا لتنفيذ مشروع القناة، وإنما لتنفيذ مشروع السكة الحديد! وعلى هذا النحو، كانت المصالح الاقتصادية الوطنية لكل مجموعة، تجنح بأعضائها إلى الوجهة التى تتفق مع هذه المصالح.

وقد استطاعت الأبحاث التى قامت بها مجموعتا تالبو ونجريللى، التوصل إلى نتائج هامة فيما يتعلق بإمكان تنفيذ مشروع القناة، فقد أسقطت تلك النظرية التى سادت منذ القدم، بوجود فرق فى مستوى سطح البحرين. ومع أن بعضهم كان قد توصل إلى هذه النتيجة من قبل، مثل البارون دى فالدنر، الذى أثبت أن تلك النظرية «ليست إلا شبحا صوره الجهل»، وأنها لم تكن إلا أسطورة باطلة»! ومثل الكابتن تشيزنى، الذى وصل فى سنة ١٨٣٠ إلى الرأى الصحيح بأنه ليس هناك فرق بين السطحين، إلا أن تلك النتائج لم تكن حاسمة.

على كل حال، فكما انتهت محاولات الانجليز بشأن الخط الحديدى إلى لا شىء، فكذلك انتهت محاولات «جمعية دراسات قناة السويس»

لاقامة القناة إلى لا شيء أيضا. فإلى جانب قيام الثورات فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا عام ١٨٤٨، مما عطل نشاط الجمعية، فإن التنازع بين انجلترا وفرنسا على تنفيذ المشروعين، قد أدى إلى تعطيلهما معا.

فقد أرسل اللورد بالمرستون إلى القنصل البريطانى العام «مرَى» بألا يدخر أية فرصة لكى يقنع الباشا ووزراءه بما يتكلفه المشروع (القناة) من نفقات باهظة، واستحالته العملية... وأن الأشخاص الذين يضغطون على الباشا بمثل هذا المشروع الوهمى، إنما يفعلون ذلك لصرف اهتمامه عن الخط الحديدى، الذى هو أكثر أهمية وأقل نفقة نسبياً. وفى نفس الوقت، كان قنصل فرنسا العام فى مصر «بارو Barrot» يبلغ محمد على أنه إذا قدر لمصر أن تصبح طريقا عظيما بين أوروبا والهند، فينبغى أن تخترق هذا الطريق قناة تمر منها دول أوروبا جميعا، وتديرها هذه الدول بطبيعة اشتراكها فيها، فذاك خير لها من بناء سكة حديدية تجعل المرور فى مصر احتكارا لانجلترا، لأن هذا معناه وضع هذا الطريق فى يد دولة تتحرق شوقاً لامتلاك مصر، ولن تتأخر عن أن تحول عقد الامتياز هذا إلى ذريعة تحقق بها أغراضها.

ولما كان محمد على يدرك أطماع الدولتين، فقد استغل تنافسهما وتنازعهما فى إحباط كل من المشروعين، وقد كتب «بارو» يصف موقف محمد على وصفا دقيقا فقال: إنه ليغبط نفسه، لأنه يستطيع أن يعتمد على انجلترا فى رفض القناة، وعلى فرنسا والنمسا فى رفض السكة الحديد!

تنفيذ مشروعى السكة الحديد وقناة السويس

وبموت محمد على عام ١٨٤٩ واعتلاء عباس الأول العرش، تبدأ صفحة جديدة فى الصراع الدولى على طريق المواصلات عبر مصر. ففى عهد عباس، كسب الانجليز الجولة الأولى، ببناء السكة الحديدية،

وبذلك رجحت كفتهم على كفة الفرنسيين. ولكن فى عهد سعيد، كسب الفرنسيون الجولة الثانية بحصول فردينان دى ليسبس على عقد امتياز قناة السويس الأول فى نوفمبر ١٨٥٤، ثم عقد الامتياز الثانى فى يناير ١٨٥٦، ثم ببدء الحفر فى القناة فى ٢٥ أبريل ١٨٥٩ وافتتاحها رسميا فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩.

الآثار السياسية والاستراتيجية لحفر القناة

أولا: على مستوى الصراع الإنجليزى والفرنسى:

ظلت انجلترا منذ إبرام عقد الامتياز الأول فى سنة ١٨٥٤ إلى موت بالمرستون فى سنة ١٨٦٥ (وهى مدة كان يشغل فى معظمها منصب رئيس وزراء بريطانيا) تقف موقف المعارضة فى إصرار من القناة. وقد اعتبرها بالمرستون «دسيسة فرنسية مرسومة لفصل مصر عن الامبراطورية العثمانية وفرض الحماية الفرنسية عليها، وإتاحة الفرصة للفرنسيين لمهاجمة المصالح البريطانية شرق السويس بشكل فعال، فى حالة قيام حرب مع انجلترا». وكان يدافع عن وجهة نظره بالاشارة إلى تقوية تحصينات الاسكندرية على يد مهندس فرنسى هو: جاليس بك، حسب خطط أعدت فى باريس، وكذلك بناء قناطر الدلتا على يد مهندس فرنسى آخر. وقد خرج فى تلك الأثناء بفكرة غريبة هى أن الفرنسيين لم يصمموا القناطر من أجل الرى، وإنما لتكون منشأة عسكرية يمكن عن طريقها إغراق الدلتا فى حالة وقوع غزو تركى أو بريطانى!

على أن بالمرستون، مع ذلك كان يملك البصيرة النافذة ليدرك أن الفرنسيين «كانوا يبالغون فى تقدير المزايا التى تعود عليهم من إنشاء القناة».

وعلى حد قوله: «إذا كانت انجلترا متفوقة فى البحار، فمن الممكن أن تستطيع الإفادة من القناة بدرجة أكبر مما يفيد الفرنسيون».

وفى الواقع أن انجلترا كانت هى التى اقتطفت ثمرة كل الجهود الفرنسية لحفر القناة. فقد استطاعت الارتباط بالقناة ارتباطاً مالياً قوياً عن طريق أسهم الخديو إسماعيل، واعتبرت لذلك أن مصر أصبحت من مناطق النفوذ التى تحرص عليها. ولم يلبث أن جر ذلك إلى التدخل المالى، ثم السياسى والعسكرى الذى أدى إلى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، والسيطرة العسكرية على القناة بالتالى.

ثانياً: على المستوى الاستراتيجى العالمى، أصبحت قناة السويس جزءا من خريطة العالم الطبيعية والسياسية والاقتصادية. فقد وصلت بين بحرين، وفصلت بين قارتين، بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وعسكرية. فمن الناحية الاقتصادية، عجلت بالثورة الصناعية فى دول أوروبا والبحر المتوسط، بعد أن أصبحت هذه الدول قريبة من مصادر المواد الخام وأسواق التصدير فى آسيا وأفريقيا، مما أتاح لها فرصة التحرر من الوساطة الإنجليزية فى استيراد هذه المواد وتصدير المصنوعات. وقد تعززت الأهمية الاقتصادية للقناة بعد تفجر بترول الشرق الأوسط، فقد أصبحت القناة هى الشريان العالمى الرئيسى الذى تمر منه هذه السلعة الاستراتيجية الخطيرة.

أما من الناحية العسكرية، فقد أصبحت مركز الثقل الاستراتيجى والعسكرى فى الصراع العالمى، بعد أن أصبحت تسيطر عليها بريطانيا، وظلت تحتفظ بهذه الأهمية لمدة تقرب من ٧٠ عاماً، حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من انقسام العالم إلى كتلتين رأسمالية واشتراكية، وظهور الحرب الباردة بما تميزت به من أحلاف وقواعد عسكرية، حيث انتقلت استراتيجية الدول الغربية، وهى التى كانت تتخذ مصر محور ارتكاز فى كل سياسة دفاعية أو هجومية فى الشرق الأوسط فى الحربين العالميتين، إلى الخزام الشمالى الذى يطوق حدود الاتحاد

السوفيتي الجنوبية ، الذى يمتد من تركيا إلى باكستان، موصلا بين حلف الأطلنطي وحلف جنوب شرق آسيا.

ثالثاً : استرد موقع مصر بحفر قناة السويس أهميته التاريخية العالمية، كأقرب طريق بين الغرب والشرق. ولقد رأينا كيف أن الحاجة إلى هذا الطريق ظلت قائمة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، على الرغم مما أحدثه هذا الاكتشاف من انقلاب فى طريق المواصلات. ولعل هذه الحقيقة التاريخية، أن تكون رداً على كل تشكيك فى مستقبل قناة السويس وأهميتها للمصالح الاقتصادية العالمية، وقيمتها الاستراتيجية الدولية. فإذا كانت حركة المد والجزر التاريخية بين طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح، قد أعادت إلى طريق رأس الرجاء الصالح أهميته بعدوان ٥ يونية ١٩٦٧ وما ترتب عليه من آثار،فإن هذه الأهمية، تكون قد عادت بقرار إعادة فتحها فى ٥ يونية ١٩٧٥، ثم بالانسحاب الاسرائيلى من سيناء، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية.

مراجع للاستثارة

Schonfield, Hugh J., the Suez Canal, P.4 (Vallentine, Mitchell - London-- 1969)

- د. مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الأول (مطبعة مصر ١٩٥٢).

- Wilson, Sir A.T., Suez Canal

- ساماركو . انجلو : الحقيقة فى مسألة قناة السويس ، تعريب طه فوزى (المطبعة اليوسفية ١٩٤٠) .

- Voltaire, Essais Sur Les Moeurs

- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، تحت كلمة قسطنطينية ، مجلد رقم ٧ .

- د. السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ١٥١٧ ـ ١٨٨٢ (دار النهضة العربية ١٩٧٠).

- دكتور محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على (دار الفكر العربى ١٩٤٨).

Marlowe, John, Spoiling the Egyptians .

- د. محمود صالح منسى : مشروع قناة السويس بين سان سيمون وفرديناند دى ليسبس (دار الفكر العربى ١٩٧٤).

(٤)

جيش إسماعيل فى ضوء وثيقة جديدة لم تنشر

ينسب لمحمد على الفضل فى تكوين أول جيش مصرى نظامى حديث. وكان الجيش المصرى فى العهد العثمانى المملوكى، يتكون من العثمانيين والمماليك، وفى أوائل عهد محمد على، كان يتكون من خليط من الترك والألبان والمغاربة والدلاة. ومع أن محمد على قد حقق بهذا الجيش الانتصارات فى النوبة وسنار والحجاز، إلا أنه أدرك أنه لن يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات، إذا اصطدم بجيش أوروبى منظم على الأساليب والأنظمة الحديثة، ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم، وهو ما عرف باسم النظام الجديد.

وفى البداية، لم يشأ محمد على تجنيد الأتراك أو الأرناؤود خشية خروجهم على الطاعة وإثارة الفتن والتمرد. كما لم يكن فى وسعه تجنيد الفلاحين المصريين، حتى لا يخرج على عرف امتد آلاف السنين، وهو حرمان الطبقة التى لا تملك وسائل الانتاج من السلاح. ولذلك لجأ إلى السودانيين من كردفان وسنار، فاستجلبهم إلى مصر، وأقام لهم المعسكرات فى أسوان، وفى بنى عدى، وبالقرب من منفلوط. ولكن التجربة فشلت، الأمر الذى دفعه إلى تجنيد الفلاحين المصريين، فاصطبغ الجيش المصرى لأول مرة منذ العصر الفرعونى بالصبغة المصرية.

مع ذلك فان قيادات الجيش المصرى ظلت من العناصر الأجنبية. وكانت هذه العناصر تنقسم إلى قسمين:

١ - عناصر إسلامية.

٢ - وعناصر أوروبية.

وفيما يتصل بالعناصر الإسلامية فان ضباط الأسلحة المختلفة كانوا فى الأصل من الترك والألبان والشراكسة، على أنه فى حرب المورة وسوريا قام إبراهيم بتشجيع الجاويشية المصريين، بترقية أشجعهم إلى رتبة الملازم الثانى. ثم أخذ العنصر المصرى بين الضباط يزداد مع إيفاد البعثات العسكرية إلى أوروبا، على أن كبار الضباط ظلوا على الدوام غير مصريين. ولم يكن إلا فى عهد محمد سعيد باشا حين أصدر أمره بانتظام أولاد العمد والمشايخ فى سلك العسكرية، فأخذ التركيب الاجتماعى للجيش منذ ذلك الحين فى التغيير.

أما بالنسبة للعناصر الأوروبية فلم تنقطع عن قيادة الجيش المصرى منذ أن أصبح قوة نظامية، واستمر ذلك حتى فى أثناء الثورة العرابية، ثم انتقل إليها القياد بعد الاحتلال البريطانى.

وتعتبر سنة ١٨٣٩ هى السنة التى بلغ الجيش المصرى فيها أوجه من الناحية العددية. فوفقا لإحصاء كلوت بك فى: «لمحة عامة عن مصر»، كان عدد الجنود النظامية من المشاة والفرسان والمدفعية ٢٠٢ر١٣٠. وكان إلى جانبهم جنود غير نظاميين «باشبوزق» يبلغ عددهم ٦٧٨ر٤١، ثم الرديف وعددهم ٨٠٠ر٤٧، وعمال الفبريقات المدربون على القتال، وعددهم ٠٠٠ر١٥، ثم طلبة المدارس الحربية المستعدون للقتال، وعدهم ١٢٠٠، ومعنى ذلك أن مجموع الجيش كان يبلغ ٨٨٠ر٢٣٥.

أما عدد السفن الحربية، فقد بلغ ١١بارجة، و٧ فرقاطات و٥ سفن من طراز قرويت، و٩ من نوع الإبريق. ومجموع جنودها ٠٠٠ر١٦ جندى.

على أنه بعد انتهاء الحروب السورية، وإبرام معاهدة لندن ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ ، نقص عدد الجيش، ولكنه لم ينقص إلى الحد الذى نص عليه فرمان الوراثة الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ ـ أى إلى ١٨ ألفاً، وإنما تحايل محمد علىٍ على هذه العقبة واستطاع الاحتفاظ بجيش يبلغ عدده نحو ثمانين ألفا! فوفقا لما أورده «مرى» Murray القنصل البريطانى العام فى رسالته إلى حكومته فى مايو ١٨٤٥ ، كان الجيش المصرى يتألف من ثمانية عشر آلاياً من المشاة، منها سبعة فى السودان. كما كان يتألف من تسعة آلايات من «السوارى» وعشرين ألفا من رجال المدفعية ـ أى أنه كان يبلغ ثمانين ألفا، لم يكن يدرب منهم الباشا غير عشرين ألفا احتراما لفرمان الوراثة، أما الباقون فقد كلفوا بمهام إنجاز المنشآت العامة كالجسور والقناطر والرياحات والترع.

وفى عهد عباس الأول، تراجع الاهتمام بالجيش. ولكنه استرد أهميته فى عهد سعيد الذى أثرت فيه نشأته الأولى على ظهر الأسطول. فقد قصّر سعيد باشا مدة الخدمة العسكرية، فأصبح متوسطها سنة واحدة. وأمر بأن تعمم الخدمة العسكرية بحيث يقترع أبناء المشايخ والعمد وأقاربهم وسائر الفلاحين.

على أن سعيدا لم يكن يستقر على حال واحدة فى اهتمامه بشئون الجيش، ففى سنة ١٨٥٦ صرف معظم الجيش، ولم يبق منه إلا ست أورط من المشاة، وثلاثة بلوكات من الفرسان، وبلوكان من المدفعية. ولما سافر فى رحلة إلى السودان فى أواخر سنة ١٨٥٦ اصطحب أورطتين من الجيش. وفى سنة ١٨٦٠ ، حين توترت العلاقات بينه وبين تركيا بسبب مسألة قناة السويس، أعاد الجيش ثانية، ونظم فيالقه استعداداً للحرب ضد السلطان، وقاد بنفسه هذا الجيش، وعسكر به فى مريوط. وكان عدد الجيش وقتئذ ٦٤٫٠٠٠ مقاتل وفقا لإحصاء إسماعيل باشا سرهنك فى كتابه: «حقائق الأخبار عن دول البحار» ، الجزء الثانى.

ثم صرف سعيد معظم هذا الجيش بعد أن تحسنت علاقاته مع تركيا. وفى سنة ١٨٦٢ أعاد تنظيم بعض الفرق. ولكن وفقا لما أورده فرديناند دى ليسبس فى كتابه عن وثائق تاريخ القتال، الجزء الرابع - عاد فأنقص الجيش من ستين ألفا إلى نحو ثمانية آلاف أو عشرة آلاف، وذلك لكى يخصص أكبر عدد من المقترعين لأعمال الحفر فى قناة السويس.

وعندما انتقل الحكم إلى يد اسماعيل، انتعش الجيش من جديد. ففى الفترة الأولى من حكمه، عنى به عناية فائقة، فأرسل إلى فرنسا بعثة حربية تتألف من خمسة عشر ضابطا من خيرة ضباط الجيش، وهم: شاهين باشا، وإبراهيم باشا السوارى، وعلى بك الطوبجى، وعلى بك وهبى، ويوسف بك صديق، ومحمد بك رضا، ومحمود بك سامى، وإسماعيل بك أيوب، وعبد القادر بك حلمى، ومصطفى بك فهمى، وعثمان بك غالب، وأحمد أفندى حمدى، وحسين أفندى مظهر، ومحمد أفندى. وقد درس هؤلاء النظم العسكرية الفرنسية والاستحكامات والمناورات العامة، وغير ذلك من فنون الحرب.

ثم أخذ إسماعيل فى إعادة تنظيم الجيش. وبدأ بإعادة تنظيم المدارس الحربية، فاستدعى فى عام ١٨٦٤ بعثة عسكرية من فرنسا على رأسها الكولونيل ميرشيه Mircher، ونقل المدرسة الحربية من القناطر الخيرية إلى قصر النيل ثم إلى العباسية. ثم أنشأ بالعباسية عدة مدارس أخرى بدلا من المدارس التى أنشأها محمد على وعفا أثرها. فأنشأ فى عام ١٨٦٤ مدرسة البيادة (المشاة)، وعدد تلاميذها ٤٩٠، وفى العام التالى ١٨٦٥ أنشأ ثلاث مدارس هى: مدرسة السوارى (الفرسان) وعدد تلاميذها ١٦١، ومدرسة الطوبجية (المدفعية) والهندسة الحربية وعدد تلاميذها ٢٨٠ يختارون من طلبة مدرسة المهندسخانة، ومدرسة أركان الحرب بالعباسية، ويختار تلاميذها من نوابغ المدارس الحربية أو المهندسخانة.

وفى ١٨٦٧ كلف إسماعيل المصانع الفرنسية بصنع عدة آلاف من بنادق «شاسبو» الحديثة ذات الإبر، وسلح بها جنود الجيش المصرى.

ودعم حصون الاسكندرية، وجدد أسلحتها ومدافعها، وجلب المدافع الضخمة من طراز أرمسترونج، وركبها فى طوابى الثغور. كما عنى بالمصانع الحربية التى تأسست فى عهد محمد على، فنظم مصنع الحوض المرصود، وصارت تصب فيه المدافع، وتصنع فيه المعدات الحربية. وشيد بطرة ثلاثة مصانع لصناعة الأسلحة وصب المدافع، كما أصلح مصانع البارود التى كانت بمصر، حتى علا صيتها. كما أصلح مصنع الأسلحة بالاسكندرية وأدخل عليه إضافات وتوسعات.

وقد امتدت عناية إسماعيل إلى البحرية، التى كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من التأخر والاضمحلال عند استلامه الحكم. فبعث بالنشاط فى ترسانة الاسكندرية، وأحيا مصانعها، وجلب لها العمال، واستحضر لها العتاد والآلات، فعاد إليها نشاطها الذى كان فى عهد محمد على وأنشئت بها بعض السفن الحربية، مثل البارجة لطيف فى عهد ولاية عبد اللطيف باشا لوزارة الحربية، والبارجة «الصاعقة» فى عهد شاهين باشا. وأوصى إسماعيل بصنع عدة سفن حربية مدرعة فى ترسانات أوروبا. كما جدد المدرسة الحربية بالاسكندرية.، وأنشا مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة. وأرسل بعثة إلى انجلترا من خريجى هذه المدرسة لإتمام العلوم البحرية. ومن هذه المدرسة تخرج إسماعيل باشا سرهنك. مؤلف كتاب: «حقائق الأخبار عن دول البحار».

ولكن جهود إسماعيل فى تقوية الأسطول المصرى ووجهت بالمتاعب. فقد أوصى بصنع مدرعتين فى أوروبا، وأرسل فى عام ١٨٦٨ مجموعة من الضباط والبحارة لتسلمهما، ولكن الحكومة العثمانية اعترضت على ذلك، متذرعة بأن الفرمانات لا تبيح لمصر إنشاء السفن الحربية. وأرسل إليه الصدر الأعظم إنذاراً بأن يبيع إلى الباب العالى، أو يحيل إليه بثمن التكلفة، المدرعتين والمعدات العسكرية الأخرى التى أرسل فى طلبها، وتخفيض عدد الجيش إلى العدد المسموح به فى فرمان ١٨٦٦، وهو ٣٠ ألفا، وانتهى الأمر بابتياع تركيا هاتين المدرعتين.

وقد اختلفت الآراء والإحصائيات التى وردت فى المصادر المختلفة عن تعداد جيش إسماعيل. فوفقا لإحصاء إسماعيل باشا سرهنك فى الجزء الثانى من كتابه، فإن عدد جيش إسماعيل المرابط فى مصر فى عام ١٨٧٣ كان يبلغ نحو ٩٠ ألفا من الجنود والضباط وتلاميذ المدرسة الحربية على النحو الآتى:

٥٣٠ر٨٤ «جنود وصف ضباط»

٦٦٨ر٢ «ضباط وقواد»

٨٩٠ر١ «تلاميذ المدارس الحربية»

٠٨٨ر٨٩

أما الجيش المصرى المرابط فى السودان، فكان يبلغ ثلاثين ألفا. أى أن تعداد الجيش المصرى فى مصر والسودان كان يبلغ نحو ٠٠٠ر١٢٠ مقاتل.

أما الأسطول، فوفقا لإحصاء على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية فى الجزء السابع، فإن عدد السفن الحربية بلغ ١٤ سفينة، هى: المحروسة، مصر، الغربية، محمد على، شيرجهاد، لطيف، دنقلة، الطور، سيناء، الخرطوم، أسيوط، وثلاث مراكب أخرى صغيرة.

على أن إحصاء إسماعيل باشا سرهنك فى الجزء الثانى من كتابه، يقرر أن عدد سفن الأسطول بلغ ١٨ سفينة حربية هى: محمد على، شيرجهاد، لطيف، الخرطوم، دنقلة، الصاعقة، سنار، زرخ نمرة «١»، زرخ نمرة «٢». ثم الطرادات وسفن النقل الآتية: الطور، أسوان، شندى، أسيوط، الجعفرية، سمنود، نور الهدى، مخبر، عجمى، هذا فضلا عن ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو وهى: المحروسة، ومصر، والغربية (١).

من هنا تكمن أهمية هذه الوثيقة التاريخية من وثائق عابدين التى عثرنا عليها عن جيش إسماعيل فى عام ١٨٦٩، والتى تتمثل فى «يومية

رسمية فريدة للعرض على ناظر الجهادية والبحرية، توضح بأدق التفاصيل أسرار هذا الجيش من ناحية تعداده وأسلحته وغير ذلك مما لم يسبق له مثيل فيما نشر من وثائق. وهى بعنوان:

«يومية الآلايات المنتظمة المقتضى تقديمها لسعادة أفندم الباشا ناظر جهادية بحرية لغاية ١٥ أبيب سنة ٨٥ - ١١ ربيع سنة ١٢٨٦هـ/ ٢١ يولية سنة ١٨٦٩م».

ومن دراسة وتحليل هذه الوثيقة تتضح الحقائق الآتية:

أولاً- فرق الجيش:

تنقسم هذه الفرق إلى قسمين:

١ - الجيش المرابط فى مصر.

٢ - الجيش المرابط فى السودان.

١ - الجيش المصرى المرابط فى مصر:

وينقسم إلى الفرق الآتية:

١ - فرقة طوبجية (مدفعية) تشتمل على أربعة آلايات.

٢ - فرقة فرسان تشتمل على أربعة آلايات.

٣ - أربع فرق بيادة تشتمل على ستة عشر آلايا.

٤ - ثلاثة بلوكات صنايعية.

١ - آلايات الطوبجية:

وذلك على النحو التالى:

(أ) آلاى الطوبجية الغارديا، وأصل مرتبه ٩٨٢ (من الضباط وصف الضباط والأنفار والتوابع)(٢) والموجود الفعلى ١٠١٨ (هكذا فى الأصل!)

(ب) الآلاى الثانى طوبجية [٣] وأصل مرتبه ٩٥٧، والموجود ١٠١٦ (هكذا فى الأصل!)

(ج) الآلاى الأول سواحل، وأصل مرتبه ١٨٩٦، والموجود الفعلى ١٨٢٢.

(د) الآلاى الثانى سواحل، وأصل مرتبه ١٨٩٦، والموجود ١٨٣٣.

٢ - آلايات السوارى:

(أ) الآلاى الأول سوارى غارديا، وأصل مرتبه ٩١٤ والموجود ٨٩٢.

(ب) الآلاى الثانى سوارى غارديا، وأصل مرتبه ٩١٤ والموجود ٩١٣.

(ج) الآلاى الأول سوارى، وأصل مرتبه ٩١٤، والموجود ٨٧٦.

(د) الآلاى الثانى سوارى، وأصل مرتبه ٨٩٨، والموجود ٩٣٩(هكذا فى الأصل!)

٣ - آلايات الفرقة الأولى بيادة غارديا:

(أ) الآلاى الأول بيادة غارديا، وأصل مرتبه ٢١٩٦ والموجود ٢١١٠.

(ب) الآلاى الثانى بيادة غارديا، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ٢٠٤٠.

(ج) الآلاى الثالث بيادة غارديا، وقوته ٢١٥٤ والموجود ١٨٧٩.

(د) الآلاى الرابع بيادة غارديا، وقوته ٢٨٨٠ والموجود ٢٧٤٠.

٤ - آلايات الفرقة الثانية بيادة:

(أ) الآلاى الخامس بيادة غارديا، وأصل مرتبه ٢٨٩٨ والموجود ٢٦٠٤.

(ب) الآلاى السادس بيادة ، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ٢٠٧٨.

(ج) الآلاى السابع بيادة، وقوته ٢١٥٤ والموجود ١٩١٩.

(د) الآلاى الثامن بيادة، وقوته ٢١٥٤ والموجود ١٩٢٧.

٥ - آلايات الفرقة الثالثة بيادة:

(أ) الآلاى التاسع بيادة، وأصل قوته ٢٨٩٨ والموجود ٢٥٥٤.

(ب) الآلاى العاشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٨٦٩.

(ج) الآلاى الحادى عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٧٧٤.

(د) الآلاى الثانى عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٨٨٨.

٦ - آلايات الفرقة الرابعة بيادة:

(أ) الآلاى الرابع بيادة [٤]، وقوته ٢٨٩٨ والموجود ٢٥٤٣.

(ب) الآلاى الخامس عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٨٥٩.

(ج) الآلاى السادس عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٦٣ والموجود ١٩،١٠.

(د) الآلاى السابع عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٩٣٩.

٧ - بلوكات الصنايعية:

بلوك الجبه جية وأصل مرتبه ٢٢٨ والموجود ١٩٧.

أوجاق المفديقات، وأصل مرتبه ١١٣ والموجود ١١٣.

بلوكات الصنايعية، وأصل مرتبه ٨٩٤ والموجود ٨٩٤.

وبذلك يبلغ إجمالى هذا الجيش ٤٨٠٧٩ رجلا، والموجود ٤٤١٤٦.

٢ - الجيش المرابط فى السودان:

وكان ينقسم إلى خمسة آلايات، منها: آلاى مدفعية،وآلاى هجانة، وآلايان مشاة، على النحو التالى:

(أ) الآلاى الأول بيادة سودان، وأصل مرتبه ٢١٩٠ والموجود ٢٥٣١ (هكذا فى الأصل!)

(ب) الآلاى الثانى بيادة سودان، وأصل مرتبه ٢١٩٠ والموجود ١٦٦٥.

(ج) بطارية الطوبجية، وأصل مرتبها ١٠٣ والموجود ١٠٣.

(د) بلوكات الهجانة، وأصل مرتبها ٢٣٤ والموجود ٢٣٤.

(هـ) الأورط المستجدة، وأصل مرتبها ٧١٥ والموجود ٧١٦ (هكذا فى الأصل!)

ويبلغ إجمالى الجيش المرابط فى السودان ٥٤٣٢ والموجود منها ٥٢٤٩، وبذلك يبلغ تعداد الجيش المرابط فى مصر والسودان ٥١١ر٥٣ والموجود منهم بالآلات ٣٩٥ر٤٩ ضابطا وجنديا وتابعا.

ثانيا: *المدارس الحربية:*

كانت المدارس الحربية تتكون من ثمانى مدارس على النحو الآتى:

١ ـ مدرسة الطوبجية، وأصل مرتبها ١٠٤ من الضباط وصف الضباط والتلامذة الأنفار، والموجود منهم ١٠٠. ويبلغ عدد التلاميذ ٦٧.

٢ ـ مدرسة السوارى، وقوتها ٧٢ والموجود ٧١، ويبلغ عدد التلاميذ ٤١.

٣ ـ مدرسة البيادة، وقوتها ٢١٧ والموجود ٢١٧، ويبغ عدد تلاميذها ١٢٨.

٤ ـ مدرسة أركان الحرب، وقوتها ٢٩ والموجود ٢٨، وجميع تلاميذها من الضباط.

٥ ـ مدرسة الطب البيطرى، وأصل مرتبها ٢٤ والموجود ٢٤.

٦ ـ مدرسة الشيش والجنباز، وقوتها ٢٤ والموجود ٢٤.

٧ ـ مدرسة المحاسبة، وأصل مرتبها ٣٢ والموجود ٣٢، وعدد تلاميذها ٢١.

٨ ـ مدرسة الزراعة، وقوتها ٣٧ والموجود ٣٧، وعدد تلاميذها ٢٨.

٩ ـ تلامذة العمليات، وأصل مرتبهم ٢٨ والموجود ٢٨، وعدد التلاميذ ٢٢.

١٠ ـ تلامذة الجبه جية، وقوتها ١٧ وكلهم من التلاميذ الأنفار.

وقد بلغ عدد النظار والوكلاء والتوابع لهذه المدارس ١٦٣.

ثالثا: الأسطول البحرى:

وينقسم إلى قسمين:

أسطول البحر الأحمر.

أسطول البحر الأبيض.

١ ـ أسطول البحر الأحمر:

ويتكون من ثمانى سفن باسم «وابورات»، وهى:

١ ـ وابور شرحاد، وأصل مرتبه ٤٠٤ من الضباط وصف الضباط والأنفار وتوابعهم، والموجود ١٣٩.

٢ ـ وابور كوفيت، وأصل مرتبه ٥٢ والموجود ٧٦(هكذا فى الأصل!)

٣ ـ وابور ابتاكه، وأصل مرتبه ١٤٥ والموجود ٦٧.

٤ ـ وابور الخرطوم، وأصل مرتبه ١١٧ والموجود ٤٧.

٥ ـ وابور سنار، وأصل مرتبه ١١٦ والموجود ٦١.

٦ ـ وابور دنقلة، وأصل مرتبه ١١٧ والموجود ٧٦.

٧ـ وابور شندى، وأصل مرتبه ١٢٦ والموجود ٥٨.

٨ ـ وابور الطور، وأصل مرتبه ٨٠ والموجود ٤٨.

ويتكون إجمالى قوة بحرية البحر الأحمر ١١٥٧ والموجود منها ٦٧٢.

١ ـ أسطول البحر الأبيض:

ويتكون من خمسة عشر وابورا، وست قرويتات[٥]، وابريك (ابريق) واحد[٦] ورزخين، على النحو الآتى:

١ ـ وابور المحروسة، وأصل طاقمه ٤٠١ والموجود ٣٨٠.

٢ ـ وابور محمد على، وأصل طاقمه ٣٠٥ والموجود ٢٧٧.

٣ ـ وابور الفيوم، وأصل طاقمه ١٨٥ والموجود ١٦٠ .

٤ ـ وابور مصر، وأصل طاقمه ١٨٤ والموجود ١٨٢ .

٥ ـ وابور الغربية، وأصل طاقمه١٧٢ والموجود ١٥٤ .

٦ ـ وابور لطيف، وأصل طاقمه ٢٤٩ والموجود ٢٠٨ .

٧ ـ وابور الجـعـفـرية، وأصل طاقـمـه ١١٧ والموجـود ١٢٠ (هكذا فى الأصل!)

٨ ـ وابور أسيوط، وأصل طاقمه ٣٣ والموجود ١٠٧ (هكذا فى الأصل!)

٩ ـ وابور مخبر، وطاقمه ٣٣ والموجود ٩١ (هكذا فى الأصل!)

١٠ ـ وابور عجمى، وأصل طاقمه ٣٣ والموجود٤٢ (هكذا فى الأصل!)

١١ ـ وابور باركة، وأصل طاقمه ٢٠ والموجود ٣٢ (هكذا فى الأصل!)

١٢ ـ وابور الحمدية، وأصل طاقمه ١٢ والموجود ١٦ (هكذا فى الأصل!)

١٣ ـ وابور قاهرة ، وأصل طاقمه ١١٩ والموجود ١١٩ .

١٤ ـ وابور مظفر ، وأصل طاقمه ١١٩ والموجود ١١٩ .

١٥ ـ وابور صاعقة ، وأصل طاقمه ١٦٥ والموجود ١٦٥ .

١٦ ـ وابور قرويت نمرة ٧ وأصل طاقمه ٦٨ والموجود ٥٠ .

١٧ ـ قرويت نمرة ٦ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٦٥ (هكذا فى الأصل!)

١٨ ـ قرويت نمرة ٥ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٣٩ .

١٩ ـ قرويت نمرة ٤ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٥٧ (هكذا فى الأصل!)

٢٠ ـ قرويت نمرة ٣ أصل طاقمه ٤٧ والموجود ٣٦ .

٢١ ـ قرويت نمرة ٢ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٢٦ .

٢٢ ـ قرويت نمرة ١ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٤٩ (هكذا فى الأصل!)

٢٣ ـ رزخ نمرة ٢ ، وطاقمه ١٨ والموجود ١٤٥ (هكذا فى الأصل!)

٢٤ ـ رزخ نمرة ٢ ، طاقمه ١٧ والموجود ٦٨ (هكذا فى الأصل!)

٢٥ ـ الفلايك المعدية، وقوتها ٦٨ والموجود ٧١ (هكذا فى الأصل!)

رابعاً ـ الأسلحة والذخائر :

يتضح من الوثيقة أن مخازن المهمات والأدوات الحربية كانت موجودة بقصر النيل ، أما مخازن الأسلحة فكانت فى القلعة وفى الحوض المرصود . وتشرح الوثيقة حالة هذه الأسلحة ، فتذكر أنه كان هناك ١١٧ مدفعاً بمخازن ورشة الطوبخانة الموجودة بالقلعة، منها مدافع جبلية ، وعيارات وأنواع مختلفة ، فضلا عن ستة مدافع ببلوك الصنايعية بالحوض المرصود . وكان هناك ١٨٤ر٣٠ بندقية فرنسية وإنجليزية الصنع ، و ٢٠٧١ قرابينة، و٤٤٧ قرابينة فرنسية بستة أرواح و ١٦٨ طبنجة فرنساوى بستة أرواح ، و٢٨٣٣ طبنجة إنجليزى بستة أرواح ، و ٦٣٦١ طبنجة زرخلى ، وخلافه . كما كان هناك ١٥٢٤٦ سيفا من مختلف الأنواع .

أما المدافع الموجودة فى الآلايين الساحليين فقد بلغت ٦٦٤ مدفعا ، و٨٩ هاونات (هاون) لا بأس من ذكر أنواعها وعدد الموجود من كل منها على النحو التالى :

١٠٠ مدافع عيار ٩٥ .

١١٠ مدافع عيار ٣٢ .

٣١ مدفعا عيار ٢٢ .

١٠ مدافع عيار ١٦ .

٣٨٥ مدفعا عيار ١٢ .

١١ مدفعا عيار ٩ .

٢٤ دفعاً عيار ٨ر٩ .

١٥ مدفعا عيار ٥ .

٢ مدفع عيار ٤ .

٤ مدافع عيار ٣ .

٤مدافع عيار ٢ ٠

٢مدفع عيار ١ ٠

٢مدفع بدون عيار شرك كبير.

٢مدفع عيار شرك صغير

١مدفع نحاس عيار ١٢ محاصرة .

٣ مدافع نحاس عيار ٧

٢ مدفع قبوس عيار ٧ نحاس مصرى.

٣ مدافع قبوس مدفع بلبل عياره

١٧ مدفعاً جبلياً نحاس واسع العيار ـ ١

١ مدفع أوردى نحاس عيار١ ـ

٣ مدافع نحاس عيار ـ ١

أما الهاونات فهى على النحو التالى:

١ هاون عيار ١٢٠

٣٤ هاون عيار ٦٥

١٣ هاون عيار ٣٦

٢٢ هاون عيار ٣٢

٣ هاون عيار ٢٢

٢ هاون عيار ٢٠

٢ هاون عيار ١٤

١ هاون عيار ١٢

١ هاون نحاس عيار ١٢ .

خامسا: خيول الآلايات الطوبجية والسوارى والهجن

تقسم الوثيقة الخيول المستخدمة فى الجيش المصرى إلى نوعين:

خيول وبغال أفرنكى، وكان عدد الموجود منها ٣٧٣

وخيول وبغال بلدى، وعدد الموجود منها ١٣٢٧

ثم الهجن (الجمال) وعددها ٢٥٠ .

سادسا : قادة الجيش المصرى البرى والبحرى

حددت الوثيقة قادة الجيش المصرى البرى والبحرى

حسب فرقهم أو آلاياتهم، وقسمتهم إلى قسمين:

قومانданات ولوا باشات، وهم حملة رتب: لواء، وفريق، وقومندان، ويحملون جميعا لقب «باشا» .

وميرالايات، وهم حملة رتبة ميرالاى، ويحملون لقب «بك» . وهم على النحو الآتى:

١ - قومندانات ولوا باشات:

لوا سعادة على حمدى باشا - فرقة الطوبجية

فريق سعادة إبراهيم باشا - فرقة السوارى

فريق سعادة راشد حسنى باشا - فرقة البيادة الأولى غارديا.

لوا سعادة راشد رأفت باشا - فرقة البيادة الأولى
لوا سعادة إسماعيل كامل باشا - فرقة البيادة الأولى
قومندان سعادة خسرو باشا - فرقة البيادة الثانية
لوا سعادة حسين عاصم باشا - فرقة البيادة الثانية
قومندان سعادة على غالب باشا - فرقة البيادة الثالثة
قومندان عمر حافظ باشا - فرقة البيادة الرابعة
لوا سعادة آدم باشا - فرقة السودان
مفتش سعادة أفلاطون باشا - بلوكات الصنايعية.

١- ميرالايات:

ميرالاى أحمد ثابت بك، آلاى الطوبجية الغارديا.
ميرالاى على رضا بك، الآلاى الثانى طوبجية
ميرالاى حسين ر اغب بك، الآلاى الأول سواحل
ميرالاى حسين بك مظهر، الآلاى الثانى سواحل
ميرالاى محمد رضا بك الآلاى الأول سوارى غارديا
ميرالاى يوسف صديق بك، الآلاى الثانى سوارى غارديا
ميرالاى يوسف بك صبرى، الآلاى الأول سوارى
ميرالاى حسين فهمى بك، الآلاى الثانى سوارى
ميرالاى عثمان رفقى بك، الآلاى الثانى بيادة غارديا
ميرالاى محمد رءوف بك الآلاى الثالث بيادة غارديا
ميرالاى عثمان غالب بك الآلاى الخامس بيادة
ميرالاى داود بك، الآلاى السادس بيادة

ميرالاى محمد خورشيد بك، الآلاى السابع بيادة

ميرالاى نجم الدين بك، الآلاى الثامن بيادة

ميرالاى خورشيد حسنى بك، الآلاى التاسع بيادة

ميرالاى خورشيد عاكف بك، الآلاى العاشر بيادة

ميرالاى خالد بك، الآلاى الحادى عشر بيادة

ميرالاى محمد أمين بك، الآلاى الثانى عشر بيادة

ميرالاى عثمان نجيب بك، الآلاى الرابع عشر بيادة

ميرالاى حسين سرى بك، الآلاى الخامس عشر بيادة

ميرالاى سليمان نيازى بك، الآلاى السادس عشر بيادة

ميرالاى محمد مسعود بك، الآلاى السابع عشر بيادة

ميرالاى أحمد ذهنى بك، بلوك الجبة جية.

ميرالاى الماس بك، الآلاى الثانى بيادة سودان.

٣ ـ قيادة البحرية:

لوا سعادة قاسم باشا ـ فرقة المحروسة

ميرالاى سرحان بك ـ وابور محمد على

ميرالاى فوزان بك ـ وابور الفيوم

ميرالاى رودسلى محمد بك ـ وابور مصر

قائمقام موسى بك ـ وابور الغربية

قائمقام سليمان بك ـ وابور لطيف

بكباشى على قبودان عمر ـ وابور الجعفرية

صاغقول على قبودان كوشره ـ وابور أسيوط

صاغقول إبراهيم قبودان ـ وابور مخبر

يوزباشي ثان حسنين قبودان ـ وابور باركه

ملازم أول إسماعيل قبودان ـ رزخ نمرة ١

يوزباشي ثان محمد قبودان رزخ نمرة٢

ملازم إبراهيم قبودان ـ وابور الحمدية

قائمقام مصطفى بك ـ وابور قاهرة

قائمقام إبراهيم بك عريكلى ـ وابور صاعقة

ميزو قرصان حسن قبودان عبادى برانى ـ قرويت نمرة ٧

إبراهيم قبودان صوان ـ قرويت نمرة ٦

كريدى محمد قبودان ـ قرويت نمرة ٥

حاجى محمد قبودان البدن ـ قرويت نمرة ٤

محمد قبودان على قرويت نمرة ٣

حسن قبودان إسماعيل ـ قرويت نمرة ٢

مصطفى قبودان ـ أبريك نمرة ١

سوارى وباشيوغ جمالى بك ـ وابور شرحاد

بكباشي على قبودان شكرى ـ وابور كوفيت

بكباشي قاسم قبودان ـ وابور ابتاكه

صاغقول اغاسى باز على قبودان ـ وابور الخرطوم

صاغقول أغاسى عبد الله قبودان ـ وابور سنار

صاغقول أغاسي محمد قبودان الصيرفي ـ وابور دنقلة

صاغول أغاسي محمد قبودان الصيرفي ـ وابور دنقلة

صاغول أغاسي حسن قبودان ـ وابور شندي.

ومن البيانات الاحصائية الهامة التي تكشفها الوثيقة أن عدد الفارين من الجـيش المصـري في ذلك الحين بلغ ٣٤٤، وعـدد المرضى بالمستشفيات (اسبتالية) ٣٥٠، وعدد المسموح لهم بأجازة مرضية تبديل هوا ١٦٣١وعدد القائمين بأجازات ١٨,١٧١ ، وعدد المسجونين بالليمان ١١٤ ، وعدد القائمين بمأموريات ٢٥١ ، وعدد المتأخرين بأجازات ٥٥٩، ويبلغ عدد الغائبين للأسباب السابقة وغيرها ٢١,٣٨٤ مقابل ٢٢,٧٦٢ للحاضرين ـ فكأن أكثر من نصف الجيش المصري في ذلك الوقت كان غائبا!

أما جيش السودان، فإن الوضع فيه لا يقارن، فلم يتجاوز عدد الغائبين ٨٨ مقابل ٥١٦١ للحاضرين، منهم ٦٢ مرضى بالمستشفيات، و٢٦ فرار. ولا أجازات، ولا تبديل هواء، ولا مأموريات أو ليمان! وليس لدى الباحث تفسير لهذه الظاهرة.

الحواشى

(١) انظر لمزيد من المعلومات: عبد الرحمن زكى: الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير، عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل جزءان، دكتور محمد فؤاد شكرى:مصر والسودان، ومع آخرين: بناء دولة، مصر محمد على، السياسة الداخلية، وعبد العظيم رمضان: الجيش المصرى فى السياسة، الأمير عمر طوسون: صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على، الجيش المصرى البرى والبحرى، إسماعيل سرهنك باشا: حقائق الأخبار عن دولة البحار، الجزء الثانى،

Marlowe, John, Spoiling the Egyptians.

(٢) المقصود بالتوابع: توابع الآلايات من الأطباء والممرضين والسروجية والحدادين وغيرهم.

(٣) يعبر فى الوثيقة عن «الأول» و«الثانى» و«الثالث».. الخ بـ«١جى»، «٢جى»، «٣جى».. الخ.

(٤) لا يوجد بالجيش المصرى آلاى يحمل رقم ١٣، وإنما يتم الانتقال من الآلاى الثانى عشر إلى الرابع عشر. وليس لدينا تفسير لذلك إلا ما يحيط برقم ١٣ من شبهات التشاؤم

(٥) القرويت: مركب حربى يحمل من اثنين وعشرين مدفعا إلى خمسة وعشرين مدفعا صغيرا وكبيرا، ومن الجنود حوالى مائتين أو مائتين ونيف

(٦) الإبريك أو الإبريق: مركب حربى له صاريان مربعان، ويحمل ثمانية عشر أو ستة عشر مدفعا صغيرا، ومن الجنود حوالى مائة (انظر عمر طوسون؛ صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على، الجيش المصرى البرى والبحرى ٢٠٩ طبعة ١٩٤٠).

(٥)

نصف قرن
من كفاح البورجوازية المصرية
لإنشاء بنك مصر

نصف قرن من
كفاح البورجوازية المصرية
لإنشاء بنك مصر

١٨٧٩ - ١٩٢٠

لم يكن إنشاء بنك مصر في يوم ٣ أبريل عام ١٩٢٠ مجرد ثمرة من ثمار البورجوازية المصرية خلال الحرب العالمية الأولى فحسب ، أو نتيجة من النتائج الإيجابية التي حققتها الثورة الوطنية القومية التي شبت في مارس ١٩١٩ فقط ، وإنما كان تتويجا «متواضعا» لكفاح دام أربعين عاما خاضته البورجوازية المصرية من أجل إنشاء بنك وطني .

وكان النصف الثاني من القرن التاسع قد شهد تطورين مهمين :

الأول : يتصل بالبورجوازية الأوروبية.

والثاني: يتصل بالبورجوازية المصرية .

وفيما يتصل بالبورجوازية الأوروبية فإنها كانت قد أخذت تنتقل من مرحلة «تصدير البضائع» حيث السيادة التامة للمزاحمة الحرة ، إلى مرحلة «تصدير رأس المال» حيث السيادة للاحتكارات .

وكانت المرحلة السابقة على عام ١٨٦٠ قد شهدت بعض الاحتكارات الرأسمالية فى صور جنينية ، ولكن فى سنوات العقد السابع أخذت هذه الصورة تتطور إلى صورة من الاحتكارات الحديثة التى أصبحت فى أواخر القرن التاسع عشر أساسا من أسس الحياة الاقتصادية فى أوروبا . ففى خلال الفترة من ١٨٦٢ إلى ١٨٧٢ أخذ تصدير رأس المال يرتفع (بالنسبة لانجلترا) من ٦ر٣ مليار من الفرنكات عام ١٨٦٢ إلى ١٥ مليارا عام ١٨٧٢ - أى إلى أربعة أمثاله ! وبالنسبة لفرنسا ، ارتفع من لاشئ فى عام ١٨٦٢ إلى ١٠ مليارات من الفرنكات عام ١٨٧٢ .

وقد تم تصدير رأس المال عن طريق البنوك «الخاصة» «والمساهمة» التى أخذت تنتشر مع تراكم رأس المال فى البلاد الصناعية. ففى خلال الفترة من عام ١٨٦٢ إلى ١٨٦٥ تأسس فى لندن وحدها خمسون بنكا جديدا للعمل فى الخارج . وفى فرنسا تطلب التوسع الصناعى والتجارى إنشاء البنوك المساهمة الكبرى، فتأسس بنك الكريدى ليونيه فى عام ١٨٦٣ والشركة العامة ١٨٦٤ والكونتوار عام ١٨٦٤ . وبين ١٨٧٠ ر ١٩١٤ افتتحت البنوك الألمانية ٧٥ فرعا فى الخارج لمنافسة بريطانيا فى مجال التوسع الاستعمارى .

وقد اتخذ تصدير رأس المال إلى البلاد المتخلفة والمستعمرات أشكالا رئيسية ثلاثة هى : تقديم القروض المالية للحكام والحكومات ، وانشاء فروع للمصارف والبنوك للتسليف على مشاريع التجارة والزراعة والصناعة بضمان السلع والمحاصيل ورهن الأراضى والأملاك . والثانى ، استثمار رءوس الأموال فى تنفيذ مشاريع المرافق العامة. أما الثالث فهو إنشاء الشركات الصناعية والتجارية

والزراعية التى تحصل على ضمانات الاحتكار والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورءوس الأموال .

وكانت مصر إحدى الدول التى شهدت هذه الأشكال الثلاثة من الاستثمارات . ففى خلال الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٥ ، كان إقراض الحكومة هو العمل الرئيسى للبنوك الأجنبية . فقد ارتفع الدين العام من ٣,٣ مليون جنيه عام ١٨٦٢ إلى ٦٨ر٤ مليون جنيه عام ١٨٧٢ . وفى الوقت نفسه ظهر فى مصر عدد من البنوك الأجنبية الخاصة، منها بنك أوبنهايم وشركاه Oppenheim and Nev الذى تأسس عام ١٨٦١ ، وبنك درفيو وجالو Dervieu et Gallo . وقد أسس درفيو بنكه عام ١٨٦٠ برأس مال قدره ٤٠٠ ألف فرنك زيد إلى مليونى فرنك سنة ١٨٦٢ ، وبعد ثلاثة أعوام بلغ مجموع أصوله ٢٢ مليون فرنك . وفى سنة ١٨٦٥ تأسس البنك المصرى الانجليزى برأس مال انجليزى فرنسى ، كما تأسس بنك الإسكندرية التجارى عام ١٨٦٨ . وفى نفس العام تأسس البنك الفرنسى المصرى . وفى عام ١٨٧٢ فتح بنك الكريدى ليونيه فرعا له فى الإسكندرية ، كما أسس فرعا آخر فى القاهرة عام ١٨٧٥ .

ولما أتت سنة ١٨٧٦ كانت الأزمة المالية فى مصر فى أشد مراحلها، وامتنعت الحكومة عن الاستدانة . وقد أدى ذلك إلى أن أخذت البنوك الأجنبية تتخذ سياسة جديدة، فوجهت استغلالها إلى إنشاء مصارف الرهن العقارى والمصارف الزراعية . واستطاعت هذه المصارف أن تنقل إلى ملكيتها مساحات كبيرة من الأراضى، وغنم المرابون الأجانب من ذلك الشئ الكثير .

وكان من الطبيعى أن يؤثر هذا العامل الاقتصادى على البناء السياسى ، فبسبب الديون الطائلة التى استدانها الخديو إسماعيل ، تمكنت الدول الأجنبية من التدخل فى شئون مصر على النحو الذى أدى إلى إنشاء صندوق الدين عام ١٨٧٦ ، وقيام المراقبة الثنائية فى نفس العام ،

ثم إنشاء لجنة التحقيق الأوروبية عام ١٨٧٨ ، التى رأت أن الحكومة المصرية قد أصبحت فى حالة إفلاس حقيقى من أبريل ١٨٧٦ ، وأوصت بإيقاف العمل بقانون المقابلة والأخذ بفكرة المسئولية الوزارية . فتألفت أول وزارة مسئولة فى تاريخ مصر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وكانت مختلطة من المصريين والأجانب .

●

بينما كانت البورجوازية الأوروبية تنمو على النحو الذى ذكرناه ، نتيجة تطور طويل وثورات متعاقبة فى أساليب الإنتاج والتبادل ، كانت البورجوازية المصرية تتعرض لتطور كبير آخر . ذلك أن البورجوازية المصرية القديمة التى كانت مؤلفة من كبار التجار وكبار مشايخ الأزهر والسادة الأشراف ، والتى انتعشت مع اضمحلال نفوذ العناصر المملوكية فى عهد الفوضى المملوكية التى أعقبت سقوط على بك الكبير حتى انتزعت الحجة الشرعية عام ١٧٩٥ وقامت بدور قيادى فى عهد الحملة الفرنسية ، ثم انتحلت الدور الذى كان يقوم به المماليك ، فقامت بخلع الوالى وإحلال محمد على مكانه ، وكان من المأمول أن تواجه التسلل الأوروبى الاستعمارى ـ كانت هذه الطبقة قد تدهورت وانهارت نتيجة اصطدامها بمحمد على الذى ألغى نظام الالتزام وأقام الدولة الاحتكارية .

وفى أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، وفى فبراير عام ١٨٣٧ على وجه الخصوص ، رأى محمد على إيجاد طبقة أرستقراطية جديدة . فأمر بالأبعاديات التى كان قد أنعم بها على كبار رجال إدارته ورجال الجيش والأعيان والأعراب، أن تورث لأولادهم وأولاد أولادهم. وكان قصده من ذلك إيجاد أرستقراطية زراعية أو «طبقة تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى» . وبعد خمسة أعوام فقط ، أى فى فبراير ١٨٤٢

أعطى أصحاب الأبعاديات والجفالك ملكيتها المطلقة وكافة التصرفات الشرعية من بيع ووقف وهبة وما إلى ذلك بدون قيد ولا شرط.

ولقد كان هذا الأمر العالى هو الميلاد الحقيقى للبورجوازية المصرية الجديدة ، والتى كانت مكونة حينذاك من كبار الأعيان ورجال الجيش والبحرية ورجال الإدارة . وكانت هذه الطبقة هى التى قدر لها أن تواجه زحف البورجوازية الأوربية ، وبمعنى آخر ، مواجهة زحف رأس المال الأجنبى على مصر فى الستينيات والسبعينيات من القرن ١٨ على النحو الذى أوردناه .

وفى البداية لم يكن فى وسع هذه الطبقة الجديدة أن تفعل شيئا . فعلى الرغم من ثرائها إلا أن الحكومة لم تكن فى يدها ، بل كانت فى يد الخديو إسماعيل الذى كان يحكم البلاد حكما مطلقا ـ على العكس من البورجوازية الأوربية التى كانت الحكومة عبارة عن لجنة إدارية تدير شئونها . لذلك نلاحظ هذه الملاحظة المهمة، وهى أن أول محاولة من، جانب البورجوازية المصرية للوقوف فى وجه البورجوازية الأوروبية إنما وقعت بعد سقوط الحكم المطلق سقوطا جزئيا بانشاء أول وزارة مسئولة فى تاريخ مصر فى أغسطس ١٨٧٨ .

فعلى الرغم من أن هذه الوزارة الأولى كانت مختلطة ومكونة من مصريين وأجانب ، إلا أن سقوط الحكم المطلق سقوطا جزئيا ، وتقييد سلطة الخديو، قد أتاح للبورجوازية المصرية أن تتحرك لمواجهة التدخل الأجنبى . وقد اتخذت حركتها شكلين مهمين : الأول اقتصادى . والثانى سياسى. وفيما يختص بالشكل السياسى ، فقد اتخذ صورة المطالبة «بتأسيس الحكومة على قواعد الشورى، ومنح بعض المنتخبين من الأهالى حق المشاركة فى كليات أعمال الحكومة».

ومعنى ذلك تقييد السلطة التنفيذية كاجراء ضرورى لإنهاء النفوذ الأجنبى المسيطر عليها . وقد تألف فى ذلك الحين خفية «الحزب

الوطنى» من «العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء . وجعلوا مركز حزبهم فى مدينة حلوان» .

أما الشكل الاقتصادى لحركة البورجوازية المصرية ، فقد اتخذ صورة السعى لانشاء «بنك وطنى مصرى» تكون مهمته «استرداد المصالح العزيزة» التى أصبحت فى يد الأجانب (وهو موضوع عنايتنا الأساسية فى هذا البحث) .

ففى يوم ٤ أبريل ١٨٧٩ عقد اجتماع عام من التجار والأعيان فى منزل راغب باشا ، رئيس مجلس الشورى الأسبق . حيث «نزعت بهم غيرتهم إلى تقرير أمر يحاولون به تخليص الوطن من أسر الدين فى ظرف ثمانى وعشرين سنة» وهو أنهم يفتتحون بنكا وطنيا يكون رأس ماله أربعة عشر مليونا من الجنيهات تجمع من سائر أفراد الأمة» . وقد ذكرت جريدة «التجارة» التى كان يصدرها أديب إسحق أن مخترع الفكرة هو «حضرة الفاضل المتفنن أمين أميل شميل» ، وأنه طبع رسالة برسم الخديو ذكر فيها أن إدارة البنك ستكون وطنية ، وسيعدل بنك انجلترا ويفوق بنك فرنسا بستة ملايين ، ومن فوائده ، توطين الدين العام» فتتقوى الفراطيس المالية فى السوق ، وحصول الحكومة والبنك على كوبونات عشرة ملايين من غير مقابلة ، وانتظام تجارة البلاد وزراعتها» فيقبل الأهالى على المشروعات والشركات النافعة ، واستهلاك مقدار وافر من ديون الحكومة . وبذلك تتخلص البلاد من الاستعباد الأجنبى .

وفى تلك الأثناء كان فريق آخر على رأسه سلطان باشا وعمر لطفى باشا وغيرهما من كبار ملاك الأراضى يعقدون عدة اجتماعات لدراسة هذه الفكرة من جميع زواياها . وقد استقر رأيهم على تنفيذها وفتح باب الاشتراك فى إنشاء البنك الوطنى المصرى «ودعوة» أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه للانضمام اليهم فى هذا العمل. وأصدروا

بذلك منشورا على جانب عظيم من الأهمية التاريخية بعنوان «إنماء المال» يستحق منا الوقوف عنده قليلا.

فقد بدأوا فيه القول بأن «الله جل جلاله ما أوجد من مخلوقاته شيئا إلا ليثمر ويفيد» ، «والناس فى هذه الأرض على اختلاف أنسابهم وأنماطهم متكافلون متضامنون مأمورون جميعاً بالعمل والتعاون فيما يعملون» ، وأن «الشرق قد خصه الله بأخصب تربة وأنفس معدن» وفيه كثير من الأغنياء أصحاب الرزق الواسع والنقود الوافرة ، ولكن أهله لم يهتدوا إلى أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وإنمائها ، فتراهم مقتصرين من المتاجر على ما تعاطاه أجدادهم الأقدمون» منفردين فى أعمالهم ، كأنهم يخشون أن تطير البركة فى الشركة ، مع ما ظهر لهم من بركات الاشتراك فى الأعمال عند أهل الغرب الذين دوخوا المسكونة وفتحوا الأقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية ، وقد تفننوا فى إنشائها وتفريعها أيما تفنن ، فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات المالية ـ أى البنوك وهى المراد فى هذا الكلام» .

ثم قال المنشور : «إن البنوك هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والمصانع» وهى الوسيط الذى لابد منه بين المال ومنفعته ، وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار» ، ففيها تستثمر الأموال المدخرة» ومنها يقترض صاحب الحاجة ليسدد على آجال توافق مصلحته . «فإنشاء البنوك كان رحمة للناس وسببا كبيرا لتسهيل أشغالهم» .

ثم استعرض المنشور حال الدول الأوروبية ، فبين أن «أسعد تلك الممالك وأوسعها تجارة ، وأنجحها صناعة وأنفذها كلمة وأقدرها سلطانا ، هى أشدها استقلالاً ببنوكها ، لأن المال أساس الأعمال» . وانتقل إلى حال مصر فقال: «لو كان فى يدنا قوة مالية ذاتية لأمكننا أن نسترد بها

مصالح عزيزة لدينا ، يحزننا أن تبقى مضعضعة بيد الأجانب .. مع أننا لو تآزرنا لكان نوال المراد رهين إرادتنا».

وتساءل : «مالذى يقعدنا عن السعى؟ وانقاذ أرضنا لا يكلفنا إلا الاجتماع والتعاون لإنشاء شركات مالية (بنوك) تفى بما لا يستطيعه الأفراد ؟ أننتظر، ومعظم أطياننا مرهون عند الأجانب، إلى أن يأتى حين بيعهما بأبخس الأثمان؟».

ثم تعرض المنشور للجهود التى بذلها «جمهور نبهائنا ووجهائنا» للخلاص ، «حتى هداهم الله إلى إنشاء شركة مالية (بنك) عرضها عليهم بعض وجهاء التجار ، فتلقوها بالبشر والترحاب ، وأقبلوا عليها وعقدوا العزم على إظهارها إلى الفعل ، وستظهر عما قريب إن شاء الله متحلية باسم كريم تفاءلنا به خيرا ، ألا وهو «البنك الوطنى المصرى»، الذى ذكرته جميع جرائدنا الوطنية وأثنت على الساعين فيه ، ودعت الناس إلى معاونتهم ، ثم بشرتنا بحصول تلك المعاونة من خاصة نبهاء الوطن وعيون أعيانه وعدد غفير من أعيان نوابنا الكرام ورجالنا العظام . وقد جرت فى شأن هذا البنك مذكرات ومراسلات بين كثيرين من أكابر أرباب المناصب الرفيعة ، وما فيهم إلا كل موافق وداع بالنجاح ، ولم يحصل لهذا المشروع أى معارضة من جانب أبناء الوطن لتيقنهم فيه النفع كل النفع».

ثم تناول المنشور - فى ذكاء - ما قد يتوهمه البعض من مخالفة إنشاء مثل هذا البنك «للشريعة المطهرة» ، بدعوى أنه لابد من دخول الربا فى معاملاته ، فبين المنشور أن الشريعة المطهرة إنما حرمت الربا المحض ، وليس ذلك من لوازم البنك التى لا يقوم بدونها ، بل بنكنا متنزه عنه، لأنه إنما قصد من إنشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والأمانة .. ثم إن القرض بالمرابحة بطريق المعاملة جار منذ القدم ، وذكره مستفاض

فى كتب الفقه ، (استشهد المنشور «بالخصاف» ، و «محمد بن سلمى إمام بلخ» ، و«شمس الأمة الحلوانى» ، «ومفتى الروم ابن السعود») .

ثم استطرد المنشور قائلا: «فمن نظر إلى هذه الحالة التعيسة التى آل اليها أمر الفلاح - وهو حياة القطر وقوامه - أيقن أنها إذا استمرت سنين قليلة تنتقل ملكية الأراضى المصرية أو معظمها إلى الأجانب ، ويسمى ابن مصر - لا سمح اللّه - أكارا فى أرضه وأرض أجداده» .

وقال : «على أنه لم يبق محل للخوف من تلك العقبى بعد مباشرة الاكتتاب فى البنك الوطنى المصرى . وسيتم عما قريب إن شاء اللّه ، فتسر به نفوس وتنقبض نفوس . وما تنقبض إلا نفوس المبغضين الذين يريدون تغرير أبناء الوطن وتثبيط همتهم ليتسنى لهم نيل مآربهم» وهو استمرار نير رباهم الفاحش على رقاب المفتقرين من أبناء الوطن إلى الاستقراض ، لأنهم علموا أنه إذا أنشىء البنك الوطنى المصرى تحولت أشغال الوطنيين إليه وامتنع عليهم الربا الفاحش» .

ومن هذا المنشور يظهر جليا أن المقصود من إنشاء البنك أن يكون بنكاً عقاريا مهمته الأولى التسليف وضمان الأراضى لاستخلاص أطيانهم المرهونة من يد المرابين الأجانب . وفى ذلك يقول المنشور :

«لابد من ضمانة أمينة لاستخلاص تلك المصالح من يد الأجانب ، وهذه الضمانة لا يؤديها إلا البنك الوطنى» .

على أن تحرك جماعة الأعيان لإنشاء البنك لم يلبث أن أثار الريبة فى صدر أمين شميل، الذى دخل فى روعه أن جماعة الأعيان إنما تريد إنشاء بنك خصوصى على غرار البنوك الأجنبية «الخاصة» ، بينما كان مشروعه يقوم على إنشاء شركة «مساهمة» . لذلك فقد بادر إلى مهاجمة مشروع الأعيان قائلا : إن مثل هذا المشروع «فضلا عن عدم فائدته للبلاد ، ربما أضر بها ، إذ يكون المراد فيه إنشاء بنك أقوى من البنوك

الموجودة لسد احتياجات الزراعة والتجارة ظاهرا، بينما يعود نفعه على أناس من أهل الثروة يريدون مبادلة النفع ظاهرا ، وامتصاص ما بقى من دم البلاد باطنا» . ثم طالب أصحاب المشروع «إن كانت غايتهم نفع الوطن» ، «أن يجعلوه وطنيا ويكونوا من أعضاء لجنته الأساسية ، فيشترك معهم أبناء الوطن كل بحسب إرادته ومقدرته» .

وكان لهذا الرأى اعتباره فيما يبدو عند الأعيان ، لأن منشور «إنماء المال» السالف الذكر ، قد طالب بأن تساهم فيه (البنك) الأمة بأسرها «من الخادم الذى يأخذ سهما واحدا إلى السيد الثرى الذى يشترك بالآلاف» . وبذلك بطل الاعتراض .

●

على أن الأحداث السياسية لم تلبث أن اكتسحت فكرة البنك . فقد شبت الثورة العرابية ، وانتهت باحتلال الانجليز للبلاد ، وبذلك تعطل المشروع .

ولكن فكرة إنشاء بنك وطنى ظلت ـ مع ذلك ـ تراود أحلام البورجوازية . ففى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، جازف عدد من كبار الملاك بالنزول إلى ميدان الأعمال المصرفية ، منهم بشرى وسينوت جنا ، وعائلة ويصا بأسيوط . وكانوا يقبلون الودائع، ويقومون بتحويل الأموال، قبل قيام البنوك المساهمة الأجنبية الكبرى . ومنهم منصور باشا يوسف ، والديب ، وحفنى فى الإسكندرية . لكن هذه البنوك ـ كما يقول الدكتور على الجريتلى ـ لم تستطع الصمود لمنافسة البنوك وفروع البنوك الأجنبية ، فاندثرت ، ولم يبق منها إلا بعض الإيصالات ودفاتر الشيكات .

فلما قامت أزمة عام ١٩٠٧ المالية على وجه الخصوص . وهى التى استطاع فيها البنك العقارى المصرى وحده (وقد أنشىء بإشراف البنوك

الفرنسية الكبرى ، مثل الكريدى ليونيه والشركة العامة) أن ينزع ملكية أراضٍ قدرها مليون ومائة ألف فدان فيما بين سنتى ١٩٠٧ و ١٩١٣ . تجددت الدعوة لإنشاء البنك الوطنى على صفحات الجرائد .

وقد سنحت الفرصة الكبرى للدعوة لهذا البنك ، حين عقد المؤتمر المصرى الأول عام ١٩١١ . فمع أن المؤتمر قد عقد أساسا كجزء من الصدام الذى وقع بين المسلمين والأقباط فى ذلك العام ، إلا أن قادته ومنظميه ، وهم من البورجوازية الكبيرة على وجه الخصوص ، رأوا ، وعيا وذكاء ، أن الفرصة التى هيأها المؤتمر يجب اغتنامها ، لأنه لا ينتظر اجتماع يشمل من أعيان البلاد وكبرائها ما شمله المؤتمر ، فعرضت على المؤتمر بعض الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية المهمة، وكان على رأس هذه الموضوعات فكرة إنشاء بنك وطنى مصرى.

فمن كان صاحب الدعوة لإنشاء بنك وطنى فى المؤتمر؟. لقد سادت فكرة أطلقها بعض من ترجموا لطلعت حرب (نخص منهم : الدكتور إبراهيم عبده وعلى عبد العظيم فى كتابهما : «تذكار محمد طلعت حرب » ومصطفى كامل الفلكى فى كتابه: «طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى»، بأنه كان هو صاحب تلك الفكرة ، أو أنه كان المحرك الأساسى وراءها .

وقد وقعت أنا شخصيا ضحية هذا الادعاء ، وأخذت به فى كتابى : «تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦» . على أنى حين أزمعت ، وأنا أعد رسالتى للدكتوراه ، توسيع وتعميق دراستى للقوى الاجتماعية ، ومنها الجناح الرأسمالى للبورجوازية المصرية ، اكتشفت أن طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة إنشاء البنك الوطنى فى المؤتمر . فقد اقترح إنشاء البنك ٣١ من الأعيان والتجار وأرباب المهن الحرة والموظفين ، لم يكن بينهم اسم طلعت حرب! وقد تتبعت أيضا أسماء

أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر - وهى التى تبنت فى تقريرها فكرة إنشاء البنك - فى صحيفتى «المؤيد» و «الجريدة» اللتين اهتمتا - لأسباب أيديولوجية تختلف عند كل منهما - بتغطية أخبار المؤتمر ، ولكنى لم أجد لاسمه أثرا!

وفى الحقيقة أن نجم المؤتمر المصرى الكبير فى الدعوة لإنشاء بنك وطنى ، هو الدكتور يوسف نحاس ، الذى قدم تقريرا على جانب عظيم من الأهمية ، يعد ، بما يكشفه من فكر البورجوازية المصرية ، وثيقة تاريخية مهمة تقف جنبا إلى جنب مع «منشور إنماء المال» السالف عرضه . ولهذا يهمنا أن نرفع الستار عنه فى هذا البحث ونقدم تلخيصا وافيا له فيما يلى :

لقد بدأ الدكتور يوسف نحاس بحثه لموضوع إنشاء البنك ، بالحديث عن الدور الذى لعبته الأموال الأجنبية فى تكبيل مصر بالديون ، فقال: إن هذه الأموال كانت بالنسبة لمصر «أشبه بالطعم يلقى لها ليسهل اصطيادها، لأن أدمغتنا تنقصها خلية الحساب والاقتصاد نقصا تاما ! إننا نتلقف النقود من أى فج أتت ، فنستعملها شر ما يكون . ولقد أصبحنا - بعملنا هذا - تابعين لأوربا التى وضعت أموالها عندنا بفوائد مرضية لها ، ورتبت لنفسها علينا هذا الحق المقرر لكل دائن فى مراقبة ضمانة دينه ، واتخذته وسيلة لإخضاعنا لها إخضاعا ينافى كرامتنا الوطنية» .

ثم قارن الدكتور يوسف نحاس بين الاحتلال المالى والاحتلال العسكرى ، فقال: «إن الاحتلال الأول «أفعل تحقيرا» ، لأنه أدى إلى الاحتلال العسكرى الذى وضع يده على المالية المصرية وأصبح صاحب القول الفصل فى كافة أعمال الحكومة «بحجة أنه مسئول أمام أوروبا عن حالة مالية مصر - وهو سبب جدى معقول» وقال : «فى اليوم الذى لا تكون فيه أوروبا دائنة لنا هل يكون لهذا الإشراف والقول الفصل من

مسوغ؟ بل هل يكون للاحتلال نفسه من حجة جدية يدلى بها لإطالة أمده ؟، .

ثم استشهد الدكتور يوسف نحاس بايطاليا، التى كان أول ما فعلته بمجرد تكوين وحدتها أنها اشترت دينها لتتخلص من كابوس التدخل الأجنبى ، وقال : «من منا فكر مرة واحدة فى حياته أن يشترى شيئا من دين الحكومة ؟ كم تحت أيدينا من سهام الدين الموحد الذى تهالك عليه الأوروبيون لما يرونه بحق أنه من أرقى مرتبة بين الأوراق المالية ذات الربح الوفير؟، .

(تعتبر هذه أول إشارة إلى فكرة شراء الدين المصرى العام، وهى التى تحققت بعد اثنين وثلاثين عاما بعقد القرض الوطنى فى سبتمبر ١٩٤٣ ، وقد غطى فى خلال أيام قلائل !) .

ثم هاجم الدكتور يوسف نحاس «أغنياءنا الذين لا يهتمون بشىء من ذلك ، بل همهم الوحيد جمع الأموال وكنزها . إنهم يضعون بالبنوك ، على سبيل الأمانة الحرة المجردة ، مبالغ طائلة تستثمرها تلك البنوك لحساب نفسها ، وما تجنيه منها من الربح الوفير ترسله غنيمة باردة لمساهميها بأوروبا، ! ، واستطرد قائلا : «ليس لنا أى محل وطنى للتسليف، ولم يستعمل شىء من أموالنا لمعونة المحتاجين للسلفة من المصريين . كل أموال البنوك الموجودة عندنا ترد من أوروبا ، وكل الفوائد التى ندفعها تصدر طبعا لأوروبا .. إن استيرادنا من الخارج كل ما يلزمنا من نقود هو السبب فى فقرنا وظلام مستقبلنا، .

ثم تحدث الدكتور يوسف نحاس عن تضخم الديون المضمونة برهون عقارية ، فقال : «إن مجلس شورى القوانين كان قد أبدى فى سنة ١٨٩٤ مخاوفه لتضخم هذه الديون ، إذ رأى أنها ارتفعت من ١٢ مليونا

سنة ١٨٨١ إلى ٢٠ مليونا سنة ١٨٩١ ، على أن أبحاثه (أى الدكتور يوسف نحاس) تدل على أن هذا الدين «يمكن الآن تقديره بخمسين مليونا على الأقل . فما أبهظ الرقم وما أشده قصما للظهور ، خصوصا إذا أضيفت إليه الديون العادية التى لابد أن تكون جسيمة ومصيبتها أنها حاصلة بالربا الفاحش!»

وانتهى الدكتور يوسف نحاس أخيرا إلى مناقشة فكرة إنشاء بنك وطنى مصرى، فقال: إنه كثيرا ما سمع أناسا من العقلاء يتوجعون للحالة المالية ، يقولون إنه لا دواء سوى إنشاء مصارف أهلية للتسليف، ولكنهم يعودون خائرى العزم فيقولون: إن هذه أمنية مستحيلة المنال ، لأن مصارف التسليف تقتضى استعمال الفوائد ، بينما الدين الإسلامى يحرمها. ورد على هذا الاعتراض قائلا :ـ «يا سبحان الله ! أو هل هذا الدين ـ وكله حكمة وجمال ـ لا يأمر إلا بالاقتراض بالفوائد ؟ هل يريد إذن أن يلقى المضطر من المسلمين بين يدى الأجانب، وأن يحرم المسلم الموسر من استثمار ماله ؟.

« ألم يروا كيف أن شيخ الاسلام، وهو فى دار الخلافة نفسها، أصدر فتوى صرح فيها بإمكان إنشاء بنك أهلى فى بلاد البوسنة والهرسك ؟ فهل أنا فى حاجة لتأييد رأيى بأعظم من فتوى شيخ الإسلام ؟» .

ثم أخذ الدكتور يوسف نحاس يدحض الاعتراضات الأخرى ، فرد على الاعتراض القائل بأن إنشاء مثل هذا البنك يتطلب التضامن والاتحاد، وهو فضيلة يفتقر إليها المصريون فقال : أليست هذه الفرصة السانحة من خير ما ينتهز لإيجاد هذه الفضيلة إن لم تكن فينا من قبل؟ أليس اشتباك المصالح يولد التضامن حقا؟ . ثم رد على الاعتراض القائل بأن مصر ليس فيها اختصاصيون ولا أكفاء لهذا العمل وهو إنشاء البنك ، فقال: «الواقع أننا من هذه الوجهة بخير ولله الحمد . إن فينا من الرجال من يقدر على إدارة أكبر مشروع مالى ، وبين المصريين الآن من هم

مديرون للبنوك، وفيهم كثير من كبار الموظفين فى بيوت مالية عديدة، وكلهم أظهر فضله ودل بعمله على كفاءته» .

وبعد أن فرغ الدكتور يوسف نحاس من مناقشة الاعتراضات السالفة ودحضها ، انطلق إلى غايته فقال : «من المهم - إذن- بل من الضرورى، بل من الحيوى الذى لا قوام لنا بدونه ، أن ننشىء بنكا وطنيا بمعنى الكلمة ، يكون رأس ماله وطنيا صرفا ، وادارته العليا مصرية بحتة . اذا كانت البنوك الأهلية لازمة فى كل بلاد الله ، وهى موجودة فيها فعلا ، فإنها فى بلدنا ألزم ، ووجودها ضرورى محتم» .

ثم قال : إن من المحتم تشغيل رءوس الأموال المصرية فى ترقية حال مصر الاقتصادية ، وإلا فان هذه الترقية إن أتت على يد الغير فلا يكون نصيبنا منها شيئا مذكورا .. وبالإجمال يجب أن يكون ذلك البنك المصرى الأهلى هو عمدتنا فى تحسين شئوننا الاقتصادية والمالية .

ثم طلب الاعتماد على النفس فى هذا المشروع وعدم الاعتماد على الحكومة فى إنشائه : «لا تنتظروا من الحكومة الترياق الشافى من كل داء. فليس فى العالم حكومة تملك هذا الترياق . لست أقول ، كما يقول بعضهم: إن الحكومة دواء لازم . بل أقول ، كما يقول كبار علماء الاقتصاد ، «إن من أشد السخافات اعتبار الحكومة قادرة على كل خير مطلوب .. لا تطلبوا إذن من الحكومة إلا القيام بواجبها الصحيح . وهو المحافظة على النظام والأمن العام!» .

وبعد هذه النظرة الاقتصادية الليبرالية ، اختتم الدكتور يوسف نحاس تقريره قائلا : «أيها السادة : أخاطبكم بكل الصراحة ، فأنتم صفوة القوم ، ومن قلة التأدب معكم استعمال الأساليب الملتوية المبهمة لإقناعكم بما يراد منكم ، من أجل ذلك لست أخشى أن أعلن صراحة أن قعودنا إلى اليوم عن انشاء مصرف ، إنما هو عار عظيم تسود منه الوجوه !» .

«إذا سمعتكم فى هذه الجلسة قررتم إنشاء بنك وطنى برأس مال لا يقل فى أية حال عن مليونين من الجنيهات ، تكتتبون بها أنتم وإخوانكم المصريون ، أكون سعيدا جدا إذا نهضتم من فوركم وشكلتم لجنة لوضع نظام لهذا البنك يؤسس على قواعد الإنصاف والرحمة بالإنسانية . إنكم لو فعلتم لبرهنتم للعالم المتمدن بأسره على أننا أمة حية شاعرة بما تحتاجه ، عارفة كيف تسد حاجتها . هذا دون غيره الأمر الذى لو قام به مؤتمركم يكون حقيقة قد أتى عملا حيويا مباركا خالد الأثر يستوجب لكم الحمد والثناء ممن يخلفكم من الأجيال» .

●

قدم الدكتور يوسف نحاس تقريره إلى المؤتمر . واقترح معه فكرة إنشاء البنك ٣١ من الأعيان والتجار والمنتفعين ـ كما ذكرنا ـ وقد رأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن تتبنى الفكرة ، فعرضت لها فى تقريرها بإسهاب ، واقترحت على المؤتمر أن يقرر وجوب إنشاء بنك مصرى «برءوس أموال مصرية» ، فوافق على ذلك .

وفى يوم ٥ مايو ١٩١١ ، أى بعد أن اختتم المؤتمر أعماله ، قررت اللجنة التنفيذية برياسة رياض باشا ، أن تنفذ اقتراح الدكتور يوسف نحاس بتشكيل لجنة لوضع نظام للبنك ، فعهدت إلى كل من طلعت حرب، والدكتور يوسف نحاس، وعبد الرازق بك الفار ، وعمر بك لطفى، وأحمد بك عبد اللطيف ، وعبد العزيز فهمى، وعزيز منسى ، ببحث مشروع تأسيس مصرف وطنى، وتقديم تقرير عنه للمجلس . وفى يوم ٣ يونية من نفس العام ، قرر مجلس إدارة المؤتمر إيفاد طلعت حرب إلى أوروبا لدراسة مشروع المصرف الوطنى .

ونعتقد أن ظهور اسم طلعت حرب فى هذه المرحلة المتأخرة ، إنما كان للاستعانة بخبرته الاقتصادية . ففى ذلك الحين كان طلعت حرب

من الأسماء المصرية البارزة فى ميدان المال والأعمال . فقد عمل بشركة كوم امبو مديرا لمركزها الرئيسى بالقاهرة ، كما أحيلت إليه فى الوقت نفسه إدارة الشركة العقارية المصرية التابعة لبنك «إخوان سوارس ورولو وقطاوى ومنشه وغيرهم» ، فاتصل بذلك برأس المال الأجنبى والمتمصر. كما كان يدير أعمال دائرة عمر سلطان بكفاءة على النحو الذى أسفر عن سخط محمد فريد عليه ! ولذلك حين قرر مجلس إدارة المؤتمر المصرى إيفاده إلى أوروبا لدراسة مشروع البنك ، بنى هذا الاختيار ـ كما جاء فى قراره ـ على «إلمامه بالمسائل المالية» .

على كل حال ، فمن المحقق أن هذه المهمة التى كلف بها طلعت حرب لدراسة المشروع ، هى التى يسرت له تأليف كتابه المشهور : «علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين ، أو بنك الأمة» ، وهو الكتاب الذى حققنا تاريخ صدوره ، وهو عام ١٩١٣ ، على الرغم من التاريخ الخاطىء الذى تحمله صفحته الأولى ، وهو «نوفمبر ١٩١١» .

وقد تعرض محمد طلعت حرب فى مقدمة هذا الكتاب لقرار اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، بوجوب إنشاء بنك مصرى ، وقال إنها رسمت بهذا الاقتراح «خطة البنك» ، وحددت الغرض منه ، فسهلت بذلك على من وكلت لهم درس المشروع أمر مهمتهم ، ولكنا لا نرى بدا من زيادة الشرح فى اقتراح اللجنة » .

على أن الفكرة ـ مع ذلك ـ ظلت حبرا على ورق ، وان ظلت الدعوة لها قائمة دون يأس . ففى سبتمبر ١٩١٣ كتب أحمد لطفى السيد يقول : «لا يوجد عندنا ما يحملنا على الاعتقاد بأنا قد عجزنا نهائيا عن أن تكون لنا فى السوق يد فاعلة ، وأن الحال أو المستقبل القريب لا يمكنا من الابتداء بإنشاء بنك وطنى ، حتى يأتى يوم تكون الأراضى المصرية

مدينة كلها لغير مصريين، إن لم تكن كلها فأكثرها، . ثم تعرض لعدم تنفيذ قرار المؤتمر المصرى بخصوص إنشاء البنك ، فقال :

«لست أخشى ابتسامة القارئ يقول : ما فعل الله بمؤتمركم وبنكه ، وما فشل من أمره، وما أظهرتم من الضعف للقيام بهذا المشروع .. ولكن مسألة البنك لم تفشل نهائيا ، بل وجدت ظروفا قد صرفت عنها الأمة والحكومة جميعا . فهى لم تحى تماما ، ولم تمت نهائيا ، ولكنها موجودة تنتظر ظرفا يناسب نموها فى أريحية الأمة وتقديرها ، ومن رعاية الحكومة وكرمها ، أو بعبارة أخرى من انتباه الأمة لأكبر مصلحة لها» .

وأخيرا قدر لهذه الفكرة أن تتحقق فى ظروف المناخ القومى والوطنى الذى أوجدته ثورة ١٩١٩ . وقد تحققت على يدَ محمد طلعت حرب نفسه ، الذى رأينا كيف هيأته الأقدار للقيام بهذا الدور ، بخبرته الاقتصادية أولا، وبما عهد إليه مجلس إدارة المؤتمر المصرى فى يونية ١٩١١ بالسفر إلى أوروبا لدراسة هذا المشروع - ثانيا .

على أن المشروع عندما تحقق ، تحقق فى شكل متواضع جدا : فلقد ذكرنا أن مشروع أمين شميل كان يقضى بأن يكون رأس مال البنك أربعة عشر مليونا من الجنيهات ، بينما كان مشروع سلطان باشا يقضى بأن يكون رأس المال أربعة ملايين ، وكان مشروع الدكتور يوسف نحاس يحتم ألا يقل رأس مال البنك بأية حال عن مليونين من الجنيهات . ولكن بنك مصر تأسس بـ ٨٠ ألف جنيه فقط ! ومع ذلك فإن إنشاء بنك مصر كان نقطة تحول مهمة فى تاريخ مصر.

المصادر والمراجع :

١- دراسات وتراجم :

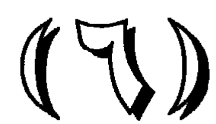
- إبراهيم عبده وعلى عبد العظيم : تذكار محمد طلعت حرب (القاهرة ، مطبعة مصر ١٩٤٥)
- أرتين ، يعقوب : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، تعريب سعيد عمون (بولاق ١٣٠٦ هـ).
- عبد العزيز فهمى : الاستعمار عدو الشعوب (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣).
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ (دار الكاتب العربى ١٩٥٨).
- على الجريتلى ، الدكتور : تطور النظام المصرفى فى مصر (مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى . ١٩٦٠).
- لينين : الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (موسكو : الطبعة العربية).
- محمد أنيس : الدكتور : دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الاشتراكية (الكاتب، يونية ويولية ١٩٦٥).
- محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين ، أو بنك الأمة (مطبعة الجريدة ١٩١٣).
- مصطفى كامل الفلكى : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى (القاهرة : دار الطباعة المصرية ١٩٤٠).

٢- دوريات :

التجارة سنة ١٨٧٩ .

الجريدة سنة ١٩١١، ١٩١٣ .

المؤيد ١٩١١ .



حزب الوفد بين اليمين واليسار

(١) موقع الوفد الأيديولوجى
(٢) علاقات حزب الوفد بالقوى الدولية
(٣) الوفد والحركة الشيوعية فى ثورة ١٩١٩
(٤) حرب المنشورات بين الحركة الشيوعية والحكومة

(١) موقع الوفد الأيديولوجي

فى حدود ما توافر لدينا من معلومات ، فإن حزبا من الأحزاب البورجوازية التى تولت الحكم قبل ثورة ٢٣ يوليو لم يحاول أن ينتسب إلى اليسار فيما عدا الوفد . ففى يوم أول فبراير ١٩٤٦ كتب الدكتور محمد مندور يقول : «لا مجال للشك فى أن الوفد فى جملته يمثل الآن فى السياسة المصرية الجناح الأيسر على النحو المعروف فى أوروبا» (١) . وقد بنى الدكتور محمد مندور هذا الحكم على الاتجاه الشعبى الديمقراطى فى سياسة الحكومة الوفدية .

وفى يوم ١٦ مايو ١٩٤٦ كتب مندور يقول : «إن الوفد مبدأ وطنى ، ومبدأ دستورى ، ومبدأ اشتراكى» ، «وإذا لم يكن بد ـ من الناحية النظرية ـ من تحديد نوع اشتراكيته ، فهى بلا ريب اشتراكية الدولة . ونعنى بها تلك الاشتراكية التى تدعو الدولة إلى النهوض بمرافق الشعب المختلفة ، بما فى ذلك المرافق الاقتصادية . ومن هنا نرى الوفد لا يحجم عن بسط رقابة الدولة على الأعمال الاقتصادية المختلفة ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين المنتجين والمستهلكين ، وبين أصحاب رءوس الأموال والعمال . كما يسارع إلى رد شركات الاحتكار إلى الدولة بمجرد انتهاء

امتيازاتها». وقال : «لقد كانت الحكومة الوفدية مصرة على استيلاء الدولة على شركة النور التى سينتهى امتيازها فى ١٩٤٨».

وفى يوم ٣ يوليو ١٩٤٦ تعرض الدكتور مندور مرة أخرى لنفس النقطة ، فقرر أن الوفد «يلعب فى رقعة مصر السياسية ذلك الدور الذى يلعبه حزب العمال الاشتراكى فى انجلترا . ولهذا يحمل الدولة دائما على أن تتناول بالتشريع كافة الإصلاحات الاجتماعية التى طال انتظار الشعب لها ، والتى لن تحل الحل الصحيح إلا إذا أرغم الأثرياء بواسطة الضرائب التصاعدية الحدية على تغذية ميزانية الدولة فتتسع لإصلاح حالة الشعب» (٢) .

وفى يوم ٦ يوليو ١٩٤٦ كتب محمد عبد القادر تحت عنوان: «الوفد والاشتراكية» فقال: إن أعمال الوفد فى وزارته الأخيرة كانت اتجاها مباشرا نحو الاشتراكية المعتدلة التى أخذت بها انجلترا، عندما أسلمت قيادها فى أخطر وأهم سنى التحول السياسى والاقتصادى إلى الحزب الاشتراكى فيها ، وهو حزب العمال. وأنه ليس بدعا أن يتجه الوفد المصرى إلى الاشتراكية ، وهو يمثل أغلبية فقيرة محرومة تتسم بالجهل والفقر والمرض . فقد كان هذا اتجاه الوفد ، وكانت هذه مجاوبته للشعور المصرى الذى يجد فى سياسة الوفد الاقتصادية والسياسية صدى صحيحا مطردا له (٣).

وفى أوائل يوليو ١٩٤٦ أنكر صدقى باشا إنكارا قاطعا ، فى خطابه الذى ألقاه أمام الملك ، وجود اتجاه «نحو ما يسمونه فى بعض البلاد نظام اليسار . وأن ما استهدفته البلاد من الإصلاح الاجتماعى هو من آثار حضارتها الذاتية وتقاليدها الإسلامية» . ولكنه تناقض مع نفسه فى نهاية خطابه . فوعد بأنه سوف يعمل على إحباط آثار هذا النظام (اليسار) ! فيما يسمونه حرب الطبقات ، تلك الحرب الشريرة» ! (٤) .

ثم ازداد صدقى باشا تناقضا مع نفسه . ففى بيانه الذى ألقاه فى مجلس الشيوخ يوم ١٥ يوليو» أثناء نظر الاستجواب المقدم بخصوص

حملته الصليبية التى شنها على التقدميين فى ليلة ١١ يوليو ١٩٤٦ ، وصف جريدة «البعث» التى كان يحررها محمد مندور بأنها : «مجلة وفدية، شيوعية فى أفكارها» . ووصف جريدة «الوفد المصرى» بأنها «كانت وكرا لحركات تدبر وتذاع فيها وتنفذ» .

وقد رد محمد صبرى أبو علم باشا على هذه الاتهامات بقوله : «الوفد منذ وجد إلى الآن ضد الشيوعية ومن يدعو إليها ، بل حاربها ، وله برنامج فى الإصلاح أعده للبلاد فى مؤتمره سنة ١٩٣٥ وفى مؤتمر ١٩٤٣ ، وله أعمال إصلاحية للعمال والفلاحين إن كانت تجعله فى مصاف الاشتراكيين، فلن تجعله يوما فى صف الشيوعيين» .. فالوفد لا ينكر تاريخه، بل سيكون له برنامجه دائما: العمل لخير الفلاح والعامل وجميع الطبقات الأخرى بطريق التدرج والتطور Evolution لا بطريق الثورة Revolution (٥) .

وقد تعرضت دعوى الوفد الانتساب للاشتراكية بالتشكك من اليمين على وجه الخصوص . ففى تصريح أدلى به صدقى باشا لإحدى المجلات، أبدى تعجبه «لقوم يدعون أنهم اشتراكيون، وجرائدهم تلون نفسها بلون التطرف الاشتراكى، بينما أن الحزب الذى يضمهم مكون من كبار أصحاب الأموال والأملاك ممن نعرف، وهو حزب يستمد قوته من هذه الأموال والأملاك!» . ومع ذلك، ففى نفس التصريح اتهم صدقى باشا الصحف الوفدية بأنها «جرت على سنة إشعال حرب الطبقات» .

و فى مجال إظهار الفرق بين وجهة نظره ووجهة نظر الصحف الوفدية فى تحسين حالة البلاد الاجتماعية فقال :« إن نظرى للشئون المتعلقة بتحسين الحالة الاجتماعية فى بلادنا، يختلف عن نظر أولئك الذين جعلوا ديدنهم الآن التفرقة بين العناصر المكونة للمجتمع المصرى، جارين على تلك السنة التى أضرت بكيان بعض بلاد أخرى وجد فيها ما

يسمونه حرب الطبقات.. إننا ياسيدى نريد أن نصل إلى غرضنا لا بحرب الطبقات، وإنما بتفاهم الطبقات. ويسوؤنى أن صحف حزب الوفد جرت على هذه السنة، إشعال حرب الطبقات . وانني أؤكد لها أن تحسين حالة الطبقات الفقيرة لن يأتى من هذا الطريق. فهل يا ترى هى ترجو ألا يكون من سعيها إلا حرب تشنها بين الطبقات وما تجره من نتائج وخيمة على كل الطبقات؟».

وقد رد مندور على هذا الكلام لصدقى باشا، فوصفه بأنه ينطوى على «مغالطة مزدوجة» ، وذلك لأن «الفرق لا يقوم بين إثارة حرب الطبقات أو عدم إثارتها ، وإنما يقوم بين سياسة شعبية ديمقراطية اشتراكية ، وسياسة خواص وأوتوقراطية ورجعية اجتماعية. ثم إن السياسة الأولى . وهى سياسة الوفد ، هى التى ستجنب البلاد حرب الطبقات ، بينما السياسة الثانية ، وهى سياسة الحكومة الحالية (صدقى باشا) بنوع خاص ، هى التى يخشى أن تؤدى إلى حرب طبقات مخيفة» . ثم رد مندور على قول صدقى باشا إن الوفد مكون من كبار أصحاب الأموال والأملاك فقال: إن هذا القول «يدعو إلى الابتسام الساخر .. ودولته لاريب يعرف مدى ثراء المسيو كاشان زعيم الشيوعية فى فرنسا ، والمسيو بلوم زعيم الاشتراكية فى نفس تلك البلاد[٦] .

ومما لاشك فيه أن هذه المساجلة تستحق المناقشة . فما هو موقع الوفد بين اليمين واليسار؟ . إن الاجابة على هذا السؤال تقتضى (أولا) التعرف على موقع الوفد الاجتماعى أو الطبقى فى الفترة التى ظهر فيها. كما تقتضى (ثانيا) التعرف على المقصود بيمين ويسار فى تلك الفترة . كما تقتضى (ثالثا) التعرف على سياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية . كما تقتضى (رابعا) التعرف على علاقاته بالقوى اليسارية واليمينية الداخلية والخارجية .

وفيما يتعلق بموقع الوفد الاجتماعى ، فالوفد على وجه اليقين يحمل ملامح البورجوازية الوطنية فى الدول المستعمرة وشبه المستعمرة التى تختلف عن ملامح البورجوازية الرجعية المحافظة فى الغرب ، من ناحية أن ملامح الأولى تحمل مضمونا وطنيا تحرريا ، بينما ملامح الثانية تحمل ، مضمونا استعماريا إمبرياليا .

على أنه من الضرورى التفرقة فى البورجوازية الوطنية بين ثلاثة أجنحة رئيسية ، وفقا لتزايد وتناقص التناقضات بين مصالحها ومصالح القوى الاستعمارية والامبريالية . فكلما زادت هذه التناقضات حدة ، زادت ثورية هذا الجناح أو ذاك من أجنحة البورجوازية الوطنية ، وكلما قلت التناقضات، قلت الثورية .

وفى هذا الضوء يمكن فهم موقف البورجوازية الصغيرة الثورى ، وموقف الكومبرادور المتهادن . فالبورجوازية الصغيرة ، المطحونة بأجنحتها المختلفة : الصناعى والتجارى والزراعى والانتلجنتسيا تحت وطأة النظام الاستعمارى والإمبريالى ، تتناقض مصالحها تناقضا حادا مع مصالح هذا النظام . وهى أقرب بمستوى معيشة أفرادها إلى مستوى معيشة الطبقة البروليتارية . فهى بالتالى أشد أجنحة البورجوازية الوطنية ثورية ، وحركتها الرئيسية حركة ديموقراطية ثورية . أما الكومبرادور، فهو جناح البورجوازية الوطنية الكبيرة الذى تزيد نسبة الارتباطات والمصالح المشتركة بينه وبين النظام الاستعمارى والإمبريالى ، على نسبة التناقضات القائمة بينهما ، وهو بالتالى جناح معتدل متهادن ، وحركته حركة أوتوقراطية محافظة .

وبين الجناحين الرئيسيين سالفى الذكر يوجد جناح وسيط يحكمه تناقض مزدوج : الأول ، تناقض بين مصالحه الوطنية ومصالح القوى الاستعمارية والإمبريالية ، والثانى ، تناقض بين مصالحه الطبقية ومصالح الكتلة الجماهيرية . وهذا التناقض المزدوج يمثل عنصر توازن وتعادل فى صراعه مع الاستعمار والإمبريالية ، وفى تحالفه مع الكتلة

الجماهيرية ، فهو فى صراعه مع الاستعمار والإمبريالية يعبىء الكتلة الجماهيرية ليخوض بها معركته ، ولكنه فى تحالفه مع هذه الكتلة يحرص على ضبط حرارتها الطبقية عند درجة معينة ، ويسعى لحصر حركتها الاجتماعية داخل خطوط إصلاحية لا تتعداها ـ خطوط لا تؤثر على مصالحه الطبقية .

وإلى جانب هذه الأجنحة الرئيسية للبورجوازية الوطنية ، توجد أجنحة فرعية تغاير حركة كل منها حركة الجناح الرئيسى الذى تنتمى إليه . ففى البورجوازية الصغيرة على سبيل المثال ، تتطرف بعض أجنحتها إلى اليمين أو إلى اليسار ، كما هو الحال فى مصر بالنسبة لحزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين والفرق والأحزاب الماركسية .

فأين موقع الوفد الأيديولوجى بين الأجنحة والاتجاهات الرئيسية للبورجوازية المصرية؟ إن موقع الوفد هو الوسط تماماً بين الاتجاه البورجوازى الديمقراطى الثورى ، والاتجاه البورجوازى الأوتوقراطى المحافظ . إنه يمثل الاتجاه البورجوازى الديمقراطى الليبرالى .

وهنا ننبه إلى أن الاتجاهين البورجوازيين الديمقراطيين : الليبرالى والثورى ، لا يستهدف أى منهما تغيير أسس المجتمع البورجوازى الرأسمالى ، وانما الفرق بينهما هو أن الأول (الليبرالى) اتجاه اصلاحى ، يحاول فك التناقضات بين كبار الملاك والفلاحين . وبين الرأسماليين والعمال ، عن طريق التشريعات الاجتماعية والاقتصادية الإصلاحية . مثل الضرائب التصاعدية ، وتوسيع مجال الرعاية الاجتماعية . أما الاتجاه الثانى (الثورى) فيستهدف تحطيم العلاقات الإقطاعية فى الريف، وانهاء احتكار كبار الملاك لملكية الأرض ، وتحرير الفلاحين من سيطرة كبار الملاك . ولكنه فى ذلك لا يقضى على أساس المجتمع الرأسمالى ، بل إن إنهاء احتكار ملكية الأرض تخلق مجالا أرحب لنمو الرأسمالية وتطورها . وبمعنى أدق أنه يخلق مجتمعا رأسماليا خالصا ينحصر النضال الطبقى فيه فى نضال البروليتاريا ضد البورجوازية .

ولما كانت هذه الأجنحة والتيارات البورجوازية جميعا تمثل يمينا بالنسبة للتيار الاشتراكى ، فان الوفد يمثل وسط اليمين .

فالى أى حد يعتبر هذا الكلام صحيحا ؟ فى الواقع أنه مبنى على فرضية أن المعسكر الاشتراكى هو اليسار ، وأن المعسكر الرأسمالى هو اليمين . وهى فرضية صحيحة ، لأننا إذا استحضرنا وجود نظام اشتراكى ونظام رأسمالى ، فمن الطبيعى أن يطلق على النظام الأول اسم اليسار ، وعلى النظام الثانى اسم اليمين . لأن النظام الأول يعتبر معارضا للنظام الثانى الذى ساد أولا . وهذا عودة فى الواقع بمصطلح اليمين واليسار إلى أصله ، وهو وضع نواب المعارضة فى البرلمان إلى يساررئيس المجلس ، ووضع نواب الحكومة إلى يمينه .

على أن الفرضية ـ مع ذلك ـ ليست صحيحة على إطلاقها، لأن مصطلح اليمين واليسار يطلق داخل المعسكر الاشتراكى نفسه، بل وداخل الأحزاب الشيوعية ذاتها . ومن الملاحظ أن لنين كان يهاجم اليمين ، كما كان يهاجم اليسار . وكان يعتبر مسارالحزب الشيوعى تحت قيادته هو المسار الصحيح (نقول المسار الصحيح وليس الوسط ، لأن الوسطية مرادف للانتهازية وهى مرادف أيضا للكاوتسكية) . وبالتالى ، فان أى مسار آخر، سواء إلى اليمين أو إلى اليسار هو مسار خاطئ يستحق الهجوم. لذلك فقد وصف لنين «اليسارية» بأنها «مرض طفولى» .ويمكن القول إن اليسارية تطلق داخل المعسكر الشيوعى على التطرف النظرى والانعزالية والترويج للنظريات الفوضوية السندكالية والمعارضة التروتسكية. أما اليمين فيطلق على التطرف الانتهازى الرجعى والانحراف البورجوازى الإصلاحى .

على أن الخلاف يقع حول البورجوازية الصغيرة وحركتها الثورية لتحطيم العلاقات الإقطاعية وانهاء احتكار ملكية الأرض : هل تعتبر هذه

الحركة حركة اشتراكية بورجوازية ، ويكون موقعها بالتالى داخل المعسكر الاشتراكى وإلى اليمين منه ، أو تعتبر حركة ديمقراطية ، ويكون موقعها داخل المعسكر الرأسمالى وإلى اليسار منه ؟.

لقد تحدث ماركس وإنجلز عن هذه الحركة فى «بيان الحزب الشيوعى» المشهور ، بوصفها حركة اشتراكية ، وأطلقا عليها اسم : «الاشتراكية البورجوازية الصغيرة»! وقالا إن هذه الاشتراكية قد «حللت ، بكثير من التعمق ، التناقضات اللاصقة بعلامات الإنتاج الحديثة ، وكشفت القناع عن تقاريظ الاقتصاديين المملوءة رياء ونفاقا ، وأثبتت ، بشكل مفحم لا يدحض ، النتائج القاتلة لإدخال الآلة فى الصناعة ولتقسيم العمل ، وتمركز رءوس الأموال والملكية العقارية ، وفيض الإنتاج ، والأزمات ، وانحطاط البورجوازيين الصغار والفلاحين وتدهورهم المحتوم، وبؤس البروليتاريا ، والفوضى فى الإنتاج ، والتفاوت الفاحش فى توزيع الثروة ، والحرب الصناعية المهلكة بين الأمم ، وانحلال الأخلاق القديمة والعلاقات العائلية القديمة والقوميات القديمة» . ولكنها - مع ذلك - لم تر علاجا لمساوىء النظام الرأسمالى إلا فى عودة وسائل الإنتاج والتبادل القديمة وتوطيدها من جديد ، وعودة علاقات الملكية القديمة والمجتمع القديم ، أو فى حصر وسائل الإنتاج والتبادل الحديثة بالقوة فى نطاق علاقات الملكية القديمة التى حطمتها الوسائل الحديثة نفسها . وفى الحالتين تكون هذه الاشتراكية رجعية طوبوية فى آن واحد (إذ لا يمكن إيقاف قوى الإنتاج ، وهذه تأتى معها بالعلاقات المناسبة لها) (٧).

على أن لنين اعتبر هذه الحركة حركة ديمقراطية بورجوازية . وليست حركة اشتراكية ، لأنها ليست موجهة ضد أسس النظام البورجوازى أو ضد سيادة رأس المال، بل ضد العلاقات القديمة ما قبل الرأسمالية، ضد ملكية ملاك الأرض الكبار التى هى السند الرئيسى لجميع بقايا الإقطاعية ، ولهذا لن يؤدى انتصار هذه الحركة إلى القضاء

على الرأسمالية ، بل إنه سيخلق مجالا أرحب لتطورها ، ولن يؤدى إلى تحقيق الاشتراكية ، بل إلى «إيجاد أساس لجمهورية بورجوازية ديمقراطية يتطور فيها ، لأول مرة ، نضال البروليتاريا ضد البورجوازية بكل نقاوته»[٨] .

فما هو تأثير هذا الخلاف على تحديد موقع الوفد الأيديولوجى ؟ إن تأثير هذا الخلاف يتمثل فى أننا إذا اعتبرنا أن موقع حركة البورجوازية الصغيرة السالف الذكر هو إلى يسار المعسكر الرأسمالى ، فإن موقع الوفد يكون فى الوسط من هذا المعسكر ، واذا اعتبرنا أن موقع الحركة هو إلى يمين المعسكر الاشتراكى ، فإن موقع الوفد يكون فى اليسار من المعسكر الرأسمالى . وبمعنى آخر أن موقع الوفد الأيديولوجى هو إما وسط اليمين أو يسار اليمين .

على كل حال ، فبفضل هذا التحديد ، يمكننا البت فى عدد من القضايا الأخرى المتعلقة به . وأولها ، مفهوم اليسار فى تلك الفترة .

فمن الواضح أن اليسار فى عهد الوفد ، فى هذا الضوء، يضم جميع القوى السياسية والاجتماعية التى تقع عن يساره . وهذه تشمل جميع القوى الاشتراكية بكل أجنحتها ، التى تسعى لتقويض أسس المجتمع الرأسمالى وبناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى جديد . مضافا إليها قوى البورجوازية الصغيرة التى تطالب بالقضاء على الملكيات الكبيرة فى الريف ، وتحرير الفلاحين من القبضة السياسية والاقتصادية لكبار الملاك .

أما اليمين فى عهد الوفد ، فإنه يشمل جميع القوى البورجوازية المحافظة التى تسود فيها التيارات الأوتوقراطية والفاشية ، والتى تزيد الارتباطات بينها وبين القوى الإمبريالية على التناقضات القائمة بينهما .

وهذا يبرهن على أن مصطلح اليسار واليمين مصطلح متغير ، وأنه فى مصر فى وقت الوفد يختلف عنه بعد ثورة ٢٣ يوليو ، كما يختلف عنه بعد القرارات الاشتراكية ، كما يختلف عنه بعد ١٥ مايو ١٩٧٠ .

فاليسار بعد ١٥ مايو ١٩٧٠ يضم كل الجبهة العريضة التى تسلم بالتغيرات الجذرية فى بناء المجتمع التى أحدثتها وأرستها القوانين الاشتراكية والقوانين المكملة لها . ويسعى لاستدامتها وتطويرها إلى الأمام والدفاع عنها ـ نقول يضم اليسار كل هذه الجبهة العريضة ، مهما اختلفت المواقع الفكرية والسياسية والاجتماعية لكل جناح منها .

أما اليمين ، بالمعنى الرجعى القديم ، فينحصر بصفة رئيسية فى الطبقة الرأسمالية الطفيلية التى تراكمت ثرواتها عن طريق الكسب غير المشروع والتهريب والتحايل على قوانين الدولة، واستغلال ظروف المعركة الاقتصادية والسياسية التى تخوضها البلاد .

أما القضية الثانية ، فهى قضية مقارنة الدور الذى لعبه الوفد فى رقعة السياسة المصرية بدور حزب العمال البريطانى . وهى القضية التى أثارها كتاب الوفد من أمثال الدكتور محمد مندور ومحمد عبد القادر حمزة كما مر بنا . وفى رأينا أنه لا يجب الحكم على هذه القضية من خلال مقارنة أعمال وتشريعات الحكومات الوفدية بأعمال وتشريعات حكومات حزب العمال البريطانى لعدة أسباب :

السبب الأول ، اختلاف الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى كلا البلدين اختلافا بينا .

ثانيا : قصر مدد الفترات التى تولى فيها الوفد الحكم بشكل لا يكشف المدى الحقيقى لما يمكن أن تمضى إليه أعماله .

ثالثا : أن القضية الوطنية كانت تنهب كل اهتمام حكومات الوفد تقريبا فى فترات توليها الحكم . ففى عهد حكومة الوفد الأولى (يناير – نوفمبر ١٩٢٤) وقعت مباحثات سعد زغلول ـ مكدونالد . وفى عهد حكومته الثانية (يناير ـ يونية ١٩٣٠) وقعت مفاوضات النحاس ـ هندرسون. وفى عهد حكومته الثالثة (مايو ١٩٣٦ ـ ديسمبر ١٩٣٧) وقعت مفاوضات ١٩٣٦ ، ثم مفاوضات إلغاء الامتيازات الأجنبية . وفى

عـهد حكومتـه الرابعة (فبراير ١٩٤٢ ـ أكـتوبر ١٩٤٤) كـانت أحـداث الحرب العالمية الثانيـة وتهديدات الخطر الفاشى على الحدود المصرية . وفى عـهـد حكومـتـه الخـامـسـة (يناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٢) وقـعت المفاوضات التى انتهت بالغاء حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ وما تلاها من معركة القناة وحريق القاهرة .

رابعـا : عدم تمتع حكومات الوفد بالاستقرار الداخلى طوال توليها الحكم ، بسبب تربص القصـر بهـا وتآمر قوى الرجعيـة عليهـا . ويمكن القـول إن حكومـات الوفد كـانت نـهـبـا مـوزعـا بين مـحـاربة الاحـتـلال ومحاربة المؤامرات الداخلية . ففى عهد وزارة سعد زغلول ١٩٢٤ ، وبعد فشل مـفاوضاته مع مكدونالد ، حرك القصر مظاهرات الأزهر ضده . وفى عـهد وزارة الائتلاف التى رأسها النحاس عام ١٩٢٨ وقعت مؤامرة سيف الدين . وفى عـهد وزارة النحاس ١٩٣٠ وقعت الأزمـة بين الوزارة والقصر حول قانون مـحاكمة الوزراء . وفى عـهد وزارة ١٩٣٦ – ١٩٣٧ وقعت مؤامرة انشقاق النقراشى وأحمد ماهر من الوفد . وفى عـهد وزارة ١٩٤٢ – ١٩٤٤ وقعت مـؤامرة الكتاب الأسود . وفى عـهد وزارة ١٩٥٠ – ١٩٥٢ وقعت مـؤامرة حـريق القاهرة . وكل هذه المؤامـرات الكبرى . وهى التى كـانت تسبح بطبيعة الحـال وسط مـؤامرات أصـغر ولكنهـا أكثر ، كـان من الطبيعى أن تغل يد الحكومات الوفدية فى حقل الإصلاحات الداخلية لحد كبير .

لكل هذه الأسبـاب ـ كـما ذكرنا ـ لا يجب الحكم فى قضيـة مقارنة حـزب الوفـد بحـزب العـمـال البـريطانـى من خـلال عـقـد المقـارنة بين تشريعـات كل منهمـا ، حيث إن حكومـات حـزب العمال قـد قطعت دون ريب شوطا أبعد بكثير بتأميم عدة صناعات رئيسية وعدد من المرافق العـامـة فـيـمـا بين ١٩٤٥ ، ١٩٥١ . وانما يكتـفى بمقـارنة الاتجـاه العـام لسياسة كل من الحـزبين . وفى ذلك نرى أن هناك وجـهـا كـبيـرا للتشـابه بين الحزبين فى الجوانب الآتية :

أولا : أن موقع حزب العمال فى بريطانيا هو نفس موقع الوفد وهو يسار اليمين .

ثانيــا: أن كلا من الحزبين يتخذ فى سياسته الاقتصادية موقفا بورجوازيا إصلاحيا لا يستهدف تقويض أعمدة المجتمع الرأسمالى أو هدم أسس النظام الرأسمالى .

ثالثـا : أن كلا من الحزبين يركز اهتمامه على الشكل البرلمانى الليبرالى للنضال .

هناك إذن أوجه شبه أساسية بين الوفد وحزب العمال البريطانى ، ولكن هذه الأوجه لا تضع الوفد اجتماعيا فى المعسكر الاشتراكى كما كان يأمل كتاب الوفد ، وانما تضعه فى الجناح الأيسر بالنسبة لقوى اليمين المتمثلة فى القصر وأحزاب الأقلية والجماعات الفاشية ـ كما ذكرنا.

وعلى كل حال ، فهل يجعل هذا التحديد لموقع الوفد الأيديولوجى منه صورة مطابقة للأحزاب البورجوازية الليبرالية التى تشغل موقعه الأيديولوجى فى البلاد الأخرى؟

فى الحقيقة أن للوفد وضعا متفردا يميزه عن هذه الأحزاب . وهذا الوضع المتفرد يتمثل فيما يلى :

أولا : أن الوفد لم يقم ليمثل طبقة معينة يدافع عن مصالحها ، وانما قام ليمثل أمة بأسرها . فقد قام على أساس التوكيل الشعبى الذى حصل عليه فى شكل توكيلات كتابية وقعت عليها مختلف طبقات الأمة وطوائفها ، وهى تخول الوفد صفة النيابة عنها والسعى باسمها لتحقيق الاستقلال ما وجد إلى ذلك سبيلا . وبناء على هذا التوكيل اعتبر الوفد نفسه ممثلا للأمة بأسرها وليس ممثلا لطبقة بعينها .

ثانيــا : أن الأساس الذى قام عليه الوفد كان أساساً وطنيا وقوميا بالدرجة الأولى . ولم يكن أساساً اجتماعيا . بمعنى أنه تألف لمهمة وطنية

وقومية هى طلب الاستقلال وتكتيل جهود الأمة حوله للحصول على هذا الاستقلال ، ولم يقم للدفاع عن مصالح طبقة فى وجه طبقة أخرى .

ثالثـــا : أن زعامة الوفد كانت تميزه عن غيره من الأحزاب الأخرى الشبيهة . فلم تكن هذه الزعامة تستمد قوتها من تأييد طبقة معينة ، وانما كانت تستمد قوتها من تأييد غالبية الأمة لها بمختلف طبقاتها . وبالتالى فلم يكن زعيم الوفد يعتبر نفسه زعيم حزب . بل زعيم أمة . وقد انعكس ذلك فى العلاقة الفريدة بين زعيم الوفد وأعضاء الحزب ، فكثيرا ما فصل زعيم الوفد غالبية أعضاء الوفد المعارضين له استنادا إلى زعامته التى تتعدى الحزب إلى الأمة كلها . ومثل هذا الإجراء لا يستطيعه أى رئيس حزب ليبرالى آخر ، وإلا لفظه الحزب ولم يجد سندا من الطبقة التى يمثلها .

رابعــا : أن قيادة الوفد كانت تتكون من عناصر تنتمى إلى طبقة كبار الملاك والطبقة البورجوازية الصغيرة فقط ، ولم تكن بها عناصر ذات شأن أو نفوذ تنتمى إلى الطبقة الرأسمالية الكبيرة . وكانت زعامة الوفد تنتمى للبورجوازية الصغيرة ، بينما كانت غالبية الأعضاء تنتمى لطبقة كبار الملاك .

وهذا التكوين ، مع السيطرة المطلقة لزعامة الوفد ، قد أثر على سياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية تأثيرا كبيرا . فمن جانب ، فقد وقف الوفد موقفا ليبراليا بالنسبة للعمال فى وجه الرأسمالية المصرية الكبيرة والكومبرادور . ومن الجانب الآخر ، فقد وقف بالنسبة للمسألة الزراعية بمعني تحديد الملكية، موقفا معارضا أشد المعارضة ، ولم يستسلم لهذه الفكرة إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عندما قادها صراعها مع طبقة كبار الملاك المسيطرة على الحكم إلى تحطيم نفوذها الاقتصادى بتحطيم احتكار ملكية الأرض.

الهوامش :-

(١) دكتور محمد مندور : «مشاكل الوفد وواجباته» (البعث أول فبراير ١٩٤٦)

(٢) الوفد المصرى - ٣ يوليو ١٩٤٦ .

(٣) نفس المصدر السابق - ٦ يوليو ١٩٤٦ .

(٤) المصدر السابق - ٣ يوليو ١٩٤٦ .

(٥) مجلس الشيوخ - دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين ، جلسة ١٥ ، ١٦ يوليو ١٩٤٦ .

(٦) دكتور محمد مندور - «من الذى سيؤدى إلى حرب الطبقات» (الوفد المصرى - عدد ٨ يوليو ١٩٤٦) .

(٧) ماركس وانجلز - بيان الحزب الشيوعى (موسكو - دار التقدم ١٩٦٨) .

(٨) لنين الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية (موسكو - دار التقدم ١٩٦٩) .

(٢) علاقات حزب الوفد بالقوى الدولية

فى دراستنا السابقة عن الوفد بين اليمين واليسار ، حاولنا أن نحدد موقع الوفد الأيديولوجى ، وقلنا إن الوفد على وجه اليقين يحمل ملامح البورجوازية الوطنية فى الدول المستعمرة وشبه المستعمرة التى تختلف عن ملامح البورجوازية الرجعية المحافظة فى الغرب ، من ناحية أن الأولى تحمل مضمونا وطنيا تحرريا ، بينما ملامح الثانية تحمل مضمونا استعماريا .

ثم تعرضنا لمصطلح اليمين واليسار بالتحديد من زاويتين: الزاوية الأولى ، كمصطلح أيديولوجى ، أو علمى محدد . والزاوية الثانية ، كمصطلح سياسى ، أو نسبى متغير . وأوضحنا أن المصطلح الأول يطلق على المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى، وأما المصطلح الثانى فقد يطلق داخل المعسكر الاشتراكى نفسه ، بل وداخل الأحزاب الشيوعية ذاتها ، كما قد يطلق بالتالى داخل المعسكر الرأسمالى نفسه .

ثم حددنا موقع الوفد الأيديولوجى ، فقلنا إنه يقع فى وسط اليمين أو يسار اليمين ، حسبما يتحدد موقع البورجوازية الصغيرة وحركتها الثورية لتحطيم العلاقات الإقطاعية وإنهاء احتكار ملكية الأرض - وهو تحديد ما يزال موقع خلاف - وبنينا هذا الرأى على أن الوفد يمثل الاتجاه

البورجوازى الإصلاحى الليبرالى القائم على المحافظة على أسس المجتمع الرأسمالى.

وأما موقع الوفد بين اليمين واليسار ، باعتبار المصطلح مصطلحا سياسيا أو نسبيا ، فقلنا إنه يقع « فى الجناح الأيسر بالنسبة لقوى اليمين الممثلة فى القصر وأحزاب الأقلية والجماعات الفاشية».

وفي هذه الصفحات ، وبعد أن فرغنا من الجانب النظرى ، نواصل التعرف على موقع الوفد بين اليمين واليسار من جانب آخر هو الجانب التطبيقى . ونتناول فيه علاقات الوفد.

والدراسة السليمة لهذا الموضوع تقتضي تقسيمه إلى قسمين : الأول، علاقات الوفد بالقوى الدولية . والثانى ، علاقات الوفد بالقوى الداخلية المحلية . وقد مرت هذه العلاقات بقسميها بعدة مراحل حكمتها تطورات الصراع السياسى والأيديولوجي العالمى ، وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية في مصر . وهذه التطورات كانت العلامات البارزة والفاصلة بين مراحلها على النحو الآتى :

أولا : انتصار الثورة الاشتراكية العظيمة فى روسيا عام ١٩١٧ . وما أحدثته من انقسام العالم القديم إلى معسكرين : معسكر اشتراكى يواجهه معسكر استعمارى ، أو معسكر يسارى يواجهه معسكر يمينى .

ثانيا : ظهور الفاشية كقوة مؤثرة فى الأحداث العالمية فى الثلاثينيات، وما أحدثته من انقسام العالم الرأسمالى إلى معسكرين : معسكر ديمقراطى ليبرالى يواجهه معسكر دكتاتورى فاشى .

ثالثا : دخول الاتحاد السوفيتى الحرب العالمية الثانية إلى جانب الديمقراطيات الغربية ضد الفاشية، وما أحدثه ذلك من انقسام العالم إلى معسكرين: معسكر ديمقراطى يواجهه معسكر فاشى.

رابعـا : هزيمة الفاشية فى الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب على ذلك من عودة الانقسام القديم بين المعسكرين الاشتراكى والإمبريالى ، واشتعال الحرب الباردة بين المعسكرين .

هذه التطورات السياسية والأيديولوجية العالمية ،كعلامات بارزة وفاصلة فى تاريخ العالم ، كانت لها بالحتم انعكاساتها على الأوضاع الداخلية فى مصر ، وكانت لها تأثيراتها على علاقات الوفد باليمين واليسار . على أن ذلك لا يعنى أنها كانت المؤثرات الوحيدة فى علاقات الوفد ، بل كانت هناك مؤثرات وعوامل أخرى يتعلق بعضها بنشأة الوفد وطبيعة مهمته السياسية ، ويتعلق البعض الآخر بانتمائه الطبقى وظروف توكيله وقيام الثورة القومية سنة ١٩١٩ .

وفيما يتعلق بالعامل الأول ، فإن الوفد لم ينشأ كجمعية سرية ثورية ، وانما نشأ كهيئة علنية قانونية . ولم تكن مهمته الأولى تنظيم ثورة ضد الاحتلال ، وانما كانت مهمته السعى بالطرق السلمية المشروعة للحصول على الاستقلال ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ولم تكن وجهته الأولى معاداة انجلترا ، بل التفاهم معها على منح مصر استقلالها مقابل عقد محالفة بينهما ، ولما رفضت انجلترا الاعتراف به وأخذت تضيق عليه ، تغيرت وجهة الوفد إلى مؤتمر الصلح لحمل الدول على إسقاط الحماية البريطانية والاعتراف لمصر باستقلالها .

هذا فيما يتعلق بالعامل الأول، أما فيما يتعلق بالعامل الثانى، فقد تألف الوفد الأول ـ كما ذكرنا ـ من رجال ينتمون جميعا إلى البورجوازية المصرية. ولم يكن من بينهم عضو واحد، ينتمى الى العمال أو الفلاحين. ولكنه لم ينشأ بهذه الصفة وحدها، أى بوصفه حزبا يعبر عن مصالح هذه الطبقة، وإنما نشأ بوصفه وكيلا عن الأمة ينوب عنها فى السعى لاستقلالها. وقد عمقت ثورة مارس ١٩١٩، التى قامت على أكتاف

العمال والفلاحين بقيادة البورجوازية، هذا التوكيل من جانبين: جانب إحساس الوفد به، وجانب إحساس الطبقات الشعبية به. فتولدت من ثم علاقة فريدة بين الوفد وهذه الطبقات ظلت تؤثر تأثيرا شديدا على ديناميكية العلاقات بينهما.

واذا كان من الضرورى تحديد سمة، أو سمات معينة، عامة وثابتة، فى علاقات الوفد باليمين واليسار، فإن هذه السمات تتمثل فى الآتى:

أولا : عداء الوفد الشديد لليمين المتطرف، سواء أكان هذا اليمين ممثلا فى القوى الاستعمارية والإمبريالية والفاشية، أم ممثلاً فى القوى الرجعية والأوتوقراطية الداخلية. وقد اتخذ هذا التطرف شكل حرب لا هوادة فيها ضد هذه القوى .

ثانيا : تحفظ الوفد إزاء اليسار المتطرف ، سواء كان ممثلا فى القوى الاشتراكية الدولية ، أو فى الأحزاب الشيوعية المحلية . وقد اتخذ هذا التحفظ أشكالا تتراوح بين الرفض والمقاومة ، وبين التهادن والتعاون المشوب بالحذر أو تعاون رفاق الطريق .

وتعتبر الفترة من تأليف الوفد الأول فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ إلى إعلان دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، فترة خاصة مميزة فى تاريخ الوفد ، من ناحية أنه كان فى أثنائها حركة شعبية ذات طبيعة خاصة ، تعمل مستقلة عن سلطات الدولة وأجهزتها ومؤسساتها ، وليس حزبا سياسيا يسعى لتحقيق مهمته عن طريق الوصول إلى الحكم ومن خلال مؤسسات الدولة . وأيضامن ناحية أن القضية المصرية فى تلك الفترة كانت تعتبر قضية دولية ، قبل أن تنتهى صفتها هذه بشكل نهائى فى مؤتمر لوزان وتصبح قضية ثنائية بين مصر وانجلترا . وقد اقتضت بصفتها الدولية هذه من الوفد الدخول فى اتصالات وصلات مع القوى الدولية المختلفة فى ظروف السيطرة الاستعمارية والإمبريالية المطلقة فى العالم، حيث

كان دور روسيا السوفيتية فى مساندة الحركات التحررية فى ذلك الحين ما يزال جنينيا لأسباب سوف نوردها .

وقد بدأ احتكاك الوفد المباشر بالقوى الدولية ، سواء أكانت سلطات رسمية (حكومات) أم سلطات شعبية (أحزاب)، لأول مرة فى مؤتمر الصلح فى باريس فى أبريل ١٩١٩ ، بعد الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه المعتقلين فى مالطة ، والسماح لهم مع غيرهم من أعضاء الوفد بالسفر إلى باريس لعرض المسألة المصرية على مؤتمر الصلح . وقد وجه علاقات الوفد بهذه القوى منذ البداية عاملان أساسيان:

أولهما : فكرة الوفد عن القضية المصرية . وكانت هذه الفكرة تقوم على أن القضية المصرية هى قضية دولية ، وبالتالى فلا يمكن إحداث أى تغيير فى حالة مصر السياسية التى قررتها معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، إلا بقرار من مؤتمر الصلح .

ثانيهما : هدف الوفد من الذهاب إلى مؤتمر الصلح. وكان هذا الهدف يتمثل فى الحصول من المؤتمر على قرار بإسقاط الحماية البريطانية عن مصر والاعتراف لمصر باستقلالها .

هذان العاملان وجها سياسة الوفد فى علاقاته بالقوى الدولية على النحو الآتى:

١- الاتجاه إلى مراكز التأثير داخل مؤتمر الصلح . وكانت هذه المراكز تتمثل فى الدول المنتصرة فى الحرب ، لا الدول المنهزمة فيها ، وهذه الدول كانت : الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وإيطاليا ، وهى دول رأسمالية استعمارية تمثل معسكر اليمين .

٢- الاتجاه إلى القوى المؤثرة داخل هذه الدول . وكانت هذه القوى تتمثل فى أحزاب اليمين .

٣- الابتعاد عن معسكر اليسار ، سواء أكان ممثلا فى الأحزاب اليسارية داخل الدول الاستعمارية المنتصرة، أم ممثلا فى روسيا السوفيتية (لم يكن اسم الاتحاد السوفيتى قد أطلق بعد على روسيا السوفيتية ، وإنما أطلق اسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عام ١٩٢٢).

على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يتلقى الضربات من اليمين منذ وضع أقدامه فى باريس . فبعد وصوله بثلاثة أيام ، أذاعت دار الحماية فى القاهرة يوم ٢٢ أبريل ١٩١٩ بيانا من معتمد الولايات المتحدة بمصر يعلن فيه اعتراف الرئيس ويلسون ، صاحب حق تقرير المصير ، بالحماية البريطانية على مصر [١].

وبعد أسبوعين من اعتراف الدكتور ويلسون بالحماية البريطانية ، أى فى ٦ مايو ، سلمت شروط الصلح رسميا إلى الألمان ، وفيها المواد التى تحتم عى ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية (المواد من ١٤٧ – ١٥٤) وتتضمن بايجاز الاعتراف بالحماية ، والتنازل عن الامتيازات فى القطر المصرى ، ونقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس، إلى انجلترا .

وبذلك انهارت تماماً آمال الوفد وخطته التى قدم لأجلها إلى المؤتمر، وكسبت انجلترا اعترافا دوليا بحمايتها على مصر .

على هذا النحو ، خذل اليمين الوفد خذلانا مبينا ، ونشأ موقف جديد كان على الوفد أن يتدبره: فإما أن يعلن انتهاء مهمته ويعود إلى مصر ليقود الثورة فى ظل الأحكام العرفية ، ويواجه خطر الاعتقال والنفى من جديد . وإما أن يظل فى أوروبا بعيداً عن قبضة الاحتلال ليقود حملة دعائية واسعة النطاق لخدمة القضية الوطنية، يحفظ بها الأمل فى صدور الجماهير المصرية لتواصل النضال من جهة ، ويحمل البرلمانات فى دول

الحلفاء على عدم التصديق على اعترافات حكوماتها بالحماية البريطانية على مصر من جهة أخرى . وقد اختار الوفد البديل الثانى .

حتى ذلك الحين ، كانت خطة الوفد ـ كما ذكرنا ـ تقوم على تحاشى الأحزاب اليسارية ، حتى لا يثير الريبة فيه فى صدر المعسكر الذى بيده البت فى مصير مصر، وهو معسكر اليمين . لذلك فقد رفض ما اقترحه المصريون المقيمون فى باريس ، والذين كانوا يكونون جمعية تسمى «الجمعية المصرية»، من الاستعانة بعون الأحزاب الاشتراكية . وكانت فكرة أعضاء هذه الجمعية أن أحزاب اليمين إنما هى أحزاب استعمارية لا تجد من مصلحتها استقلال مصر لعدة أسباب :

أولهـا : الخوف مما يمكن أن يحدثه هذا الاستقلال من التأثير فى تونس والجزائر ومراكش ، خصوصا وقد كانت هذه البلاد مسرح اضطرابات وطنية فى السنوات السابقة .

ثانيها : الخوف على رءوس الأموال الفرنسية المستثمرة فى مصر. لأن استقلال مصر سوف يدفعها إلى السعى لرفع قيود الامتيازات الأجنبية وفرض الضرائب على هذه الأموال وعلى المشروعات التجارية والصناعية الأجنبية .

ثالثها : أن أحزاب اليمين لم يكن يهمها إرضاء مصر بقدر ما كان يهمها إرضاء انجلترا وعدم التحرش بها لسبب لا فائدة لها منه .

لذلك رأى أعضاء الجمعية أن العون الوحيد الذى ينتظر من فرنسا ، إنما هو من أحزاب اليسار فيها . وقد كاد هذا الخلاف بين أعضاء الجمعية والوفد يسبب انفصام العلاقات بينهما (٢) .

على أن الوفد لم يلبث ، بعد أن خذله اليمين بالفعل ، وبعد أن قرر طرق أبواب القوى الشعبية، غير الرسمية ، كالمجالس والهيئات النيابية

والجرائد والرأى العام صاحب السلطان على الحكومات ، أن اتجه إلى اقامة علاقات مع اليسار.

فأخذ يطرق أبواب الاشتراكيين الفرنسيين . وقد رأى لذلك أن يساعد جريدتهم بمبلغ سبعة آلاف فرنك ، زيدت إلى خمسة عشر ألفا تحت نصيحة أعضاء الجمعية المصرية . ولكن مجلس إدارة الجريدة رفض المبلغ ، فأرسله سعد زغلول إلى اكتتاب كان مفتوحا لتخليد ذكرى زعيمهم «جوريه» الذى قتل قبل الحرب (٣) . كما أقام ، عن طريق الجمعية المصرية ، مأدبة فاخرة بمطعم قصر الجمعيات العلمية لنفر من زعماء أحزاب اليسار ورجال الصحافة ، حضرها «رابوبور» الاشتراكى المتطرف ، وأحد أعضاء لجنة الأربعة والعشرين التى انتخبها الحزب الاشتراكى الفرنسى لفحص معاهدة الصلح ونقدها وابداء الرأى فيها وتقديم تقرير فيما تراه من تغيير أو تبديل ، وقد وعد «رابوبور» فى خطبة له بمساعدة الحزب الاشتراكى لمصر وتأييده لقضيتها فى رده على المعاهدة .

كما وعد بالمساعدة أيضا المسيو مارسل كاشان . خليفة جوريه ومدير تحرير جريدة الأومانيتيه الاشتراكية وعضو مجلس النواب الفرنسى . وأعلن أن الحزب الاشتراكى لن يهمل قضية مصر ، وأنه سيجعلها فى طليعة ما يهتم ، وخاطب سعد زغلول وزعماء الوفد قائلا : «إذا كنتم قد طرقتم أبواب الاستعماريين فسدوها فى وجوهكم ، فان الشعب الفرنسى يفتح أبوابه لكم فاطرقوها» (٤) .

وفى يوم ٤ أغسطس أرسل الوفد تلغرافا إلى المستر هندرسن ، رئيس المؤتمر الاشتراكى الدولى بلوسرن ، وهو الذى انعقد للنظر فى عدة مسائل تهم العالم الاشتراكى ، ومن بينها محاربة الحيف الذى نشأ عن تسوية مؤتمر الصلح، وبحث خير الطرق لتلافى الظلم الذى ألحقته

التسوية بكثير من الشعوب الصغيرة التى خدعها مبدأ حق تقرير المصير ، وفى هذا التلغراف قال سعد إنه «ينتهز فرصة انعقاد المؤتمر الاشتراكى الدولى ليعرض عليه احتجاج مصر على معاهدة الصلح التى يظهر أنها تريد تسوية مصيرناعلى نقيض المبادىء التى حارب الحلفاء فى سبيلها، والمبادىء الديمقراطية التى ضحى العالم فى سبيل فوزها» . وطلب باسم مصر عون المؤتمر الاشتراكى «على الظلم الذى أناخ بها» (٥).

ولقد كان هذا هو قصارى جهد الوفد فى علاقاته باليسار فى تلك المرحلة . فلم يذهب فى ذلك إلى إجراء اتصالات مع روسيا السوفيتية بأى شكل من الأشكال للحصول على معاونتها . وقد عرضه ذلك لنقد بعض الكتاب الماركسيين ، الذين اعتبروا هذا الموقف نابعا من أن قيادته «كانت تخشى ثورة الشعب بأكثر مما تخشى الاستعمار» ! وقد ذكر هؤلاء أن «لينين» أرسل برقية إلى سعد زغلول فى ذلك الحين يعلن فيها «تأييده التام للثورة المصرية ، واستعداده المطلق لمساندة الشعب المصرى فى كفاحه الوطنى ، وتقديم العون والمساعدة المادية إذا طلبت مصر ذلك ، ولكن سعد زغلول لم يكلف نفسه حتى مشقة الرد على العرض الروسى(٦)» .

واذا أرجأنا مؤقتا مناقشة قصة هذه البرقية ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : إلى أى حد يمكن لوم الوفد لعدم سعيه إلى طلب مساعدة روسيا السوفيتية فى ذلك الحين فى نضاله الوطنى ؟ إن الإجابة على هذا السؤال ترتبط بالإجابة على سؤال آخر هو : هل كانت الدولة الروسية فى ذلك الحين فى حالة تمكنها من مساندة القضية الوطنية المصرية مساندة فعالة، وهل كانت فى ذلك الحين قوة دولية مؤثرة يمكن أن تفيد القضية المصرية ؟.

إننا نلاحظ أن هذه الدولة قد وقفت منذ قيام الثورة الاشتراكية إلى جانب الحركات التحررية فى البلاد المستعمرة والتابعة ، فأدان «المؤتمر

الثاني لجميع سوفيتات روسيا» ، فى مرسوم السلام الذى أصدره فى ٨ نوفمبر ١٩١٧ كل أنواع العدوان ، وندد بالاستعمار ، وعرف نوع السلام الذى تعترف به الحكومة السوفيتية بأنه «السلام الذى لا يقوم على الضم» - أى ضم أمة صغيرة أو ضعيفة لدولة كبيرة ، دون موافقة هذه الأمة المحددة والواضحة والاختيارية (٧) .

على أن هذا التأييد فى الحقيقة لم يكن ليتجاوز إصدار البيانات، لسبب بسيط هو أن روسيا السوفيتية فى الوقت الذى ذهب فيه الوفد إلى مؤتمر الصلح ، كانت هى ذاتها فى حاجة إلى من يمد إليها يد المساعدة ! إذ كانت غارقة فى الحرب الأهلية . فلم تكد تنتقل السلطة إلى يد البروليتاريا ، ويفقد الرأسماليون وكبار ملاك الأراضى ممتلكاتهم ، حتى شن هؤلاء الحرب ضد الدولة السوفيتية بمساعدة بورجوازية أوروبا وأمريكا ، وأصبحت الحكومة السوفيتية - من ثم - هدفا لهجوم من كل صوب : من ناحية سيبريا ، ومن البحر الأحمر ، ومن أركانجل ومورمنسك ، ومن استونيا . فقد قدمت الأساطيل الأمريكية والانجليزية إلى السواحل السوفيتية فى الشمال فى ربيع سنة ١٩١٨ ، واحتل الجنود مورمنسك وأركانجل ، وهجمت القوات الفرنسية على الأراضى السوفيتية من جهة البحر الأسود ، وقام الغزاة اليابانيون والأمريكيون بعمليات حربية فى الشرق الأقصى ، واقتحمت الفصائل الانجليزية ما وراء القوقاز وآسيا الصغرى . وترأس الجنرالات القيصريون الجيوش البيضاء ، ونهض ملايين العمال والفلاحين الروس للدفاع عن السلطة السوفيتية ضد الجيوش البيضاء . واستمرت الحرب الأهلية من ١٩١٨ إلى ١٩٢١ ، دمرت فيها اقتصاديات البلاد ، وتعطلت المصانع والمناجم ، وأحرقت القرى ، وعم الخراب البلاد (٨) .

فى مثل هذه الظروف كان من الطبيعى ألا يرد طلب المساعدة من روسيا السوفيتية ، سواء فى صورتها المادية أو الأدبية ، فى حساب الوفد .

فقيما يتصل بالمساعدة المادية ، فان خطة الوفد لم تتجه فى أى وقت ـ كما أوضحنا ـ إلى الحصول على الاستقلال عن طريق ثورة مسلحة ضد الاحتلال . وبالتالى ، فلم يكن يخطر ببال زعمائه إطلاقا فكرة الحصول على معاونات مادية ، سواء من روسيا السوفيتية أو من غيرها .

أما فيما يتصل بالمساعدة الأدبية ، فإن التأييد الأدبى لروسيا السوفيتية لم يكن لينتظر أن يكون له أى وزن أو تأثير يفيد القضية المصرية فائدة تذكر . فبالإضافة إلى أن روسيا السوفيتية فى ذلك الحين لم تكن عضوا فى عصبة الأمم ، فان السلطة السوفيتية ذاتها داخل الدولة الروسية كانت مهددة بالخطر كما ذكرنا . فضلا عن ذلك فإن نشاط الوفد الدعائى فى ذلك الحين كان مركزا بالدرجة الأولى على الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت أية محاولات من جانبه للاتجاه إلى روسيا السوفيتية كفيلة بعرقلة عمله داخل الولايات المتحدة .

واذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن الرد على ما قد يثار من اعتراضات على هذا التحليل بأن بعض الحركات التحررية، والمقصود بذلك تركيا الكمالية بالذات ، قد دخلت فى صلات وعلاقات مع روسيا السوفيتية فى تلك الفترة. وأن ذلك يظهر الوفد فى صورة رجعية بالمقارنة مع هذه الحركة . بل وألا يفيد ذلك صحة ما ذهب اليه البعض فى الكومنترن فى ذلك الحين من أن الحركة التركية كانت أكثر تقدمية من حركة الوفد ؟ (٩) .

فى الواقع أنه فى وقت ذهاب الوفد إلى باريس لم تكن قد وقعت أية اتصالات أو قامت أية صلات مع روسيا السوفيتية من جانب تركيا الكمالية . فإن هذه الاتصالات لم تبدأ الا بعد عام ، ولم توقع معاهدة الصداقة بين البلدين إلا بعد عام بطىء آخر ، أى فى ١٦ مارس ١٩٢١(١٠) فضلا عن ذلك فهناك فوارق كبيرة بين الحركة الكمالية فى تركيا وحركة الوفد فى مصر تتمثل فيما يلى :

أولا : أن الحركة الكمالية نشأت كحركة عسكرية نبعت قيادتها من الجيش التركى وكان أول ما فعله مصطفى كمال أن ضم إلى صفه كبار قواد الجيش . وقد سعت هذه الحركة لتحقيق أهدافها عن طريق العمليات العسكرية ضد العدو . أما حركة الوفد فقد نشأت كحركة مدنية ، تسعى لتحقيق الاستقلال بالطرق المشروعة ، ومن بينها المفاوضات .

ثانيا : إن أوضاع تركيا الكمالية وروسيا السوفيتية فى ذلك الحين كانت متشابهة ، من ناحية أن كلتا الدولتين كانتا قد انسحبتا من الحرب العظمى : روسيا السوفيتية بمعاهدة برست ليتوفسك مع ألمانيا فى ١٧ مارس ١٩١٨ ، وتركيا بهدنة مودرس مع الحلفاء فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ ، ولكن القتال لم يلبث أن فرض عليهما ضد عدو مشترك هو القوى الإمبريالية المنتصرة فى الحرب . فكان من الطبيعى أن تسعيا لإقامة تحالف بينهما ، خاصة وقد كانتا دولتين متجاورتين . وكانت روسيا السوفيتية هى التى بدأت بالتقارب بالرسالة التى وجهها لينين إلى العمال والفلاحين الأتراك فى ١٣ سبتمبر ١٩١٩ لتوحيد صفوفهم ضد أعدائهم . وفى ٢٦ أبريل ١٩٢٠ طلبت الحكومة الثورية التى تألفت برياسة مصطفى كمال إقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا وتوقيع محالفة عسكرية بينهما . ولكن هذه المعاهدة لم تعقد إلا بعد عام كما ذكرنا (١١).

ثالثا – أما بخصوص ما رآه البعض فى الكومنترن من أن الحركة الكمالية أكثر تقدمية من حركة الوفد ، فإن السياسة الداخلية التى اتبعها مصطفى كمال إزاء الشيوعيين الأتراك لم تكن تظهر فروقا مهمة فى هذا السبيل ، إن لم تظهر النقيض ! فقبل توقيع معاهدة الصداقة التركية السوفيتية بعدة أسابيع ، كان زعماء الحزب الشيوعى التركى يتعرضون لمذبحة شهيرة فى مدينة طرابيزون ، حيث اغتيل مصطفى صبحى و ١٥ من أعوانه فى هذه المدينة فى ١٩٢١ ، وقبل ذلك كان مصطفى كمال يصطنع حزبا شيوعيا تركيا. وقد أمل بعض المراقبين السوفييت أن

ينتهج مصطفى كمال بعد توقيع معاهدة الصداقة موقفا مغايرا مع الشيوعيين الأتراك ، ولكن أمل هؤلاء لم يتحقق (١٢).

ومن المحقق ، على كل حال ، أن الفرق جسيم بين سلوك حكومة سعد زغلول فى مقاومة الحركة الشيوعية فى عام ١٩٢٤ ، وأسلوب مصطفى كمال فى يناير ١٩٢١ . إنه الفرق بين الأسلوب الليبرالى والأسلوب الفاشى فى معاملة الخصوم. واذا كان قد ذكر شيء عن تقدمية الحركة الكمالية بالمقارنة مع حركة الوفد ، فان هذا الرأى قد بنى على خطة الكفاح التى اتبعها مصطفى كمال ضد الحلفاء ، وهى خطة ترجع لظروف تركيا التى تختلف عن ظروف مصر . ومع ذلك ، فلم تغفل القيادات السوفيتية كثيرا حقيقة الحركة الكمالية . فكثيرا ما استشهد لينين وستالين وغيرهما بالمثال التركى على أن الثورة التركية هى ثورة قد أوقفت فى المرحلة الأولى من نموها ! (١٣).

على كل حال ، فان هذا التحليل لموقف الوفدى نتقل بنا إلى معالجة مسألة البرقية التى ورد أن لينين قد أرسلها إلى سعد زغلول. وفى البداية نحن لا نستبعد أصلا ورود مثل هذه البرقية من لينين من ناحية المبدأ. ففى عام ١٩١٩، وعلى الرغم من الحرب الأهلية، فقد وجه لينين عدة رسائل إلى الشعب الصينى، وحكومتى جنوب الصين وشمالها ، وإلى عمال إيران وفلاحيها، وإلى عمال تركيا وفلاحيها، وإلى شعب منغوليا المستقلة، وإلى التنظيمات الوطنية فى تركيا، وفيها يؤكد نبذ الحكومة السوفيتية لكافة الامتيازات والقوانين ذات الطبيعة غير المتكافئة ولكل مظهر من مظاهر الاستعمار أيا كان (١٤).

ولكن نلاحظ أن لينين لم يكتف - فى البرقية المعزو اليه إرسالها إلى سعد زغلول - بإعلان تأييده التام للثورة المصرية، وإنما أبدى استعداده لتقديم العون والمساعدة المادية لمصر إذا طلبت ذلك. على أن عرضنا

السابق للظروف التى كانت تمر بها الدولة الروسية فى ذلك الحين من ناحية انشغالها بالحرب الأهلية والأخطار الخارجية، يبين بوضوح أن مثل هذا العرض لا يمكن صدوره من لينين. وقد اعترف الكتاب السوفيت فى الحقيقة بأن الاتحاد السوفييتى «لم يكن يملك خلال السنوات الأولى لقيام الدولة السوفيتية، وهى فى بداية تغلبها على التخلف الاقتصادى والثقافى لروسيا القيصرية، سوى بذل المعونة والتأييد المعنويين السياسيين، وقد اعتبروا ذلك أمرا طبيعيا» [١٥].

وعلى كل حال فإن الوثائق المصرية عن ثورة ١٩١٩ ـ وكانت محل فحص دقيق من جانبنا ـ قد خلت من أية إشارة إلى هذه البرقية. وأما الوثائق الروسية ووثائق الشيوعية الدولية، فقد أثبت الدكتور محمد أنيس أنها قد خلت هى الأخرى من أى ذكر لهذه البرقية [١٦]. ويبقى أن تدلى الدراسات السوفيتية الحديثة عن مصر بكلمتها فى هذا الموضوع.

الهوامش

(١) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، جزء ٢ ص ٢٠ .

(٢) أحمد أبو الفتح: المسألة المصرية والوفد ص ٩٢ ـ ٩٣ .

(٣) نفس المصدر ص ١٠٠ .

(٤) أحمد أبو الفتح : مع الوفد المصرى ص ٨٦ ـ ٨٩ .

(٥) نفس المصدر ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .

(٦) فخرى لبيب ومحمود المستكاوى ومصطفى بهيج : الاتحاد السوفيتى ومصر المستقلة ص ٧ ـ ٨ .

(٧) History of Soviet Foreign Policy, 1917-1945, pp. 30-31 Moscow 1969.

(٨) الكسييف وكارتسوف : تاريخ الاتحاد السوفيتى ص ١٢١ ـ ١٣٤ .

(٩) لاكور، ولتر : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط.

(١٠) History of Soviet Foreign Policy, pp. 154-159.

(١١) Ibid.

(١٢) لاكور : المرجع المذكور.

(١٣) نفس المصدر ص ٤٣ .

(١٤) جيفتس، أ، ن : ثورة أكتوبر وشعوب الشرق ص ٢٩ .

(١٥) نفس المصدر.

(١٦) دكتور محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٢١ ـ ٢٢ نقلا عن:

Soviet Documents of Foreign Policy, vol. I, 1917-1924.

The Communist International (documents), vol. VI, 1919-1922.

(٣) الوفد والحركة الشيوعية فى ثورة ١٩١٩

فى دراستنا السابقة لعلاقات الوفد بالقوى الدولية ، كنا قد ذكرنا أن إحدى السمات العامة التى تميز علاقات الوفد باليمين واليسار ، هى تحفظ الوفد إزاء اليسار المتطرف ، سواء أكان ممثلا فى القوى الاشتراكية الدولية ، أم فى الأحزاب الشيوعية المحلية . وأن هذا التحفظ اتخذ أشكالا تتراوح بين الرفض والمقاومة، وبين التهادن والتعاون المشوب بالحذر . ثم تعرضنا لعلاقات الوفد بالقوى الدولية اليمينية واليسارية فى الفترة السابقة على صدور دستور ١٩٢٣ ، ونعالج بعد ذلك علاقة الوفد باليسار فى مصر ، وخاصة الحركة الشيوعية فى عام ١٩١٩ .

وقبل أن نخوض فى هذا الموضوع ينبغى أن نحدد فى البداية مجموعة العوامل التى أثرت ـ سلبا أو إيجابا ـ فى هذه العلاقات وهى تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول ـ يتعلق بالوفد .

والقسم الثانى ـ يتعلق بالأحزاب الشيوعية .

وفيما يتعلق بالوفد ، فقد حكمت علاقاته بالأحزاب اليسارية العوامل الآتية :

أولا ــ فكرة الوفد، عن نفسه باعتباره وكيل الأمة ، أو هو الهيئة الوحيدة فى البلاد التى وكلتها الأمة فى الدفاع عن مصالحها والسعى فى استقلالها ما وجدت إلى ذلك سبيلا . وفى ضوء هذه الفكرة كان الوفد يعتبر أن أية هيئة أو جماعة أخرى تتصدى للعمل السياسى أو الجماهيرى تحت لواء غير لوائه ، هى هيئة أو جماعة غير شرعية خارجة على إجماع الأمة ، وبالتالى يجب مقاومتها وضربها وتصفيتها .

ثانيا ـ خطة الوفد فى العمل الداخلى . وكانت هذه الخطة تقوم على توحيد الجماهير المصرية تحت قيادته وتعبئتها للعمل السياسى . أو على حد تعبير جريدة «النظام» فى ذلك الحين : «وحدة الأمة واندماج جميع أحزابها فيها ، لتكون قوة متحدة متضامنة تعمل للمصلحة العامة» .

ثالثا ـ خطة الوفد فى اكتساب التأييد الدولى للقضية المصرية . وكان الوفد يرى أن مصر تستطيع أن تجد لها أنصارا فى أمريكا وأوربا ، وحتى فى انجلترا ذاتها ، إذا ما ظلت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال ، «دون سواه من الأغراض الأخرى التى تشوه الحركة السياسية» على حد تعبير سعد زغلول .

هذه العوامل كان لها تأثيرها فى تحديد شكل علاقة الوفد بالأحزاب والفرق اليسارية المحلية . على أن تأثيرها على علاقاته بالأحزاب اليمينية كان أقوى لسببين :

أولهما : أن الأحزاب اليمينية كانت خطتها السياسية تتعارض مع خطة الوفد، إ ذ كانت تقوم على الاعتدال والتهادن مع الاحتلال، ممثل الحزب المستقل الحر . أو تقوم على المزايدة الوطنية ، مثل حزب الأمراء بقيادة الأمير عمر طوسون .

ثانيهما : أن الأحزاب اليمينية كانت تمثل الخطر على الوفد سياسيا، لأنها كانت تمثل قطاعات قوية من البورجوازية المصرية التى تزودها وتمدها بأسباب القوة والتأثير المادية .

أما الأحزاب اليسارية ، فكان موقف الوفد منها أقل خصومة ـ على الرغم من تأثره بالعوامل التى سبق ذكرها ـ وذلك لعاملين :

العامل الأول : أن خطة هذه الأحزاب اليسارية السياسية لم تكن تتعارض مع خطة الوفد السياسية . ففيما يتعلق «بالحزب الديمقراطى» ، وسوف نتعرض له بعد قليل ـ فقد كان يرمى إلى توجيه جهوده فى سبيل القضية المصرية إلى «بحيرة الوفد» يصب فيها ما يكون قد وفق إليه من أفكار ، وما يكون قد أدى إلى تنظيم جهود.

أما فيما يتعلق «بالحزب الاشتراكى المصرى» الذى ظهر فى شهر أغسطس ١٩٢١ ، فان برنامجه لم يكن يختلف فى جانبه السياسى عن خطة الوفد ، من ناحية عدائه للاستعمار وتطرفه . وحين أخذ يمارس نشاطه السياسى ، أخذ يسعى للالتحام بالخط السياسى الذى كان ينتهجه سعد زغلول. وكان يعترف لسعد بالزعامة والوكالة عن الأمة ، ويتحدث عنه بوصفه «وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول».

العامل الثانى ـ أن سعد زغلول لم يكن يقف من الشيوعية ، كأيديولوجية، موقفا معيناً. بمعنى أنه لم يكن يقف ضدها أو معها . لسبب بسيط ، هو أنه لم يكن يعرف شيئا عنها ، ولم يكن يريد أيضا أن يعرف شيئا عنها. يتضح ذلك من كتابه إلى جريدة «الجازيت» ، بخصوص علاقته بجريدة «الديلى هيرالد» العمالية . ففى هذا الكتاب قال:

«أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن ارتياحى لخطة الديلى هيرالد الاجتماعية . ولكنى أقول لكم ولقرائكم إننى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشئون الاجتماعية ، وأنا لا أجهد نفسى فى أمر «الكومونية» أو «البلشفية» ، ، ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية . إذ ليست عندى أى فكرة من هذه الوجهة».

وقد انسحب هذا الموقف السلبي لسعد زغلول من الأيديولوجية الماركسية على موقفه من الشيوعيين . بمعنى أنه لم يحفل بهم إلا بقدر تأثيرهم فى القضية الوطنية أو تأثر القضية الوطنية بهم . وفى ضوء هذا يمكن فهم الكتاب الذى أرسله إلى عبد الرحمن فهمي يوم ٢٣ يونية ١٩١٩ بخصوص المنشورات الشيوعية . ففى هذا الكتاب أبلغه أن الوفد «غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان ، وتتضمن الانتصار للبلشفيك ، فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان* والحركة البلشفية . وهذا يضر بقضيتنا» . فالقضية الوطنية هى المقياس الوحيد الذى يقيس به سعد زغلول أية حركة أو حزب أو جماعة . فما ينفعها يقبله ، وما يعتقد أنه يضرها يرفضه .

على كل حال ، فإن الإشارة إلى هذه المنشورات الشيوعية فى تلك الفترة المبكرة ـ أى بعد ثورة مارس ١٩١٩ بشهرين فقط ـ تستحق منا الوقوف عندها مليا . فمن الثابت مما أوردناه فى دراستنا «للتيارات اليسارية فى الحركة الوطنية» فى كتابنا: «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦» ، أن أول حزب اشتراكى تألف فى مصر ، كان فى عام ١٩٢٠ ، وذلك على يد جوزيف روزنتال ، وكان مكونا من العناصر الأجنبية . ثم حدث التحام بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية (سلامة موسى وعلى العنانى وعبد الله عنان) أسفر عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى أغسطس ١٩٢١ . فهل سبق ذلك ظهور أحزاب أو جماعات ماركسية أخرى لا نعرف عنها شيئا قبل حزب روزنتال؟ وماهو مدى تأثر هذه الجماعات فى مصر بانتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا؟ .

---

* كانت ألمانيا منذ انتخابات ١٩ يناير ١٩١٩ تحت حكم «الحزب الإشتراكى الديموقراطى» ولم تكن قد ظهرت فيها النازية بعد.

من الثابت أن المبادىء الاشتراكية ما كادت تنتصر فى روسيا بثورة أكتوبر عام ١٩١٧ ، حتى أحدثت هزة عميقة فى العالم الاستعمارى كله. ثم حفرت أخدودا أعمق بين العالم الرأسمالى ومستعمراته عندما أذاعت الحكومة البلشفية وثائق الخارجية القيصرية ، بما فيها من اتفاقيات سرية حول تقسيم العالم، وأخذت تطلق نداءاتها إلى العمال والفلاحين فى الشرق الأدنى، وإلى «المسلمين فى العالم . ضحايا الرأسمالية».

وقد استقبل الشعب المصرى ثورة الشعب الروسى بأمل وابتسامة . فقد كتب منصور فهمى فى صحيفة «الحرية» قائلا :

«إنه خبر يسر كل محب للحرية ، وكل من يشتهى أن تعم بركتها فى الوجود بين الناس وبين الأمم جميعا» .

وكتبت المقطم تحت عنوان «الاشتراكية فى مصر» تقول :

«إن روح الاشتراكية بمعناها الصحيح المعقول سيعم العالم بعد الحرب ، ولا يحتمل أن تظل مصر بمعزل عن فعله وتأثيره، ولا يعقل أن تبقى الحال فيها على ماهى عليه»!

وفى الحق إن تدهور الظروف الاقتصادية التى نجمت عن الحرب كان قد دفع الكثير من المصريين إلى التفكير فى ضرورة إيجاد مخرج من هذه الأوضاع، فكثر الكلام عن التعاون والنقابات والاشتراكية ، وكانت هذه الموضوعات مادة معتادة يتحدث بها الناس فى مجالسهم ويجدون فيها بصيصا من الأمل فى المستقبل .

وبلغ الاهتمام بالاشتراكية الحد الذى دفع السلطان حسين إلى محاولة الانتساب إلى الاشتراكية ، ففى حديث له لأحد الصحفيين الإيطاليين نشر فى جريدة وادى النيل فى ٦ مارس ١٩١٥ ، وصرح بأنه لا يعرف إلا «فئة واحدة من الاشتراكيين ، هى فئة الاشتراكيين العاملين لخير الإنسانية ، وأنا كذلك اشتراكى عامل لخير الانسانية» !

وفى عام ١٩١٥ ، صدر كتاب «تاريخ المذاهب الاشتراكية» لحسين المنصورى . وقد طالب فيه بتمثيل طوائف العمال فى الجمعية التشريعية المكونة فى معظمها من أصحاب الأطيان .

بل لقد كتب الدكتور محمد حسين هيكل، الذى أصبح رئيس أكبر حزب إقطاعى فى مصر، مقالا تحت عنوان «الاشتراكية تخطو إلى الأمام» فى جريدة «السفور» فى ٧ يناير ١٩١٦ . ذكر فيه أن الاشتراكية «فى ندائها السامى تريد الحق والعدل ، وتطالب الناس بأكبر حظ يستطاع من السعادة» ، ثم قال :

«إن صوت الحق فى كل زمان هو الصوت المسموع ، لذلك جعلت الفردية تتراجع إلى الوراء شيئاً فشيئاً ، وجعلت نفثات الاشتراكية تتسلل من تلك الفرج الضيقة ، وعملت هذه النفثات فى جسم الفردية، فابتدأ يهتز وخشى أن ينهار بنيانه . فلما بلغ منه الوجل وضاقت به السبل ، دفع الجيوش تتحارب وتقتتل ! وها قد مضى على هذه الحرب سبعة عشر شهرا وتزيد، فصرنا نرى الفردية مسرعة إلى الخذلان لتترك للاشتراكية ماكانت تنازعها فيه من بقاء .

ثم قال أيضا : «لهذا ترانا نغتبط باقتراب تحقق الآمال الاشتراكية فى أوروبا . وإنا نعتقد أن اليوم الذى تدخل فيه مبادئها الكبرى إلى عالم العمل ، هو اليوم الذى تشرق فيه شمس الحرية على العالم كله، وهو اليوم الذى ينال فيه تعس بنى آدم حظا من السعادة يجعل للحياة عنده طعما ، ويدفعه لمشاركة نافعة فى السير إلى الكمال المنشود» !

ولقد بلغ الأمر ، عندما وصلت الأنباء باعتقال القيصر نيقولا الثانى وفرض الإقامة الجبرية على أسرته فى ٨ مارس ١٩١٧ ، أن نشر الشاعر الإسلامى الكبير أحمد محرم قصيدة فى جريدة الأفكار يوم ٢٣ مارس

١٩١٧ ، يحرض فيها على الثورة ونفض الظلم والخضوع ، وعنوانها : «عرش القياصرة» . وقد قال فيها :

إن الذى هز الممالك بأسُه * أمست تهز فؤادَه الأشجان

ثارت عليه شعوبه وهمومه * فتدافع الطوفان والبركان

ترضى الشعوب إلى مدى ، فإذا أبت ، رضيِ الأبى وطاوع الغضبان

عبدوه فوق سريره من رهبة * حتى هوى ، فإذا به إنسان

والحكم إن وزن الأمور بواحد * غبَن الشعوب وخانه الميزان

فى عصمة الشورى وتحت ظلالها * تُحمى الممالك كلها وتصان

تدنى الشعوب اذا تباعد أمرها * فالكل تحت لوائها إخوان

والرأى أسطع ما يكون إذا انجلت * شبهاتُه وأضاءه البرهان

المجد أجمعُ والجلال لأمة * صدقت عزيمتُها وعز الشان

جمح الإباء بها، وأذعن غيرها * فالعيش ذل والحياة هوان

الله يحكم فى الممالك وحده * ولكل شىء مدة وأوان

يتضح من ذلك إلى أى مدى كانت الأفكار أثناء الحرب تستجيب للاشتراكية ، وتطرب لنجاح الثورة الروسية ، وهو ما يفسر ما ذكره «لاكور» من أن بعض الخلايا الاشتراكية الثورية قد ظهرت فى بعض مدن القطر المصرى ، منذ عام ١٩١٨ ، وخصوصا فى الاسكندرية وبورسعيد والقاهرة. كما يذكر مارسيل كولومب أن أول استجابة للمذهب الجديد كانت فى الإسكندرية بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس ، الذين كانت غالبيتهم من اليهود . ثم بين العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية.

على أن الكاتبين المذكورين لا يقدمان أية تفصيلات أو أدلة على وجود هذه الجماعات الماركسية ، وفي الوقت نفسه لم يشر. روزنتال بشيء إلى وجود جماعات ماركسية قبله .

وعلى كل حال ، فنستطيع الآن أن نؤكد وجود حركة شيوعية في مصر في تلك الفترة المبكرة ، أي في الأشهر التالية لثورة مارس ١٩١٩ . وهو نشاط لم يكتف بالتعبير عن نفسه بالمنشورات فقط ، بل وكان يزاول الدعوة للشيوعية في أكبر ميادين العاصمة المصرية !

بل إن ظهور هذا النشاط على صفحات الصحف في أبريل ١٩١٩ ، يدفعنا إلى الشك بحدة في وجود جذور لهذا النشاط في ثورة مارس ذاتها! ذلك أنه سوف يبدو غريبا حقا أن يظهر هذا النشاط في أبريل فجأة دون أن تكون له جذور ضارية في الشهر السابق عليه على الأقل !

وقد أخذت أخبار هذا النشاط تصل إلى الصحف ، حتى اضطرت جريدة «الوطن» إلى تخصيص افتتاحيتها يوم ٢٣ أبريل ١٩١٩ للتحذير منه! ففي هذا المقال، وهو تحت عنوان «خطر البلشفية» ، أشارت الجريدة إلى الأخبار التي كانت تأتي بها البرقيات من الخارج في ذلك الحين عن «أخبار البلشفيك والفظائع التي يرتكبونها ، والمصائب التي تحل بالبلاد التي انتشرت فيها مبادئهم ، وتصميم الحلفاء على مقاومة البلشفية ومحاربة أنصارها ، وإعلان ساسة الدول المجتمعين في مؤتمر باريس (مؤتمر الصلح) أنهم يرفضون بتاتا الاعتراف بأية سلطة أو هيئة أو حكومة بلشفية ، وأن كل شعب يتقدم إليهم مطالبا بحقوقه وهو لابس حلة البلشفيك ، فإنهم لا يسمعون له صوتا ، ولا يجيبون له مطلبا» . ثم قالت :

«فالمبادىء البلشفية هي أدنى خطر على الجمهور الذي ينخدع بها فيتخذها سبيله إلى حقوقه ، وواسطة لتحقيق رغباته وآماله . وليست البلشفية فقط أن يقوم الفقير على الغني فيسلبه ماله ، وأن يدعى اللص

والمحتال أن لهما حقا بالأموال التى جمعها العامل الشريف بعد الجهد المتواصل والعناء الشديد ، كما هو واقع فى روسيا المنكودة الحظ، بل هى أن يترك الحارس موقعه ، والجندى صفه ، والعامل معمله ؛ والملاح سفينته ، والتلميذ مدرسته، والتاجر متجره ، والفلاح مزرعته . ويشكل كل فريق منهم مجلسا يدعى النيابة عن البلاد ، ويحاول إدارة الجمهور وتدبير الأمة (السوفييتات) . فاذا أراد أمرا ، حث الناس على الاقتداء به ، ودفعهم إلى التجمهر والتظاهر لتأييد هذا الأمر ، فيختلط الحابل بالنابل . وتتم الفوضى .

«إنى أرى البلشفية أشد الأخطار التى تهددنا، فإذا لم نقض عليها قبل استفحال شرها ورسوخ مبادئها فى نفوس أبنائنا ، فإنا صائرون إلى الخذلان والوبال . فليتدبر العقلاء الأمر ، ولنقم جميعا بما يحتم علينا فعله لصيانة بلادنا وأنفسنا فى الحاضر والمستقبل» .

واستطردت الجريدة تقول :

«ألم يعط عظمة سلطان مصر أسطع البراهين على تفانيه فى تحقيق أمانى أمته؟ وهل لم يقف وزراؤه فى هذه الأيام العصيبة وقفة الوطنية والإخلاص ؟ وهل لم ينب المصريون عنهم رجالا هم مناثر هذا الوادى لبسط قضيتهم أمام مؤتمر الصلح؟

«فماذا يبتغى القوم فوق ذلك الآن؟ . إن حركات الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور قد تكون ـ إذا استمرت ـ دليلا على عدم الثقة بالوفد المصرى ، والخطوة الأولى التى تخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى البلشفية الخطرة ، تقضى على الآمال وتبيد الحقوق وتذهب بالنظام . فليتعظ المتعظون» .

انتهى مقال الجريدة . وما يهمنا منه بصفة خاصة هو حديث الكاتب بصراحة عن ضرورة القضاء على البلشفية «قبل استفحال شرها ورسوخ

مبادئها فى نفوس أبنائنا» فواضح أن كلمتى «استفحال» و «رسوخ» ، تعبران عن أطوار متقدمة لما ترمزان إليه ، ومعنى ذلك أن الأطوار السابقة ، أو الأطوار الأولى كانت قائمة وموجودة فى مصر فى ذلك الحين .

كذلك يهمنا فى هذا المقال أيضا إشارة الكاتب إلى أن حركات «الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور» فى ذلك الحين قد تكون الخطوة الأولى إلى البلشفية الخطرة» . فهذه العبارة إشارة إلى تأثر هذه «الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة» بالنموذج السوفيتى ، وخوف الكاتب من تأثرها بالدعوة الشيوعية .

على كل حال ، فبعد عشرة أيام فقط من هذا المقال ، وجدت الجريدة ما يحفزها إلى الكتابة مرة أخرى فى موضوع الشيوعية . ففى يوم ٢ مايو ١٩١٩ ، وتحت بيت الشعر التالى الذى اتخذته عنوانا لافتتاحيتها :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولا سراة إذا عوامهم سادوا

كتبت الجريدة تقول :

«إن ما حل بأعيان الروس وحكامهم السابقين ، وصياحهم المتوالى من خطر البلشفية وأضرارها ، واستعانتهم بالدول لتنقذهم منها ، وإجماع دول أوربا وأمريكا الديمقراطية على محاربة هذا الداء وإقامة الحواجز ، واتخاذ الاحتياطات الواقية منه لحصره وقتله فى مكانه قبل أن يتعداه إلى سواه - لمن أسطع الأدلة على أن البلشفية أشد أمراض الهيئة الاجتماعية خطرا وضررا على جميع الطبقات ، ولاسيما طبقة الأعيان والسادة فيها.

«فهل يعقل أن نرى أمة من الأمم تنكر البلشفية وتعترف بأضرارها قولا ، وتقوم طبقة الأعيان والسادة لنشرها فى البلاد؟ وهل سمعنا أن هذه الطبقة نفسها حركت العامة للثورة مهما كانت أغراضها وهى تعلم أنها ستكون على الدوام وقود نارها .

«الجواب على هذا السؤال يرى ويفهم من الآية القائلة : «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ، ففسقوا فيها ، فحق عليها القول ، فدمرناها تدميرا» .

«ومعنى هذا أن نفرا من طبقة السادة والأعيان وأكابر الموظفين ، يغترون بنفوذهم وقوة تأثيرهم على العامة ، ويحسبون أن زمامها يكون دائما فى أيديهم ، يديرونها كما يريدون ويشتهون ، فيدفعونها للحركة ويحسبون أنفسهم ناجين من أذاها . ولا ريب أن هؤلاء ظلموا أفهامهم التى لم تدرك كنه العقلية البشرية . فإذا أنت فتحت عيون العامة ، ولقنتها مبدأ الحركات الثورية، وعلمتها أنها أحق بمال الغنى منه، وأنها أهل للسيادة وللحكم ، إلى آخر ما هناك من المبادىء - هيجت معدتها الخالية الخاوية . وشهواتها الكامنة ، هياجا يستحيل على كل قوة فى الأرض أن تطفئه وكنت أنت الجانى على نفسك ، بل كنت حافر قبرك .

«إن الواجب على أعيان ونبلاء الشعوب محاربة الفتن والثورات، لايجادها أو تأييدها بأى وجه من وجوه التأييد، لاسيما فى هذه الأيام التى تلبس فيها الثورات ثوب الوطنية الروسية ، أو هو البلشفية . فان البلشفية شهوة العامة من كل الشعوب ، وبلاء الخاصة فى كل الأمم . لأنها تجعل الأرجل رءوسا ، والرءوس أرجلا . فكيف يستقيم حال شعب تتولى قيادته عامته، وقد قال شاعرنا العربى القديم : «لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم . ولا سراة اذا عوامهم سادوا» . حمانا الله من البلشفية ، و وقانا المولى بلاياها ومصائبها وأضرارها» .

فى هذا المقال تثير الجريدة قضية قيادة السادة والأعيان والموظفين للجماهير الشعبية، أو ما أطلقنا عليه فى دراستنا للحركة الوطنية من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ : «الوصاية البورجوازية على العمال». ولكنها لا تتناولها من جانب أن هذه الطبقة «فتحت عيون العامة ولقنتها مبدأ الحركات الثورية فقط، وإنما تتناولها من جانب جديد تماماً، هو أن هذه الطبقة ـ أو نفرا منها فى الحقيقة حسبما ذكرت الجريدة ـ «تعلم العامة، أنها أحق بمال الغنى منه، وأنها أهل للسيادة والحكم» . وهذا الكلام معناه الصريح أنه كان يوجد إلى جانب القيادات البورجوازية المنغلقة على قضية التحرر السياسى وحدها ، قيادات أخرى انتهزت فرصة الثورة لتعمل لقضية التحرر الاجتماعى أيضاً ومن هنا كان تحذير الجريدة لهذه القيادات بأنها اذا فتحت عيون العامة على هذه المبادئ، «هيجت معدتها الخالية الخاوية ، وشهواتها الكامنة، وكانت هى الجانية على نفسها ؛ بل كانت حافرة قبرها» .

على أن هذه النصيحة فيما يبدو لم تلق صدى ، لأن الجريدة عادت فى يوم ١٠ مايو ١٩١٩ تحذر من جديد من خطر الشيوعية ، وتقول إن هذا الخطر «خطر حقيقى أخذت آثاره السيئة وأضراره الخطرة تظهر فى كل مكان . فإن لم يحاربها العالم حربا عوانا ، ويوقفها عند حدها ، ويقضى عليها القضاء المبرم ، كانت هى الخطر الدموى الأحمر» !

على كل حال ، ففى الشهر التالى (يونية) كان نشاط الحركة ومنشوراتها قد بلغت أنباؤها الوفد فى باريس . فكتب سعد زغلول كتابه لسالف الذكر إلى عبد الرحمن فهمى ، الذى يعرب فيه عن عدم رضاء الوفد عن هذه المنشورات .

وفى شهر أغسطس كانت الحركة تنتقل إلى التعبير عن نفسها بطريق الدعوة العلنية فى الميادين العامة بالقاهرة ، كما يتضح من الخبر التالى الذى نشرته الصحف :

«من غرائب ماحدث يوم الجمعة الماضى ، أن رجلا أوروبيا وقف فى ميدان العتبة الخضراء ، والتف حوله المارة، فأخذ يمتدح أعمال البلشفية ، ويثنى على القائمين بها ، ويقول للناس إنه إذا ذاعت البلشفية فى مصر لاستطاع العمال أن يظفروا بما يعوزهم من الراحة ، وأن ينال المستخدمون والعمال ثلاثين فى المائة من ربح أعمالهم فوق أجورهم اليومية» .

وقد أثار هذا الخبر التعليق والنقاش . فكتب أمين عز العرب المحامى يقول إنه قد راعه هذا الخبر ، وإنه كان يتمنى كثيرا لو تمكن أحد رجال الضبط من القبض «على عنق ذلك الأوروبى» الفصيح فى عربيته إلى حد الخطابة بها علنا وفى ميدان من أكبر ميادين العاصمة، لنعرف! جنسيته ، ولنعرف تلك اليد التى أوصلته إلى هذا المكان ودفعته إلى هذا العمل» . ثم قال إنه فى أثناء أن كان يكتب كلمته للجريدة ، دخل عليه صديق وأبلغه أنه قرأ نشرة عنوانها : «اعتنقوا البلشفية»! فما تردد فى الاعتقاد فى أن تلك النشرة ينتهى نسب محررها إلى ذلك الأوروبى الذى قام خطيبا فى العتبة الخضراء» .

وقد علقت جريدة المقطم» الموالية للاحتلال» على هذا الخبر بقولها ساخرة: «الظاهر أنه لم يكن بين الذين سمعوا الخطبة واحد اطلع على وصف محاسن البلشفية فى روسيا ، وما جرّت على تلك البلاد من الخير والمنافع ، حتى صار الروبل الروسى بقرش صاغ ، بعد ما كان يساوى عشرة قروش» وحتى مات الملايين من أهلها جوعا ، وحتى خربت مدنها العامرة كبتروغراد ، بعد ما كانت من عرائس مدن أوروبا» . ومغالطة الجريدة واضحة ، إذ أنها نسبت مصائب الحرب الأهلية فى روسيا إلى البلشفية .

على كل حال ، فيجدر بنا أن نلقى الضوء على مسألتين مهمتين :

المسألة الأولى ، تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ .

المسألة الثانية ، قيام أوروبى بالدعوة للشيوعية باللغة العربية فى أكبر ميادين العاصمة .

وفيما يتصل بالمسألة الأولى ، فنرى أن احتمال تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الروسية احتمال وارد كبير ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا - لم يكن هناك حظر على أخبار ما يجرى فى روسيا السوفيتية فى الصحف المصرية ، بل كانت هذه الأخبار تطفح بها الصحف المصرية، ويقرؤها الشعب المصرى كل يوم قبل ثورة مارس تحت عنوان «المسألة الروسية» وغيرها . صحيح أن هذه الأخبار كانت تنشر من زاوية العطف على «أعيان الروس وحكامهم السابقين» ، ولكن الطبقات الجماهيرية فى مصر من الفلاحين والعمال ، لم تكن تشاطر بطبيعة الحال هذا العطف على أعيان الروس . كذلك كانت الصحف المصرية تنشر أخبار الحرب الأهلية الروسية ومؤامرات الحلفاء ضد الشعب الروسى، وذلك من زاوية العطف على المتآمرين الذين كانوا يصورونهم بأنهم يحاربون مذهبا يعمل لهدم نظام العالم كله ، ولكن **قطاعات من الشعب المصرى** ، وخصوصا من المثقفين ، كانت تعتبر ثبات الشعب الروسى فى وجه المؤامرات ، هو فى حد ذاته دليلاً كافياً على فساد هذه الادعاءات .

وقد عبر الشيخ على سرور الزنكلونى ، وهو أحد علماء الأزهر الشريف ومن تلاميذ الشيخ محمد عبده، عن هذا الشعور تعبيرا بليغا حين كتب يوم ٢٥ أغسطس ١٩١٩ يقول : «كيف يصدق العقل أن جماعة من بنى الانسان فى القرن العشرين يوجدون مذهبا ويكونون وحدة ليهدموا بها نظام العالم كله ، ثم هم مع ذلك يحاربون ويثبتون» ؟

ثانيا ـ وهذا السبب وثيق الصلة بما سلف ذكره ، لأنه يمثل مناخ التأثر بالثورة الروسية ـ فإن مصر كانت فى ذلك الحين ، أى فى الأشهر السابقة على ثورة مارس ١٩١٩ ، تشهد حركة عمالية على جانب كبير من القوة تعبر عن نفسها فى شكل إضرابات وتأليف نقابات ومطالبات بتحسين ظروف العمل والعمال . وكانت هذه الحركة تتحرك من وعى عمالى متقدم يتضح من البيان الذى أرسلته نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية لبعض الصحف، قبل ثورة مارس بأسبوع واحد، تقول فيه : «إذ اعتقد بعض أصحاب الأعمال أن العامل آلة مسخرة ، فإن طبيعة هذا العصر تنافى هذا الوهم . فقد أثبت العلم أن العامل هو القوة الفعلية التى تقوم عليها الحياة»!

وقد كتبت جريدة الأهالى يوم ٢٤فبراير ١٩١٩ تبدى ارتياحها «لتحرك العمال وعلمهم أنهم رجال لهم مصالح وحقوق ، لا آلات مسخرة» ، وتقول إنها تأخذ من حركتهم «فألا حسنا» . ثم تشجعهم على تكوين النقابات قائلة : «ومن أهم العوامل فى نجاحهم وادراكهم ما يريدونه من تحسين حالهم ، أن يتحدوا ويكونوا قوة واحدة ، لا قوى متفرقة . وليس الاتحاد أن يجمع عمال ورشة أو معمل أو مصلحة أو شركة على مطالب ، فلا يشذ منهم واحد ، فإن هذا اتحاد وقتى ـ وانما الاتحاد المنظم المتين هو أن توجد جمعيات ونقابات يرجع إليها العمال فى مطالبهم وجميع شئونهم . ويسرنا أن يكون العمال قد فهموا من أنفسهم هذه الحقائق ، فكان أول ما اتجهت آراؤهم إليه أن فكروا فى تأليف النقابات . فننصح لهم أن يوجهوا أكثر همتهم إلى ما فكروا من تأليف النقابات فإنهم لا تنصلح لهم حال فى الخارج ، إلا إذا انصلحت حالهم فى داخليتهم» .

ثالثا : جو القلق الثورى السياسى والاجتماعى الذى كانت تضطرب به البلاد فى تلك الفترة . وهو جو تفرخ فيه بطبيعة الحال المبادىء الثورية المتطرفة .

وعلى كل حال ، فقد تمثل تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الروسية فى المظاهر الآتية :

أولا : تكوين اللجان والمجالس والجمعيات على نسق السوفيتات الروسية . ويقول «روجيه لامبلان» إنه يعلم أن هناك مدينتين أو ثلاثا تكونت بهما سوفيتيات على الطراز الروسى . وهو يقصد زفتى والمنيا وأسيوط . على أن مفهوم السوفييتات كان يمتد إلى مدى أبعد .

ففى كتاب اللورد اللنبى إلى اللورد كيرزن يوم ٢٠ أبريل ١٩١٩ عن إضراب الموظفين ، كتب يقول: «إن موظفى الحكومة قد أقاموا نظاما محكما من السوفييتات ينتهى بسوفييت مركزى ، أو لجنة عامة للإضراب» . ثم قال إن كلمة «سوفييت» قد استخدمت ، ولكن بدون أى فكرة واضحة تماما عن معناها» .

على أن هذا المعنى ، على كل حال لم يكن خافيا على جريدة «الوطن» . ففى المقال الذى أوردناه فيما سبق قالت : «إن حركات الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور ، قد تكون - إذا استمرت - الخطوة الأولى التى تخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى البلشفية الخطرة»!

ثانيا - إعلان بعض المدن الثائرة استقلالها ، كما حدث بالنسبة لزفتى والمنيا على وجه الخصوص . وكلتاهما تألفت بهما سوفييتات ، أو لجان وطنية . والإضافة التى نقدمها فى هذه الدراسة بالنسبة لهذا الموضوع هى أن رياض الجمل المحامى ، سكرتير اللجنة الوطنية التى تألفت فى مدينة المنيا أثناء ثورة مارس، والذى أعلن، باعتراف الشهود أمام المجلس العسكرى، قرار اللجنة الوطنية استقلال المنيا يوم ٢٣ مارس ١٩١٩ ـ قد تولى بعد خروجه من السجن ، الدفاع عن حسنى العرابى وأنطون مارون ، فى القضية التى نظرت أمام المحكمة العسكرية فى

الإسكندرية يوم ٢ يوليو ١٩٢٣ . وقد أصدرت المحكمة حكمها ببراءتهما وأطلق سراحهما بعد أن سجنا أكثر من أربعة أشهر .

على كل حال ، فهذا هو ما يتصل بالمسألة الأولى ، وهى تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الاشتراكية فى روسيا . أما ما يتصل بقيام أوروبى بالدعوة الشيوعية باللغة العربية فى ميادين القاهرة ، فيهمنا توضيح بعض الأمور:

الأمر الأول ، أن غالبية الأوروبيين فى مصر فى ذلك الحين ، كانت تتكلم اللغة العربية كما يتكلمها أهلها . وبعض الجاليات الأوروبية كالإيطاليين واليونانيين كانوا يتكلمون العربية بطلاقة .

ثانيا : معاشرة الأوروبيين للمصريين وقتئذ ، ومخالطتهم لهم فى جميع الأعمال، وخصوصا فى الوظائف الدنيا والصناعات الصغرى . ويكفى القول إن العمال الوطنيين قبل الحرب العالمية الأولى كانوا قلائل فى جميع الحرف ودوائر العمل بالنسبة لزملائهم الأوروبيين ، ولم يتكاثر عددهم إلا فى ظروف الحرب العالمية الأولى.

وقد قام العمل النقابى أساسا على أكتاف البروليتاريا الأجنبية ، فكانت النقابات كلها تقريبا للعمال الأجانب ، كما قام العمل الاشتراكى أيضا على أكتاف العناصر الأجنبية أيضا فى بدايته . فالأجانب فى مصر لكثرتهم فى ذلك الحين، حيث كانوا يبلغون نحو ربع مليون(٠٠٠و٢١٦ سنة ١٩١٧ و ٢٢٥,٦٠٠ سنة ١٩٢٧) كانوا ينقسمون طبقيا على نحو التقسيم الطبقى للمصريين، فكان غالبيتهم من العمال ، وأقليتهم من كبار الملاك والرأسماليين .

ثالثا : إن قيام أوروبى بالترويج بالعربية للشيوعية فى أكبر ميادين العاصمة فى سنة ١٩١٩ ، لا يجب أن يؤخذ كدليل على اقتصار الحركة على العناصر الأجنبية وحدها، إذ لو كانت هذه الحركة قاصرة على هذه

العناصر وحدها لما أثار ذلك جزع جريدة «الوطن» ، التى كانت كتابتها موجهة إلى العناصر الوطنية. وإن كان ذلك على كل حال لا ينبغى أن يذهب بنا بعيدا إلى حد تخيل غلبة العناصر الوطنية على العناصر الأجنبية.

رابعا: إن الترويج للشيوعية لم يكن فيه ما يعاقب عليه قانون فى ذلك الحين . سواء بالنسبة للمصريين أو الأجانب، إذ لم يكن قانون العقوبات الأهلى فى ذلك الوقت يتضمن نصوصا تعاقب على ذلك.

وقد ذكر الدكتور سليمان محمد النخيلى أنه كان فى أكتوبر ١٩٢٢ حين أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ بشأن مكافحة الشيوعية . وقد قضى بسجن الشيوعيين ومن يحذو حذوهم. وهذا غير صحيح. ففى الواقع أن هذا القانون لم يكن بشأن مكافحة الشيوعية، كما أن الباحث لم يكن دقيقا فيما أورده عن أحكام هذا القانون. فقد أورد أن هذه الأحكام تتلخص فى توقيع حكم الإعدام على كل من يعتدى على رجال الدولة أو أجهزتها، وقال إن ضرره عاد على العمال بسبب اتصال الحركة العمالية بالحركة الشيوعية.

والحقيقة أن القانون كان موجها ضد كل من يشرع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو فى تغيير شئ من ذلك». وقد نص على معاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة، فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة، يعاقب بإعدام من ألف العصابة ، وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما «... الخ». ولم يتعرض القانون لمسألة الترويج للشيوعية، أو ما كان يطلق عليه حينذاك «تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية» بأى شكل- وبالتالى فلم يكن له ضرر على الحركة العمالية.

وفى الحقيقة أن نشاط الحركة الشيوعية فى مصر لم يتأثر بصدور هذا القانون أى تأثر ، بل لقد كتبت الأهرام بعد صدوره بخمسة أيام

تقول: «تجرى فى الإسكندرية الآن حركة اشتراكية شيوعية لم تر البلاد مثلها قبل الآن، وهى تجتذب إليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب»! .

وبعد شهرين ، أى فى ٩ ديسمبر ١٩٢٢ ، استدعت إدارة الضبط والربط بمحافظة الإسكندرية روزنتال، لتبلغه بأمر مدير الأمن العام الذى يحظر عليه نشر الدعوة الشيوعية فى مصر وإلا أبعد عن البلاد. ولكن روزنتال أجاب بأنه «مصرى الجنسية ويسرى عليه من القوانين ما يسرى على جميع المصريين. فإذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفا لهذه القوانين، فليس أسهل عليها من محاكمته، وإلا فلا داعى للتعرض له فى مبادئ ليس فى نيته الكف عن اتباعها».

ولعل فى هذه الأدلة جميعها ما يدحض كل ما كتبه الدكتور النخيلى عن هذا الموضوع.

وفى الواقع أن القانون الذى صدر لمكافحة الشيوعية والحركة العمالية، هو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ ، الذى صدر بعد دستور ١٩٢٣ ، وأضاف إلى قانون العقوبات الأهلى عدة مواد تتعلق بهذا الشأن. فقد أضاف المادة ١٠٨ مكررة التى نصت على أنه «إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى، يعاقبون بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه». ثم ألغى المادة ١٥١ القديمة واستعاض عنها بمادة جديدة تنص على أن «يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية، وذلك باستعمال النصوص المبينة فى المادة السابقة:

أولا: التحريض على كراهية نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على الازدراء به.

ثانيا : نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور الأساسية.

ثالثا : تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة. ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من شجع، بطريق المساعدة المادية أو المالية ،على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها .. الخ .

وعلى كل حال ، فمن الثابت أن هذا القانون هو الذى طبقته وزارة سعد زغلول على الشيوعيين فى عام ١٩٢٤ ، وأشار اليه النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية فى ذلك الحين فى تصريحاته للصحفيين.

(٤) حرب المنشورات
بين الحركة الشيوعية والحكومة

في الجزء السابق من دراستنا ، كنا قد تعرضنا لمجموعة العوامل التي أثرت سلبا أو إيجابا في علاقة الوفد باليمين واليسار ، ثم تطرقنا إلى موضوع النشاط الشيوعي في ثورة ١٩١٩ ، وهو النشاط الذي عبر عن نفسه في صور شتى ، ووصل إلى حد الدعوة علنا للشيوعية في أكبر ميادين العاصمة . ثم تعرضنا لموضوع تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الروسية سنة ١٩١٧ ، ومظاهر هذا التأثر ، وأوضحنا كيف أن هذه التطورات قد لقيت صدى قويا في بعض الصحف المصرية التي تعبر عن مصالح البورجوازية المصرية الكبيرة ، فأبدت جزعها وخوفها من أن تتحول الحركة الوطنية إلى حركة اجتماعية ، وأن يكون النشاط الوطني الجماهيري الذي يعبر عن نفسه حينذاك في تأليف السوفييتات على النمط الروسي ، هو «الخطوة الأولى التي تخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى البلشفية الخطرة» - حسب تعبيرها - ونواصل في هذا الجزء من الدراسة تتبع أصداء النشاط الشيوعي على الصعيدين الرسمي والشعبي .

أولا: على الصعيد الرسمى

كانت الخطة التى اتبعتها السلطات الرسمية فى مصر ، البريطانية والمصرية ، هى محاربة المنشورات الشيوعية بالمنشورات الدينية . وكان من الطبيعى أن تلجأ فى ذلك إلى مفتى الديار المصرية الشيخ محمد بخيت المطيعى ، باعتباره الجهة الرسمية الدينية المسئولة عن الإفتاء فى هذه الأمور . فأوعزت إلى من يدعى «الشريف السيد حسن محمد» بتقديم سؤال إلى المفتى يستفتيه فيه فى العقيدة الشيوعية ، ومدى مطابقتها للشريعة الإسلامية!. ورد المفتى على هذا السؤال فى وثيقة تاريخية مطولة لعلها من أهم وأخطر الوثائق التى صدرت فى تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر ، وفيها طعن على الشيوعية طعنا شديدا ، وهاجمها هجوما جامحا ، داعيا المصريين إلى التباعد عنها وعن ضلالاتها . ونظرا لأهمية هذه الوثيقة فاننا نثبتها هنا بحذافيرها .

فتوى مفتى الديار المصرية

ضد البلشفية

فى ٢ يولية ١٩١٩

«سأل الشريف السيد حسن محمد :

«ما قولكم دام فضلكم فى طريقة جماعة البلشفية التى فشت فى هذا الزمان وعم ضررها . وحاصل طريقتهم أنهم يدعون إلى الفوضى ، والفساد وإنكار الديانات ، وإباحة المحرمات ، وعدم التقيد بعقيدة دينية ، وإلى الاعتداء على مال الغير ، وينكرون حق الأشخاص فيما يملكون ، ويعتقدون أنه يسوغ لكل واحد أن يغتصب ما يشاء ممن يشاء ، ويستبيحون سفك الدماء ، وينكرون حقوق الزوجية بين كل زوجين ، كما ينكرون نسبة الأولاد إلى آبائهم ، بل يجعلونهم منسوبين إلى حكومتهم ،

ويهدمون سياج المعيشة العائلية ، ولا يفرقون بين حلال وحرام ، وكل امـرأة تحل لكل واحـد منهم ، ولو لم يكن بينهـا وبينه عـقـد زواج ، ويستبيحون دم كل امرأة تصون عرضها عن أى واحد منهم، وكثيراً ما يجبرون النساء على انتـهاك حرماتهن إذا كن غير متزوجات ، أو على تلويث شرفـهن وشرف أزواجـهن وأولادهن اذا كن مـتـزوجـات وذوات أولاد. وبالجملة فهم قائلون بإباحة كل شيء حرمته الشرائع الإلهية . أفيدونا تؤجروا أثابكم الله».

«ونقول : إن هذه الطريقة قديمة ، وإنها ملة رجل منافق من الفرس من أهل «فسا» ، يقال له زرادشت ، ابتدعها فى المجوسية ، فتابعه الناس على بدعته تلك ، وفاق أمره فيها . وكان ممن دعا العامة إليها رجل من أهل «مذرية» يقال له «مزدق بن بامداز» ، وكان مما أمر به الناس وزينه لهم وحثهم عليه ، التساوى فى أموالهم وأهليهم ، وذكر لهم أن ذلك من البر الذى يرضاه الله ويثيب به ، وحثهم عليه من الدين ، فهو مكرمة من الفعال ، ورضا فى التفاوض . فحض بذلك سفلة الناس على عليتهم ، واختلط له أجناس اللؤماء بعناصر الكرماء ، وسهل سبيل الغصب للغاصبين ، والظلم للظالمين ، والعهر والزنا للعهار والزناة ، حتى يقضوا نهمتهم ويصلوا إلى النساء الكرائم اللاتى لم يكونوا يطمعون فيهن . وشمل الناس بلاء عظيم لم يكن لهم عهد بمثله . وكان ذلك فى مدة ملك قباز ابن فيروز بن يزدجرد من ملوك فارس .

«ولما قضى على ملكه عشر سنين ، اجتمع عظماء دولته ورؤساء ديانته على إزالته عن ملكه، فأزالوه عنه ، وحبسوه، لمتابعته مزدق المذكور، مع أصحاب قالوا إن الله إنما جعل الأرزاق فى الأرض ليقتسمها العباد جميعا بينهم بالسوية ، ولكن الناس تظالموا فيها ، وجعلوا أن منهم فقراء ومنهم أغنياء ، وأنهم يأخذون من مال الأغنياء للفقراء ، ويردون من المكثرين على المقلين ، وأن من كان عنده فضل من الأموال والنساء والأمتعة ، فليس هو بأولى به من غيره .

«فانتهز السفلة حين ذلك هذه الفرصة واغتنموها ، وكاتفوا مزدق المذكور وأصحابه وشايعوهم وهادنوهم على ذلك . فابتلى الله بهم ، وقوى أمرهم ، حتى كانوا يدخلون على الرجل فى داره فيغلبونه على منزله ونسائه وأمواله ، ولا يستطيع الامتناع منهم . وحملوا قباز على تزيين ذلك وتحسينه ، وتوعدوه بفعله إن لم يفعل ما يريدون . فلم يلبثوا إلا قليلا حتى صار الناس لا يعرف الرجل منهم ولده . ولا الولد أباه ولا زوجته ولا أحدا من أقاربه ، ولا يعرف له رحما محرما ولا غير محرم ، بل صاروا كالبهائم ، وصار الرجل منهم لا يملك شيئا مما كان بيده ، وجعلوا قبازا فى مكان لا يصل إليه أحد سواهم ، وقالوا له : إنك قد أثمت وعصيت بسبب أعمالك فيما مضى ، ولا يخلصك ويطهرك مما عملت إلا إباحة نسائك . وراودوه على أن يدفع إليهم نفسه فيذبحوه ويجعلوه قربانا للنار .

«وكان من أنصار قباز رجل يقال له «زرمهر» . فلما علم زرمهر المذكور ما صنع أولئك القوم ، خرج بمن شايعه من الأشراف ، باذلا نفسه ، فقتل من أصحاب مزدق خلقا كثيرين ، وأعاد قباز إلى ملكه . فأخذ أصحاب مزدق المذكور بعد ذلك يحرضون قباز على زرمهر حتى قتله . وكان قباز من خيار ملوك الفرس حتى حمله مزدق المذكور على ما حمله عليه مما تقدم ، فاستشرت الفوضى فى أطراف البلاد وأواسطها، وفسدت الثغور.

«واستمر الأمر كذلك ، إلى أن انتقل الملك إلى كسرى أنوشروان بن قباز المذكور ، فنهى الناس عن أن يسيروا بشىء مما ابتدعه زرادشت ومزدق ، وأبطل بدعتهما ، وقتل خلقا كثيرا ممن ثبتوا على تلك البدعة ولم ينتهوا عما نهاهم عنه منها ، حتى استأصل تلك الطائفة ، وثبت للمجوسية ملتهم التى كانوا لا يزالون عليها .

«وقد جاء الإسلام . فقضى على تلك الطريقة الفاسدة ، وأنزل كتابه العزيز على رسوله صلى الله عليه وسلم ، فأمر فيها الناس كافة بكل خير، ونهاهم عن كل شر ، وأمرهم بالاعتقاد بالعقائد الصحيحة فى حقه تعالى، بوصفه بكل كمال يليق بشأن الألوهية ، وتنزيهه عن كل نقص تتعالى عنه صفة الربوبية . وكذلك فى حق الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام، فأمر باعتقاد عصمتهم عن المعاصى ، وتنزيههم عن كل نقص يخل بمنصب الرسالة . وشرّع العقود الناقلة للملك من بيع وهبة ووصية وغير ذلك ، وبين المواريث ، ونصيب كل وارث فيما يرثه عن مورثه ، وبين فى كتابه العزيز أنه هو سبحانه الذى تولى بنفسه قسمة المعيشة بين الخلائق ، فقال تعالى : «الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر» ، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

وقد خطب النبى صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ، التى انتقل بعدها بيسير من دار الفناء إلى دار البقاء . فقال عليه الصلاة والسلام:

«أن الحمد لله نحمده، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلاهادى له . وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله.

«أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، وأحثكم على طاعة الله ، وأستفتح بالذى هو خير . أما بعد: أيها الناس . اسمعوا منى أبين لكم ، فإنى لا أدرى لعلى لا ألقاكم بعد عامى هذا فى موقفى هذا .

«أيها الناس: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا . ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد. فمن كان عنده أمانة فليؤدها إلى الذى ائتمنه عليها .. وان ربا الجاهلية موضوع ، وان أول ربا أبدأ به ربا عمى العباس بن عبد المطلب. وإن مآثر الجاهلية موضوعة غير السدانة والسقاية والعمد ، وشبه العمد ما

قتل بالعصا أو الحجر ، وفيه مائة بعير . فمن زاد فهو من أهل الجاهلية .
أيها الناس ، إن الشيطان قد يئس أن يعبد فى أرضكم هذه ، ولكن قد رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم .

«أيها الناس . «إنما النسىء زيادة فى الكفر، يضل به الذين كفروا ، يحلونه عاما ويحرمونه عاماً؛ ليواطئوا عدة ما حرم الله» . وان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض . وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض، منها أربعة حرم» ، ثلاثة متواليات ، وواحد فرد: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب الذى بين جمادى وشعبان . ألا هل بلغت ؟ اللهم اشهد .

«أيها الناس ، إن لنسائكم عليكم حقا ، ولكم عليهن حقاً . لكم عليهن ألا يواطئن فراشكم غيركم ، ولا يدخلن أحدا تكرهونه بيوتكم إلا باذنكم ، ولا يأتين بفاحشة . فان فعلن ، فان الله ، قد أذن لكم أن تعضلوهن ، وتهجروهن فى المضاجع ، وتضربوهن ضربا غير مبرح . فإن انتهين ، وأطعنكم ، فعليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف. وإنما النساء عندكم عوار لا يملكن لأنفسهن شيئا ، أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، فاتقوا الله فى النساء واستوصوا بهن خيرا . ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد .

«أيها الناس . إنما المؤمنون إخوة ، فلا يحل لامرىء مال أخيه إلا عن طيب نفس منه . ألا هل بلغت ؟ اللهم اشهد .

«فلا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم أعناق بعض ، فإنى تركت فيكم ما إن أخذتم به لم تضلوا بعدى : كتاب الله ، وأهل بيتى . ألا هل بلغت ؟ اللهم اشهد .

«إن ربكم واحد ، وان أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من تراب : إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، وليس لعربى على عجمى فضل إلا بالتقوى. ألا هل بلغت ؟» اللهم اشهد .

«قالوا : نعم . قال : فليبلغ الشاهد فيكم الغائب .

«أيها الناس . إن الله قد قسم لكل وارث نصيبه من الميراث ، ولا يجوز لوارث وصيته فى أكثر من الثلث . والولد للفراش ، ومن دعى إلى غير أبيه ، أو تولى غير مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» .

●

«ومن ذلك كله يُعلم أن طريقة البلشفية طريقة تهدم الشرائع السماوية، وعلى الأخص الشريعة الإسلامية رأسا على عقب . فهى تأمر بما نهى الله سبحانه وتعالى عنه فى كتابه العزيز على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . فهى تأمر بسفك الدماء ، والاعتداء على مال الغير ، والخيانة ، والكذب ، وهتك الأعراض ، وتجعل الناس فوضى فى جميع معاملاتهم : فى أموالهم ونسائهم وأولادهم ومواريثهم ، حتى يصيروا كالبهائم بل هم أضل سبيلا . وقد نهى الله عن كل ما ذكر . فهم كفار، طريقتهم تفضى إلى هدم كيان الاجتماع الانسانى ، وإلى انحلال نظام العمران وإنكار الأديان ، وتنذر العالم أجمع ، وتهددهم بالويل والثبور، وتحرض الطبقات السافلة حتى تثير حربا عوانا على كل نظام قوامه العقل والأدب والفضيلة .

«فعلى كل مسلم صادق أن يحذر منهم ، ويتباعد كل البعد عن ضلالاتهم وعقائدهم الفاسدة وأعمالهم الكاسدة ، فإنهم ـ بلا شك ولا ريب ـ كفار لا يعتقدون بشريعة من الشرائع الإلهية ، ولا يعتقدون دينا سماويا، ولا يعرفون نظاما .

«وبالجملة، فكسرى أنوشروان ، الذى هو مجوسى يعبد النار ، لم يرض طريقة هؤلاء الجماعة ، لأنها مضادة للعدل والنظام . فكيف بأهل

الإسلام ، الذين أمرهم الله على لسان نبيه بقوله تعالى : «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، يعظكم لعلكم تذكرون .

في ٤ شوال سنة ١٣٣٨ و ٢ يوليو ١٩١٩

الفقير إليه عز شأنه

محمد بخيت المطيعى - عفى عنه»

انتهى نص فتوى الشيوعية ، وبقى أن نقدم عنها بعض الملاحظات:

أولا : إن السؤال الذى كان موضع الإفتاء والذى قدم للمفتى ، قد صيغ - كما رأينا - صياغة خاصة تجعل الرد منطويا فى نفس السؤال ، وبالتالى تجعل الفتوى بالصورة التى ظهرت بها أمرا محتوما . والغرض من ذلك الحصول على فتوى دامغة ضد الشيوعية لاستخدامها فى الأغراض المختلفة التى سترد بعد .

ثانيا : بعد صدور الفتوى قامت الحكومة المصرية بطبعها بالزنكوغراف بمصلحة المساحة لتوزيعها . فقد ذكرت جريدة الأهرام التى نشرت نص الفتوى أنها حصلت على نسخة منها مطبوعة بالزنكوغراف بمطبعة مصلحة المساحة الأميرية .

ثالثا : إن شخصية السائل كانت على الأرجح شخصية لا وجود لها . فلم يظهر له أثر عقب صدور الفتوى ، رغم ما أثارت من ضجة ، ورغم علامات الاستفهام والتشكيك التى أثيرت حوله .

رابعاً : إن إقدام المفتى على الافتاء فى سؤال صيغ بالصورة التى قدم بها إليه، يحتاج هو الآخر إلى علامة استفهام ! فكما ذكرنا كان الرد منطويا فى نفس السؤال ، وبالتالى فإنه كان من البداهة بحيث لا يحتاج إلى إجابة ، بله فتوى! . لذلك لا عجب إذا أصبح المفتى نفسه محل اتهام بعد صدور الفتوى ، ليس فقط من خارج هيئة علماء الدين ، بل من داخل علماء الأزهر أنفسهم !

خامسا : كانت الصحف البريطانية هي أول من أذاع نبأ الفتوى ، فقد نشرت الخبر جريدة التايمز الصادرة فى أول أغسطس ، وأبدت أملها فى أن يكون لتلك الفتوى تأثير كبير فى نفوس المسلمين يبعدهم عن خطر المبادىء البلشفية . كما اهتمت جريدة «النير إيست» بإذاعة النبأ . وعنها نقلت الصحف المصرية خبر الفتوى . وهذا يلقى الضوء على دور السلطات البريطانية الأساسى فى المعركة ضد الشيوعية ، كما يشير إلى تحالف الحكومة المصرية «التى كان يرأسها محمد سعيد باشا فى ذلك الحين» مع الاحتلال فى مواجهة العدو المشترك .

ثانيا : على الصعيد الشعبى :

على كل حال ، لم تكد تنشر فتوى مفتى الديار المصرية ، حتى أثارت صدى واسعا لدى الرأى العام المصرى ، وشغلت صفحات كثيرة فى الصحف المصرية ، وذلك على الرغم من أن الاهتمام فى ذلك الحين كان منصبا بصفة رئيسية على القضية الوطنية وتتبع نشاط الوفد فى أوروبا . والظاهرة الملفتة للنظر هى أن غالبية الآراء كانت متفقة على مهاجمة المفتى والطعن على الفتوى والتشكيك الحاد فى مبعث السؤال والسخرية من السائل . والأمر الأكثر إثارة أن أقوى أصوات الاعتراض على الفتوى كانت منبعثة من الأزهر نفسه ومن الأزهريين!

أما الظاهرة الثانية ، فهى أن صحف الوفد (وادى النيل والنظام) كانت هى المنابر التى اتخذها مهاجمو المفتى والفتوى لعرض وجهات نظرهم . بينما كانت جريدة المقطم الموالية للاحتلال ، منبرا للمدافعين !، الأمر الذى يعطى المسألة بعدا وطنيا إلى جانب بعده الاجتماعى .

وقد بدأ الهجوم على المفتى والفتوى فى جريدة «وادى النيل» الصادرة يوم ٢٠ من أغسطس ١٩١٩ ، حين نشر الشيخ على سرور الزنكلونى ، وهو من علماء الأزهر ، ومن تلاميذ الشيخ محمد بخيت

نفسه، مقالا مهماً نقد فيه أستاذه نقدا شديدا . فقد بدأه بالقول بأنه اطلع في جريدة وادى النيل على استفتاء لصاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية ، «ونظرا لأنى من رجال الدين الإسلامى ، وعلى أن أدفع عنه كل ما يشوه جماله الطبيعى ، وأدافع عن رجاله ماداموا على الحق ، فقد أردت أن أكشف للقراء عن وجه الحقيقة ليطمئن المسلمون على دينهم» ، ثم استطرد يقول :

«إن أحكام الإسلام لم تبن على الهوى ، ولا قيمة لها فى نظر الدين اذا كان مثارها الغرض والتذرع والتأويل على أسسها المتينة ، وهى الكتاب والسنة الصحيحة وإجماع أهل الرأى من العلماء المبنى عليهما ، وقياس النظير من الحوادث المستجدة على نظيره من الحوادث الواقعة زمن التشريع بلا فارق . وكل حكم خالف هذه الأصول يعد دخيلا فى دين الإسلام ، وإن نطق به ألف عالم ، وسطر فى ألف كتاب من فتاوى المتأخرين» .

ثم انتقل إلى الطعن فى صلب المنهج الذى اتبعه المفتى فى الإفتاء ، وهو - فى نظره - «الإفتاء فى موضوع السؤال حسب صياغته ، دون التحقق من حقيقته وصحته ، وعدم ملاحظته حال السائل وغرضه ، فقال :

«إن بعض الحوادث قد يحتاج إلى دقة ورجوع إلى الله لمعرفة وجوه المنفعة والمضرة فيها . وهنا يجب على المفتى أن يتبين حقيقة الأمر المسئول عنه ، ليدرك منافعه ومضاره ، فيبنى حكم التحليل والتحريم على أكثرها منفعة وأشدها ضررا ، لتسلم الشرائع من العبث ، ويطمئن العالم . كما يجب عليه أن يلاحظ حال السائل وغرضه من الاستفتاء ، فيستهديهما على إصدار الحكم ، وأنه لله لا لغيره !.

ثم قال الشيخ الزنكلونى : «ولكن الفتوى - إن ثبتت - فلابد أن تكون مبنية على ما يفهمه أكثر الناس من الترادف بين بلشفية وفوضوية . فإذا

صح هذا الترادف ، كانت الفتوى صحيحة متفقة مع الدين ، أما اذا كانت البلشفية بالمعنى الذى يفهمه الخواص من أنها عبارة عن انفجار الشعوب المظلومة ضد حكوماتنا المستبدة ، وإضعاف سلطان الفراعنة ، وكبح جماح القوى الذى لا هم له الا ابتلاع الضعيف ، وإعطاء كل ذى حق حقه ـ وهذا ما جاءت به الشرائع وقررته النواميس الصحيحة ـ خصوصا إذا كان السائل يتذرع بالفتوى إلى هلاك شعب ضعيف يريد أن يحيا حياة طيبة ، ليتمكن القوى من إدامة ابتلاعه ، والطمأنينة منه على جوفه، مخافة أن تمله الحياة فيولد له فى بداية الأمر مغصا شديدا ينتهى بخروجه من جوفه طوعا أو كرها ـ إذا فالفتوى باطلة ، وهى ضد الإسلام والنصرانية معا فى كل عصر وفى أى مكان . لأن الله بعث رسله بالحكمة والعدل ، فإذا لم تقمها الحكومات ، أقامتها الشعوب !

نشر الشيخ على سرور الزنكلونى هجومه هذا على فتوى الشيخ على بخيت يوم ٢٠ أغسطس ١٩١٩ ـ كما ذكرنا ـ ولم يلبث أن توالى الهجوم . فبعد ثلاثة أيام ، نشرت الجريدة الوفدية كتابا آخر بعث به إليها من أطلق على نفسه اسم «قاض شرعى» ، هاجم فيه السائل والمسئول معاً، وأثار الشكوك حول السائل بصفة خاصة.

فقد تحدث عن فتوى المفتى ورد الشيخ على سرور الزنكلونى ، وقال: «ليس يصح لنا أن نترك الشيخ بخيتا ولا نسأله عن حقيقة السيد حسن محمد الشريف الذى استفتاه : أموجود هو أم مفقود ؟ ، وعلى فرض وجوده، فمِنْ أعداء البلشفية هو ؟ فلا يسمع قوله فيهم ، أم من أوليائهم ؟ فلا يحسن به أن يشوه طريقة مواليه، أم هذا رأى للأستاذ فى الحقيقة وضع على طريقة السؤال والجواب ـ كما قالت الأهرام ؟ وعلى كل حال فمِنْ أى أرض نبت ذلك السائل ، ومن أى سماء سقط؟» .

ثم قال القاضى الشرعى : « لو أن الحكومة ، التى عنيت بالفتوى وطبعتها بالزنكوغراف فى مطبعة المساحة ، هى التى استفتت الأستاذ ،

لقلنا : مصدر رسمى له قيمته الرسمية ، نؤمن به إيماننا بأخبار الحكومة ، ونصدقه تصديقنا لها . فأما وليس لحكومتنا يد ظاهرة فى هذه الفتوى ، سوى طبعها فى مطبعة المساحة ، فاننا نلح هنا لمعرفة ذلك المستفتى الذى نقل لنا مذهبا قام يهدد المذاهب ، ورأيا هب يلتهم الآراء».

ثم انتقل القاضى الشرعى إلى معالجة فحوى السؤال موضع الفتوى والغرض منه ، فقال :

«لم يُعرف المذهب (الشيوعى) فى مصر ـ على ما نعلم ـ ولم يتصد للرد عليه من زعماء المذاهب والأديان هنا سوى المفتى . فلو صح أنه هادم للأديان السماوية فما الذى أقعد غبطة البطريرك ونيافة الحاخام وسائر زعماء الملل والنحل عن محاربته وخذلانه؟ . واذا صح ما نقله الشيخ المفتى من أنه بدعة مجوسية ابتدعها مزدك فى مذهب «الزرادشتية»، فما الذى بعثها من مرقدها ونشرها من قبرها ، وأحياها بعد أن مات أهلها ومات عصرها ؟ . بل لو كانت بدعة مجوسية صورتها هذه الصورة التى جاءت فى الفتوى ، لما احتاجت لرأى المفتى ، لأن هذا الرأى الكريم يدخر لدقائق المسائل الفقهية وخفايا الفروع الشرعية . أما المسائل المعروفة للعامة ، والتى لا تخفى على سواد الناس ودهمائهم ، فلم تكن فى عصر من العصور ، ولا فى مصر من الأمصار ، محل استفتاء المستفتين ، ولا هى محل أفكار السادة المحققين ، ولا مقدح زناد آراء كبار المشترعين . أىُّ مسلم يجهل أن الله حرم الأعراض وسفك الدماء ، فيحتاج إلى هذه الفتوى لترده إلى يقينه وتلزمه أحكام دينه؟».

ثم انتقل «القاضى الشرعى» بعد ذلك إلى نقد الفتوى من ناحية المنهج والشكل ، فقال :

«إننا بعد هذا نرى أن فتوى الأستاذ قد خالفت الفتاوى فى الطريقة والشكل . وليس ذلك فقط فى عناية الحكومة بها ، ولا فى كتابتها بخط صاحبها ولا فى أخذ صورتها بالزنكوغراف ، بل فى طريقة وضعها !

«فالعادة أن الفتيا تكون على صورة الشرط والجزاء ، خذ لك مثلا فتاوى المفتين لمحاكم الجنايات ، فإنها تكون فى العادة هكذا : «إذا ثبت القتل ، وجب القصاص» . هذا بعد أن يقرأ المفتى تحقيق البوليس والنيابة وبيان الاتهام وردود الدفاع ومناقشة الشهود وملاحظة القرائن ، وكل ما يصل بالقاضى إلى الحكم - يقرأ كل هذا ، ويتردد فى فتواه ، فيحتاط فى جوابه، ويضعه موضع القانون العام غير خاص بمادته ولا مقيد بمادة . ليس هذا خاصا بفتاوى القتل فحسب ، بل وبالمواريث والعقود والأنكحة وغيرها ، شأنها هذا الشأن وحالها هذا الحال .. ولكن الفتوى البلشفية جاءت جازمة حاسمة غير مرتابة ولا متشككة . فقد قال فضيلة المفتى فى البلشفية : «إنهم بلا شك ولا ريب كفار ، لا يعتقدون دينا سماويا ، ولا يعرفون نظاما» . فأما أن هذا مما لاشك فيه فمحل نظر لوجوه :

«الوجه الأول ، أن ناقل البلشفية لفضيلة الأستاذ فرد واحد مجهول حاله ، لا يعرف عدله من فسقه ، ولا تثبته من رعونته . وخبر الواحد كما قال الأصوليون لا يفيد الجزم ، هذا إذا كان عدلا ، فما بالك بمجهول الحال ؟

«الوجه الثانى ، أن الفتوى مبناها وأساسها أن البلشفية تساوى «المزدكية» ، وأن المزدكية بدعة فى «الزرادشتّية» وأن الزرادشتية ديانة مجوسية . فأما أن البلشفية تساوى المزدكية ، فهذا ما لم يقم به برهان ، بل قام البرهان على خلافه ، فإن البلشفية - على ما عرف من تعريفها - هى القول برأى جماعة ظهرت فى روسيا سنة ١٨٨٢ ، وإذا كان ذلك كذلك ، فأين هى من المزدكية التى ظهرت على عهد كسرى بدعة فى الزرادشتية التى ظهرت قبل الميلاد بأكثر من سبعة قرون؟» .

«الوجه الثالث ، أن أعداء البلشفية يرتابون كل الريب فى أنها تبيح الأعراض . ولا أدل على ذلك مما نقله سلامة أفندى موسى عن الدكتور «هارولد ويليامس» أحد أعداء البلشفية ، وهى «إنى قمت بتحريات خاصة

بين بعض أصدقائى الذين جاءوا أخيرا من روسيا بخصوص الزعم القائل بتعميم الإباحية هنالك . وكلهم يقولون بأنهم لم يسمعوا شيئا من هذا العمل ولا رأوا منشورا من الحكومة بهذا المعنى . فمن المؤكد أن الحكومة لم تقرر شيئا فى هذا» .

ثم قال «القاضى الشرعى» : «إذا كانت كل هذه الشكوك قائمة ، فما وجه الجزم بكفرهم والقول بجحودهم؟ مهما يكن الحال ، فان للتثبت من الأخبار ومعرفة وجوهها طريقا غير هذا الطريق . فقد كان السلف الصالح من علمائنا لأجل أن يقرروا مذهبا أو ينفوه، يبحثون عنه فى موارده ومصادره ، ويتلقون عن أهله ويناقشونهم فيه ، ويتحملون فى ذلك الأسفار ومفارقة الديار إلى قاصى الأقطار ، وربما درسوا لذلك لغات غير لغاتهم ، وعرفوا تواريخ أجيال غير أجيالهم . والذى يقرأ تاريخ الغزالى وما عاناه عندما حاول أن يكتب كتابه «التهافت» ليرد به على الفلاسفة ، لعلم مقدار عناية السلف بالحرص على استقاء الأمور من مصادرها وتلقيها من ينابيعها » .

واختتم القاضى الشرعى كلامه باقتراح طريف هو : «انتظار الحكم على البلشفية حتى يأتينا كتاب بها مختوم مأخوذ بالزنكوغراف عن خط لينين!»

فى ذلك الحين تقدم بعض الأزهريين للدفاع عن المفتى ، ولكنهم لم يذهبوا إلى الطعن على الشيوعية ، وقد اتخذوا جريدة المقطم منبرا لهم . فقد تساءل أحدهم عما إذا كان يحسن بالمفتى أن يقول للسائل:إن سؤالك بديهى وأنا أمتنع عن الإجابة عليه؟ وأبدى تعجبه لتعقيب القاضى الشرعى على الفتوى، وخصوصا سؤاله عن المستفتى وعمن يكون ، وقال:

«هب ياحضرة القاضى أن الحكومة المصرية أو غيرها قد استفتت فضيلة الشيخ بصفة رسمية عن عقيدة هذه الجماعة ، وهل تنطبق على

الشريعة الإسلامية أولا تنطبق ، هل يقول لها : أنا لا أعترف بوجود مذهب كهذا المذهب ، أو يقول لها إن السؤال بديهي ، أم بماذا يقول ؟ .

وكتب أزهري آخر في اليوم التالي في نفس المعنى فقال : «إن المستفتي في جميع الأزمان لم يكن محلاً لبحث الباحثين ونقد الناقدين ، وإن الأسئلة قد تتضمن وقائع حاصلة أو سبق حصولها ، كما تتضمن وقائع قد تقع في المستقبل وقد لا تقع أصلا ولكن يجيز العقل وقوعها ، وإن المجيبين إنما عنوا ويعنون بأمرين لا ثالث لها : (١) مطابقة الجواب للسؤال (٢) صحة تطبيق الأحكام الشرعية على الوقائع التي تضمنها السؤال .

أما فيما يختص بالبحث فيما إذا كانت المبادىء والتعاليم التي تضمنها السؤال هي مبادىء وتعاليم البلشفية أم للبلشفية تعاليم تخالفها ، فقد اعتبره الكاتب: «خارجا عن موضوع الفتوى ، ويجب أن يكون بحثا لموضوع البلشفية ذاتها «سواءأكان موجها إلى السائل أم موجها إلى آخر .

وقال: إنه كان أجدر بالقاضي أن يعتني بهذا البحث ، وإنا نطلب هذا الطلب من كل من يتعرض للنشر في هذا الموضوع ، إذ كل مقال يخرج عن ذلك لا يفيد في بيان الحقيقة ، فنرجو أن يكون البحث مؤيدا بالدليل والبرهان ، لأن كل ما نعلمه عن البلشفية من الأخبار والتلغرافات ، إن لم يكن هو المبادىء والتعاليم المبينة بالسؤال ، أو ما يقع منها ، فهو أنها نظام تحاربه الحكومات الملكية بأنواعها والحكومات الجمهورية الحرة» .

ثم أكد الأزهري المدافع عن المفتي، أن «جواب فضيلة المفتي منقول من أوثق الكتب التي يعول عليها في الإسلام والدين الإسلامي ، مثل تاريخ الطبري، وابن الأثير، والملل والنحل ، وغير ذلك . فلا داعي الآن لأن يعارضنا منازع لا يعلم في الإسلام ولا في الكتب الإسلامية الصحيحة .

فى ذلك الحين كان يبدو أن ثمة ضغطا على الشيخ على سرور الزنكلونى للتراجع عن موقفه من أستاذه . وقد اختار الشيخ أن يتراجع فى هذه النقطة وحدها ، ولكنه بالنسبة للقضية الأساسية ذاتها أصر على موقفه منها . فقد عاد فكتب إلى جريدة وادى النيل مرة أخرى يقول إنه حين كتب كتابه الأول ، لم يكن نص السؤال والفتوى قد نشرا بعد ، وبالتالى لم يكن قد اطلع على نص الفتوى! «والآن وقد نشر السؤال والجواب ، فلا وجه للنقد على فضيلة المفتى ، إذ الجواب على قدر السؤال. ثم انتقل من هذه الترضية إلى الإمساك بتلابيب السائل حيث أدار معه حوارا ممتعا حول صيغة سؤاله، جرده فيه مما وجهه إلى الشيوعية من تهم . وقد أدار الحوار على النحو الآتى قائلا :

«غير أنى أوجه كلمة للسائل خالصة لله : إنه فى سؤاله قد حدد معنى البلشفية ، وأنها الفوضوية المطلقة فى كل شيء وإباحة كل من الأنفس والأموال والأعراض ، وانتهاك كل الحرمات ، وتنكر الأنساب ، وهدم الديانات .. وكل ذلك يعلم من سؤاله . هذا المعنى فيما أظن لا وجود له وقد دخل النوع الإنسانى فى كماله الطبيعى بتأثير الأديان ورقى العقول . إن باعث الشهرة وحده ليس كافيا فى إيجاد مذهب ينشر بين العالم ، بل لابد من اعتماده على معقولات ثابتة تدفع أصحابه إلى تلك الحركات .. أما أن هذه المقولات صادقة أو كاذبة ، تتفق مع نظام العالم المحكم أو لا تتفق ، فذلك شيء آخر . ولذا جاءت الشرائع الإلهية ميزانا عادلا لحل مشكلات العقول . إن الشرائع السماوية المؤيدة من الله لم تتمكن من نسخ بعض العادات فى بعض الأمم إلا بالتدريج والجهاد الشديد ، فكيف يصدق العقل أن جماعة من بنى الإنسان فى القرن العشرين يوجدون مذهبا ويكونون وحدة ليهدموا بها نظام العالم كله ، ثم هم مع ذلك يحاربون ويثبتون؟ ولئن صح هذا المعنى فى شباب الزمان وانغماسه فى ظلمات الجهل من جماعة الوثنيين زمن زرادشت ومزدق كما ذكر فى الفتوى ، لا يصح فى كماله ونورعلمه بين المسلمين

والمسيحيين . إن الدفاع عن النفس والمال والعرض والنسب طبيعي في الإنسان . بل لو أنعمنا النظر لوجدناه فطريا في الحيوان .. إن الناظر في تاريخ العالم وتطورات التشريع يعلم علما يقينا أن الله تعالى لم يجمع قبائح العالم في زمان واحد في طائفة معينة كما جمعها حضرة السائل في جماعة البلشفيك . فالإنسان بطبيعته منبع الخير والشر ، ولا يكون شرا محضا إلا إذا حرم العقل وسلب التفكير ، اللهم إلا أن يكون غرض السائل سحب الحكم على لفظ بلشفية باعتبار أصل الوضع، كما هو نص الفتوى، ليستعمله كما شاء . فإنا ننزه الأمم ، التي قال بعض الجرائد إن الفتوى من أجلها ، عن هذا المسخ مهما تغالوا في الأمر . والله يعلم أني لم أقصد بكلمتي هذه ، ولا بالتي سبقتها تأييد البلشفية في أي معنى كان ، فاني لم أعرف عنها شيئا أكثر مما يذكر في التلغرافات من أنهم قوم يحاربون ويحاربون . ولو أن فيها شيئا ضد الإنسانية وراء الخروج عن الطاعة ، وكفى به إجراما ، لتغنى به الغربيون ، وهم أحرص الناس على نشر معايب الأعداء . فليتق الله المؤمنون ».

على كل حال ، فان تراجع الزنكلوني عن مهاجمة الشيخ محمد بخيت، وتركيزه على مناقشة السائل ، لم تفد الشيخ محمد بخيت كثيرا . ففي ذلك الحين كان الشيخ محمد بخيت محل اتهام من كثير من الوطنيين ، ليس فقط بالنسبة لفتوى الشيوعية ، بل وبالنسبة لموقفه من الحركة الوطنية إجمالا . وبلغ الأمر أن اتهمه البعض بالعمالة لبريطانيا .

وقد تصدت جريدة «النيرايست» البريطانية للدفاع عنه في مقال نشر في أغسطس ١٩١٩ بمناسبة إصداره فتوى الشيوعية . ففي هذا المقال كتبت الجريدة تشيد «بنزاهة فكر الشيخ» ، وجرأته في إبداء رأيه ، وقالت إن ذلك قد جعله محل إساءة الناس به وبوطنيته ، وقد وصل سوء الظن بالناس إلى أن ادعى معظمهم أن الحكومة البريطانية أعطته مبلغا كبيرا من المال ليقضي على الحركات الوطنية التي كانت تنبعث من الأزهر . ولما كان الأستاذ متوسط الحال وليس بذي مال جم ، ولم يظهر

عليه إلى الآن مزيد من الغنى الفجائى ، فإن ذلك يعد دليلا واضحا على أنه نزيه مستقل الفكر .

وبعد ذلك هل يمكن القول إن السلطات المصرية والبريطانية قد خسرت حرب المنشورات الشيوعية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على الإجابة على سؤال آخر هو : هل كان غرض السلطات البريطانية من إصدار الفتوى هو الداخل أو الخارج ؟

ذلك أن جريدة وادى النيل قد ذهبت إلى أن الفتوى إنما صدرت لتأليب المسلمين فى روسيا ضد الحكومة السوفيتية أثناء الحرب الأهلية الروسية ، وأنه لولا أن جريدة «التيرايست» قد نشرت خبرها لبقيت سرا لا يعلمه إلا المفتى ومن أبلغوا نبأها إلى هذه الجريدة.

ثم قالت: «والذى علمناه نحن بسؤال العارفين أن فضيلة الشيخ بخيت وضع فتواه لنشرها فى الأقطار الإسلامية التى يقال إن البلشفية تسربت إليها ، كالقوقاز وبلاد التتر وغيرها ».

على أننا نعتبر ذلك مبالغة غير مقبولة من الجريدة ، لسبب بسيط هو أن الحكومة المصرية عندما قامت بطبع الفتوى ، لم تطبعها بلغات هذه الشعوب ، وإنما طبعتها باللغة العربية . وهذا يدل على أن الهدف كان داخليا . على أننا لا نستبعد إطلاقا أن يكون الغرض خارجيا أيضا ، وأن تكون هذه الفتوى قد ترجمت ووزعت بين الشعوب الإسلامية فى روسيا لتأليبها ضد الثورة الروسية. وعلى كل حال فان الأمر يتطلب عناية المؤرخين السوفيت ببحث هذه النقطة .

استمر الجدل حول الشيوعية حتى نهاية شهر أغسطس ١٩١٩ . وفى ظل الهجوم الشديد الذى وجه إلى الشيخ بخيت، كسبت الشيوعية عطفاً بين الرأى العام لما تبدى له من تجن عليها فى الفتوى من ناحية ، ولما تبدى من دور الإنجليز فيها .

وسنحت الفرصة للعناصر اليسارية لتعريف الرأى العام بالشيوعية والترويج لها على صفحات الجرائد ، كما هو الحال بالنسبة للمقال الذى نشر لمن يدعى عبد الحفيظ يونس ، والذى روج فيه للشيوعية ترويجا ذكيا ، فقد ذكر أنه نظرا لما كثر من الكلام حول البلشفية وتناقض الآراء بشأنها ، فقد رأى أن ينشر كلمة موجزة عنها ، وإن فيها لبيانا وذكرى لقوم يعقلون . ثم مضى يقول:

«البلشفية ـ كما يعرفها أنصارها ـ هى أن تقوم الأكثرية المهضومة الحق بنزع السلطة الاستبدادية من يد الأقلية الظالمة، ليتسنى لتلك الأكثرية أن تنشر العدل والمساواة بين كل الأفراد . وليست هى الفوضى ولا استباحة العرض والمال وغير ذلك من الأمور الشائنة التى لا تنطبق على نواميس المدنية ولا تجتمع على قواعد المدنية الراقية . بيد أنها تعمل على توزيع الأعمال على كل صالح للعمل حتى لا يوجد فرد مهمل ، وتقوم بتقسيم الفائدة على العاملين بنسبة تقسيم أعمالهم ، دفعا للظلم وهضم الحقوق ، وتتعهد العجزة والمقعدين والذين لا يصلحون لمباشرة الأعمال للوازم المعيشة وضروريات الحياة، مراعية فى كل ذلك بقاء الملاك على أملاكهم ومنحهم حرية التصرف فيها ، وإعطاءهم من الفائدة والأرباح ما يلائم حالتهم القومية ويتناسب مع شرف أسرهم ومقدار ما يمتلكون . وفوق هذا فإنها تتعهد للنشء بالتعاليم التى تقوى فى نفسه ذلك المبدأ ليترعرع وقد امتلأ ثقة بنفسه واعتمادا عليها فى كل مسائل الحياة . وعلى ذلك فهى تسعى لتكوين الحكومات الدستورية التى من شأنها أن تنشر العدل والمساواة ، وتحارب الظلم والاستبداد وهضم الحقوق والبطالة والكسل ، وتحمل أولى الكلالة والمنكوبين ، وتعين على نوائب الدهر ، وتعلم المرء كيف يعتمد على نفسه فيما يهمه ويلزمه .

«وإذا كانت البلشفية كذلك فإنها تساير جميع الأديان خطوة بخطوة ، وتتفق معها روحا وغاية ، وإن خالفتها أحيانا فى الأغراض والمشخصات بحسب اختلاف الأمم التى تتمذهب بها فى الدين والقومية . فالأمم التى

لها دين يتفق معها فى الجوهر والغاية ، تتخذ دينها قانونا لتنفيذ ما يفترضه ذلك المبدأ . والأمم التى لا دين لها ، أو لها دين غير محتم فى نظرها ، تضع لتنفيذ ذلك ما شاءت من اللوائح والقوانين» .

كان هذا المقال أنموذجا للكتابات المدافعة عن الشيوعية التى انطلقت بمناسبة فتوى البلشفية . وكان من الطبيعى أن يتملك الجزع البورجوازية المصرية خوفا من استمرار هذا التيار ، فكتب أمين عز العرب مقالا بعنوان : «أغلقوا هذا الباب» ، أبدى فيه خشيته من أن تكون نتيجة إصدار الفتوى وشيوع أمرها أن يكثر حولها الأخذ والرد ، وقد يقول قائل وهو يرد على فضيلته : «وما يدريك أن تلك هى مبادىء البلشفية» ، فتستغل هذه العبارة وما شابهها من العبارات على أنها مدح للبلشفية وتجريد لها من الأوصاف التى عرضها السائل فى سؤاله» .

ثم نبه الكاتب إلى ما نشره المقطم من الدعوة للبلشفية علنا فى ميدان العتبة الخضراء ، وإلى ما وقع عليه هو نفسه من إحدى النشرات التى تدعو إلى اعتناق الشيوعية ، وقال إنه نظرا لذلك يرى «واجبا علينا معشر المصريين عدم الخوض فى هذا الموضوع ، لا مدحا ولا ذما ولا انتقاصا ولا غير ذلك ، فنترك الباب مغلقا لنسد النافذة فى وجه كل من يحاول أن ينال منا أربا» .

وقد أفلح هذا المقال بالفعل فى إنهاء النقاش ، فأغلق الباب الذى فتحته فتوى البلشفية .



الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية

الدبلوماسية المصرية
أثناء الحرب العالمية الثانية

منذ أن فقدت مصر سيادتها فى عام ١٥١٧ وأصبحت ولاية عثمانية، لم تعد لها سياسة خارجية خاصة، ولكن عندما ضعفت الدولة العثمانية، وتمكن بعض المماليك أو الولاة من تحدى السلطان العثمانى والخروج على طاعته ، لم يعد مفر من انتهاج سياسة خارجية خاصة .

فعندما خرج على بك الكبير على السلطان العثمانى فى الستينات الأخيرة من القرن الثامن عشر، توجه بأنظاره إلى الفتوحات الخارجية ، واتخذ سياسة فتح طريق البحر الأحمر ومصر للتجارة بين أوروبا والشرق، وهو الطريق الذى كان قد أغلق فى مطلع القرن السادس عشر بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وقيام إمبراطورية برتغالية .

وعندما ولى محمد على حكم مصر استطاع أن يكون لنفسه سياسة خارجية خاصة ، بلغ من تأثيرها أن هددت التوازن الدولى ، وأدت إلى الاصطدام بالدول الأوروبية الكبرى ، حتى انتهى الأمر بتسوية لندن ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ .

أما إسماعيل فقد استطاع بعد جهود متواصلة أن يحصل على الفرمان الشامل عام ١٨٧٣ الذى أعطى مصر حق إبرام ما تراه من

اتفاقات ومعاهدات متصلة بشئون الادارة الداخلية على شريطة «عدم الإخلال بمعاهدات الدولة العلية مع الدول» (١) .

ومع ذلك ، فحين كانت مصر تتخذ لنفسها سياسة خارجية خاصة ، لم تكن تملك الأداة الدبلوماسية التى تمارس بها هذه السياسة فى الدول الأجنبية . ففى عهد محمد على ، لم يكن يمثله فى القسطنطينية سوى «كتخدا» أو وكيل عنه ، ولم يكن له من يمثله فى عواصم الدول الأوروبية. أما الدول الأوروبية فكانت ترسل سفراءها إلى القسطنطينية ، بينما كانت ترسل إلى مصر ممثلين بدرجة قناصل (٢) . ولكن مصر كثيرا ما كانت ترسل بعض البعثات إلى البلاد الأجنبية لبعض الأغراض وحل المنازعات (٣) .

وقد نشأت أول وزارة خارجية فى مصر فى العصر الحديث فى عهد الخديو إسماعيل مع إنشاء أول هيئة نظارة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ . وحين احتلت انجلترا مصر ، أبقت على هذه الوزارة نظرا لأن مصر ظلت من الناحية الشرعية تحت السيادة العثمانية، وان بقيت السيادة الفعلية فى يد بريطانيا .

فلما اندلع لهيب الحرب العالمية الأولى ، وانحازت تركيا إلى جانب ألمانيا، قامت بريطانيا بفصم هذا الخيط الشرعى الضئيل، فأعلنت زوال

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور محمد رفعت رمضان : على بك الكبير (القاهرة ١٩٥٠) ، دكتور حسن عثمان: تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، وهو القسم الأول من الباب الثالث من كتاب : «المجمل فى التاريخ المصرى ، (القاهرة ١٩٤٢) ، دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان (القاهرة ١٩٥٧) .

(٢) دكتور أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل ، وهو القسم الثانى من كتاب : «المجمل فى التاريخ المصرى» . على أن الدكتور محمود سامى جنينة يذكر أنه كان لمصر وقت أن كانت تابعة للدولة العثمانية أن تبعث قناصل لدى الدول (انظر : دكتور محمود سامى جنينة : دروس القانون العام (القاهرة ١٩٢٧) وهو أمر يفتقر إلى الدليل، ولا نسمع عن وجود قناصل مصريين فى ذلك الحين. أما رتب ممثلى الدولة الأجنبية فى مصر اذ ذاك فكانت على النحو الآتى حسب الأهمية : (١) مندوب سياسى وقنصل عام (٢) قنصل عام (٣) قنصل (انظر دكتور أحمد الحتة : التمثيل القنصلى والدبلوماسى للولايات المتحدة فى مصر فى القرن التاسع عشر (مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية يولية ـ ديسمبر ١٩٥٧) .

(٣) دكتور أحمد الحتة، نفس المصدر.

السيادة التركية، وفرضت حمايتها على مصر . ورتبت على ذلك إلغاء وزارة الخارجية المصرية، وتسليم زمام العلاقات الخارجية للمعتمد السياسى البريطانى . وقد أبلغت بريطانيا ذلك للسلطان حسين كامل ، فقالت فى بلاغها الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ : «وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالته أن المسئوليات الجديدة التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها، تقتضى أن تكون العلاقات بين حكومة سموكم وممثلى الدول الأجنبية منذ الآن فى يد وكيل جلالته فى مصر»(٣) .

وقد أحدث إلغاء منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلان الحماية استياء شديدا لدى المصريين ، ظل أثره واضحا طوال مدة الحرب، وبرز خلال المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر فى أعقاب ثورة مارس ١٩١٩ ، فكتب ملنر فى تقريره المشهور يقول : «إن المصريين جيمعا، والسلطان ووزراءه فى جملتهم، يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى. وكانوا كلهم ممتعضين من إلغاء منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية إلى المعتمد السياسى البريطانى ، وكانوا يرجون ، متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة، أن يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الأجنبية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا » .

وقد عبر اللورد ملنر عن وجهة نظر السياسة البريطانية فى ذلك فقال: إنه كان يرى أنه «من المبادىء الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى على وجه العموم .. وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار ، إذا تركت مصر

---

(٣) Lloyd George, Egypt Since Cromer Vol I (London1933)

وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها»، ولذلك فقد رأى أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية . أما مصالح مصر التجارية وسواها، فقد رأى أن يتركها بيد المصريين، «خشية أن تثقل أعباء سفراء بريطانيا العظمى»!

على أن «الوفد» رفض هذا المنطق ، وأوضح للورد ملنر «أن التمثيل السياسى لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ، بل هو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدم بلد فى شخصيتها الدولية، وما إذا كانت مستقلة أو أنها داخلة فى نطاق التبعية» . وذهب فى رفضه إلى أن صارح اللورد ملنر - كما يقول الأخير فى تقريره - بأنه إذا لم يوافقهم على هذه النقطة ، فلا أمل فى تسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل .

ولقد فشلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر، كما فشلت بعدها مفاوضات عدلى - كيرزن، ولم تر انجلترا ، تحت وطأة النضال الوطنى ، مفرا من النزول لمصر عن بعض مظاهر السيادة والاستقلال من جانب واحد ، فأعلنت فى يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إنهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، واحتفظت لنفسها بالتحفظات الأربعة المشهورة، ووافقت فى مشروع التصريح الذى تقدم به اللورد اللنبى يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ على «إعادة منصب وزير الخارجية، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر» (١) .

---

(١) انظر تقرير ملنر فى : مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (القاهرة ١٩٢٧) ؛ الكتاب الأبيض الإنجليزى، نقله إلى العربية إبراهيم عبد القادر المازنى القاهرة ١٩٢٢) .

عاد لمصر حقها فى إدارة سياستها الخارجية بتصريح ٢٨ فبراير ، ولكن من الناحية المظهرية. فقد أخذت فى انشاء التمثيلين الدبلوماسى والقنصلى فى الخارج لأول مرة ، وراح ولاة الأمور يختارون الأعضاء لشغل المناصب فى الخارج وفى ديوان وزارة الخارجية [١] . ولكن السياسة الخارجية ظلت من الناحية الفعلية فى يد بريطانيا. ذلك أن التحفظ الثالث من التحفظات الأربعة ، وهو الخاص بالدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو الواسطة ، كان يستوعب ثلاث مواد من مشروع كيرزن، يهمنا هنا منها المادة السادسة التى تنص على «ألا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية (حتى ما لا يتناقض مع روح التحالف) دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى» ! كما أن انجلترا أوضحت للدول الأجنبية فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أن «انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر»[٢] .

ومع ذلك فسرعان ما دب النزاع بين القصر والحكومة المصرية على هذا المظهر الشكلى من مظاهر الاستقلال . فقد أتبع الملك فؤاد له شخصيا الوزراء المفوضين والقناصل المصريين وجعل صلاتهم به رأسا ، وأصبح له الرأى فى مناصب السلك السياسى. فلما تولت الحكم أول وزارة دستورية برياسة سعد زغلول ، كانت هذه المسألة من المسائل التى وقع التصادم بشأنها بين الوزارة والعرش. وقد بلغ هذا الصدام ذروته بعد عودة سعد زغلول من مفاوضاته الفاشلة مع المستر مكدونالد ، حين أخذ القصر يدبر المؤامرات لطرده من الحكم ، فواجه الوفد ذلك بتدبير مظاهرات ١٦ نوفمبر ١٩٢٤ المشهورة التى هتفت فيها الجماهير : «سعد أو الثورة» . وفى ظل هذه المظاهرات والهتافات ، فرض سعد شروطه على الملك، وكان من بينها أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل

---

(١) محمد حسنى عمر: مذكراتى عن الحياة الدبلوماسية جـ١ (القاهرة ١٩٥٩).

(٢) الكتاب الأبيض الإنجليزى ترجمة إبراهيم عبد القادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢) .

المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، وأن تنظر الوزارة فى مناصب السلك السياسى ، وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول إلا باطلاع الوزارة وموافقتها . ولم يملك الملك فؤاد إلا الإذعان .

على أن وزارة زغلول لم تلبث أن سقطت بعد أيام قلائل بسبب حادث مقتل السردار ، وعاد الحكم المطلق من جديد ، فأصبح الملك مصدر التعيينات فى جميع دوائر الحكومة، وبخاصة فى وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر إلا بوحى منه. وملئت الوظائف بالمحاسيب وكذلك القنصليات ، كما أنفقت مئات الألوف من الجنيهات فى إنشاء السفارات والقنصليات فى بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد، ولا لمصر فيها مصلحة أو لها بها أدنى علاقة، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار، حتى وصل أمر هذه القنصليات والمفوضيات فى عهد وزارة زيور باشا إلى درجة من الكثرة لم تتفق وحالة مصر أو تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية. على أن الأمر ظل مع ذلك مصدر شد وجذب بين العرش والحكومة كلما تولت الحكم وزارة وفدية (١) .

فى ذلك الحين كانت سياسة مصر الخارجية تكاد تكون متجهة بكليتها إلى حل القضية الوطنية مع بريطانيا . ومع ذلك فقد أجبرت الظروف العالمية عام ١٩٣٥ حكومة مصر على إبراز سياسة خارجية خاصة استمدتها من اتجاهات الرأى العام فى بلادها قبل أن تستمدها من سياسة بريطانيا. وكان ذلك حين اعتدت إيطاليا على الحبشة ، وبرز الخطر الفاشى على حدود مصر الغربية والجنوبية. فقد اشتركت مصر فى التأهبات والتدابير الحربية كأنها إحدى الدول المحاربة، وبالرغم من أنها لم تكن عضوا فى عصبة الأمم، فقد قبلت الحكومة المصرية تنفيذ العقوبات التى فرضتها هذه على إيطاليا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ . وكان هذا أول قرار تتخذه مصر متعرضة به لعداوة دولة من الدول ، ثم هو أول قرار دولى خطير اتخذته مصر بعد إعلان استقلالها ضد إحدى الدول.

---

(١) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨) .

وقد شكر رئيس لجنة تنسيق العقوبات في عصبة الأمم موقف الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة ، لأنهما، وهما ليستا من أعضاء العصبة ، بادرتا بالاستجابة لبلاغها فيما يتعلق بالعقوبات المقترحة . وقد احتجت إيطاليا احتجاجا شديدا على مصر لتنفيذها العقوبات .

وعلى كل حال ، فان ظهور الخطر الفاشى فى النصف الأول من الثلاثينيات كان أحد العوامل الأساسية فى دفع القوى الديمقراطية فى مصر إلى التحالف مع الاحتلال البريطانى لمواجهته، فأبرمت معه معاهدة ١٩٣٦ التى أعطت لاستقلال مصر الخارجى مستوى جديدا يختلف عن المستوى الذى تحقق بتصريح ٢٨ فبراير .

وضع مصر السياسي عند نشوب الحرب العالمية الثانية :

عندما اندلع لهيب الحرب العالمية الثانية فى يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ كان وضع مصر السياسى هو الذى قررته معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى التى أبرمت فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ . وكان الوضع الذى أرسته هذه التسوية يتمثل فى «انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور» ، «واعتراف حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة»، وأنها «ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم»، وقيام «محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما» .

وتحت هذا المظهر البديع من الاستقلال ، كانت توجد القيود الآتية :

أولا : ضرورة أن يرخص «صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال (بالمناطق التى حددتها المعاهدة) قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال»، إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان

المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة. وقد حددت المعاهدة المدة التى يجوز للطرفين بعدها الدخول فى مفاوضات حول هذه النقطة برضاهما بعشر سنوات ، فاذا لم يتفق الطرفان ، جاز لمصر بعد انتهاء عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة عرض الخلاف على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه . وقد حددت المعاهدة مدة ثلاث سنوات لانتقال القوات البريطانية المنتشرة فى أرجاء القطر إلى المناطق المخصصة لمرابطتها على القنال، إلا فيما يختص بالقوات المرابطة فى الإسكندرية التى قدر أن تنتقل بعد ثمانى سنوات . وقد اشترط لانتقال القوات البريطانية إلى منطقة قنال السويس أن تقوم الحكومة المصرية ببناء الثكنات اللازمة لهذه القوات على نفقتها الخاصة ، مع تحمل الحكومة البريطانية بربع تكاليف الثكنات ، وكذا إنشاء الطرق اللازمة .

ثانيا : اشترطت المعاهدة فى حالة اشتباك أحد الطرفين فى حرب، أن يقوم الطرف الآخر فى الحال بإنجاده بصفته حليفا. على أن تنحصر معاونة ملك مصر، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، فى أن يقدم إلى بريطانيا «داخل حدود الأراضى المصرية، ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا، فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة (١) .

ثالثا : اشترطت المعاهدة أن تتعهد مصر بألا تتخذ فى علاقاتها مع البلاد الأجنبية «موقفا يتعارض مع المحالفة»، و«ألا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة».

---

(١) انظر قانون رقم ٨٠ .. الخ .

وسنرى كيف تحكمت هذه القيود فى سياسة مصر خلال الحرب العالمية الثانية: ففيما يتصل بالقيد الأول، وهو وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال، فان هذا القيد ، عند قيام الحرب، كان أضخم بكثير مما قررته المعاهدةذاتها. ذلك أن القوات البريطانية لم تكن قد انتقلت بعد إلى منطقة القنال حسبما نصت المعاهدة، بل كانت ما تزال منتشرة فى جميع أرجاء القطر.

وكانت هناك عدة عوامل أدت إلى هذه النتيجة السيئة ، فقد ذكرنا كيف قررت المعاهدة اشتراك الحكومة البريطانية بنسبة الربع فى تكاليف الثكنات التى تقرر أن تبنيها الحكومة المصرية فى المناطق التى حددتها المعاهدة فى منطقة القنال، وكيف قدر لإتمام هذه الأعمال ما لا يزيد على ثلاث سنوات ، إلا فيما يختص بالقوات المرابطة فى الاسكندرية التى قدر أن تنتقل بعد ثمانى سنوات ريثما ينتهى إتمام باقى الثكنات وتحسين الطرق المحددة - على أن الجدل ثار فى مصر حول ضخامة تكاليف إنشاء هذه الثكنات، وخصوصا بعد أن ارتفعت من خمسة ملايين من الجنيهات وقت إبرام المعاهدة ، إلى اثنى عشر مليونا من الجنيهات فى عهد حكومة محمد محمود باشا - وهو مبلغ تنوء به ميزانية لم تكن تجاوز فى ذلك الحين ٣٥ مليونا من الجنيهات. لهذا ارتفعت بعض الصيحات تنادى باعادة التفاوض مع بريطانيا حول هذه النفقات ، كما ارتفعت صيحات أخرى تنادى بعدم إقامة هذه الثكنات إطلاقاً، وكان المطلب الأخير تنادى به مصر الفتاة. على أن هذه الصيحات كانت تلقى هجوما شديدا من الوفد، الذى كان يندد بعدم بناء الثكنات إلى ذلك الحين، ويرى أن ذلك إنما يعطل أهم نقطة فى المعاهدة وهى الجلاء التدريجى للقوات البريطانية من مدن القطر إلى منطقة القناة .

وقد رأى محمد محمود باشا لحل هذه المشكلة أن يفاوض الحكومة البريطانية فى تعديل النص الخاص بالثكنات فى المعاهدة ، فطار لذلك إلى لندن حيث عقد ما عرف باسم «اتفاقية الثكنات» التى وقعها هو

بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ووقعها اللورد هاليفاكس عن الحكومة البريطانية ، والتى قضت بأن تدفع بريطانيا نصف التكاليف بدلا من ربعها ، وقدرت قيمة هذه التكاليف بنحو اثنى عشر مليونا من الجنيهات .

بيد أن هذه الاتفاقية تعرضت لنقد مرير من الوفد الذى رأى أن محمد محمود باشا قد زاد بهذه الاتفاقية التكاليف التى كان ينبغى على مصر أن تدفعها بموجب المعاهدة . كيف ؟ لقد رد الوفد على ذلك فقال إنه كان مفهوما أيام المفاوضات أن على مصر أن تدفع ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات ، ولكنها بناء على الاتفاقية الجديدة سوف تدفع ستة ملايين من الجنيهات أو أكثر حسبما تبلغ نصف التكاليف. وقد رأى الوفد أنه كان من الواجب على محمد محمود باشا أن يتمسك بأن تدفع مصر التكاليف التى كان مفهوما أن تدفعها وقت المعاهدة ، خصوصا أن الثكنات إنما تبنى للجنود الانجليز ، ولأن المفاوض المصرى رفض ـ وقت المفاوضات ـ أن يدفع قيمة بناء الثكنات وحده لضخامة المبلغ، ولما فيه من الإرهاق، فشاركت الحكومة البريطانية بنسبة الربع ، فكيف تدفع مصر أكثر مما رفضته قبلا؟ ومن الغريب أن هذا أيضا كان رأى السعديين ، شركاء محمد محمود باشا، الذين اتخذوا به قرارا فى يونية ١٩٣٨ (١) . أى قبل أن يتفاوض مع الحكومة البريطانية ، ومع ذلك جاءت الاتفاقية تكلف مصر بهذه النفقات الباهظة فى بناء الثكنات !

ومما لا شك فيه أن بريطانيا كان يهمها إلى حد بعيد ألا تتمكن مصر إطلاقا من بناء الثكنات، حتى تبقى جنودها منتشرة فى جميع

---

(١) الدستور فى ٢ يونية ١٩٣٨ ، المصرى فى ٢١ أغسطس ١٩٣٩ .

أرجاء البلاد. وقد اتضح ذلك من موقفها فى مفاوضات ١٩٣٦، فقد أصرت ـ كما قالت جريدة المصرى ـ على أن تبقى القوات البريطانية على ما كانت عليه، فرفض الجانب المصرى ، وطالت المفاوضات لهذا السبب شهرين، وهددت بالقطع ، ثم انتهت بقبول انسحاب الجنود البريطانية إلى منطقة القنال (١) .

فلما دخل محمد محمود باشا فى المفاوضات حول تعديل النص الخاص بالثكنات، قبلت انجلترا التعديل بالشكل الذى يجعل من الصعب على الحكومة المصرية أن تقوم ببناء هذه الثكنات إلا بتضحيات جسيمة. ثم، عندما نشبت الأزمة العالمية بسبب استيلاء ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا فى مارس ١٩٣٩ ، طلب الجانب البريطانى من حكومة محمد محمود باشا العدول مؤقتا عن إنشاء الثكنات قرب السويس ، بحجة أن وجود القوات البريطانية فى مكان واحد بأسرهم وأولادهم ، فى حالة بناء الثكنات ، فيه كل الخطر على هذه القوات ، إذ يصبح من السهل أن تكون هدفا للغارات الجوية فى أى وقت. وقد ذكرت جريدة المقطم أن الحكومة المصرية اقتنعت بوجهة النظر البريطانية هذه، وأن حجة الحكومة المصرية فى العدول ، هى أنه سيوفر على الدولة أموالا وفيرة كان مقررا صرفها لهذه الغاية .

وقد رحبت جريدة مصر الفتاة بهذا النبأ الذى نقلته عن المقطم، وقالت إنها كانت أول من نادى بعدم بناء الثكنات منذ اللحظة الأولى على أساس أنه من «العار والمذلة أن تبنى مصر من أموالها ومن دماء الفلاح ثكنات للجيوش البريطانية المحتلة، فتجعل الاحتلال الذى قاومه المصريون ستين سنة أمرا مشروعا»، كما قالت الجريدة إن بناء هذه الثكنات لينتقل إليها الجيش الانجليزى بعد ثمانى سنوات ، يعتبر عبثا،

(١) المصرى فى ١٩ أغسطس ١٩٣٨ .

«لأن جهادنا القومى يجب أن يتجه إلى إجلاء الإنجليز عن القطر المصرى قبل انقضاء هذه الثمانى سنوات!» (١) .

على كل حال، فقد ترتب على عدم بناء الثكنات، بقاء القوات البريطانية فى مواقعها السابقة التى كانت فيها قبل المعاهدة: فى العباسية، وقصر النيل، والحلمية، والقلعة، ومصطفى باشا ، ومصر الجديدة وحلوان، وأبى قير وغيرها من المعسكرات والمراكز الحيوية فى القاهرة والإسكندرية وما حولهما (٢) . مما ترتبت عليه عدة آثار هامة يعنينا منها، بالنسبة لبحثنا، أثران: الأول، أن شعور المصريين بوطأة الاحتلال البريطانى ، والرغبة فى التخلص منه، لم تخف بعد المعاهدة عما كانت عليه قبل المعاهدة ، لأن المشهد الذى تعودوا عليه من انتشار هذه القوات فى كل مكان لم يتغير. وقد تزايد هذا الشعور أثناء الحرب، مع تزايد وفود القوات البريطانية والحليفة من كل مكان إلى مصر التى أصبحت أكبر قاعدة عسكرية فى جنوب البحر المتوسط. ثانيا - أن القوات البريطانية ظلت فى المركز الذى تستطيع أن تتحرك منه بسهولة وسرعة لتتدخل فى الشئون المصرية الداخلية عند الحاجة ، وسوف تتحرك فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لفرض وزارة الوفد عندما تتجه الأحداث الداخلية بسياسة مصر الخارجية نحو المحور . ومعنى ذلك أن وجود القوات البريطانية على هذا النحو يعتبر أحد العوامل المهمة فى توجيه سياسة مصر الخارجية أثناء الحرب العالمية الثانية.

هذا فيما يختص بالقيد الأول من القيود التى فرضتها المعاهدة. فإذا انتقلنا إلى القيد الثانى، وهو مبادرة مصر إلى نجدة بريطانيا عند اشتباكها

---

(١) مصر الفتاة فى ٢١ مايو ١٩٣٩، دكتور هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ (القاهرة ١٩٥٣)، جلسة مجلس الشيوخ فى ٣٠ أبريل ١٩٤٠، المضبطة، الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ (القاهرة ١٩٥١).

(٢) Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953 (London 1953)

فى الحرب بصفتها حليفا ، فيمكن تقدير أهميته فى توجيه سياسة مصر الخارجية أثناء الحرب، إذا أدركنا أن مصر لم يكن فى وسعها، مع هذا القيد، أن تقف بمعزل عن الصراع العالمى، أو أن تتخذ موقف الحياد الدائم. ذلك أنه يشترط، من وجهة نظر القانون الدولى ، فى حالة الحياد الدائم، أن يتم عن طريق إبرام معاهدة بين الدولة التى ترغب فى الحياد والدول الأخرى، ينص فيها على أن تضمن هذه الدول سلامتها واستقلالها ولا تعتدى عليها، وفى مقابل ذلك تتعهد الدولة الموضوعة فى حالة حياد دائم ألا تدخل فى حرب إلا دفاعا عن نفسها، وألا تدخل فى تعهدات دولية قد يؤدى تنفيذها إلى اشتباكها فى حرب. وبناء على ذلك فإن الدولة المحايدة حيادا دائما لا تملك الدخول فى معاهدات تحالف، أو أن تكون طرفا فى معاهدة ضمان ، أو فى اتحاد قد يجرها إلى الحرب دفاعا عن باقى دول الاتحاد ، كذلك تلتزم الدولة المحايدة حيادا تاما بالامتناع عن مساعدة الدول المتحاربة (١) .

وفى حالة مصر، فقد اضطرت بحكم المحالفة إلى أن تتخذ بالنسبة لألمانيا كافة الإجراءات تقريبا التى تتخذها الدول التى تعتبر نفسها فى حالة الحرب، فيما عدا أعمال القتال الهجومى. فبمقتضى قانون الحرب، فإنه يترتب على قيام الحرب قطع جميع مظاهر الاتصال السلمى بين الدول المتحاربة، كتبادل التمثيل السياسى والقنصلى والمعاهدات والعلاقات التجارية ، كما يترتب عليها اتخاذ الإجراءات الخاصة فى مواجهة رعايا العدو المقيمين فى أراضيها ، كما تبيح الحرب للدول المحاربة حقوقا خاصة على الأموال المعادية الموجودة فى إقليمها ، هذا بالإضافة إلى أعمال القتال (٢) .

---

(١) دكتور أحمد عبد القادر الجمال: بحوث ودراسات فى القانون الدولى العام جـ ٢ (القاهرة ١٩٥٣) .

(٢) عبد العزيز على جميع وعبد الفتاح عبد العزيز وحسن درويش : قانون الحرب (القاهرة ١٩٥٢) .

وقد اتخذت مصر جميع هذه الإجراءات تقريبا، فيما عدا أعمال القتال الهجومي - كما ذكرنا - وقد بدأ ذلك من قبل أن تنشب الحرب فعلا. فعندما ظهرت نذر الأزمة الدولية، شرعت الحكومة المصرية، وكان على رأسها على ماهر باشا، رجل القصر المعروف، في اتخاذ الإجراءات الادارية وإصدار سلسلة التشريعات اللازمة لمواجهة الحالة الدولية.

ففي يوم ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ أصدر المرسومين رقمي ٩٥ و ٩٦ لسنة ١٩٣٩، وأولهما خاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد، والثاني خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين. وفي ٢٧ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بحماية الأسرار العسكرية. وفي يوم ٢٩ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٩ بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية لحماية الميناء. وفي يوم ٣١ أغسطس أصدر مرسوما بقانون بانشاء القوات المرابطة من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة إلزامهم بالخدمة العسكرية، وجعل مهمة هذه القوات في زمن الحرب «القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال. وفي نفس الوقت دعا فريقا من الضباط الاحتياطيين إلى الانضمام لفرق الجيش العامل[1].

وكان السير مايلز لامبسون، عندما تدهورت الحالة الدولية، في زيارة وطنه انجلترا، فعاد مسرعا إلى مصر يوم أول سبتمبر ١٩٣٩، اليوم الذي هاجمت فيه ألمانيا النازية بولندا. وفي مساء هذا اليوم زار، وفي رفقته المستر بيزلي، المستشار القانوني للسلطات البريطانية، على ماهر باشا، وطلبا منه إعلان الأحكام العرفية. وقد استجاب على ماهر باشا على الفور، فأصدر في نفس اليوم مرسوما بفرض الأحكام العرفية على البلاد، وعين نفسه حاكما عسكريا. وفي يوم ٣ سبتمبر أعلنت انجلترا

---

(١) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية الثلاثة الأشهر الثالثة من سنة ١٩٣٩.

أنها فى حالة حرب مع ألمانيا ، فأعلن على ماهر باشا فى نفس اليوم قطع علاقات مصر السياسية مع ألمانيا ، وأصدر بوصفه حاكما عسكريا قرارا بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا ، وقام على الفور باعتقال الرعايا الألمان تمهيدا لإبعادهم إلى بلادهم، ووضع الممتلكات الألمانية تحت الحراسة. كذلك وضع الموانى المصرية تحت رقابة السلطات البحرية البريطانية ، وفرض الرقابة على البريد والتلغرافات والتليفونات والصحف بالاشتراك مع السلطات البريطانية (١) .

وبهذه الإجراءات والتدابير التي اتخذها على ماهر باشا ، وخاصة قطع العلاقات السياسية مع ألمانيا ، أصبح وضع مصر الدولى فى مركز وسط بين الحرب والحياد. بل لقد كتبت الأهرام تصف هذه الحالة بأنها «حالة حرب» كما يسمى ذلك في العرف الدولى» (٢) . وقد أثار إصدار على ماهر باشا مرسوم إعلان الأحكام العرفية، خصوصا بعد المرسومين الخاصين بالقوانين الاستثنائية وحماية الأسرار العسكرية، دهشة المراقبين السياسيين لأن انجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية فى بلادها أو فى مستعمراتها ! فكأن على ماهر باشا قد تجاوز ببعض الإجراءات ما اتخذته الدول المحاربة نفسها فى بلادها من إجراءات .

مصر بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية :

وفى الحقيقة أن مسالة إعلان مصر الحرب على ألمانيا لم تلبث أن أثيرت فى أعقاب نشوب الحرب. ومن المؤكد أن السلطات البريطانية قد طلبت من حكومة على ماهر باشا إعلان الحرب على ألمانيا بعد دخولها الحرب فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، رغم ما أنكرته فى ٢٠ يونية ١٩٤٠(٣) .

---

(١) المصرى فى ١ ، ٢ ، ٣ ، سبتمبر ١٩٣٩ ،

Kirk- George, The Middle East in the War 1929 -1946 (Oxford University Press)

(٢) الأهرام فى ٥ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٣) من تصريح لمصدر رسمى بريطانى نقلته رويتر فى ٢١ يونية ١٩٤٠.

وقد أكد على ماهر باشا هذه الحقيقة فى حديثه للصحفيين بعد استقالته بناء على تبليغ ١٩ يونيو ١٩٤٠، فقد صرح بأن الحكومة البريطانية قد «طلبت عند بدء الحرب مع ألمانيا اشتراك مصر فى الحرب، واستمرت المناقشات في أمر هذا الطلب خمسة عشر يوما» (١) . وكان قد أجاب عن هذا السؤال أيضا حتى من قبل أن تنشب الأزمة بينه وبين الانجليز . ففى يوم ١٦ يناير ١٩٤٠ سئل عما اذا كانت انجلترا قد طلبت «أخيرا» إعلان الحرب على ألمانيا ؟ فأجاب بنزله: «لم يحدث منذ ثلاثة أشهر كلام عن إعلان الحرب على ألمانيا. وقد حدث كلام فى هذا الموضوع عقب إعلان الحرب بأسبوعين، وانتهت المسألة عند هذا الحد»(٢) . ولم تكذب المصادر البريطانية هذا الكلام فى حينه.

وفى الواقع أن دخول مصر الحرب كان قائما فى تقدير العسكريين البريطانيين عند نشوب الحرب. فقد كتب اللورد ولسن فى مذكراته المعروفة المنشورة تحت عنوان: Eight Years Over Seas يقول بالحرف الواحد : «لقد كان من المتوقع فى حالة قيام الحرب أن مصر سوف تشترك فيها إلى جانب بريطانيا كحليفة، وتعلن الحرب على المحور» (٣). كما كتب بالحرف الواحد أيضا: «لقد كان من المتوقع ، طبقا لمعاهدة ١٩٣٦، أن يشترك الجيش المصرى فى الحرب كحليف تحت القيادة البريطانية» (٤).

فماذا كان موقف وزارة على ماهر باشا فى هذه المسألة ؟ كانت هذه الوزارة فى ذلك الحين مكونة من أنصار على ماهر باشا من

---

(٢) تصريح لعلى ماهر باشا نشرته المصرى فى ٢٥ يونية ١٩٤٠، انظر أيضا شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسية (لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية (القاهرة ١٩٤٨) .

(٣) من حديث لعلى ماهر باشا نشرته الأهرام فى ١٧ يناير ١٩٤٠ .

Lord Wilson, Eight Years Overseas 1939 – 1947 Sec. Imp.

(٤) نفس المصدر.

المستقلين ، ومن السعديين . وكان عدد الوزراء السعديين فى الوزارة خمسة هم : محمود فهمى النقراشى باشا، ومحمود غالب باشا ، والدكتور حامد محمود، وسابا حبشى بك، وابراهيم عبد الهادى ، أما المستقلون، فأبرزهم محمد على علوبة باشا، وعبد الرحمن عزام بك، ومحمد صالح حرب باشا، وعلى رأسهم على ماهر باشا، وقد عرف عن الأربعة اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية وخصوصا مسألة فلسطين. وإلى جانب هؤلاء خمسة آخرون من غير ذوى الاتجاهات المعروفة، أبرزهم حسين سرى باشا (١).

وقد انقسمت الوزارة فى موضوع إعلان الحرب إلى ثلاثة أقسام : قسم يؤيد إعلان الحرب على ألمانيا، وقسم ضد الحرب، وقسم يقبل بالحرب ولكن يقول بالانتظار. ومن وثيقة سرية لرئيس الديوان بالنيابة بعث بها إلى الملك فاروق عقب اجتماع مجلس الوزراء السابق الذكر، يفهم منها أن وزيرا واحدا هو الذى وقف ضد إعلان الحرب، وهو مصطفى الشوريجى بك، الذى رأى أن ما تم من إجراءات اتخذتها الوزارة هو فوق الكفاية، وأن المعاهدة لا تلزمنا بشئ أكثر من ذلك، وليس لمصر شأن فى الخلاف القائم الآن. كذلك يفهم أن وزيرا واحدا أيضا هو الذى قال بالانتظار، وهو عبد الرحمن عزام بك، وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة، فقد أبدى رأيه بأنه مع موافقته لرأى الشوريجى بك، يرى الانتظار ـ على الأقل حتى يعود كل المصريين من الخارج، وكذلك البواخر المصرية ، لأن رفعها العلم المصرى حماية لها من كل سوء ما دامت مصر ليست فى حالة حرب مع أية دولة أخرى ـ أى أن عزام بك يرى إعلان الحرب بعد عودة المصريين والبواخر المصرية!.

أما بقية الوزراء، فكانوا مع إعلان مصر الحرب. فقد كان من رأى حسين سرى باشا وعلوبة باشا وغيرهما أنه «ما دامت قد قطعت العلاقات مع ألمانيا، وتكدر صفو هذه العلاقات، فليس هناك داع للانتظار، ويجب

---

(١) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية جـ ١ (القاهرة ١٩٦٩).

إعلان حالة الحرب، لأن مصر أصبح مصيرها معلقا بمصير انجلترا ، وما دامت انجلترا مسئولة عن الدفاع عن مصر، فيجب على مصر أن تسير جنبا إلى جنب مع انجلترا، وأما البواخر المصرية فانجلترا تحميها بأسطولها كما تحمى بواخرها سواء بسواء.

وقد ذكر صالح حرب باشا، وزير الدفاع، أن الحكومة المصرية تلاقى صعوبات كثيرة فى تفتيش البواخر المحايدة بسبب عدم إعلانها الحرب، وضرب مثلا بإحدى البواخر الرومانية التى لم تقف للتفتيش إلا بعد أن صوبت النار نحوها، وقال إن هذه الحالة الشاذة بسبب الموقف الحالى وعدم إعلان حالة الحرب مع ألمانيا.

أما على ماهر باشا، فقد انضم إلى فريق إعلان الحرب، وأبدى استعداده لذلك إذا جاء كتاب من السفير البريطانى باسم حكومته بأن إعلان حالة الحرب ضرورى جدا لسلامة القوات البريطانية والمصرية، وأنه لا يمكن الدفاع عن مصر بغير ذلك» . ثم كلف كامل سليم، السكرتير العام لمجلس الوزراء «بالتوجه فورا لمقابلة السفير البريطانى ، لإحاطته علما بمختلف وجهات النظر فى مجلس الوزراء فى هذا الموضوع». وقد توجه السكرتير العام فعلا فى منتصف الليل وأفضى إلى السفير بكل ما تقدم! (١).

والمحصلة النهائية لما ورد بهذه الوثيقة السرية التى استقاها عبد الوهاب طلعت باشا رئيس الديوان بالنيابة من السكرتير العام لمجلس الوزراء، أن فريق السعديين، والغالبية العظمى من المستقلين ، كانوا مع إعلان الحرب. وأن فريق المشتغلين بالقضايا العربية والإسلامية انقسم على نفسه، فبينما أيد عبد الرحمن عزام بك عدم دخول الحرب فورا

---

(١) محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية، الكتاب الثانى : طريق الحرية (كتاب الشهر) وقد علمت من الأستاذ صبيح أثناء مقابلة جرت بينى وبينه فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ أن هذه الوثيقة هى إحدى الوثائق التى كانت فى قصر القبة: وقد فحصها بنفسه ونشر بعضها فى جريدة الجمهورية عام ١٩٥٤ .

وطالب بالانتظار، كان علوبة باشا وصالح حرب باشا وعلى ماهر باشا مع فكرة دخول الحرب.

وهذه ملاحظة جديرة بالاعتبار، إذ من المعروف أن العناصر التى كانت على احتكاك بقضية فلسطين كانت ساخطة على انجلترا لموقفها المتحيز لليهود. وعلى كل حال، فقد أنكر على ماهر باشا وصالح حرب باشا فيما بعد ما ورد فى هذه المذكرة عندما سألهما فى ذلك الأستاذ محمد صبيح، وكان مما احتجا به أن مداولات مجلس الوزراء لم يكن يحضرها سكرتير عام مجلس الوزراء، ولم يكن يدون لها محاضر. وعللا هذه المعلومات التى وردت فى الوثيقة بأن سكرتير عام مجلس الوزراء ربما استقاها من بعض الوزراء الذين لم يعطوه صورة صحيحة عن الموقف! (١).

على أننا لا نقبل هذا الإنكار، لأننا لا نتصور أن يعجز رئيس الديوان بالنيابة عن الحصول على صورة صحيحة لمداولات مجلس الوزراء لرفعها إلى الملك، خصوصا إذا عرفنا أن هذه الوزارة كانت وزارة قصر، تدين بمناصبها للملك وليس لأية سلطة أخرى. يضاف إلى ذلك أننا قد رأينا أن سكرتير عام مجلس الوزراء كان يعرف ما جرى فى مجلس الوزراء حول هذا الموضوع من رئيس الوزراء نفسه، إذ كلفه على ماهر باشا بنقل مختلف وجهات النظر فى مجلس الوزراء إلى السفير البريطانى.

وفى الواقع أن اتجاه الوزارة نحو إعلان الحرب كان معروفا فى ذلك الحين، وقد أورده الدكتور هيكل فى مذكراته بقوله: إن «الاتجاه الرسمى كان نحو إعلان الحرب» (٢) كما أن النحاس باشا، بعد توليه الحكم على

---

(١) نفس المصدر.
(٢) دكتور هيكل: المرجع المذكور.

أثر حادث ٤ فبراير، واجه مصطفى الشوربجى فى مجلس الشيوخ بهذا الموقف (١).

بقى أن نعرف كيف لم يتم إعلان الحرب رغم الأغلبية الساحقة التى كانت تقف إلى جانبه فى مجلس الوزراء ؟ يقول محمد صبيح، نقلا عن على ماهر باشا، إن الأخير طلب من السفير البريطانى عقد معاهدة تلغى معاهدة ١٩٣٦ وتنشئ علاقة جديدة فى مقابل دخول مصر الحرب، ولكن السفير أجاب، بعد الرجوع إلى حكومته، بتعذر إجابة هذا الطلب(٢). على أننا لا نستطيع أن نقبل هذا الادعاء، لأننا قد رأينا أن غالبية الوزراء كانوا فى صف إعلان الحرب من غير مقابل، وأن على ماهر باشا قد انضم إلى هذا الرأى، وأبلغ السفير بذلك، فكيف إذن يمكن القول بقيام هذه المساومة الخيالية ؟.

وفى تقديرى أن الملك فاروق كان وراء عدم إعلان الوزارة الحرب. إذ لم يكن من المعقول أن يدع الوزارة تتخذ هذا القرار بينما كانت سياسته تجنح بكليتها إلى جانب المحور. كذلك لم يكن من المعقول ألا تنزل الوزارة عند رأى الملك إذا أبداه، لأنها كانت تدين له بمناصبها. يضاف إلى ذلك أن إعلان الوزارة الحرب كان يتنافى فى الحقيقة مع الدستور، لأن ألمانيا لم تهاجم مصر، ولم تكن بينهما حدود مشتركة يمكن أن تهاجمها منها، فإعلان الحرب على هذا النحو يعتبر إعلان حرب هجومية، وقد نص الدستور فى المادة ٤٦ منه على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان، ولم يكن من المعقول أن يوافق البرلمان على إعلان الحرب وللوفد أغلبية فى مجلس الشيوخ، وموقف الأحرار الدستوريين مناوىء إلى حد ما للوزارة، نظرا لدور على ماهر فى طرد محمد محمود باشا من الحكم. فضلا عن ذلك فإن المحالفة نفسها لم تكن توجب إعلان الحرب، فقد نصت المادة الثالثة منها، فى الفقرة

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ٢١ أبريل ١٩٤٢ .
(٢) محمد صبيح: المرجع المذكور.

الثانية، على أن معاونة مصر تنحصر فى أن تقدم إلى انجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها. ولم يكن من السهل، لذلك، على الوزارة أن تحمل البرلمان على إقرار إعلان الحرب، خصوصا اذا اعترض فاروق على ذلك. وقد كانت هذه الاعتبارات جميعها وراء تريث الوزارة وعدم إعلان الحرب على ألمانيا.

تطبيق سياسة الحرب الدفاعية.

على هذا النحو تراجعت حكومة على ماهر باشا عن فكرة إعلان الحرب الهجومية، واستقرت على فكرة الحرب الدفاعية، وهى الفكرة التى استقرت عليها أيضا جميع الأحزاب والفرق السياسية فى مصر، بما فيها الأحزاب الفاشية كمصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين [(١)].

وبناء على ذلك أخذ على ماهر باشا يستعد للحرب الدفاعية بالعمل على تسليح الجيش المصرى وبنائه. ويمكن القول إن الجيش المصرى اشترك مع الجيش البريطانى فى كل شىء تقريبا، عدا الهجوم. فقد اشترك فى المناورات الحربية على جميع الأسلحة، واشترك فى التدريب، واشترك فى أعمال الدفاع. وبعد مضى شهرين تقريبا على انتهاء الحرب، أعلن الجنرال مكريدى Macready رئيس البعثة العسكرية البريطانية أن الدفاع الساحلى كله قد أصبح فى أيدى الوحدات المصرية، بعد أن كانت تقوم به القوات البريطانية البحتة. كما أعلن أن الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام، جنبا إلى جنب مع الوحدات البريطانية فى الصحراء الغربية[(٢)]. وفى أول ديسمبر ١٩٣٩ كتبت «المصور» تقول إن القيادة البريطانية قد أصدرت أمرا لجنودها بأن يؤدوا التحية العسكرية للضباط

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر دكتور عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ - إلى سنة ١٩٤٨ بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣.

(٢) من حديث للجنرال مكريدى للأهرام فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩، انظر أيضا الأهرام فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ و١٠ أبريل ١٩٤٠ .

المصريين، كما أصدرت القيادة المصرية أمرا مماثلا. كما نظمت الاستعراضات العسكرية المشتركة فى شوارع القاهرة والإسكندرية (١).

وفى الوقت نفسه لم يدخر على ماهر باشا وسعا فى تسخير موارد الدولة المالية فى خدمة المجهود الحربى. فقد طالب بتعديل ميزانية الدولة بزيادة اعتماد الدفاع الوطنى ٦٧٥ ألف جنيه. فاعترض صدقى باشا على أساس أن هذه النفقات المطلوبة « إنما ترجع إلى طوارئ ليست من التزامات مصر بمقتضى المعاهدة، وإنما هى من التزامات الحليفة العظيمة»، وأضاف إنه يعتقد أن الحليفة «هى صاحبة المصلحة الأولى فى مثل هذه الشئون، وأنها سوف تقوم بها على أكمل وجه ، بحيث يصبح لا لزوم للاعتمادات التى تطلب اليوم». وقال: «يجب أن تكون الاعتمادات لتقوية جيش ثابت، لا جيش طوارىء يعمل على عجل». وعلى أثر ذلك نشر الأهرام أن الدوائر المختصة ترى أنه فى الوسع عقد قرض لشئون التسليح ، حتى لا تثقل النفقات التى تتطلبها هذه الشئون كاهل الميزانية . وبعد أسبوع واحد أكد حسين سرى باشا، وزير المالية، ما نشرته الأهرام ، وصرح بأن المفاوضات تدور بين مصر وبريطانيا بشأن تبسيط نفقات التسليح»!

وفى حديث لعزيز المصرى باشا فى ٥ د يسمير ١٩٣٩ للأهرام نوه بمجهود البعثة العسكرية البريطانية فى تنظيم الجيش وتسليحه وتعليمه. وبعد أربعة أشهر من هذا الحديث أشاد صالح حرب باشا، وزير الحربية، ببعض المناورات التى اشترك فيها الجيش المصرى مع الجيش البريطانى، وقال إن «القوات المقاتلة لدينا الآن قد استكملت تدريبها وفى استطاعتها أن تقاتل فى خط الدفاع الأول. وفى ٧ مايو ١٩٤٠ أدلى على ماهر باشا لجريدة النيويورك تايمز بتصريح قال فيه: «سندافع عن أراضينا المقدسة دفاع الأبطال»، وقد أصبح الدفاع عن مصر مضمونا «بتعاوننا الوثيق مع

---

(١) المصور فى أول ديسمبر ١٩٣٩ .

حليفتنا بريطانيا». وقد عبر مدير الشئون العامة بوزارة الدفاع فى ذلك الوقت عن مدى تعاون الجيشين المصرى والبريطانى فقال: «إن أركان الحرب فى الجيشين يعملان ويضعان الخطط الحربية كهيئة أركان حرب واحدة، وهمنا الأول الدفاع عن مصر». وفى ٥ مايو ١٩٤٠ أعلن مراسل الديلى تلغراف فى الإسكندرية أن السلطات البريطانية العسكرية مرتاحة إلى كفاية الجيش المصرى ووحدات المدافع المضادة للطائرات التى تحتاج إلى دقة عظيمة، ورجال المدفعية الذين أظهروا مهارة فائقة (١).

مصر بين الحرب الدفاعية والحياد

على هذا النحو، كان كل شيء يدل فى وضوح على أن مصر كانت متجهة إلى الدخول فى الحرب إذا وقع اعتداء على أراضيها. وقد أكد على ماهر باشا هذا الموقف حين أعلنت إيطاليا الحرب على انجلترا وفرنسا يوم ١٠ يونية ١٩٤٠، فقد أعلن فى مجلس النواب سياسته الخاصة بموقف مصر فى هذه الظروف، وهى تقضى بدخول مصر الحرب فى حالة اعتداء إيطاليا عليها بإحدى الطرق الثلاث الآتية:

١ ـ إذا توغلت الجنود الإيطالية فى الأراضى المصرية مبتدئة.

٢ ـ إذا ضربت المدن المصرية بالقنابل.

٣ ـ إذا أرسلت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى (٢).

---

(١) الأهرام فى ٧، ١٧، ٢٢، ٢٩ أبريل، ٧، ١١ مايو ١٩٤٠.

(٢) مضابط مجلس النواب، الجلسة السرية يوم ١٢ يونية ١٩٤٠، المصرى فى ١٤ يونية ١٩٤٠ وقد نشرت بيانا لعلى ماهر باشا يتضمن خلاصة البيان الذى ألقاه فى مجلسى الشيوخ والنواب يوم ١٢ يونية فى الجلسة السرية التى وافق عليها المجلسان.

ومعنى ذلك أن على ماهر باشا اعتبر مطاردة الجيوش الايطالية للجيوش البريطانية فى داخل الأراضى المصرية اعتداء على مصر يوجب مقاومتها إياه، وليس حربا بين ايطاليا وبريطانيا تخصهما وحدهما!.

ومن الغريب ، مع ذلك، أن يسمى على ماهر باشا سياسته هذه سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب، مع أنها استمرار لسياسته القائمة على الحرب الدفاعية ! ومن الطريف أيضا أن عددا كبيرا من أعضاء البرلمان، وبعضهم من هو فى أعلى مراتب الفهم السياسى، مثل صدقى باشا ، قد فهم أن هذه السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونية ١٩٤٠ تقضى بعدم دخول مصر الحرب إطلاقا مهما كانت الظروف. على أنه من الإنصاف أن نذكر أن عددا آخر، على رأسه الدكتور أحمد ماهر، قد فهم حقيقة هذه السياسة على نحو ما ذكرناه ، وهى أنها تقضى بخوض الحرب الدفاعية (١).

مع ذلك فقد فوجئت البلاد فى يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ ، أى بعد أسبوع واحد، بتبليغ من الحكومة البريطانية الى الملك فاروق عن طريق سفارتها تطلب فيه «تغيير الحكومة باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين، ولا تصدر عن مصلحة مصر، ولا تعمل بروح المعاهدة».

فما هى الأسباب المباشرة للتبليغ البريطانى فى ١٩ يونية ١٩٤٠ ؟. لقد حدد على ماهر باشا سببا واحدا عند إخراجه من الحكم، وذلك فى بيانه المطول الذى ألقاه فى مجلس الشيوخ فى يوم ٢٤ يونية ١٩٤٠ ، وهو أن الحكومة البريطانية طلبت منه اشتراك مصر فى الحرب، ولكنه لم يقبل ذلك (٢). وقد أتبع على ماهر باشا هذا البيان بتصريح لمندوبى الصحف عدّد فيه الحالات التى طلبت السلطات البريطانية فيها منه

(١) مضابط مجلس النواب جلسة ٢١ أغسطس ١٩٤٠ .
(٢) انظر نص البيان فى مضابط مجلس الشيوخ جلسة ٢٤ يونية ١٩٤٠ .

الاشتراك فى الحرب، وهى حالتان: الأولى ، عند بدء الحرب مع ألمانيا، والثانية بعد دخول إيطاليا الحرب. وأضاف أنه فى كلتا الحالتين استمرت المناقشات فى هذا الشأن أياما (١).

على أن الحكومة البريطانية كذبت، بلسان مصدر بريطانى رسمى فى لندن يوم ٢٠ يونية ١٩٤٠ أنها كانت تعمل لإرغام مصر على إعلان الحرب، وقالت إنها ليس لها غرض كهذا، وكل ما تطلبه من مصر هو أن تراعى معاهدتها مع بريطانيا بولاء نصا ومعنى، وأن تعمل على عدم تشجيع أى شىء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية فى مصر (٢).

ويفهم من هذا البيان المقتضب (الذى صدر بعد تبليغ ١٩ يونية بيوم واحد، وعلى أثر الإشاعات التى اجتاحت البلاد عن طلب بريطانيا من مصر دخول الحرب) ، أن السبب الذى بنت عليه الحكومة البريطانية تبليغها هو أن حكومة على ماهر باشا لم تراع تنفيذ معاهدتها مع بريطانيا نصا وروحا ، وأنها كانت تشجع على عرقلة العمليات العسكرية فى مصر. وهو سبب غامض فوق أنه غير صحيح، لأنه يتناقض مع رسالة مشهورة وجهها الجنرال ولسن الى على ماهر باشا بعد إقالته، يشكر له فيها معوناته التى قدمها، وهى رسالة يقول الجنرال ولسن عنها فى مذكراته إنها أحدثت اضطرابا شديدا فى الدوائر الدبلوماسية البريطانية (٣).

وفى الواقع إن الأسباب المباشرة للتبليغ البريطانى فى ١٩ يونية ١٩٤٠ تقع فى الفترة فيما بين إعلان ايطاليا الحرب فى ١٠ يونية وطلب فرنسا الهدنة فى ١٧ يونية، وهى فترة أسبوع تقريبا. وتنقسم هذه الأسباب الى قسمين: أسباب ثانوية، وتتعلق بالإجراءات الخاصة بالرعايا

---

(١) المصرى فى ٢٥ يونية ١٩٤٠ .

(٢) نفس المصدر فى ٢١ يونية ١٩٤٠ .

(٣)لورد ولسن: المرجع المذكور.

الطليان فى مصر. وأسباب رئيسية، وتتعلق بمسألة اشتراك مصر فى الحرب.

وفيما يتعلق بالأسباب الأولى، فقد أورد اللورد ولسن أن وزارة على ماهر باشا قد انتهجت ، فيما يختص بالرعايا الطليان ووضع أموالهم تحت الحراسة، سياسة تختلف تماما عن سياستها إزاء الرعايا الألمان فى سبتمبر ١٩٣٩ . وأنه وإن كان صحيحا أن اعتقال أفراد الجالية الإيطالية الضخمة فى مصر يعد عملا مستحيلا، إلا أن أجهزة الأمن البريطانية كانت قد استطاعت فى العام السابق مراقبة عديد من أماكن الاجتماعات وبعض العملاء الذين كانوا على أكبر جانب من النشاط، وعلى الرغم من أن البوليس المصرى كان متعاونا، وكان يعمل غالبا وفق ما نريد، «إلا أن الصعوبة الكبرى كانت فى حمل الحكومة المصرية على أداء وظيفتها : لقد كنا نواجه تأخيرات كبيرة. وفى بعض الأحيان كان يطلق سراح البعض بأوامر من بعض الوزراء دون الرجوع إلينا أو استشارتنا. ومن الصعب - كما يقول - الجزم بما إذا كانت هذه التصرفات قد حدثت بسبب الأنباء السيئة التى وردت من فرنسا، أم أنها كانت ترجع إلى الارتباط الوثيق بين عدد كبير من المصريين والإيطاليين، سواء فى مصر أو فى إيطاليا ، فى النواحى الاجتماعية والمالية والاقتصادية. وأضاف ولسن إنه انتهز فرصة تناوله طعام العشاء مع على ماهر باشا قبل سفره فى زيارة للصحراء الغربية ، وكلمه محذرا من الأثر السيىء الذى كانت تحدثه معالجته لمسألة الرعايا الإيطاليين، «وإننا نتوقع نفس المعاملة لجميع أعدائنا». ولكن على ماهر باشا رد عليه بأنه يواجه صعوبات كبيرة (١).

وقد أدلى على ماهر باشا بتفصيلات أوسع حول موضوع الرعايا الطليان، يفهم منها تعنت الانجليز فى طلباتهم. فقد ذكر أنه طلب منه فى ذلك الوقت عدة طلبات: أولها، اعتقال الوزير الايطالى فى المفوضية، والثانى، تفتيش المفوضية، والثالث، تفتيش أمتعتهم وجيوبهم وملابسهم وقت السفر، والرابع عدم السماح لأى إيطالى بالسفر فيما عدا الوزير وموظفى المفوضية. وقال على ماهر باشا إنه رفض هذه الطلبات (٢).

---

(١) لورد ولسن : المرجع المذكور.

(٢)شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسة (لطفى عثمان: المرجع المذكور).

وهذه الطلبات القاسية بالنسبة للطليان هى ما عناها على ماهر باشا فى بيانه أمام الشيوخ بقوله إنها كانت «تؤدى بذاتها أو مجموعها إلى حالة الحرب المقرر تفاديها». وهنا نصل إلى الأسباب الرئيسية، وهى المتعلقة باشتراك مصر فى الحرب.

فواضح تماما مما رواه على ماهر باشا أن حاجة انجلترا إلى اشتراك مصر فى الحرب إلى جانبها فى ذلك الحين كانت حاجة ماسة إلى حد بعيد، فقد ذكر أنه بعد أن أعلنت ايطاليا الحرب، استدعى السفير البريطانى وعرض عليه صورة التصريح الذى ألقاه فى مجلس النواب يوم ١٢ يونية، والذى حدد فيه الحالات الثلاث التى تدفع مصر إلى الدخول فى الحرب ، فسأله السفير : وإذا هاجم الجنود الإيطاليون الجنود البريطانيين؟ فرد على ماهر باشا بأنه لا شأن لمصر فى هذا. وقد عقب على ماهر باشا على روايته بقوله إن الجنود البريطانية كانت فى ذلك الحين «ضعيفة جدا، وكل ما عندهم ٢٨ مدفعا ضد الطائرات، منها ٢٠ فى الإسكندرية لحماية الأسطول، و٨ لحماية ورشهم، وباقى القطر لا يوجد به شىء يحميه» (١).

وفى موضع آخر بين على ماهر باشا نقطة على جانب كبير من الأهمية. فقد ذكر أن انجلترا كانت ترجو أن يشجع اشتراك مصر فى الحرب كلا من تركيا والعراق، وكانا على الحياد، على دخول الحرب أيضا. ففى ذلك الحين لم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب، وكانت انجلترا وحيدة بعد هزيمة فرنسا، وكان دخول مصر وتركيا والعراق الحرب يكفل دخول نحو ٦٠ مليونا من البشر الحرب إلى جانبها (٢).

وواضح من كلام اللورد هاليفاكس فى مجلس اللوردات يوم ١١ يولية ١٩٤٠ أن السياسة التى قررها على ماهر باشا بعد دخول إيطاليا

---

(١) نفس المصدر
(٢) نفس المصدر

الحرب والتى تقضى بعدم الاشتراك فى الحرب إلا فى الحالات الثلاث التى ذكرها فى بيانه، والاكتفاء بالتدابير التى اتخذها عند اعلان ألمانيا الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩، لم تلق رضاء من الحكومة البريطانية لأنها كانت تعتبر أن الموقف بعد إعلان إيطاليا الحرب يختلف عنه عند إعلان ألمانيا الحرب، لأسباب كثيرة ـ كما قال اللورد هاليفاكس ـ منها «أن البحر المتوسط أصبح منطقة حرب، وأن ممتلكات إيطاليا تحد مصر فى الغرب، وتحد السودان الانجليزى المصرى من الجنوب الشرقى»[1].

وعلى كل حال، فان التصريحات الرسمية التى كذبت بها بريطانيا الشائعات المصرية عن ضغطها على مصر لدخول الحرب، لم تتضمن ما ينفى حدوث الطلب أصلا. فقد انصبت على نفى «الضغط» دون «الطلب»[2]. وفى تصريحات اللورد هاليفاكس السالفة الذكر أمام مجلس اللوردات نفى أن الحكومة البريطانية «ضغطت» على الحكومة المصرية لكى تعلن الحرب على ايطاليا، ولم ينف أنها «طلبت» إعلان الحرب [3].

وسرعان ما تغير الموقف كله جذريا فى الفترة من ١٢ يونية إلى ١٧ يونية ١٩٤٠ حتى يمكن القول ان هذه الفترة تعد نقطة التحول فى الموقف كله، سواء بالنسبة لحكومة على ماهر باشا أو بالنسبة للحكومة البريطانية. فعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن راضية تمام الرضا عن عدم إعلان الحرب من جانب مصر بعد دخول إيطاليا فيها، الا أنها كانت مطمئنة إلى أن الحالات التى حددها على ماهر باشا لدخول الحرب فى بيانه يوم ١٢ يونية كانت كفيلة باشتراك مصر فى الحرب إن آجلا أو عاجلا دفاعا عن نفسها، على أن سقوط فرنسا وطلبها الهدنة فى يوم ١٧ يونية لم يلبث أن قلب الموقف كله. فقد اتضح بدون جدال أن

---

(١) الأهرام فى ١٢ يولية ١٩٤٠ .

(٢) المصرى فى ١٩ و ٢١ يونية ١٩٤٠ .

(٣) The Times Weekly Edition July 17, 1940.

هزيمة بريطانيا صارت محققة، وقد صور الجنرال ولسن هذا الانطباع فى مصر بقوله إنه سئل مرارا فى القاهرة عما إذا كانت انجلترا سوف تتبع فرنسا؟ (١).

حينذاك بدا واضحا لعلى ماهر باشا أن دخول مصر الحرب، حتى ولو كانت دفاعية، لن يكون فى مصلحة مصر بأية حال. بينما كان الوزير الإيطالى المفوض فى مصر يلمح فى ذلك الحين بأنه اذا تجاهلت مصر التزاماتها التى تقضى بها المعاهدة، فقد تنجو من أوخم العواقب التى يجرها عليها عدوان إيطاليا (٢).

وهنا اتخذ على ماهر باشا القرار الذى يعتبر نكوصا عن قرار ١٢ يونية الذى وافق عليه البرلمان. فقد أصدر أوامره إلى القوات المسلحة المصرية المرابطة على الحدود بالارتداد إلى داخل البلاد منعا للاشتباك مع الطليان وتوريط البلاد فى الحرب.

فما هو مدى هذا الارتداد؟ إن هذا الارتداد يبلغ مساحة هائلة تبلغ ٢٣٠ كيلو مترا هى المسافة بين السلوم ومرسى مطروح (٣).

هنا أدركت السلطات البريطانية أن وزارة على ماهر باشا لم تعد تصلح لمواصلة التعاون معها. ذلك أن خطورة القرار الذى اتخذته هذه الوزارة بارتداد القوات المصرية لم يكن يتمثل فقط فى الانتقاض على سياسة ١٢ يونية التى تقضى بخوض الحرب الدفاعية، وإنما تمثلت بالدرجة الأولى فى أن هذه الوزارة لم تعد تؤمن بانتصار الحلفاء، وأنها أصبحت تتصرف على هذا الأساس. وعند هذا الحد لم تعد مسألة دخول مصر الحرب هى ما يهم بريطانيا، بل أصبحت مسألة ولاء الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦ هى القضية الأساسية. ولما كانت الحكومة المصرية قد اعتبرت ولاءها لمعاهدة ١٩٣٦ متعارضا مع ولائها لمصر، فإن بقاء هذه الحكومة فى الحكم أصبح يهدد هذه القضية الأساسية، ولم

---

(١) لورد ولسن : المرجع المذكور.
(٢) من تصريحات اللورد هاليفاكس فى مجلس اللوردات يوم ١١ يولية ١٩٤٠ .
(٣) مضبطة مجلس النواب، جلسة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، دكتور هيكل : المرجع المذكور.

يعد مفر من أن تخلى مناصبها فى الحال. وهذا ما تضمنته برقية اللورد هاليفاكس إلى السفير البريطانى: «على ماهر يجب أن يخرج».

وهذا يفسر لماذا تخلت بريطانيا عن محاولتها إشراك مصر فى الحرب، التى كانت مصرة عليها قبل أسبوع مضى، وإعلانها ذلك فى صورة التكذيبات التى أصدرتها. لقد تراجعت بريطانيا، فى تلك الآونة الخطيرة والدقيقة بعد سقوط فرنسا، عن مطامعها، ولم تعد تأمل فى أكثر من الحصول على حكومة مصرية «تراعى معاهدتها مع بريطانيا بولاء نصا وروحا، وتعمل باخلاص على عدم تشجيع أى شىء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية فى مصر» ـ كما ورد على لسان المتحدث الرسمى باسم الحكومة البريطانية يوم ٢٠ يونية ١٩٤٠ (١) .

مصر دولة غير محاربة

تخلت وزارة على ماهر باشا عن الحكم تحت التبليغ البريطانى ، وكان الإنجليز يرنون إلى وزارة برياسة أحمد ماهر باشا نظرا لميوله المعروفة نحو إعلان الحرب، ولكن هذه السياسة كانت تتناقض أساسا مع سياسة فاروق الموالية للمحور، لذلك فقد دبر تأليف وزارة متوازنة من السعديين والأحرار الدستوريين برياسة حسن صبرى، وهو شخصية موالية لكل من القصر والإنجليز (٢)، وهو ما حدث بالفعل، وتألفت وزارة حسن صبرى باشا فى ٢٧ يونية ١٩٤٠.

وفى الفترة من اعتلاء هذه الوزارة الحكم فى ٢٨ يونية إلى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠، وهى الفترة نفسها تقريبا التى كان مجرى الحرب يتحول فيها فى أوربا : بإصرار بريطانيا على مواصلة الحرب رغم عروض السلام من جانب هتلر، وبعدول هتلر عن غزو الجزر البريطانية تحت نتائج معركة بريطانيا. ثم بانتقال أفكار هتلر إلى الهجوم على الاتحاد السوفيتى (٣) ـ فى هذه الفترة كانت القضية الرئيسية على مسرح السياسة

---

(١) المصرى فى ٢١ يونية ١٩٤٠ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور.

(٣) Shirer, W.; The Rise and Fall of the Third Reich.

المصرية هى قضية دخول مصر الحرب الدفاعية أو عدم دخولها، أو ما أطلق عليه فى ذلك الحين تجنيب مصر ويلات الحرب.

وقد أثيرت هذه المسألة فى أول اجتماع عمل عقد لوزارة حسن صبرى باشا. وقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ على أن تحارب مصر الطليان، إذا تقدموا إلى مرسى مطروح، التى هى أول مرفأ مصرى محصن على البحر المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية (١).

وإذا نحن تذكرنا أن بين السلوم ومرسى مطروح مسافة تبلغ ٢٣٠ كيلو مترا، فإن لنا أن نتساءل: ألا يعد هذا القرار استمرارا فى سياسة على ماهر باشا التى أخرجته من الحكم عندما أمر القوات المصرية المسلحة بالارتداد داخل البلاد حتى لا تتورط فى حالة الحرب دون أن تتاح للحكومة والبرلمان فرصة القرار فيما يريان فيه المصلحة العليا للبلاد؟.

فى الواقع أن الأمر لكذلك. وفى الحقيقة أن حسن صبرى باشا لم يل الحكم من قبل فاروق إلا لينفذ هذه السياسة: سياسة عدم دخول الحرب مهما كانت الظروف، وهو ما انكشف تماما عندما اقترب الطليان من مرسى مطروح.

ففى سبتمبر ١٩٤٠ وقع الهجوم الإيطالى الكبير على مصر من الأراضى الليبية، واخترق الطليان الحدود المصرية، وأخذوا يتقدمون حتى بلغوا سيدى برانى، فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح. وهنا رأى الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لمناقشة موقف مصر من الحرب الناشبة، فدعا حسن صبرى باشا مجلس الوزراء إلى الانعقاد. ولندع الدكتور هيكل الذى كان وزيرا فى الوزارة يروى تفاصيل ما دار فى هذا الاجتماع، فهو يقول:

---

(١) دكتور هيكل: المرجع المذكور.

«دار الحديث عن هذا التقدم الإيطالى لأول ما انعقدت الجلسة، فذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر وهل تعلن الحرب أو لا تعلنها. عند ذلك قلت : ولكننا اتفقنا على ألا نثير هذا الموضوع قبل أن يبلغ الإيطاليون مرسى مطروح ، وبين سيدى برانى ومرسى مطروح شقة تزيد على المائة من الكيلو مترات. ولم أكد أتم كلامى، حتى تدخل رئيس الوزراء قائلا: لعل من الخير أن نفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة. وكان رأى السعديين صريحا فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعا عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها. أما حسن صبرى فقال : «أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة. فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا انجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين. وإيطاليا تحارب انجلترا ولم تعلن الحرب على مصر. وقد تحدثت إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين، واتفقنا رأيا على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على انجلترا من إعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور. وما دام الأمر كذلك، فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا، وكل اعتبار آخر لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار».

وبإفصاح حسن صبرى باشا عن نيته فى عدم دخول الحرب «حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة» ! انتقلت المسألة بينه وبين السعديين من مستوى الخلاف فى الرأى، إلى مستوى الأزمة. فيقول الدكتور هيكل إن حسن صبرى باشا عرض الأمر للتصويت، فكان السعديون وحدهم. فأبدى حسن صبرى باشا رأيه بأن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها. فلما رأى السعديون ذلك منه، وأن لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة، خرجوا منصرفين يقدمون استقالاتهم [١].

---

(١) دكتور هيكل : المرجع المذكور.

خرج الوزراء السعديون من الوزارة فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ . وفى الفترة التى أعقبت هذا الخروج ، شهدت البلاد معركة حامية حول مسألة دخول مصر الحرب، بين السعديين الذين رأوا أن كرامتهم تقتضى الدفاع عن رأيهم فى البرلمان وأمام الرأى العام، وبين الوزارة وبقية الفرق والأحزاب السياسية فى مصر، وهى التى أخذت جميعها موقفا حاسما إلى جانب عدم دخول مصر الحرب (١).

فما هو موقف الانجليز من هذه المعركة الدائرة بين السياسيين المصريين؟ لقد أورد الدكتور هيكل أن حسن صبرى باشا أقنعهم بمزايا بقاء مصر دولة غير محاربة حفاظا على روح المصريين المعنوية التى سوف تؤثر فيها غارات الإيطاليين والألمان، فضلا عن أن القوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس سوف تؤدى الواجب الذى عهد به إليها بصد المغيرين على الصحراء فى الأماكن التى تعسكر فيها، ودفع الغارات عن قناة السويس. وقد ذكر الدكتور هيكل أن حسن صبرى أخبره بأن الانجليز قد اقتنعوا بهذه الحجج. كما ذكر الدكتور أحمد ماهر فى خطابه الذى ألقاه يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٠ أنه سمع من حسن صبرى باشا أن الإنجليز تركوا لمصر تقدير الموقف واتخاذ ما تراه فى شأن الحرب (٢).

وواضح أن السلطات البريطانية لم يكن يسعها إلا قبول الحجج المصرية نظرا للمعارضة المتعاظمة لدخول مصر الحرب من جميع الأحزاب المصرية فيما عدا الحزب السعدى. ولكن مع تزايد إمكانات انجلترا ومقدرتها على مواصلة الحرب، شعر الإنجليز بفوائد بقاء مصر دولة غير محاربة فى تأمين الجبهة الداخلية. وقد أشار إلى هذه الفوائد تشرشل فى خطابه بمجلس العموم يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٥، وذكر أن السلطات البريطانية نصحت لمصر فى أكثر من مناسبة واحدة بعدم

---

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور.

(٣) محمد ابراهيم أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر ، المجلد الأول.

دخول الحرب[1] وهذه العبارة من قبيل المصادرة على المطلوب، لأننا لا نعرف حكومة مصرية واحدة خلال الحرب العالمية الثانية، فيما عدا حكومة الدكتور أحمد ماهر، قد أبدت رغبتها فى دخول الحرب، ثم نصحتها الحكومة البريطانية بعكس ذلك !

سياسة مصر إزاء فرنسا

عرضنا فى الصفحات الماضية سياسة مصر إزاء ألمانيا وايطاليا، من خلال عرضنا لموقفها من الحرب. ومع استمرار الحرب أخذت دول العالم الأخرى المتصلة بالصراع العالمى تنقسم من وجهة نظر السياسة المصرية الخارجية إلى ثلاث معسكرات : المعسكر الأول، معسكر الدول التى انضمت للمحور كاليابان، أو وقعت تحت الاحتلال النازى والفاشى ودارت فى فلكه. والمعسكر الثانى، معسكر الدول التى احتفظت بحيادها. أما المعسكر الثالث، فهو معسكر الحلفاء.

وبالنسبة للمعسكر الأول، فقد اتبعت مصر ازاءه نفس السياسة التى اتبعتها إزاء ألمانيا وايطاليا ـ فقد قطعت علاقاتها السياسية مع سائر الحكومات التى أصبحت فى حالة حرب مع بريطانيا، وهى اليابان، ورومانيا، والمجر، وبلغاريا، وفنلندا. وأما المعسكر الثانى، وهو معسكر الدول المحايدة، فقد رأت السياسة المصرية أن تحتفظ لنفسها «بنوافذ» فى هذه المراكز الدبلوماسية المهمة تطل منها على السياسة الدولية فى أوروبا. وهذه النوافذ هى: «أنقرة»، و«مدريد» ، و«استوكهلم» ، و«لشبونة».

فأين مكان حكومة فيشى بين هذين المعسكرين ؟ لقد كانت فرنسا فى ذلك الحين منقسمة إلى منطقتين : الأولى، وتشمل ثلاثة أخماس الأراضى الفرنسية وكانت تحت الاحتلال النازى، أما المنطقة الثانية فكانت تحت حكومة فيشى. وكانت هذه الحكومة منذ البداية تنازعها

---

(١) النص الخاص بمصر فى خطاب تشرشل المذكور وارد بكتاب الرافعى : وفى أعقاب الثورة المصرية جـ٣ .

الاتجاهات بين التعاون المطلق مع ألمانيا والتعاون المقيد بشروط الهدنة. ومنذ عام ١٩٤١ أخذ الاتجاه الأول يتغلب، خصوصا على يد الأميرال دارلان نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والبحرية. وقد تمثل ذلك بصفة خاصة فى أثناء حركة رشيد عالى الكيلانى، حين سمحت حكومة فيشى بمرور بعض المساعدات الألمانية عبر سوريا إلى العراق، وحين عقد الأميرال دارلان اتفاقية مبدئية مع الألمان فى ٥ ـ ٦ مايو لنقل ثلاثة أرباع المعدات الحربية المخزونة فى سوريا والتى كانت تحت إشراف لجنة الهدنة الإيطالية، إلى العراق، كما منح السلاح الجوى الألمانى تسهيلات فى سوريا (١). ومع نهاية العام كانت فيشى قد ذهبت بعيدا فى التعاون مع الألمان، فقد أخذت تمون جيوش المحرر فى طرابلس عن طريق تونس، كما أخذ أسطولها التجارى يساعد أيضا فى نقل المؤن والذخائر (٢).

ومنذ أن أخذ موقف حكومة فيشى يتجه إلى التعاون المطلق مع المحور، أخذت الحكومة البريطانية تضغط على الحكومة المصرية لتقطع علاقاتها السياسية معها (٣).

على أن الأمر كان يختلف مع فرنسا عنه مع الدول الأخرى من عدة أمور:

أولها: أن حكومة فيشى لم تكن فى حالة حرب مع بريطانيا.

ثانيها: أنه كان يوجد بفرنسا عدد كبير من الطلاب المصريين من أعضاء البعثات التعليمية قدر عددهم بنحو ١٨٠ طالبا.

ثالثها: أن فرنسا كان لها مركز خاص تقليدى فى مصر، خصوصا فى النواحى الثقافية والمالية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر Churchill, W.; The Second World War Vol. III

(٢) Lugol, Jean; Egypt and World War II Cairo 1945.

(٣) انظر البيان الذى صرح به مصدر مسئول لجريدة الأهرام فى ٩ يناير ١٩٤٢ .

لكل هذه الأسباب، فقد عالجت الحكومة المصرية الأمر باتخاذ إجراءات فردية ضد بعض الموظفين الفرنسيين الموالين للمحور، فاعتقل بعضهم ورحل آخرون. ولكن الحكومة البريطانية لم يرضها ذلك تمام الإرضاء، خاصة مع تزايد التعاون الفرنسي الألماني، لذلك كررت طلبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي. فلما كان أول عام ١٩٤٢، وكانت المشاورات حول هذه المسألة قد انقضى عليها عدة أشهر، ضغطت بريطانيا فجأة على مصر بحجة أنها تلقت أنباء خطيرة تتعجل قرار الحكومة في هذا الموضوع. فلم تجد حكومة سري باشا بدا من الإذعان.

وقد قدر لقرار حكومة سري باشا أن تكون له عواقب خطيرة : فمن ناحية، فقد اتخذت الوزارة قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي بينما كان فاروق متغيبا عن القاهرة في منطقة البحر الأحمر. ومع أن أحمد حسنين باشا قد تدخل تدخلا أدى إلى أن استبدل حسين سري باشا بذلك القرار قرارا آخر يقضي «بوقف» العلاقات بدلا من «قطعها»، إلا أن فاروق عند عودته اعتبر تصرف الوزارة في غيابه «تجاوزا لحقها الدستوري فيه مساس بحقوقه» نظرا لأن السفراء والوزراء المفوضين - كما كان يرى - إنما هم يمثلون الملك، ومن ثم فلا يجوز التصرف في أمرهم قبل عرض الأمر عليه. وبناء على ذلك فقد أوقف وزير الخارجية عن عمله ، وأخذ يعد العدة لتنحية الوزارة كلها والمجئ بوزارة أخرى(١).

ومن الناحية الأخرى، فإن الانجليز اعتبروا هذا الموقف من الملك «عملا غير ودي»، وأبلغوا رأيهم لحسين سري باشا. وقد وجدوا لزاما عليهم مساندة الوزارة التي اتخذت هذا القرار بناء على طلبهم، فذهب السفير البريطاني لمقابلة الملك يوم ٢٨ يناير ١٩٤٢ حيث قام بمحاولة لإنقاذ وزارة حسين سري باشا. ولكن هذه المحاولة لم تنجح (٢).

---

(١) دكتور هيكل : المرجع المذكور.

(٢) انظر Eirk, G., The Middle East in the War.

أما من الناحية الثالثة ، فحين وقعت أزمة الثقة بين الملك فاروق وحسين سرى باشا، سارعت التيارات المتصارعة فى القصر إلى ركوب هذه الأزمة لخدمة مآربها. وكان فى القصر تياران رئيسيان: أحدهما يمثله أنصار على ماهر باشا، وعلى رأسهم الأخوان عبد الوهاب وعبد العزيز طلعت، وكانوا يعملون لعودة على ماهر باشا إلى الحكم. والثانى بقيادة أحمد حسنين باشا، وكان يعمل للحيلولة دون وصول على ماهرباشا إلى الحكم عن طريق تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا. وقد استطاعت جماعة على ماهر السيطرة على الموقف عن طريق تدبير مظاهرات ٣١ يناير التى هتفت فيها الجماهير بحياة على ماهر باشا، ثم مظاهرات اليوم التالى (أول فبراير) التى هتف فيها المتظاهرون بحياة روميل. وكان ذلك ما دعا الإنجليز إلى تحركهم المعروف الذى أدى إلى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، الذى أتى بحكومة الوفد إلى الحكم.

العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي

وباعتلاء وزارة الوفد الحكم فى ٥ فبراير ١٩٤٢ تدخل سياسة مصر الخارجية مرحلة جديدة. فمن الناحية الداخلية فان هذه السياسة قد تركزت تماما فى يد الحكومة ولم يبق للملك تأثير فيها بأية حال. وكنا قد لاحظنا كيف أن تدخل فاروق فى بداية نشوب الحرب العالمية قد منع وزارة على ماهر باشا من التورط فى الحرب الهجومية، كما أن اختياره حسن صبرى باشا لتولى الوزارة بعد طرد على ماهر باشا من الحكم، كان المقصود به الالتفاف حول رغبة الانجليز فى دخول مصر الحرب الدفاعية. وكان تعيين حسين سرى باشا بعد حسن صبرى باشا مقصودا به خدمة نفس الغرض، نظرا لصلة القرابة بين حسين سرى باشا وفاروق من جهة، وولاء حسين سرى باشا للإنجليز من جهة أخرى. وفى تلك الأثناء كان فاروق يقود سياسة الاتصالات السرية بالألمان التى كان يقصد بها حماية نفسه وعرشه عند حدوث غزو ألمانى للبلاد.

أما من الناحية الخارجية، فنلاحظ عدة أمور: الأمر الأول، استقرار سياسة عدم خوض الحرب الدفاعية تماما فى عهد حكومة الوفد. وقد تمثل ذلك عند اختراق قوات الماريشال روميل الحدود المصرية ووصوله إلى العلمين. فتجمع المصادر العربية على أن النحاس باشا كان ينوى استقبال قوات روميل بوصف مصر دولة محايدة. فقد أورد الدكتور هيكل أن النحــاس باشا أخبره بذلك وبأنه أصدر أوامره وتعليماته إلى محافظ الإسكندرية «ليتلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا» (١) وقد حاول النحاس باشا إقناع الانجليز باعلان القاهرة مدينة مفتوحة، منعا لتدميرها عند الدفاع عنها أو عند غزوها، ولكنه فشل فى ذلك لأن سياسة الإنجليز كانت قد استقرت على الدفاع عن مصر شبرا شبرا.

أما الأمر الثانى، فهو الاعتراف بأكبر قوة اشتراكية عالمية مناضلة فى ذلك الحين، وهو الاتحاد السوفيتى.

ومن هنا، فان تأخير اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى حتى أغسطس ١٩٤٣ يعد قضية تستحق الاهتمام، وينبغى تحديد المسئولية فيها: هل تلقى على عاتق بريطانيا أو تقع على عاتق البورجوازية المصرية الكبيرة وعلى رأسها القصر ؟

وبالنسبة لبريطانيا، فقد كانت أولى الدول الرأسمالية التى عقدت مع الاتحاد السوفيتى اتفاقا تجاريا فى ١٦ مارس ١٩٢١، واعترفت بذلك به من الناحية الفعلية de facto ثم أتبعت ذلك بالاعتراف به من الناحية الشرعية de jure فى فبراير ١٩٢٤ وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسى. ومع أن العلاقات قد ساءت بين البلدين فى عهد حكومة المحافظين على النحو الذى أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فى مايو ١٩٢٧، إلا أن العلاقات لم تلبث أن استؤنفت بينهما فى سبتمبر ١٩٢٩ .

---

(١) دكتور هيكل : المرجع المذكور.

(٢) History of Soviet Foreign policy 1917 – 1945 (Moscow 1969)

ومع ظهور الخطر النازى، أصبح هناك تياران فى الدوائر الحاكمة البريطانية: أحدهما يدعو إلى التفاهم مع النازيين والاستجابة لبعض مطالبهم، وعلى رأس هذا التيار جون سايمون ونيفيل تشمبرلن، والثانى يراقب تزايد الخطر النازى ويرى فى الاتحاد السوفيتى عاملا مهماً فى إقرار السلام الأوروبى، ويدعو إلى وقف الخطر النازى عن طريق اتفاق بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى يجبر الألمان على المحاربة فى جبهتين ، وكان على رأس هذا التيار المستر تشرشل. على أنه باعتلاء نيفيل تشمبرلن الحكم فى يونية ١٩٣٧ انتشرت سياسة التهدئة مع ألمانيا.

فى تلك الأثناء ، وحتى عام ١٩٣٦ ، كانت سياسة مصر الخارجية فى يد بريطانيا من الناحية الفعلية. ومن ثم فان مسئولية عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى إلى ذلك الحين تقع على بريطانيا بصفة مطلقة. وانما تبدأ مناقشة مسئولية مصر منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦ .

وهناك أربع مراحل يمكن إبرازها فى هذه المسألة: المرحلة الأولى من إبرام المعاهدة إلى ٢١ أغسطس ١٩٣٩ والثانية من هذا التاريخ إلى ٢١ يونية ١٩٤١ (تاريخ هجوم الجيش النازى على الاتحاد السوفيتى). والثالثة تنتهى فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أما المرحلة الرابعة فهى مرحلة الاعتراف بالاتحاد السوفيتى.

وبالنسبة للمرحلة الأولى، فنلاحظ أنه ما كادت مصر تبرم معاهدة ١٩٣٦ واتفاق الامتيازات الأجنبية، وتطلق يدها فى شئونها الخارجية فى إطار المحالفة، حتى أخذت تتطلع إلى إقامة علاقات سياسية بينها وبين الاتحاد السوفيتى.

وقد أثير هذا الموضوع فى مجلسى البرلمان أكثر من مرة، وترتب عليه محادثات دارت فى عام ١٩٣٨ بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية فى أنقرة لإعادة العلاقات التجارية، ولكنها لم تنته إلى نتيجة عملية. فلما كانت الدورة البرلمانية التى سبقت نشوب الحرب العالمية

الثانية، وجه أحد الشيوخ استجوابا للحكومة عن أسباب «تباطؤ وزارة الخارجية فى الاعتراف بحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، تلك الحكومة الممثلة لشعب أصبح اليوم من أقوى الشعوب وأرقاها، وتطمع الدول الكبرى، ومنها المتحالفة معنا ، فى طلب وده والتعاقد معه». وقد أجل الرد على هذا الاستجواب إلى الدورة التالية.

أما فى مجلس النواب فقد وجه أحد النواب إلى الحكومة عدة أسئلة ذات مغزى. فقد سألها عن «الدول التى اعترفت بحكومة السوفيت الروسية، والدول التى أبرمت معها معاهدات، وما تاريخها ونوعها ؟ وهل قبلت الروسيا عضوا فى عصبة الأمم؟ ومتى كان ذلك ؟ وما السبب فى عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة سالفة الذكر إلى الآن ؟ وهل لا يرى دولة الوزير أن فى الاعتراف بها فتحا لسوق جديدة للقطن المصرى؟».

وبتاريخ ٧ مايو ١٩٣٩ قررت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية أن يعهد إلى سفير الحكومة المصرية فى لندن أمر الاتصال بالسفير السوفيتى ليطلب إليه بذل نفوذه لدى حكومته للدخول فى مفاوضات لإنماء حركة التبادل بين البلدين، مع الإعراب له عن استعداد السلطات المصرية للنظر فى الاقتراحات التى ترى حكومة السوفيت التقدم بها لمباشرة المفاوضات. كما تضمن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية وزارة الخارجية رغبتها فى تذليل «العقبات التى كانت تحول دون تبادل التمثيل السياسى مع حكومة السوفيت». وتحقيقا لهذه الرغبة وتكملة للمحادثات التى كانت دائرة بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية فى أنقرة عام ١٩٣٨ لإعادة العلاقات التجارية، عهدت الحكومة المصرية إلى سفير مصر فى لندن للاتصال بالسفير السوفيتى وإبلاغه مضمون قرار اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية.

وفى ٦ سبتمبر ١٩٣٩ أبلغ السفير السوفيتى السفير المصرى بأن حكومته قد اتخذت قاعدة لا تتحول عنها تقضى بألا تعقد معاهدات أو

اتفاقات تجارية إلا مع الدول التى تعترف بها وتعترف بحقها الكامل فى العلاقات الدبلوماسية، وأن ذلك كان السبب فى فشل المفاوضات التى جرت فى العام السابق فى أنقرة.

وإزاء هذا رأت وزارة الخارجية المصرية أنها لا تستطيع أن تغفل رغبات البرلمان المتعددة فى إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وتنشيط التجارة الخارجية والاقتصاد المصرى. كما لاحظت أن «الظروف التى دعت أول الأمر إلى تجنب هذه الدولة صاحبة المركز الممتاز فى الوقت الحاضر قد مسها التغيير»، وأن اختلاف نظام الحكم بين الدولتين لا يمنع من وجود علاقات سياسية وتجارية بينهما، «على أساس عدم تدخل إحداهما فى شئون الأخرى». واقترحت الوزارة بناء على ذلك على مجلس الوزراء «إعادة العلاقات السياسية بين المملكة المصرية والاتحاد السوفيتى والترخيص لها بالمضى فى ذلك على أساس امتناع الروسيا عن كل دعاية سوفيتية بالبلاد».

فى ذلك الحين كانت الوزارة التى تتولى الحكم يرأسها على ماهر باشا. وقد اجتمع مجلس الوزراء فى يوم ٢١ أغسطس ١٩٣٩ حيث ناقش هذه المسألة وانتهى إلى التصديق على اقتراح وزارة الخارجية المصرية (١). ولكن بعد يوم واحد عقد الاتحاد السوفيتى معاهدة عدم الاعتداء المشهورة بينه وبين ألمانيا النازية، بينما كان الموقف الدولى يتوتر وتنذر الأمور بالحرب، فجمدت الحكومة المصرية على الفور قرارها بإعادة العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتى.

وفى الفترة من هذا التاريخ حتى الهجوم النازى على الاتحاد السوفيتى، كانت مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى تعتبر انتهاكا لنصوص التحالف. ولكن عندما زالت هذه الظروف المانعة بتحالف الاتحاد السوفيتى مع بريطانيا ، كانت مياه كثيرة قد مرت تحت

(١) وثائق عابدين، جلسات مجلس الوزراء جلسة يوم الاثنين ٦ رجب ١٣٥٨ ـ أغسطس ١٩٣٩ .

الجسور، ففى ذلك الحين كان قد برز تفوق الألمان فى ميدان الحرب، وتزايد الشعور العدائى لبريطانيا فى أوساط الجماهير المصرية بسبب سياستها الاقتصادية الاستغلالية. وفى الوقت نفسه تزايدت ميول فاروق نحو الألمان، واتضح له أن خطر انتصار التحالف الإنجليزى السوفيتى هو أخطر بكثير من انتصار التحالف الفاشى. وعلى ذلك فلم يترتب على قيام التحالف الإنجليزى السوفيتى اعتراف من جانب مصر بالاتحاد السوفيتى، علــى الرغم من أن العلاقة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى أصبحت بكل تأكيد أقوى بكثير من العلاقات التى كانت قائمة بينهما قبل الحرب !

على هذا النحو يمكننا أن نقرر أن عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة تقع المسئولية فيه على السلطات المصرية الحاكمة، ونستبعد وجود دور لبريطانيا فى ذلك.

فلما تولت وزارة الوفد الحكم فى فبراير ١٩٤٢، أخذت الظروف تتغير على النحو الذى انتهى بالاعتراف بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣ . وأول هذه الظروف اختفاء سيطرة القصر الموالية للمحور على السياسة المصرية الخارجية. ثانيا ـ تحول دفة الحرب إلى جانب الحلفاء بعد معركتى العلمين وستالينجراد. ثالثا ـ تزايد الشعور الموالى للاتحاد السوفيتى فى مصر مع صمود شعبه فى معركة ستالينجراد. ويمكن القول إن الاتحاد السوفيتى بصمود شعوبه، قد استقطب الاهتمام الذى كان يوجهه الشعب المصرى للألمان بسبب تفوقهم العسكرى على الإنجليز . ذلك أن الشعب المصرى، عداء منه للاحتلال، كان يبدى تعاطفه مع أية قوة عالمية تتناقض مصالحها مع مصالح بريطانيا ، وبالنسبة للاتحاد السوفيتى، فعلى الرغم من أنه كان فى ذلك الحين حليفا لبريطانيا ، إلا أن التناقض الأيديولوجى بين البلدين لم يكن مما يغيب عن ألباب المصريين. وكان يحملهم على التفكير فى الاستعانة به فى مرحلة ما بعد الحرب حين يستأنفون نشاطهم ومسعاهم لاستكمال استقلالهم !

وعلى كل حال، فمن المحقق أنه فى مناخ التحالف البريطانى السوفيتى أخذت تظهر وتنمو التنظيمات الاشتراكية ويشتد التيار اليسارى. وفى الوقت نفسه أخذت العناصر التقدمية فى الوفد تزحف على قياداته وتتسلل إلى صفوفه، حتى إذا أعلن الاتحاد السوفيتى إلغاء الكومنترن، أعطى ذلك دفعة قوية لهذه العناصر لحمل وزارة الوفد على إعلان اعترافها بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣ . ويظهر أثر العامل الأخير واضحا فى خطاب النحاس باشا الذى ألقاه فى المؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ ، فقد قال فيه: «بمجرد إلغاء الشيوعية الدولية، وتصريح المارشال ستالين بأن إلغاءها ينهض دليلا على افتراء من يزعمون أن موسكو تتداخل فى شئون الأمم الأخرى، وتعمل على تغيير نظمها الاجتماعية ، قد بادرنا إلى الاعتراف باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، مع ما يستتبعه ذلك من إنشاء العلاقات السياسية والقنصلية بين الدولتين. وقد كان لى ، كما تعلمون، حظ استقبال سعادة الرفيق مايسكى، الذى كان سفيرا لموسكو فى لندن ، والذى يشغل منصب الكوميسير المساعد للشئون الخارجية السوفيتية، عند مروره بالقاهرة، فوطدت معه أحسن علاقات الود والتفاهم، سواء بيننا شخصيا أو بين حكومتنا أو بين بلدينا» (١).

على هذا النحو جرت سياسة مصر الخارجية إزاء الدول الكبرى المتصارعة أثناء الحرب العالمية الثانية، محكومة بشروط معاهدة ١٩٣٦ وقيودها، ومتأثرة بالتيارات السياسية الداخلية المختلفة، وبتطورات الحرب.

ولقد ارتضت مصر سياسة الوقوف موقف الدولة غير المحاربة، وظلت تلتزم بهذا الموقف إلى نهاية الحرب. ولا يقلل من شأن هذه

---

(١) مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس باشا وأقطاب الوفد المصرى، نوفمبر ١٩٤٣، عدد خاص أصدرته جريدة الحوادث عن المؤتمر.

الحقيقة أنها أعلنت الحرب على ألمانيا واليابان فى فبراير ١٩٤٥، لأن هذا الإعلان لم يكن إلا إجراءً شكليا اتخذ لاستيفاء الشرط الذى اشترطه الحلفاء فى مؤتمر القرم لقبول أية دولة فى مؤتمر سان فرنسيسكو الذى أرسيت فيه الأمم المتحدة، فضلا عن أن الحرب كانت قد أوشكت على نهايتها. ومع ذلك فان مقاومة الشعب المصرى لهذا الاجراء الشكلى بلغت غايتها من العنف حتى دفع الدكتور أحمد ماهر حياته ثمنا له. وبهذا المشهد المأساوى تنتهى فصول الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية.

(٨)

الاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية

الاتصالات المصرية السرية
بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية

الاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، جزء من ظاهرة الاتصالات العربية بدول المحور التى حدثت أثناء الحرب، والتى شملت عديدا من الدول العربية: فى العراق وفى السعودية وفى اليمن وفى مصر. وترجع هذه الاتصالات إلى جملة عوامل تختلف من بلد لبلد، فبعضها يتصل بقضية فلسطين ، وبعضها يتصل بقضية التحرر الوطنى، وبعضها الآخر يعود لأسباب أيديولوجية.

وقد أصبح معروفا الآن كل شىء تقريبا عن أشهر الاتصالات العربية وأشدها دويا فى المنطقة أثناء الحرب، وهى اتصالات جماعتى الكيلانى والمفتى بايطاليا وألمانيا، وذلك بفضل المذكرات التى كتبها بعض أقطاب هذه الاتصالات [1] · وبفضل الوثائق الألمانية التى عثر عليها بعد الحرب[2] . ولكن الضوءبالنسبة للاتصالات المصرية كان أقل سطوعا ، لسببن :

---

(١) انظر على سبيل المثال : عثمان كمال حداد : حركة رشيد عالى الكيلانى سنة ١٩٤١ [المكتبة العصرية بصيدا] رشيد على الكيلانى: أسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالى الكيلانى [دمشق ، لمكتبة محمد حسين النورى] : مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين صباغ، فرسان العروبة فى العراق [دمشق : الشباب العربى ١٩٥٦].

(٢) انظر دراسة الدكتور محمد كمال الدسوقى : ثورة عالى الكيلانى والقومية العربية [السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٧٠]

أولهما ، تعدد جهات الاتصال المصرى بدول المحور دون أن توجد رابطة تربط بينها ـ بمعنى أن كل طرف كان يجرى الاتصال بالمحور منفرداً من وراءظهر الآخر .

والسبب الثانى ، قلة المذكرات التى خلفها من قاموا بهذه الاتصالات، وأسوأ من ذلك أن فريقا منهم قد أنكر بذلك، كما حدث بالنسبة للملك السابق فاروق ، وبالنسبة لعلى ماهر باشا أيضا . ولولا ما وصل إلينا من مذكرات بعض الضباط الأحرار، مثل أنور السادات[1]، وقائد السرب حسن عزت [2] · وما كتبه محمد صبيح فى هذا الصدد[3]، بالإضافة إلى ما تكشف بعد الحرب من الوثائق الألمانية فى هذا الميدان ـ لما أمكن إلقاء إلا الضوء اليسير على هذه الاتصالات.

ويمكن الآن أن نحدد جهات الاتصال المصرية بدول المحور على النحو الآتى :

جماعة الضباط.

الملك فاروق.

على ماهر باشا.

جمعية مصر الوطنية بأوروبا . وهى التى نكشف الستار عنها لأول مرة فى هذه الدراسة.

وتختلف الأسباب والعوامل المباشرة التى قادت كل جماعة من هذه الجماعات إلى الاتصال بالمحور. فهى عند الملك فاروق تختلف عنها عند جماعة الضباط، كما تختلف أيضا عند على ماهر باشا ، وتختلف

---

(١) أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية [كتاب الهلال: يولية ١٩٥٧].
(٢) حسن عزت، قائد السرب: أسرار معركة الحرية [القاهرة ١٩٥٣] .
(٣) محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية، الكتاب الأول: من العلمين إلى سجن الأجانب الكتاب الثانى: طريق الحرية [كتاب الشهر].

لدى جمعية مصر الوطنية. ولكن اختلاف هذه الأسباب المباشرة ، لا ينفى وجود أسباب سياسية عامة جمعت بينها، ووجهتها نحو الاتصال بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية (ومن قبل الحرب أيضا بالنسبة لبعض الجهات) وتتمثل هذه الأسباب فى الآتى :

أولا : **وضع مصر السياسى** : ونعنى به ذلك الوضع الذى قررته معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المبرمة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وهو الوضع الذى أباح لبريطانيا وضع قوات بريطانية على الأراضى المصرية تحت اسم التحالف والتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن قناة السويس. كما تضمن ألا تتخذ مصر فى علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وألا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة، . وتتضمن أيضا أن تقدم مصر لبريطانيا ،جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها، بما فى ذلك إعلان الحكومة المصرية الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها (١).

هذا الوضع الذى يتنافى بطبيعته مع الاستقلال التام، اتخذت تجاهه القوى السياسيةفى مصر موقفين متعارضين: الموقف الأول، موقف الأحزاب السياسية التقليديةالتى أبرمت المعاهدة، وهى: الوفد والأحرار الدستوريون وحزب الشعب وحزب الاتحاد. وكان موقف هذه الأحزاب هو موقف التأييد. أما الموقف الثانى، فهو موقف الأحزاب الفاشية فى مصر، وهى حزب مصر الفتاة، وجماعة الإخوان المسلمين، وقواعدهما الجماهيرية العريضة من الشباب خاصة ، بالإضافة إلى الحزب الوطنى. وكان موقف هذه الأحزاب هو المعارضة.

---

(١) قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى [القاهرة ١٩٣٧]انظر نصوص معاهدة ١٩٣٦ .

ثانيا ـ الأوضاع السياسية في مصر : وتتمثل هذه الأوضاع في انتقال مقاليد الحكم من يد حزب الأغلبية البرلمانية، وهو حزب الوفد، إلى يد القصر، بعد الانقلاب الدستوري الذى حدث في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، الذى تولى بمقتضاه محمد محمود باشا الحكم كجسر انتقال بين حكم الأغلبية وحكم القصر المباشر.

وكان من شأن هذه الأوضاع الأوتوقراطية، في الوقت الذى كانت جيوش الاحتلال تربض فيه على أرض الوطن، ما حدث من ازدواج في السياسة الخارجية المصرية في تلك الفترة، وامتدادها إلى العامين الأولين من الحرب . فبينما كانت الحكومة المصرية تنفذ التزاماتها بمقتضى المعاهدة، وذلك بقطع علاقاتها السياسية مع الحكومات التى أصبحت في حالة حرب مع بريطانيا، وعلى رأسها ألمانيا وإيطاليا، فضلا عن تقديم مساعداتها وتسهيلاتها العسكرية لبريطانيا لمساعدتها على الانتصار في الحرب، كان الملك فاروق، وهو «رأس الدولة الأعلى»، يجرى من الجانب الآخر اتصالاته السرية بالمحور لتأمين عرشه في حالة هزيمة بريطانيا والحلفاء.

ثالثا : السياسة البريطانية في مصر وكانت هذه السياسة في العامين الأولين من الحرب تتخذ الخطوط العريضة الآتية :

ـ فرض رقابة صارمة على كل الشئون الداخلية المصرية عن طريق فرض الأحكام العرفية وتطبيق المعاهدة في ظلها.

ـ السيطرة على اقتصاديات البلاد وتسخيرها لخدمة المجهود الحربى البريطانى .

ـ محاولة توريط مصر في الحرب ضد المحور.

ـ عدم السماح بأى مظهر من مظاهر الاستقلال يتبدى في تصرف أى قائد عسكرى مصرى أو زعيم سياسى ، ومقابلة مثل هذا المظهر بالتبرم والشك.

وقد أثارت هذه السياسة البريطانية روح العداء الشديد لبريطانيا فى نفوس الشعب أثناء الحرب .

رابعا : انتصارات المحور العسكرية : وقد حطم هذا العامل، فى خلال العامين الأولين من الحرب، هيبة الاحتلال البريطانى، ورفع من قدر دول المحور، وشجع على قيام جهود مصرية، رسمية وشعبية، تستغل الهزائم البريطانية فى محاولة التخلص من نير الاحتلال عن طريق التنسيق مع قوات المحور (١).

الاتصالات السرية بالمحور

اتصالات الملك فاروق بالمحور

يرجع أول اتصال للملك فاروق بالمحور إلى شهر فبراير ١٩٣٩، أى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بستة أشهر تقريبا . ويرجع السبب فى ذلك بصفة رئيسية إلى شعور العداء الذى كان يكنه للبريطانيين وللسفير البريطانى السير مايلز لامبسون خاصة. وكانت العلاقات بين فاروق والسفير البريطانى قد تأثرت بصفة خاصة أثناء الأزمة الدستورية التى أقيل بسببها النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، حين اتخذ السفير البريطانى موقفا مؤيدا للنحاس باشا (٢).

وساعد على ذلك منذ البداية أن خطة القصر الملكى إزاء الإنجليز، تحت سياسة على ماهر باشا التى كانت ترمى إلى إظهار الملك فى ثوب البطل الوطنى المتطرف ـ على عكس أبيه ـ كانت خطة تحد وتطرف . ومن المحتمل أن معاملة السير مايلز لامبسون للملك فاروق كان لها دورها فى توتر العلاقات بينهما. فيقول «كيرك» : «إن فاروق كان يحمل، منذ

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من١٩٣٦ ـ ١٩٤٨ .
(٢) نفس المصدر .

توليه العرش سنة ١٩٣٦، امتعاضا متزايدا من سلطة السفير البريطانى ومن طريقة معاملته له». وقد دفع هذا السبب «كيرك» إلى عقد مقارنة بين علاقة فاروق بالسير مايلز لامبسون، وعلاقة عباس الثانى باللورد كرومر [١].

وعلى كل حال، فقد كان تحت شعور العداء هذا، يضاف إليه سيطرة العناصر الفاشية فى القصر، وعلى رأسها محمد كامل البندارى باشا [٢]. أن أجرى فاروق أول اتصالاته بالمحور، وكانت مع إيطاليا، ففى يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩ كتب الكونت شيانو، وزير خارجية إيطاليا . فى مذكراته يقول إنه تلقى نبأ مثيرا من «أتوليكو» السفير الإيطالى فى برلين عن مقابلة جرت بينه وبين مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض فى برلين، استفسر فيها الوزير المصرى باسم مليكه «الذى يعلن نفسه معاديا للإنجليز»، عما إذا كان المحور سيكون على استعداد لمساندته اذا أعلنت مصر حيادها وترتب على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا العظمى؟ وقد علق شيانو على هذا النبأ قائلا إنه كان من الخطورة لدرجة جعلته يتقبله بشىء من التحفظ، على الرغم من أن مصدر الخبركان موثوقاً به، وهو السفير الإيطالى نفسه. ولكنه بناء على اتفاق مع الدوتشى كتب إلى السفير الإيطالى يفوضه فى الاستمرار فى محادثاته، ويوضح له أن أى جهد يبذل فى سبيل إضعاف العلاقات بين مصر ولندن ، سيقابل بالتأييد من روما [٣].

وبعد شهرين من هذا الاتصال، أى فى أوائل مايو، عاد وزير إيطاليا المفوض فى مصر، الكونت ماتزولينى، من إيطاليا يحمل تأكيدات شفوية

---

(١) جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الإسكندرى ص ٣٠٨ [مطبوعات سلسلة الألف كتاب]
(٢) لمزيد من التفاصيل انظر، دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور.
(٣) Ciano, Count Galeazzo; Ciano's Diary (1939- 1943) ed, Malcol Muggeridge (London, Heinemann) p. 32

بحسن نية إيطاليا (١). وقد نشرت هذا النبأ جريدة الديلى تلغراف يوم ٥ مايو لمكاتبها فى روما، فقالت إن الدوائر الرسمية تؤيد الأنباء القائلة بأن الملك فكتور عمانويل أرسل كتابا إلى الملك فاروق، يؤكد فيه الاحترام المتبادل لسلامة الأراضى المصرية والأملاك الإيطالية الأفريقية (٢).

وبعد أيام قليلة، أى فى يوم ٩ مايو، زارالماريشال بالبو، حاكم ليبيا، القاهرة حيث استقبل استقبالا حافلا من السلطات المصرية، على الرغم مما وصفت به زيارته بأنها زيارة خاصة أو شخصية. وقد جرت مقابلة بين بالبو والملك فاروق، حضرها الكونت ماتزوليني فقط، وترددت الأقوال بعد هذه المقابلة عن عقد ميثاق عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا، وهى الفكرة التى ذكر مراسل الديلى ميل أنها «تجد لها صدى فى بعض المقامات» (٣).

ومهما يكن من أمر فإن هذا يمثل الدور الأول من اتصالات فاروق بالمحور. وهى اتصالات لم تؤد إلى عقد معاهدة عدم اعتداء أو غيرها، ولكنها أدت إلى نتيجة محققة ، وهى توثق العلاقات بين الملك فاروق وإيطاليا. وهو هدف كان الملك فاروق حريصا عليه لموازنة عداء الإنجليز له.

أما الدور الثانى فيبدأ أثناء الحرب العالمية الثانية، وفى ظروف اختراق قوات روميل الحدود المصرية فى أبريل ١٩٤١ ، ويستمر إلى وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . ونلاحظ على هذا الدور من الاتصالات أن الملك فاروق كان يشعر بحاجته إلى إثبات ولائه للألمان كلما اقتربت جيوشهم من الحدود المصرية أو كلما تأكد مركزهم على الحدود .

ويرجع أول اتصال معروف لنا يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٤١ فى إبان الهجوم الألمانى الإيطالى الأول الذى قاده روميل يوم ٣١ مارس ١٩٤١

---

(١) Kirk, G., The Middle East in the War 1939-1945 (London 1953)p.33.

(٢) الأهرام فى ٦ مايو ١٩٣٩.

(٣) الأهرام فى ١١ مايو ١٩٣٩.

ووصل به إلى الحدود المصرية يوم ١٢ أبريل (١) . وفى هذا الاتصال شرح السفير المصرى فى طهران، وهو يوسف ذو الفقار باشا، والد الملكة فريدة، للسفير الألمانى وجهات نظر فاروق، ورجاه أن يبلغها إلى هتلر، وقد جاء فيها أن فاروق وشعبه «لا يرغبون فى حرب مع ألمانيا، وأن جيشه ضعيف لا يستطيع القيام فى وجه انجلترا، وأن موقفه صعب، خصوصا أن ولى العهد الأمير محمد على لعبة فى يد الإنجليز، وأن هذا الأمير يحتفظ فى بطانته بعدد من الإنجليز» . ثم ختم رسالته بأن «فاروقا وشعبه يأملون فى رؤية القوات الألمانية منتصرة ومحررة لهم من الاحتلال البريطانى المهين» (٢) .

وفى يوم ٢٩ يونية ١٩٤١ أى بعد فشل الهجوم الإنجليزى الذى شنه الجنرال ويفل على الحدود الليبية يوم ١٥ يونية (٣) . أرسل فاروق برقية إلى السفير المصرى فى طهران ليبلغ السفير الألمانى «أن لديه معلومات تشير إلى أن الإنجليز سيحتلون مناطق البترول الإيرانية، لكى يحموها من الهجوم الألمانى المحتمل من ناحية روسيا على العراق وإيران» (٤) .

---

(١) عزيز محمد مصطفى، الرائد : موجز العمليات الحربية فى شمال أفريقيا ص ٢٩ وما بعدها [مكتبة الانجلو].

(٢) خطاب «ايتل» إلى ريبنتروب وزير الخارجية الألمانية فى ١٥ أبريل ١٩٤١ - الأرشيف الخاص بمصر التابع لسكرتير وزارة الخارجية. نقلا عن الدكتور محمد أنيس : دراسة خاصة عن ٤ فبراير [الأهرام فى ٩ فبراير ١٩٦٧].

(٣) Churchill, W. : The Second World War Vol. III Pp. 305 et séq. (London Cassell 1950).

(٤) خطاب «ايتل» إلى وزارة الخارجية الألمانية فى ٣ يوليو ١٩٤١ - مجموعة الوثائق المذكورة ، نقلا عن المصدر السابق. وقد تحدث كريم ثابت عن هذه الوثيقة، ولكن بتحريف أتاح له مهاجمتها، حين هدد السير الكسندر كادوجان، أثناء مناقشة القضية المصرية فى مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ، بإثارة مسألة اتصالات فاروق بالألمان. فمع أن النقراشى باشا لم يقبل التحدى بتعليمات من فاروق، إلا أن كريم ثابت نشر بيانا فى مصر تطوع فيه بالحديث عن الوثائق الألمانية التى يهدد بها الإنجليز، وبالنسبة لهذه الوثيقة ذكر أنها عبارة عن تقرير من سفير ألمانيا فى طهران بتاريخ يوليو ١٩٤١ يبلغ فيها حكومته أن يوسف ذو الفقار باشا سفير مصر فى ايران قابله وذكر له أنه مكلف من الملك فاروق بإبلاغ الشاه وبإبلاغه (السفير الألمانى) ان الإنجليز قرروا احتلال منطقة آبار البترول فى ايران ، وكذلك منطقة كركوك فى العراق، لينحدروا منها إلى أذربيجان. وان الغرض من هذا التبليغ التدبير واتخاذ الاحتياطات اللازمة . وقد اتخذ كريم ثابت من عبارة لاحتلال منطقة كركوك، التى تخلو منها البرقية التى أوردها الدكتور محمدأنيس نقلا عن مجموعة الوثائق الألمانية ، مادة لإثارة الشبهات حول صحة الوثيقة ، إذ تساءل : «كيف يقول الملك فاروق إن الإنجليز سيحتلون منطقة كركوك فى العراق، وقد كانوا فى العراق فعلا؟ [انظر بيان كريم ثابت فى الرد على اتهامات السير الكسندر كادوجان فى أخبار اليوم سبتمبر ١٩٤٧].

وفي الفترة التي استطاعت فيها القوات البريطانية بقيادة «أوكنلك» Auchinleck طرد قوات المحور من الحدود المصرية واحتلال برقة (١) ، لانجد اتصالات قد تمت بين فاروق والألمان . ولكن الملك فاروق يعاود اتصالاته بعد قيام روميل بهجومه المضاد في يوم ٢١ يناير ١٩٤٢(٢) . ففي يوم ٣٠ يناير ١٩٤٢ أرسل «فورمان السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الألمانية» إلى هتلر يبلغه أن محادثة جرت بين وزير بلغاريا المفوض في القاهرة وسري عمر بك سكرتير وزارة الخارجية المصرية، وقد أعرب فيها ممثل وزارة الخارجية المصرية عن قلق الملك فاروق من المحادثات التي وصل نبؤها إليه بين عباس حلمي (الخديو المخلوع) والألمان، ويطلب إيقاف هذه العلاقة . كما يطلب من ألمانيا أن تحميه بكل الوسائل حتى النهاية، لأنه يقود الصراع ضد الإنجليز بكل قواه، وهو في هذا يعرض عرشه للخطر، لأن الانجليز هددوه مرارا بالطرد وإحلال الأمير محمد علي مكانه» (٣) .

ولعلها مصادفة غريبة أن يعلم الملك فاروق فقط بنبأ هذه الاتصالات بين عباس حلمي والألمان إبان الهجوم الألماني ، مع أن هذه الاتصالات ترجع إلى سبتمبر ١٩٤١ (٤) . وأغلب الظن أنه علم بها بعد وقوعها وبعد تصفية قوات المحور على الحدود المصرية على يد الجنرال أوكنلك، ولكنه لم يجد فائدة من إثارتها إلا بعد أن أصبحت مصر مهددة مرة أخرى بالغزو الألماني .

ولقد كانت تلك آخر اتصالات الملك فاروق بالألمان، فقد وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وتولت الحكم وزارة وفدية مسئولة عن السياسة الخارجية والإشراف على السفراء والوزراء المفوضين، وانتهت بذلك الازدواجية في السياسة الخارجية المصرية.

---

(١) Churchill: W. op. cit., Pp 494 et seq .

(٢) Ibid Vot IV Pp. 22 et seq .

(٣) دكتور محمد أنيس ، المرجع المذكور .

(٤) تقرير فورمان في ١٨ سبتمبر ١٩٤١ . نقلا عن المصدر المذكور .

اتصالات على ماهر باشا بالمحور

كانت علاقة على ماهر باشا بالإنجليز عندما نشبت الحرب العالمية الثانية علاقة صداقة وتحالف، فإن ظروف الصراع والتنافس داخل القصر الملكى بينه وبين محمد كامل البندارى باشا، وما تبدى من غلبة منافسه عليه، كانت قد دفعته إلى الانتقاض على سياسته التى اتبعها عند اعتلاء الملك فاروق العرش - سياسة انتزاع الزعامة من الوفد ووضعها فى يد الملك فاروق عن طريق التطرف فى معاداة الإنجليز. فقد انقلب إلى التحالف مع الإنجليز فى مواجهة الملك فاروق لإكراهه على طرد البندارى باشا من القصر ، وقد أفلح فى ذلك .

وعلى هذا النحو، فعندما نشبت الحرب كانت علاقة على ماهرباشا بالإنجليز - كما ذكرنا - علاقة صداقة وتحالف ، وقد بلغ به الحماس لقضية الحلفاء الحد الذى كاد يدفعه إلى إعلان الحرب الهجومية على ألمانيا فى بداية الحرب (١) . وقد استمر فى بذل كافة ألوان العون للانجليز على النحو الذى اعترف به شخصيا بعد الحرب بقوله: إنه كان «على ولاء تام لهم، والمجاملات الشخصية كانت لأقصى الحدود» (٢). وإلى الحد الذى استحق عليه خطاب شكر من الجنرال ولسن قائد القوات البريطانية (٣) .

فلما توالت الهزائم على القوات الفرنسية على يد الألمان، وأعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا فى ١٠ يونية ١٩٤٠ ، ثم طلبت فرنسا الهدنة فى ١٧ يونية، وباتت هزيمة بريطانيا محققة، وفى الوقت نفسه تزايد الضغط البريطانى فى موضوع الرعايا الإيطاليين لتوريط مصر فى الحرب - تغلب ولاء على ماهر باشا لمصر على ولائه للإنجليز، فوقف

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور.
(٢) شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسية [لطفى عثمان : المرجع المذكور ص ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٦] .
(٣) Lord Wilson; Eight years Overseas 1939-1947 p. 39 (London : Huchinson and Co.) Second Impression .

موقف المقاومة وطلب إلى القوات المصرية التقهقر إلى داخل البلاد من الحدود المصرية، لتفادى التورط فى اشتباك مع القوات الإيطالية، وهنا أدركت السلطات البريطانية أن التعاون مع على ماهر باشا أصبح مستحيلا، فتدخلت تدخلها المعروف، وطلبت إخراجه من الحكم فى يوم ١٩ يونيو ١٩٤٠.

وقد خرج على ماهر باشا من الحكم ليرتد إلى سياسته القديمة، سياسة العداء للإنجليز، ولينقلب مواليا للمحور . ومن العسير أن نعرف على وجه التحديد كنه الاتصالات التى قام بها مع الألمان والطليان، فلم ترد إشارات كافية عن ذلك فى المراجع والمصادر المنشورة. كما أنه من العسير أيضا تحديد بداية هذه الاتصالات. ولكن «كيرك» أورد أن المخابرات البريطانية اكتشفت فى الوثائق الألمانية أنه كان يحصل على مبالغ مالية عن طريق بنك «درسدنر» (١) Dresdner ، وإذا صح ما ورد فى هذه الوثيقة فإن الأمر يكون متعلقا بتمويل عمليات ضد الإنجليز غالبا .

وفى الواقع أن الدكتور الطيب ناصر، رئيس جمعية مصر الوطنية بأوروبا، والذى كان موجودا بإيطاليا ثم ألمانيا أثناء الحرب، يورد فى مذكراته ما يعزز هذه الإشارة التى أوردها «كيرك». وهى إشارة تفيد أيضا فى الكشف عن بداية اتصالات على ماهر باشا بالمحور. فقد ذكر أنه عندما قابل الكونت ماتزوليني فى روما - وهو آخر وزير إيطالى مفوض فى مصر - أخبره بأنه : «اتفق شخصيا مع على ماهر باشا على أن تثور مصر على الإنجليز فى الوقت المناسب لتمهيد السبيل لجيوش المحور» (٢).

ونلاحظ أن الكونت ماتزوليني كان أحد محاور الأزمة بين على ماهرباشا والإنجليز التى ترتب عليها خروجه من الحكم. فقد طلب الإنجليز اعتقاله

---

(١) Kirk, G., op. Cit., p. 34.

(٢) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [روز اليوسف فى ٢٣ يناير ١٩٥١].

وتفتيش المفوضية بعد إعلان إيطاليا الحرب، فرفض على ماهر باشا هذا الطلب بقوله : «إذا اعتقلتم فى انجلترا الكونت جراندى سفير إيطاليا، أعمل المثل فى مصر. وأما التفتيش فانى أرفضه، لأن الكونت جراندى موضع التكريم فى بلادكم، فلا أعاملهم إلا بقواعد القانون الدولى» (١) .

وعلى كل حال، فإن أعمال على ماهر باشا بعد خروجه من الحكم تؤيد هذا الاتفاق الذى أخذت تدعمه المبالغ التى يحصل عليها عن طريق بنك درسدنر. فقد وجه إليه حسين سرى باشا فى البرلمان الاتهام بأنه كان يقابل طلبة الجامعة وخريجيها ويلتف حوله «بعض ذوى الأغراض»، وأنه كان يروج الأنباء المثبطة للهمم (٢). وكانت إذاعات راديو بارى تبدى احتراما كبيرا لعلى ماهر باشا. وعندما اعتقله النحاس باشا، راحت هذه الإذاعة تحرض الشعب المصرى لإنقاذه. قائلة إنه : «الرجل الذى يحظى باحترام كبير فى الخارج، وانه إنما حارب الإنجليز من أجل رفاهية مصر» (٣).

وقد أمكن التدليل الآن على أن على ماهر باشا كان وراء مظاهرات يوم أول فبراير ١٩٤٢ التى هتف فيها المتظاهرون بالنداء المشهور : «إلى الأمام يا روميل» ! وقد تردد فى هذه المظاهرات أيضا الهتاف باسم على ماهر باشا. وقد اعترف بهذا الهتاف مصطفى الشوربجى بك، صديق على ماهر باشا ووزير العدل فى وزارته، ولكنه ساق التبرير الآتى فى مجلس الشيوخ: « إذا كان قد نودى يا حضرات الشيوخ باسم رفعة على ماهر باشا فى هذه المظاهرات، إذا كان قد نودى فيها بحياته وتحيته، فلأنه يستحق هذه التحية» (٤) . وكانت هذه المظاهرات قد سبقتها مظاهرات أخرى فى اليوم السابق (٣١ يناير ١٩٤٢) ضد حسين سرى

---

(١) شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسية [المرجع المذكور] .
(٢) مضبطة مجلس النواب جلسة ٩ يوليو ١٩٤١ ص ١٦٨١ وما بعدها.
(٣) إذاعة راديو بارقة يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٢.
(٤) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٢٩ أبريل ١٩٤٢.

باشا الذى كان يرأس الوزراء، وذلك فى مناسبة الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا . وقد تردد فى هذه المظاهرات أيضا الهتاف بحياة على ماهر باشا، وكان المتظاهرون يرددون : «على ماهر رجل الساعة» (١) .

وقد وقعت هذه المظاهرات فى ظروف الهجوم الألمانى المظفر الذى قاده الجنرال روميل من موقعه فى « العقيلة» يوم ٢١ يناير ١٩٤٢ ، واسترد به الجزء الأكبر من برقة، ثم استولى على بنغازى فى يوم ٢٩ يناير ١٩٤٢ ، وهو الهجوم الذى يقترن بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واذا تذكرنا أن هذا الهجوم قد اصطحب بأحوال داخلية سيئة فى مصر بسبب نقص الخبز وتخطفه فى الطرقات ، فإن هذه المظاهرات التى أطلقها على ماهر باشا يكون الغرض منها تحقيق أحد هدفين: الأول، إما أن تكون مقدمة لثورة شاملة ضد الإنجليز على نحو ما حدث عام ١٩١٩ ، وبذلك يتحقق الاتفاق الذى عقده على ماهر باشا مع الكونت ماتزولينى الذى أوردناه منذ قليل .

ثانيا : أن يكون الغرض من هذه المظاهرات إيجاد ضغط شعبى صناعى عال يهيىء للملك فاروق إزاحة وزارة حسين سرى باشا وإسناد الوزارة إلى على ماهر باشا لمقابلة الألمان فى حالة اختراقهم الحدود وتقدمهم إلى القاهرة .

جماعة الضباط :

فى مبالغة واضحة من الرئيس السابق السادات قبل توليه رئاسة الجمهورية، ينسب ظهور أول تجمع للضباط الأحرار إلى عام ١٩٣٨ فى منقباد، عندما «لم تكن تزيد رتبة أحدهم عن الملازم ثان» - على حد

---

(١) أخبار اليوم فى ١٧ يناير ١٩٤٨ .

قوله ـ وكان يجمع أفراده «شعور عميق بالكراهية للقواد الإنجليز فى البعثة العسكرية، وللقواد المصريين الخاضعين للقيادات الإنجليزية».

ويقول إن أفراد هذا التجمع لم يرتبطوا بعمل معين، وإنما ارتبطوا فقط «بعهد مقدس» بأن يقوموا بدورهم فى تخليص البلاد من الإنجليز! وقد تفرق هذا التجمع سريعا : واحد فى الإسكندرية، والثانى فى طنطا، والثالث فى القاهرة، والرابع فى مرسى مطروح. «وكانت الحرب إذ ذاك قد بدأت، والأعصاب توترت وأخذ الحلم الكبير يذوب ويتساقط كما تتساقط حبات الندى عالقة بزهرة، وتذوب فى شعاع الصباح»![1].

على أن المعروف الآن أن مصطلح «الضباط الأحرار» يطلق على مجموعة الضباط التى تكونت فى آخر عام ١٩٤٩ وأوائل عام ١٩٥٠ على يد عبد الناصر، (وهو ما اثبتناه فى كتابنا عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤).

وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية تكونت لجنة سرية من بعض الطيارين يقول عنها حسن عزت إنها كانت «أول لجنة من الضباط» تقع عليها تبعة خلاص مصر وتحريرها، وانها استطاعت توسيع قاعدتها داخل الجيش.

فلما هاجمت قوات المحور الحدود المصرية، وتقدمت تقدما خطيرا، وأحدقت بمرسى مطروح، وتقدمت جهة العلمين «عقدت اللجنة اجتماعا عاجلا لتقرير ما يجب عمله إذا اخترق الألمان عنق الزجاجة وهاجموا الدلتا، واتخذت قرارا خطيرا بإجماع الآراء هو ـ كما يقول حسن عزت: «أن نرسل أحدنا بطائرة حربية إلى روميل ليشرح له وجهة نظر الوطنيين الأحرار، واستعدادهم للتعاون معهم ضد بريطانيا إذا كانوا

---

(١) أنور السادات : المرجع المذكور ص ٣٥ ـ ٣٦.

يعطوننا سلاحا وعتادا، وعلى أن نكون معهم على قدم المساواة.. وانتهى الاجتماع ، وكلف كل رجل منا بإحضار صور وخرائط ومعلومات معينة، ونظرنا لبعض نحن الطيارين الأربعة : أينا يطير للمحور؟... وأصر سعودى على قيامه بالعملية .. فعرضت أمره على الأحرار، فعادوا وقرروا أن يترك لسعودى هذه المهمة، . وفى اليوم المحدد، وكانت نوبة الحراسة للطيار حسن إبراهيم المنضم للتنظيم ، استطاع الطيار أول أحمد سعودى الهرب بطائرة إلى الجو. «وجن جنون الإنجليز، وطلبوا محاكمة الطيار ثانى حسن إبراهيم أمام مجلس عسكرى. وأقرت السلطات المصرية وقف الضابط الصغير عن العمل، وقدم للمجلس العسكرى الذى أثبت عليه الإهمال فى الخدمة والتراخى فى تنفيذ الأوامر، وحكم عليه - رأفة بحاله - بتنزيله عن زملائه، وأصبح آخر دفعته ».

على أن النجاح لم يحالف سعودى فى رحلته، فقد ظنته المدفعية الألمانية طائرة قتال إنجليزية ، فأسقطته فوق مرسى مطروح حيث لقى حتفه - كما جاء فى البلاغ الألمانى الذى أذيع فى تلك الليلة .

ومع ذلك فقد جرت محاولة أخرى من نفس النوع، قام بها الصول محمد رضوان، أحد طيارى القتال، وكان من «متطرفى الجمعية» - كما يقول حسن عزت - وقد أمر باللحاق بسعودى عن طريق آخر، وهو طريق واحة سيوة. وقد طار فعلا إلى سيوة، ثم إلى أقصى الغرب، ثم ذهب إلى ألمانيا عندما ارتدت قوات المحور إلى أوروبا . وقد قبض عليه بعد الحرب، وحوكم فى مصر أمام مجلس عسكرى ، وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة (١).

وقد أثيرت مسألة هذين الطيارين عند عرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ، وكانت من بين ما تضمنته الوثائق التى تحدى

---

(١) حسن عزت : المرجع المذكور ص٢٢ وما بعدها .

بها السير ألكسندر كادوجان النقراشى باشا . ومع أن الكسندر لم يذع الوثائق، نظرا لأن النقراشى باشا لم يقبل التحدى، الا أن كريم ثابت، الذى كان يعمل حينذاك مستشارا صحفيا للملك فاروق، تطوع باذاعتها بصورة مقتضبة وعلى نحو يساعد على تفنيدها.

فقد ذكر أن الوثيقة الخاصة بالطيارين عبارة عن تقرير جاء فيه أن الطيارين المصريين اللذين هربا إلى خطوط المحور، قد فعلا ذلك بإيعاز من الملك فاروق. وقد رد كريم ثابت على ذلك بقوله إن هذا «كذب» وإن «حكاية هذين الطيارين معروفة، وأحدهما قد اختفت أخباره، ويغلب على الظن أنه مات (يقصد سعودى)، والآخر قبض عليه الإنجليز فى ألمانيا، وحققوا معه طويلا، ثم أعادوه إلى مصر مقبوضا عليه. وقد استجوبه النقراشى باشا شخصيا مع سعادة حسن فهمى رفعت باشا، فلم يثبت من أقواله أى شىء من هذا القبيل، وكل ما نسب إليه فى حينها قوله: إن هربه «كان بتشجيع أحد العظماء»، وقال كريم ثابت إن صلة هذا الطيار بعزيز المصرى باشا لم تكن مجهولة فى ذلك الحين [1].

والجديد فى الوثيقة الألمانية المذكورة هو ربط هذه المحاولة بالملك فارووق أو عزيز المصرى. وقد رأينا أن رواية حسن عزت السالفة الذكر لم تشر إلى وجود أية صلة بين التنظيم السرى والملك فاروق، كما أن تأثير عزيز المصرى باشا كان غائبا فى هاتين المحاولتين.

وعلى هذا النحو فشلت محاولات الجانب المصرى لإقامة اتصال مثمر مع الألمان. وكان ذلك أيضا نصيب المحاولات التى قام بها الألمان للاتصال بالجانب المصرى . وهذا الكلام يتعلق بصورة خاصة بعزيز المصرى باشا. وهناك معلومات متوفرة عن هذه المحاولات الأخيرة من كلا الجانبين المصرى والألمانى .

---

(١) بيان كريم ثابت [أخبار اليوم فى ٦ سبتمبر ١٩٤٧].

وفيما يتصل بروايات الجانب الألمانى، يرجع أول تفكير فى الاتصال بعزيز المصرى باشا إلى ربيع عام ١٩٤٠ - حسب بول كارل - وكان صاحب الفكرة «ألمازى» Almaszy ، خبير الصحراء المجرى الذى عمل فى خدمة الجمعية الجغرافية للحكومة المصرية سنين عديدة وكان له أصدقاء كثيرون فى القاهرة. وقد أعد الخطة ضابط المخابرات الألمانية نيكولاس ريتر، ووافق عليها الأدميرال كناريس رئيس المخابرات الألمانية. وقد كون ريتر جماعة من الفدائيين من رجال الأسطول الجوى العاشر الألمانى، منهم ألمازى، وتم تهريب جهاز إرسال إلى القاهرة عن طريق قسيس نمساوى فى خدمة المخابرات المجرية، ووضع أسفل الهيكل فى كنيسة سانت تريزة بشبرا.

كما تم الاتصال بعزيز المصرى باشا ، وقد اقترح المصرى باشا فى البداية أن تلتقطه غواصة ألمانية من بحيرة البرلس وسط دلتا النيل، الا أن هذا الاقتراح لم يكن عمليا.

ثم تقرر أن تقوم طائرة ألمانية بنقله من نقطة يتفق عليها فى الصحراء لا تبعد كثيرا عن القاهرة. وبعد الاستيلاء على كريت فى ١٠ مايو ١٩٤١ أمكن الحصول على طائرتين من طراز هينكل ٣ من الأسطول الجوى العاشر لتنفيذ مهمة الباشا، وقد اختار «ألمازى» نقطة المقابلة على طريق الواحات ، وهى نقطة يستطيع الباشا أن يصل إليها بالسيارة فى بضع ساعات من القاهرة. وكانت الطائرتان على استعداد للإقلاع عندما وصلت رسالة من كنيسة سانت تريزة إلى درنة تقول إن سيارة المصرى باشا أصابها حادث ولا يمكنها الوصول فى الوقت المحدد. وبذلك فشلت المحاولة (١).

وما يهمنا إبرازه هنا هو الربط بين هذه المحاولة وبين نشاط المعسكر الموالى للمحور فى مصر. ذلك أنه لم يكد يتصل الألمان بعزيز المصرى

(١) بول كارل : ثعالب الصحراء ، ترجمة كمال عصمت الشريف جـ٢ ص ٣٠٥ - ٣٠٧ [مكتبة الأنجلو]

باشا، حتى نشط بدوره للاتصال بالعناصر المعادية للانجليز من الضباط للاستفادة بمجموعتهم فى الجيش، والربط بين العمل الخارجى والعمل الداخلى . وأبلغهم أن الألمان قد اتصلوا به عن طريق بعض أعوانهم ، وأنهم يرحبون بخبرته فى شئون الشرق الأوسط والعرب، وأنهم على استعداد لاختطافه ونقله إلى قيادتهم حيث تستطيع خبرته أن تلعب دورا عمليا كبيرا. وفهم الضباط بذلك أن العمل لن يكون داخليا فقط، وإنما سيكون هناك تنسيق لخطة من الداخل مع خطة أخرى مع الألمان [1].

واتصل عزيز المصرى أيضا بجماعة مصر الفتاة عن طريق محمد صبيح .ويقول محمد صبيح إن المصرى طلب إليه «أن نجتهد فى البقاء خارج المعتقلات والسجون وأن نحافظ على مخازن أسلحتنا ، وأن نتقن أنواع التخفى ونغيرها من حين لآخر» ، وقال إن محاولات ستبذل لكى يسافر إلى الخارج، واذا نجحت، فسيتصل بنا عن طريق الراديو وعن طريق رسل معينين يحملون أمارات معينة أهمها اجتماعنا هذا» [2] .

هذه الاتصالات التى قام بها عزيز المصرى باشا بمجموعة الضباط ثم بعناصر مصر الفتاةنرجح أنه قام بمثلها مع الإخوان المسلمين، الذين كانوا أكثر استعدادا. وإن كان الدليل على ذلك غير موجود الآن. ذلك أن حسن البنا كان هو الذى دبر أول لقاء تم بين هؤلاء الضباط وعزيز المصرى [3] . ومعنى ذلك أنه كان أقرب منهم صلة بعزيز المصرى باشا. واذا كان المصرى باشا قد اتصل بمجموعة الضباط وهى أبعد صلة، كما اتصل بعناصر مصر الفتاة وهى أقل تجهيزا، فلا يتصور- وهو فى مجال تعبئة القوى الوطنية الموالية إلى جانبه - أن يغفل الاتصال بمجموعة الإخوان المسلمين .

---

(١) نفس المصدر .

(٢) محمد صبيح : من العلمين إلى سجن الأجانب ص ٢٨ - ٢٩، ٣٢. ص ٩٧ وما بعدها.

(٣) الرئيس أنور السادات : المرجع المذكور ص ٤٨ وما بعدها .

على كل حال فإن فشل خطة نقل عزيز المصرى باشا إلى صفوف الإنجليز على النحو الذى بيناه ، لم تبعث اليأس إلى قلبه، فقد عزم على الانتقال إليهم بنفسه! وكانت حركة رشيد عالى الكيلانى المشتعلة فى ذلك الحين دافعا قويا وراء هذا التحرك.

يقول حسين ذو الفقار صبرى، الذى رافق عزيز المصرى باشا فى هذه المحاولة بالاشتراك مع عبد المنعم عبد الرؤوف:

«قبلها (الحادثة) بشهر واحد ، التقيت بعزيز المصرى ، ثم قررنا أن نتصرف ونتصل بالألمان.. وكانت فكرة عزيز المصرى أننا يمكن أن نصل فى ذلك الحين إلى نوع من التنسيق بيننا وبين الألمان بحيث إنه لو تعرض الإنجليز لهجوم قوى من الخارج ، فإننا نساعد هذا الهجوم من الداخل بإثارة الاضطرابات المختلفة التى تؤدى فى النهاية إلى القضاء على الإنجليز. وفى هذا العام بالذات حدثت ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق ضد الإنجليز وبالتحالف مع الألمان. وكان رشيد عالى زميلا لعزيز المصرى وصديقا له، وكان التنسيق بيننا وبين رشيد عالى ضد الإنجليز يعطى عمقا لثورتنا على الاحتلال . كان اتجاه طائراتنا التى تحملنى مع عزيز المصرى وعبد المنعم عبد الرؤوف أن نصل إلى بيروت، حيث كان هناك سيطرة لحكومة فيشى الموالية للألمان. ومن هناك نستطيع أن نصل إلى بغداد حيث نتصل برشيد عالى الكيلانى ، وبالألمان على نطاق واسع» [1] .

ولقد تحدد لهذه المحاولة الخطرة ليلة ١٥ ـ ١٦ مايو ١٩٤١، ولكنها فشلت، إذ سقطت الطائرة التى أقلت عزيز المصرى وزميليه بعد أن اصطدمت بأسلاك التليفون قرب قليوب، وألقى القبض عليهم.

وبذلك فشلت جميع المحاولات التى تمت من الجانب المصرى للاتصال بالألمان.

---

(١) المصور فى ٢١ مايو ١٩٦٩ ، حديث حسين ذو الفقار صبرى السالف الذكر.

وقد جرت بعد ذلك محاولتان من الجانب الألمانى: الأولى قام بها جاسوسان يتكلمان العربية بطلاقة، هما كلين ومولينبروخ ، وقد عاش الأول فى الإسكندرية والثانى فى حيفا. وكانت الخطة التى وضعها ريتر وألمازى تقضى بإنشاء مركز للتجسس فى القاهرة، وتجنيد عملاء جدد والاتصال برجال المقاومة المصرية. وفى يوم ١٦ يولية ١٩٤١ قامت طائرتان من درنة تحمل الجاسوسين لإسقاطهما على طريق للقوافل يمتد من واحة الفرافرة إلى ديروط على النيل. ولكن إحدى الطائرتين اضطرت إلى الهبوط فى البحر، وقتل بها مولنبروخ ، وعادت الثانية إلى بنغازى ، وأصيب ريتر وكلين (١) .

أما المحاولة الثانية، فهى التى تقترن باسم «إيلر» Eppler وساندستيدت. ولكن هذه المحاولة لم تكن تهدف إلى نقل عزيز المصرى إلى خطوط الألمان، وإنما كانت تهدف إلى نقل المعلومات إلى الجنرال روميل. وقد أعد الخطة الكونت ألمازى للوصول بالجاسوسين «ابلر» وساندستيدت من طرابلس عبر الصحراء إلى أسيوط ثم إلى القاهرة. ونجحت المحاولة ووصل ابلر وساندستيدت إلى القاهرة ومعهما جهاز إرسال ، حيث استأجرا عوامة على النيل إلى جوار عوامة حكمت فهمى الراقصة المعروفة حينذاك. وقد استطاعا إرسال معلومات على جانب من الأهمية. كما اتصلا بعزيز المصرى باشا الذى كانت حكومة الوفد قد أفرجت عنه وعن زميليه. على أن المعلومات التى أرسلاها لم يستفد منها الألمان عمليا،إذ سقطت شفرة العملية فى أيدى الإنجليز، فصدرت الأوامر إلى جميع محطات الاستقبال الألمانيةبألا تلتقط أية إذاعة من «ابلر» و «ساندستيدت» خوفا من القبض عليهما وإرسال رسائل مزيفة للخداع عن طريقهما (٢) .

---

(١) بول كارل : المرجع المذكور ص ٣٠٩ ـ ٣١٦ .

(٢) انظر أنور السادات، المرجع المذكور ص٦٨ وما بعدها، بول كارل : المرجع المذكور جـ٣ ص٣١٩ ـ ٣٣٤ محمد صبيح : المرجع المذكور، وقد تناول مغامرة ابلر وساندى باسهاب وأجرى حديثا مع حكمت فهمى حول وقائع تلك المغامرة.

جمعية مصر الوطنية بأوروبا:

فى الوقت الذى كانت تجرى فيه وقائع هذه المحاولات فى مصر، التى كانت أثناء الحرب العالمية الثانية أشبه بسجن كبير يحاول بعض أفراده الاتصال بالعالم الخارجى طلبا للخلاص وتحرير البلاد، كانت هناك اتصالات مصرية أخرى تجرى بحرية تامة فى أوروبا عن طريق جمعية مصر الوطنية التى كان يرأسها الدكتور الطيب ناصر ، والتى نكشف الستار عنها فى هذه الدراسة.

وقد نشأت فكرة تكوين «جمعية مصر الوطنية» عام ١٩٣٤ بين طلبة كلية الطب المصريين بجامعة مونبلييه فى فرنسا. وكان الهدف من تكوينها الدعاية لمصر والدعوة لقضيتها والتنديد بالاحتلال البريطانى . وقد تشكلت لأول مرة برياسة الدكتور خليل عشماوى وسكرتارية الدكتور الطيب ناصر وعضوية الدكتور يوسف هيبة والدكتور أحمد الجبالى والدكتور موريس الكدوانى (١) .

ولم تمانع فرنسا فى قيام هذه الجمعية التى تهاجم بريطانيا، بل يقول الدكتور الطيب ناصر إن الجمعية قد لقيت فى بداية الأمر التشجيع من السلطات الفرنسية التى كانت تتلمس فى ذلك الحين الأسباب للتنديد بالإنجليز (٢) . وهذا التشجيع الفرنسى نرجح أنه كان بسبب التقارب الذى كان يجرى فى ذلك الحين بين فرنسا، التى كان يحكمها لافال اليمينى، وإيطاليا الفاشية. وهو التقارب الذى تبدى فى ذلك الحين كأنه نواة لكتلة لاتينية فى وجه الكتلة الجرمانية، وتمخض عن الاتفاق الفرنسى الإيطالى فى يناير ١٩٣٥ لمواجهة التهديد الألمانى لاستقلال النمسا (٣) .

---

(١) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [روزاليوسف فى ٩ يناير ١٩٥١].
(٢) نفس المصدر .
(٣) انظر دكتور صلاح العقاد، الحرب العالمية الثانية ص ٧٢ [مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣].

ومهما يكن من شيء ، فإن التشجيع الفرنسي لجمعية مصر الوطنية قد انقلب إلى النقيض حين انضمت إلى الجمعية عناصر من أبناء المغرب العربي الذى تحتله فرنسا . وقد ترتب على ذلك أن هاجر بعض أعضاء الجمعية إلى سويسرا ، ومنهم الدكتور الطيب ناصر، حيث التحقوا بجامعة جنيف [١] . وهناك أعيد تشكيل الجمعية فى عام ١٩٣٦، فتولى رئاستها الدكتور هاشم القاضى الذى كان طالبا فى سويسرا، وتولى الدكتور الطيب ناصر سكرتاريتها، وعين توفيق مقار وكيلا للجمعية ، ونجيب رياض أمينا للصندوق [٢] .

وفى سويسرا، حيث المناخ أكثر ملاءمة بسبب الحياد السويسرى من جانب، ولكونها مقر عصبة الأمم من جانب آخر ، انتعشت جهود الجمعية وزاد نشاطها، واستطاعت أن تثير اهتمام السفارات والمفوضيات الأجنبية بما تصدره من نشرات، وما تنشره الصحف السويسرية لها من بيانات وتعليقات ومقالات [٣].

وفى العام التالى ١٩٣٧ انتقلت رئاسة الجمعية إلى الدكتور الطيب ناصر، وأعيد تشكيلها، فانتخب الدكتور يوسف هيبة وكيلها، ونجيب رياض سكرتيرها، والسيد الجاحر أمينا للصندوق . وظلت تمارس نشاطها بهذا التشكيل إلى يونية ١٩٤٢ حين نفى الدكتور الطيب ناصر إلى إيطاليا.

علاقات الجمعية بالقوى السياسية فى مصر :

على هذا النحو يبدو جليا أن تكوين الجمعية كان بعيدا عن أى إيحاء من داخل الوطن المصرى أو أى ارتباط حزب من الأحزاب فيها، ومع

---

(١) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المصدر المذكور].
(٢) حديث شخصى للكاتب مع الدكتور الطيب ناصر .
(٣) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المصدر المذكور] .

ذلك ففى عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧ جرت للجمعية تجربتان حددتا موقفها من الصراع السياسى فى مصر. ففى عام ١٩٣٦ مر الملك فاروق بفرنسا فى طريقه إلى مصر بعد وفاة أبيه، وتمت مقابلة بينه وبين أعضاء الجمعية، استطاع فيها بشبابه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الأعضاء الشبان. وقد علق الدكتور الطيب ناصر على هذه المقابلة قائلا : «خرجنا من هذه المقابلة القصيرة بعزيمة جديدة وقلوب جديدة . لقد أفرغ جلالته فينا من شبابه ووطنيته وآماله، ما ملأنا عزيمة ومضاء وتفانيا فى الجهاد» [1] .

أما التجربة الثانية ، فكانت مع الوفد، وكانت ذات أثر مخالف ! ففى عام ١٩٣٧ قدم النحاس باشا إلى سويسرا على رأس وفد لحضور مؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية. وقد رحب به أعضاء الجمعية ترحيبا كبيرا ، واستبشروا بقدومه، وتعددت لقاءاتهم به وبأعضاء الوفد متفرقين ومجتمعين ، كما تعددت مظاهر الرضاء والتشجيع من أعضاء الوفد ومن النحاس باشا على وجه الخصوص ، حتى وقع الحادث الذى قلب العلاقات الودية بين الفريقين إلى علاقات تنافر وعداء. وكان ذلك على النحو الذى يرويه الدكتور الطيب ناصر فيما يلى:

« وفى يوم، اجتمع بنا معالى مكرم عبيد باشا، وطلب منا أن «نشرف» جمعيتنا برئاسة النحاس باشا. ولم نرحب بذلك ، فقد كنا معتزين بالصبغة القومية لجمعيتنا . ولكنى فى اليوم التالى شعرت بمحاولات «وفدية» تبذل لشراء ضمائر بعض أعضاء جمعيتنا لإحداث انقسام فيها، وتكوين جمعية أخرى تحت رعاية الوفد. ولم أكد أتبين الوفد بوضوح، حتى كتبت مقالا لجريدة «روزاليوسف» بعنوان : «الوفد يشترى ضمائر الطلبة فى أوروبا» ، كما كتبت مقالا لجريدة «البلاغ»، وكانت آنذاك تعارض الوفد، ونشر مقال روزاليوسف ، ووصلت ترجمته فى نفس يوم صدوره إلى الدكتور محمد صلاح الدين بك سكرتير الوفد الرسمى

---

(١) نفس المصدر .

يومئذ، فنقلها بدوره إلى النحاس باشا . ولم يكد رفعته يقرأ المقال، حتى أرسل فى طلبنا، وبدأ معنا تحقيقا خطيرا، وصفنا فيه بأننا «كلاب»، وبأننا أذناب لأحمد حسين ، وهددنا فيه بتسليط البوليس السويسرى لإبعادنا، ورمانا بالخيانة العظمى .. ومن ذلك اليوم اعتبرنا الوفد أعداء ألداء، وحاول مرة بعد أخرى تشريدنا فى أنحاء أوروبا، و إفشال جهودنا . ومع ذلك فقد باء الوفد بالفشل ، وبقينا فى سويسرا نواصل الكفاح»(١).

وهذه الرواية تشوبها المبالغة لتبرير ولاء الجمعية للملك فاروق ، لأن الوفد أقيل من الحكم بعد قليل ، وكانت فترة حكمه فترة صاخبة تحفل بالصراع مع القصر.

اتصالات الجمعية بدول المحور

وفى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، وبينما كانت الجمعية تمارس نشاطها فى سويسرا، نشبت الحرب العالمية الثانية. ومع أن الاتحاد السويسرى كان يلتزم الحياد التام، الا أن الصحف السويسرية - كما يقول الدكتور الطيب - كانت تتقلب بين تأييد الدول الديمقراطية حينا ، وتأييد الدول الفاشية حينا آخر، حسب تقلبات الظروف .

وقد اتخذت الجمعية منذ البداية الجانب المعادى لبريطانيا: جانب ألمانيا . وأخذت ، تحت حماية الحياد السويسرى، تصدر النشرات والبيانات ، التى كانت تتلقفها الصحف الإيطالية والألمانية وتذيعها محطات الإذاعة المحورية، ويقول الدكتور الطيب ناصر إن الجمعية حرصت فى ذلك الحين على أن توضح أنها ليست جمعية محورية، ولكنها لا يمكن أن تؤيد الحلفاء الذين تتزعمهم انجلترا عدوة مصر الأولى. كما هدفت فى بياناتها إلى «إشعار العالم بأن مصر الرسمية لا

---

(١) نفس المصدر .

تقف إلى جواز انجلترا إلا مضطرة مغلوبة على أمرها بسبب وجود قوات الاحتلال فيها ، [١] .

على أن هذا الموقف من جانب الجمعية لم يلبث أن جذب إليها رسل ألمانيا وإيطاليا واليابان. وقد بدأت هذه الاتصالات بعد سقوط فرنسا ، وحين كانت طلائع القوات المحورية تتخذ طريقها عبر الصحراء الغربية إلى وادى النيل . يقول الدكتور الطيب ناصر :

«جاءنا رسل الألمان والإيطاليين واليابانيين يفاوضوننا فى إعلان التعاون معهم . وبعد عدة مقابلات، اتفقنا على عقد اجتماع بدار الأمير شكيب أرسلان وحضور مراد سيد أحمد باشا [٢] . مستشار الجمعية، على أن يضم مندوبى الدول المحورية الثلاث ومندوبى جمعية مصر الوطنية. وفى هذا الاجتماع، وضعنا شروطا خمسة للتعاون مع المحور علنا، وطالبنا مندوبى الدول الثلاث بإصدار تصريح مشترك من دولهم بهذه الشروط ، فيتم التعاون بيننا وبينهم فورا. أما الشروط الخمسة فهى :

١ ـ أن تعترف الدول المحورية الثلاث باستقلال مصر والسودان فورا .

٢ ـ أن تتعهد بالمحافظة على النظام الملكى فى مصر .

٣ ـ أن تتعهد بالانسحاب فورا بعد تطهير البلاد من الجيوش البريطانية .

٤ ـ مساعدة مصر على تكوين جيش على غرار الجيش الألمانى .

٥ ـ ألا تطلب من مصر إلا المساعدة السلبية، أى الكف عن التعاون مع الإنجليز.

---

(١) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [روزاليوسف فى ١٦ يناير ١٩٥١].

(٢) كان مراد سيد أحمد باشا وزيرا مفوضا لمصر فى برلين ثم فى روما عند اعلان الحرب. وقد رفض العودة إلى مصر يومئذ ، ومضى يتنقل بين إيطاليا وسويسرا وألمانيا [محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة [القاهرة: مطابع دار القلم].

ويقـول الدكـتـور الطيب إن مندوب إيطاليـا وافق على إصـدار التصريح، أما مندوب ألمانيا فآثر الرجوع إلى حكومته ، وأما مندوب اليابان فقد ذكر أن اليابان لامطمع لها فى مصر ولم تدخلها بجيوشها . وعاد مندوب إيطاليا بعد ذلك فأعلن أن إيطاليا وألمانيا متفاهمتان على إعلان هذا التصريح بمجرد أن يتم النصر لهم فى مصر. وإزاء هذا التراجع، قررت الجمعية ألا تتعاون أى تعاون فعلى مع دول المحور إلا إذا صدر التصريح المشترك المطلوب. ولكنها رأت فى الوقت نفسه ألا تهاجم هذه الدول [1].

وفى الفترة فيما بين انتهاء هذه الاتصالات وقيام حركة رشيد عالى الكيلانى ، لم تمارس الجمعية - باعتراف الدكتور الطيب نفسه - أى نشاط ذى قيمة. وعلى حد قوله : «كنا فى ذلك الوقت نعانى ركودا شديدا. إذ لم نجد من الأحداث ما يمكن أن نرتكز إليه فى دعايتنا ضد انجلترا» [2] .

على أن وقوع حركة الكيلانى قد بث الأمل فى نفوس أعضاء الجمعية فى قيام حركات مماثلة فى أنحاء العالم العربى وخصوصا فى مصر. وعلى هذا الأمل بدأت الجمعية نشاطا واسعا فى تأييد الحركة والدعاية لقيام حركة تماثلها بواسطة زعماء البلاد. وكانت الجمعية تود أن تسارع ألمانيا بمساعدة جيوش العراق الوطنية مساعدة فعالة ضد الإنجليز ، بحيث تضمن لها النجاح، حتى يكون ذلك عاملا مشجعا فى قيام ثورات أخرى. ولذلك توجه الدكتور الطيب ناصر إلى مقابلة وزير ألمانيا المفوض فى جنيف لمطالبته بذلك. ولكنه رد بأن قواد الجيش العراقى ، وعلى رأسهم محمود بك سليمان، لم يستأذنوا ألمانيا فى القيام بحركتهم، ولذلك فإن ألمانيا لا يمكن أن تساعد هذه الحركة التى ترى أنها قامت فى وقت غير مناسب [3] . وهذا الذى ذكره الدكتور الطيب

---

(١) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المرجع المذكور].
(٢) نفس المصدر .
(٣) نفس المصدر .

ناصر عن مفاجأة حركة الكيلانى لألمانيا ووقوعها فى وقت غيرمناسب لها، يعتبر صحيحا وقد أيدته المصادر الألمانية والوثائق التى ظهرت بعد الحرب (١) .

بيد أن هذا النشاط الذى قامت به الجمعية بعد حركة الكيلانى، لم يلبث أن تعرض لضربة شديدة من السلطات السويسرية، حين وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الذى رأت فيه الجمعية فرصة سانحة «لإظهار وحشية الإنجليز وطغيانهم ، وتنكرهم لكل مبادىء الديمقراطية ونصوص المعاهدة المصرية الإنجليزية » . فحسب قول الدكتور الطيب ناصر، فإن السخط الذى اعترى أعضاء الجمعية لهذا الحادث، قد دفعهم إلى الإسراف فى حملتهم ضد الإنجليز على النحو الذى رأت فيه السلطات السويسرية ـ أغلب الظن ـ ما يمس حيادها ، فأوعزت إلى الصحف السويسرية بعدم نشر بيانات الجمعية، حتى لقد تعذر عليها أغلب الأيام أن تنشر بيانا قصيرا فى أية جريدة سويسرية! وقد عزا الدكتور الطيب ذلك إلى أن هذه الصحف قد بدأت تتجهم لمصر وكبراء مصر وتعتدى على المقامات المصرية العليا وتؤيد الإنجليز فى موقفهم من مليك البلاد (٢) . على أن حقائق الموقف الحربى التى كانت فى صف المحور فى ذلك الحين تلقى ظلا من الشك على صحة هذا الكلام، خاصة وقد ذكر الدكتور الطيب فى بداية مذكراته أن الصحف السويسرية كانت تتقلب بين تأييد الحلفاء وتأييد المحور حسب تقلبات الأوضاع والظروف!

وإزاء هذا الموقف من جانب الصحف السويسرية ، وانغلاق مجال الدعاية ضد الإنجليز، وتعذر ممارسة الجمعية لنشاطها فى سويسرا، لم تر بدًا من الارتماء فى أحضان الصحف المحورية، خصوصا جريدة «بوبولو دى إيتاليا» التى كانت معروفة بأنها جريدة موسولينى شخصيا . ولكن

---

(١) انظر عثمان كمال حداد : المرجع المذكور ، دكتور محمد كمال الدسوقى : المرجع المذكور.
Shirer, W.; The Rise and Fall of the Third Reich (London, 1960).

(٢) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المرجع المذكور] .

هذا النشاط لم يرق للسلطات السويسرية ، التى لم تجد مفرا فى النهاية من وضع حد لهذا عن طريق إبعاد الدكتور الطيب. وقد صدر هذا القرار يوم ٨ يونية ١٩٤٢ عندما استدعى الدكتور الطيب إلى قسم البوليس، الذى سلمه قرار الاتحاد السويسرى بإبعاده وإعطائه مهلة أسبوع واحد لمغادرة البلاد. وقد تضمن قرار الإبعاد أن «وجود الدكتور الطيب ناصر فى سويسرا، واشتغاله السياسة، يهدد سلامة أراضيها الخارجية والداخلية، ويعرضها للخطر.

وبناء على ذلك، أرسل الدكتور الطيب طلب دخول إلى كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا فيشى . ولكن الرد جاءه سريعا من إيطاليا التى كلفت وزيرها المفوض فى جنيف بالترحيب به «ضيفا على موسولينى شخصيا» . وقبل الطيب هذه الضيافة فورا. وغادر سويسرا إلى إيطاليا يوم ١٥ يونيو ١٩٤٢ مودعا بالأمير شكيب أرسلان والجالية المصرية والجاليات العربية (١) .

تصريح ألمانيا وإيطاليا باستقلال مصر يوم ٣ يوليو ١٩٤٢

كان قرار سويسرا بإبعاد الدكتور الطيب ناصر، نقطة تحول فى تاريخ جمعية مصر الوطنية من عدة زوايا:

أولا : أن الجمعية أصبحت ممثلة بالدرجة الأولى فى الدكتور الطيب ناصر، الذى أصبح يمارس نشاطه باسم الجمعية من إيطاليا، ونقل مقرها الرئيسى معه هناك، بينما أخذ بقية أعضاء الجمعية فى سويسرا يمارسون نشاطهم هناك تحت اسم فرع الجمعية فى سويسرا . وفيما يبدو

---

(١) نفس المصدر .

فإن النشاط الذى كان يمارسه هذا الفرع كان محدودا جدا، بعد أن ذهبت السلطات السويسرية فى مقاومته إلى حد إبعاد رئيسه ؛ لأن الدكتور الطيب لا يتحدث فى قليل أو كثير عن هذا الفرع فى مذكراته ، وإنما ورد ذكره لماماً فى بعض الإذاعات التى كان يذيعها راديو بارى (إذاعة ٢٨ أكتوبر ١٩٤٢، ٣ يناير ١٩٤٣ على سبيل المثال). ومعنى ذلك أن الجمعية فى الحقيقة أصبحت - كما ذكرنا - ممثلة فى شخص رئيسها الدكتور الطيب ناصر .

ثانيا : فى الوقت الذى تضاءلت فيه صفة الجمعية التمثيلية للطلبة المصريين فى أوروبا، بعد أن انحصرت هذه الصفة فى إيطاليا وفى شخص رئيسها بالذات، ازدادت سمعتها وصيتها فى معسكر المحور، بسبب احتضان إيطاليا للدكتور الطيب ناصر، وبسبب استغلالها اسم الجمعية على أوسع نطاق فى إذاعاتها. وفى الواقع أنه كان من مصلحة إيطاليا المحافظة على اسم الجمعية ومنحه القوة اللازمة حتى يحدث التأثير المطلوب فى نفوس السامعين. وقد كان الدكتور الطيب ناصر يكتب مراسلاته على أوراق خاصة تحمل فى أعلاها هلالا ذا ثلاثة نجوم، واسم الجمعية باللغتين العربية والإيطالية، ثم اسمه ، ومقر الجمعية ورقم التليفون.

ثالثا : وربما كان بسبب حرص إيطاليا على استغلال اسم جمعية مصر الوطنية إذاعيا، أن استطاع الدكتور الطيب ناصر أن يمارس بعض التأثير فى الدوائرالحاكمة فى روما. وأن تتهيأ له إحدى المقابلات مع الدوتشى شخصيا، وأخيرا إصدار التصريح المشترك مع ألمانيا باستقلال مصر .

ويعتبر الدكتور الطيب ناصر هذا التصريح المشترك باستقلال مصر ثمنا لتعاونه الدعائى مع إيطاليا. فيقول إنه لم يكد يصل إلى إيطاليا من سويسرا. حتى شعر بأنه «مطالب بدفع ثمن الضيافة فورا» ، إذ عرض

عليه أن يتولى إدارة برامج محطة إذاعة «مصر القومية» كما كان مفتي فلسطين يدير إذاعة «الأمة العربية»، ولكنه رفض إلا إذا استجابت دول المحور لطلبه إعلان استقلال مصر والسودان. كما اعتذر عن قبول الضيافة وطلب أن يؤذن له في التكسب من مهنته كطبيب.

وقد بدأ بعد ذلك اتصالاته «الحرة» - على حد قوله - برجال إيطاليا. وكان أقربهم إلي نفسه وأسرعهم إليه هو السنيور ماتزوليني رئيس القسم الشرقي بوزارة الخارجية الإيطالية وآخر وزير مفوض في مصر، ولكن ماتزوليني، بسط له موقفه الحرج بحجة أن رجال الحزب الفاشستي كانوا يتشككون فيه. وأضاف أنه متفق شخصيا مع علي ماهر باشا على أن تثور مصر علي الإنجليز في الوقت المناسب لتمهيد السبيل لجيوش المحور، وأن المحور سيعلن استقلال مصر في اللحظة التي تدخل جيوشه فيها أرض البلاد .

«على أن هذا الكلام لم يرض الدكتور الطبيب الذي رد عليه بأن علي ماهر باشا، قد دفع اليوم ثمن اتفاقه معكم، إذ يعيش في المعتقل، وأن المصريين لم يجدوا منكم تأييدا لقضيتهم حتى اليوم لكي يقوموا بتنفيذ هذا الاتفاق! وهنا طلب منه ماتزوليني الاتصال بغيره من كبار رجال الخارجية. فقابل «بول فاريللي» وكيل وزارة الدعاية المختص بالإذاعة، الذي أبدى استعداده للعمل من أجل صدور التصريح .

ويقول الدكتور الطبيب إنه تمكن أيضا من إقناع «فاريللي» بإيقاف قذف المنشورات التي كانت تصدر باسم المفتي لشعب مصر ويوقعها تحت لقب «المفتي الأكبر، وزعيم الشرق والمسلمين»، بحجة أن هذه المنشورات تحدث أثرا سيئا في نفوس المصريين الذين «لا ينقصهم الزعماء، ولا يقبلون فكرة الخلافة، إلا إذا كانت خلافة فاروق» (١) .

---

(١) نفس المصدر [روزاليوسف في ٥ فبراير ١٩٥١].

وهذا الاعتراض من الدكتور الطيب ناصر على زعامة المفتى «الشرق والمسلمين»، وإصراره على حق فاروق فى الخلافة ، يعتبر أول اشارة إلى الانقسام الذى كان يسود العرب فى إيطاليا أثناء الحرب، حيث كان الصراع والتنافس يدوران على أشدهما بين المفتى وأنصاره من جهة، والكيلانى وأنصاره من جهة أخرى، مما تناوله الدكتور الطيب فى مذكراته بإسهاب.

ويقول الدكتور الطيب ناصر ، إنه بعد مقابلته مع «بول فاريللى» بعدة أيام، صدر التصريح المشترك من إيطاليا وألمانيا، وقد ورد فيه : «إن دولتى المحور، فى الوقت الذى تتقدم فيه قواتهما المسلحة الظافرة إلى الأراضى المصرية، تؤكدان على رؤوس الأشهاد نيتهما فى احترام وضمان استقلال وسيادة وادى النيل.. لا تدخل قوات المحور القطر المصرى دخولها فى أرض معادية بل تدخلها بقصد طرد الإنجليز منها ومتابعة الأعمال العسكرية ضد انجلترا، تلك الأعمال التى ستحرر الشرق الأدنى من السيطرة البريطانية. إن السياسة التى تنتهجها دولتا المحور هى مستوحاة من المبدأ القائل إن مصر للمصريين»[1].

هذا ما ذكره الدكتور الطيب عن دوره فى إصدار التصريح المشترك، ونحن نميل كل الميل لتصديقه لعدة أسباب : أولها أن التصريح قد صدر فعلا بعد انتقال الدكتور الطيب إلى إيطاليا بثمانية عشر يوما ، وليس قبل ذلك ، مما يشير إلى وثيق الصلة بينهما . ثانيا ، أن إذاعات الدكتور الطيب ناصر من راديو بارى قد بدأت بعد صدور التصريح وليس قبله ، مما يشير إلى أنه قد صدر ثمناً لتعاونه الدعائى. فقد سجلت أجهزة الاستماع البريطانية أول إذاعة للدكتور الطيب ناصر من راديو بارى يوم ٥ أغسطس ١٩٤٢ ، أى بعد تسلمه إدارة برامج محطة إذاعة «مصر القومية». ثالثا، أن إيطاليا وألمانيا لم يكن لديهما من الأسباب ما يمنع من

(١) نفس المصدر.

إصدار هذا التصريح [1]. فضلا عن أن معاهدة ١٩٣٦ قد اعترفت باستقلال مصر، واعتراف إيطاليا وألمانيا بهذا الاستقلال لا يتضمن جديدا فى وضع Status مصر، أو يمثل تغييرا استطاع الدكتور الطيب إحداثه . وقد اعترف الدكتور الطيب بذلك، فذكر أن التصريح لم يأت بجديد فى حقيقة الأمر ، لأن استقلال مصر حقيقة مقررة معترف بها من جميع دول العالم. بل لقد رأى أن التصريح قد ألمح إلى الفصل بين مصر والسودان حين نص على أن السياسة التى تنتهجها دول المحور مستمدة من المبدأ القائل إن مصر للمصريين! [2].

تأليف وزارة مصرية فى روما

إن هذا يقودنا الى مناقشة مسألة مهمة أثارها الدكتور الطيب ناصر فى مذكراته، وهى عن مشروع إيطالى لتأليف وزارة مصرية فى روما ترافق الجيوش المحورية عند دخولها القاهرة. فيذكر الدكتور الطيب أنه فوجئ يوما بينما كان يجتاز بهو فندق «إمباسادورى» برؤية مراد سيد أحمد باشا مع وزير سويسرا المفوض، ولم يكن قد علم بقدومه. ولما حياه أبلغه أنه قد قدم فى مهمة سرية خاصة، وطلب اليه مقابلته فى اليوم التالى فى غرفة منعزلة بالفندق. وهناك أخبره بأن الأحوال فى مصر قد ساءت سوءاً شديدا، إذ أصبح الانجليز فى حالة عصبية شديدة نظرا لاقتراب جيوش المحور من عاصمة البلاد، وأنهم أخذوا يتصرفون تصرفات عصبية حمقاء: فقد أعلنوا فعلا أنهم سوف يدافعون عن القاهرة شبراً شبراً، وقد تردد غير ذلك أنهم ينوون أخذ الحكومة معهم إلى السودان عند انسحابهم، وقد يتعرضون مرة أخرى إلى الملك فاروق كما فعلوا يوم ٤ فبراير.

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن سياسة ألمانيا وإيطاليا إزاء مصر انظر: دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(٢) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المرجع المذكور] .

ثم قال مراد سيد أحمد باشا: « ولذلك فقد رأينا من الخير تأليف وزارة مصرية مؤقتة ترافق الجيوش المحورية فى دخولها الى القاهرة لتتولى تصريف شئون البلاد وحماية عرشها، ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة الدائمة. وقد وقع اختيارنا عليك لتأليف هذه الوزارة، على أن أكون أنا (أى مراد باشا) وزيرا للخارجية فى وزارتك ». وانتهى مراد سيد أحمد باشا من عرضه السخى، وكان ينتظر أن يرحب الدكتور الطيب ناصر بالفكرة، ولكنه خيب ظنه بمهاجمتها قائلا إن أشد ما بغض المصريين فى الإنجليز هو فرضهم حكومة معينة على ملك البلاد الشرعى يوم ٤ فبراير، «فكيف نوافق نحن على تأليف وزارة تستمد نفوذها ووجودها من الطليان، هل أصبحوا هم السادة الجدد؟ » ويقول الدكتور الطيب إن المناقشة احتدمت بينه وبين مراد باشا حتى قذفه بطبق المكرونة فى وجهه فى لحظة غضب! وتدخل بعض الضباط الإيطاليين فى فض الخلاف.

وفى اليوم التالى، كتب الدكتور الطيب مقالاً فى جريدة «بوبولودى إيتاليا» بعنوان «الزعماء الانتهازيون فى مصر»، سرد فيه طرفا من تاريخ مصر الحديث، وكيف أساءت إليها طائفة الانتهازيين، وأورد أسماء كثيرة من بينها اسم مراد سيد أحمد باشا. وقد أحدث ذلك ضجة كبيرة ـ كما يقول الدكتور الطيب ـ فى وزارة الخارجية الإيطالية التى كان يهمها عدم التعرض لمراد باشا أو الإشارة إلى وجوده فى إيطاليا، واستدعى الدكتور الطيب لمقابلة شيانو الذى عاتبه قائلا: «إننا لا نريد أن نعرض خططنا التى نستهدف فيها مصلحة إيطاليا والبلاد العربية على السواء للخطر. إن جميع (الوطنيين) قد وافقوا على هذه الخطط، وإن سماحة المفتى، وهو الزعيم الذى تؤمن به الشعوب العربية إلى أقصى الحدود، قد وافق عليها أيضا حتى إنه أعد بذلة الماريشالية ليرافق بها موسولينى عندما يدخل القاهرة على حصانه الأبيض.

وقد رد الدكتور الطيب ناصر بأن المصريين لا يقرون تلك الخطة ولا يعترفون للمفتى بزعامة عليهم. وأن التصرف يسئ لإيطاليا نفسها، لأن المصريين الذين يبغضون الإنجليز الاستعماريين لن يرحبوا باستعمار آخر، ولن يرتضوا حكومة تفرضها عليهم دولة أجنبية. وطلب منه أن يفكر فى هذا الضوء (١).

هذه هى القصة التى رواها الدكتور الطيب ناصر عن محاولة تأليف وزارة مصرية مؤقتة فى إيطاليا، ترافق القوات المحورية عند دخولها القاهرة. وهى قصة نرى أنها قابلة للنقض من عدة وجوه:

أولها: ـ أن عرض منصب رئيس الوزراء على الدكتور الطيب ناصر، ولم يكن زعيما سياسيا بارزا يحظى بأى نفوذ سياسى فى مصر، حماقة لا نعتقد أن الطليان يترددون فيها ـ خصوصا وقد كان فى مصر زعماء مصريون يحظون بتأييد قطاعات كبيرة من الشعب المصرى، وهم فى الوقت نفسه أصدقاء للمحور، وكانوا معتقلين فى مصر لهذا السبب، وعلى رأس هؤلاء على ماهر باشا، الذى تعرض الدكتور الطيب ناصر نفسه فى مذكراته لصلات الصداقة والتعاون التى كانت تربطه بالطليان والألمان. وهؤلاء الزعماء من الواضح أنهم كانوا أولى بتأليف الوزارة من الدكتور الطيب ناصر!

ثانيها: أن عرض رئاسة الوزارة الجديدة على الدكتور الطيب ناصر من جانب مراد سيد أحمد باشا، يعتبر أمرا غير مفهوم لسببين: الأول، أن السلطات الإيطالية كانت تستطيع أن تتصل مباشرة بالدكتور الطيب فى هذا الأمر دون وسيط، فلماذا لم تفعل ذلك؟ ثانيا ـ أنه اذا كانت صلات هذه السلطات الإيطالية بمراد سيد أحمد باشا أكثر توثقا من صلاتها بالدكتور الطيب، فكيف يتفق ذلك مع ترشيحها الدكتور الطيب ناصر رئيسا للوزارة وترشيح مراد سيد أحمد باشا لوزارة الخارجية فقط،

---

(١) نفس المصدر [روزاليوسف فى ٥ فبراير ١٩٥١].

مع أن مراد باشا كان معروفا فى مصر أكثر من الدكتور الطيب ناصر، إذ كان يشغل وزير مصر المفوض فى برلين ثم فى روما، بينما لم يشغل الدكتور الطيب ناصر أى منصب سياسى أو دبلوماسى!

ثالثها: أن الوثائق الإيطالية التى عالجت هذا الموضوع، ونعنى بها «مذكرات شيانو» وأوراقه الدبلوماسية، قد خلت من أية إشارة إلى تأليف هذه الوزارة المصرية. وكل ما أورده شيانو بخصوص مستقبل الحكومة السياسية فى مصر هو ما ذكره أثناء وجود قوات روميل فى العلمين من اقتراح موسولينى على هتلر تعيين حاكم عسكرى ألمانى، هو روميل، وتعيين حاكم إيطالى مدنى، هو الكونت ماتزولينى [١].

وأغلب الظن أن مسألة تأليف وزارة مصرية فى روما كانت فكرة ابتدعها خيال مراد سيد أحمد باشا، وكان يريد تجنيد الدكتور الطيب ناصر وراءها بترشيحه لرئاسة الوزارة! يدل على ذلك أنه قال للدكتور الطيب: «لذلك فقد رأينا من الخير تأليف وزارة مصرية مؤقتة»، ولم يقل مثلا: «لذلك فقد تم الاتفاق مع السلطات الإيطالية على تأليف وزارة مصرية مؤقتة!»، ونرى أن ماكتبه الدكتور الطيب من مقال يهاجم فيه مراد باشا فى مجال الكلام عن الزعماء الانتهازيين فى مصر، إنما يشير فقط إلى الانقسام الذى كان يسود المصريين - كما كان يسود العرب - فى إيطاليا فى ذلك الحين!

النشاط الإذاعي لجمعية مصر الوطنية
أثناء الحرب العالمية الثانية

على أثر صدور التصريح المشترك من إيطاليا وألمانيا يوم ٣ يوليو ١٩٤٢، تولى الدكتور الطيب ناصر إدارة برامج محطة إذاعة «مصر القومية» من راديو بارى بإيطاليا.

---

(١) CIANO. OP. CIT

واهتمام إيطاليا بتوجيه إذاعة عربية إلى العالم العربى يرجع إلى عام ١٩٣٥، ففى ذلك العام كانت الحرب الأثيوبية قد بدأت على حدود مصر الجنوبية، بينما كان الحكم الإيطالى فى ليبيا، على حدود مصر الغربية، يوحى إلى الزعماء الفاشست بمد نفوذهم إلى العالم العربى. وعلى ذلك ففى سبتمبر من ذلك العام، أخذ راديو بارى يوجه نشرات إخبارية باللغة العربية، ممثلا بذلك أول إذاعة أوروبية توجه إرسالها باللغة العربية. ومع أن المستمعين العرب لم يكونوا بطبيعة الحال على استعداد لأن يستبدلوا بالنفوذ الإيطالى النفوذ الإنجليزى والفرنسى، إلا أن استماعهم إلى دعاية أوروبية موجهة ضد هاتين الدولتين كان دون ريب أمرا باعثا على الارتياح.

فى تلك الأثناء، وفى عام ١٩٣٦، بدأت الثورة العربية فى فلسطين، واستمرت هذه الثورة إلى قيام الحرب العالمية الثانية. وفى عام ١٩٣٧ كان التهديد المحورى قد أصبح واضحا، حتى إن الحكومة البريطانية طلبت من محطة الإذاعة البريطانية، الـ B, B, C أن تبدأ فى توجيه إذاعات عربية من لندن لمواجهة إذاعة روما . وقد تم ذلك فعلا ابتداء من ٣ يناير ١٩٣٨. على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن أبرمت اتفاقها المعروف مع إيطاليا فى نفس العام، فتوقفت الدعاية الإيطالية ضد بريطانيا، ولكن ليبدأ راديو برلين إرساله بالعربية فى منتصف العام نفسه (١٩٣٨)! وكان من حسن حظ النازى أن استخدموا فى هذا الإرسال مذيعا عراقيا موهوبا، هو يونس البحرى، الذى استطاع أن يجتذب إليه بطريقته الخطابية الحماسية جمهورا كبيرا من العرب كانوا يفضلون الاستماع إلى راديو برلين [١] .

فلما نشبت الحرب العالمية الثانية، ودخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، كانت الحاجة فى إيطاليا قد أصبحت ماسة لمذيع مصرى يؤدى

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الاذاعات الأجنبية الموجهة للعالم العربى انظر:

Nevıll Barbour; Broadeasting to the Arab World (Middle East Journal Vol. 5 1951).

نفس الدور الذى يؤديه يونس البحرى فى ألمانيا. وكان الدكتور الطيب ناصر يمثل ما هو أفضل من ذلك - يمثل جمعية مصرية وطنية تنطق بلسان الشبان المصريين فى أوروبا، فهو ذو صفة سياسية إلى جانب صفته الإذاعية. يضاف إلى ذلك أن المفتى كان يدير برامج إذاعة «الأمة العربية» التى لم تكن تلقى النجاح المنشود فى مصر.

ولذلك نلاحظ أن أول ما اهتم به الدكتور الطيب ناصر، هو اقناع وكيل وزارة الدعاية الإيطالية المختص بالإذاعة، بإيقاف قذف المنشورات التى كانت تصدر باسم المفتى لشعب مصر، ويوقعها تحت لقب «المفتى الأكبر، وزعيم الشرق الأوسط» - على أساس أن هذه المنشورات تترك أثرا سيئا فى نفوس المصريين «الذين لا ينقصهم الزعماء ولا يقبلون فكرة الخلافة، الا إذا كانت خلافة فاروق» [١] .

وتم الاتفاق بين السلطات الإيطالية والدكتور الطيب على أن يتولى إدارة البرامج الإذاعية الموجهة لمصر، ومن ثم أخذ يباشر عمله الإذاعى من راديو بارى. وقد سجلت أجهزة الاستماع البريطانية أول إذاعة له يوم ٥ أغسطس ١٩٤٢ الساعة الثامنة مساء. وفى هذه الإذاعة قدم فقرة بارعة حين حذر من أن البريطانيين ينوون نسف خزان أسوان عند انسحابهم من مصر اتباعا لسياسة الأرض المحروقة التى اتبعها السوفييت، ودعا الجيش المصرى إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع هذه الجريمة. -

ومنذ ذلك الحين اتبع الدكتور الطيب فى إذاعاته الخطوط الرئيسية الآتية:

أولا: تحريض الشعب المصرى على الانقضاض على الإنجليز أثناء تدهور مركزهم الحربى. وكان يذكر بأن الظروف مواتية للثورة

---

(٢) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [روزاليوسف فى ٢٣ يناير ١٩٥١].

بأكثر مما كانت مواتية بعد الحرب العالمية الأولى حين قام المصريون بثورة ١٩١٩.

ففي إذاعة ١٦ أغسطس ١٩٤٢، خاطب المصريين قائلا: «أيها المصريون. امتشقوا الحسام، وطهروا بلدكم من العدو. وإن حبكم للملك فاروق سوف يمنحكم القوة ويساعدكم على محاربة اليهود والبريطانيين. إنه لمن السهل عليكم أن تمزقوا تلك المعاهدة التى سمحت لعدوكم باستغلال بلادكم. إننا يجب أن نضرب الآن، فنحن نرقص على فوهة بركان. وإذا قبلنا أن نمضى وراء عدونا المحكوم عليه بالفناء، وهو بريطانيا، فسنكون محل سخرية العالم».

وفى إذاعة يوم ٧ سبتمبر ١٩٤٢ تساءل قائلا: «إلى متى سنظل نصم آذاننا نحن المصريين؟.. إن مصر الآن فى وضع أفضل للثورة على الإنجليز مما كانت سنة ١٩١٩، فبعد الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا منتصرة. أما الآن، فإنها لا تملك إلا أن تبوء بالخسران».

ثانيا: تذكير المصريين دوما بجرائم الاحتلال البريطانى فى مصر. ففى إذاعة يوم ١٧ ديسمبر ١٩٤٢ قال: «إن أساليب الإنجليز معروفة لنا جدا. ويكفى أن نذكر حادث دنشواى، وضرب الإسكندرية، إننا لن ننسى أساليب الإنجليز أبدا، ولن ننخدع بهم أبدا». وفى إذاعة ١٨ سبتمبر ١٩٤٢ لام النحاس باشا لأنه «أعلن للعالم أن الشعب المصرى يتطلع إلى انتصار الديمقراطيات». وخاطبه قائلا: «فى أى شكل تعبر عن نفسها هذه الديمقراطية التى يتحدث النحاس عنها بصوت عال؟ لأن ٦٠ عاما تقريبا قد مضت وما زال الحكم البريطانى يخمد حياة مصر! فهل الاغتيال، والتدمير، واغتصاب الحقوق الوطنية، والدس بين الطبقات، وإلغاء حقوق الفرد وحرية الصحافة، والاستغلال، ونزع سلاح الأمة المصرية - هو نوع من الديمقراطية التى يتحدث عنها النحاس الآن».. إن أى محاولة من جانب النحاس باشا أو غيره لصرف الأمة عن أهدافها الرئيسية سوف تبوء بالفشل».

ثالثـــا: التأكيد بأن غزو المحور لمصر لا يستهدف الفتح، وإنما يستهدف التحرير. وكان يستدل بالتصريح المشترك الذى أصدرته إيطاليا وألمانيا باستقلال مصر: «إن يوم ٣ يوليو ١٩٤٢ يجب أن يكون علما فى حياة المصريين، ففى هذا اليوم أصدر الطليان والألمان تصريحهم المشترك بشأن مصر، وهو أن دولتى المحور لا تحاربان المصريين، وإنما تطاردان البريطانيين أينما كانوا» (١) .

إن اليوم الذى يجب أن تحتفل به مصر حقا ، إنما هو يوم ٣ يوليو، وهو اليوم الذى أصدرت فيه ألمانيا وإيطاليا تصريحهما المشترك الرسمى بخصوص مصر. إن هذا التصريح هو البرهان على الاحترام والتقدير اللذين تكنهما دول المحور لمصر» (٢) . «إن النضال مع ألمانيا ضد العدو المشترك، سوف يقود مصر وكل البلاد العربية إلى تحقيق استقلالها وحريتها» (٣) .

رابعا: إظهار الولاء الشديد للملك فاروق، ودعوة المصريين دوما للالتفاف حول عرشه: «إننى أهيب بالمصريين أن يخدموا وطنهم ومليكهم، وينسوا حزبيتهم، ويذكروا بلدهم وحدها» (٤) . «إننا نحن المصريين فى أوروبا لنا الشرف العظيم أن نتقدم لجلالة الملك فاروق بفروض الطاعة والولاء والتمنيات الطيبة» (٥) . «إن مصر تحت قيادة جلالة الملك فاروق سوف تحقق أهدافها وتنال استقلالها وتحصل على مكانتها الصحيحة بين الدول المتحضرة» (٦) .

---

(١) إذاعة يوم ٥ أغسطس ١٩٤٢ من راديو بارى.
(٢) إذاعة يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٢ من راديو بارى.
(٣) إذاعة يوم ٥ مارس ١٩٤٤ من راديو برلين.
(٤) إذاعة يوم ٥ أغسطس ١٩٤٣ من راديو بارى.
(٥) إذاعة ١٧ ديسمبر ١٩٤٢ من راديو بارى [بمناسبة عيد الأضحى].
(٦) إذاعة يوم ٣ يناير ١٩٤٣ من راديو بارى

خامسا : مهاجمة الأمريكيين فى مصر، الذين يساعدون اليهود، ويريدون وراثة النفوذ الإنجليزى فى مصر: «أيها المصريون انتبهوا لنفوذ أمريكا فى مصر، ولا يضللكم سخاؤهم الذى يظهرونه ليكسبوا به قلوبكم، ومن ورائها بلدكم وثروته. إن أهداف أمريكا فى الشرق الأدنى هى أن تحتل مصر عند هزيمة بريطانيا»[1] . «إن الأمريكيين يتظاهرون بأنهم يساعدون المصريين، ولكنهم يهدفون فقط إلى زيادة نفوذهم فوق أرضنا. فلترفضوا مساعداتهم، وتذكروا أنهم حماة اليهود وأصدقاء بريطانيا»[2] . «إن مصر تعانى الآن أكثر مما عانت فيما مضى، لأن محتليها قد تضاعفوا منذ أن دخلت أمريكا الحرب. وإن أمريكا تحاول أن تعوض أملاكها فى الشرق الأقصى باحتلال أقطار الشرق الأدنى»[3] .

سادسا : التركيز بأكبر قدر من الهجوم على الاتحاد السوفييتى. وقد وصف الخطر البلشفى بأنه «أسوأ وباء يمكن أن يصاب به بلد ما»، وطلب إلى المصريين أن يحترسوا منه وأن يهبوا ويدافعوا عن بلدهم ضده. ونعى على حكومة الوفد سماحها بوجود البلاشفة فى مصر قائلا: إن الحكومة المصرية فيما مضى منعت فى وقت من الأوقات أى مصرى من زيارة الاتحاد السوفييتى، وذلك رغبة فى تجنيب البلاد شر هذا الوباء. ثم ناشد رجال الأزهر ونواب البرلمان والطلبة العمل صفا واحدا لإزالة هذا الخطر[4] . وقد اتهم البريطانيين بأنهم هم الذين أرغموا الحكومة الوفدية على الاعتراف بالاتحاد السوفييتى ، وقال إن هذا الإجراء مناف للمبادىء الاجتماعية ولمبادىء الدين فى مصر[5] .

---

(١) إذاعة يوم ٣ أكتوبر ١٩٤٢ من راديو بارى

(٢) إذاعة يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٢ من راديو بارى.

(٣) إذاعة يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٣ من راديو بارى.

(٤) إذاعة يوم ١٩ فبراير ١٩٤٣ من راديو بارى.

(٥) إذاعة يوم ٣ يونية ١٩٤٣ من راديو بارى .

سابعا : محاولة التخفيف من أثر ضرب المدنيين فى مصر بقنابل طائرات المحور. وكان يلقى اللوم على معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت ببقاء القوات البريطانية فى مصر، وعلى من وقعوا هذه المعاهدة. ففى إذاعة يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٢ - أى فى يوم ذكرى توقيع المعاهدة - شن عليها هجوما شديدا، وقال إن الحرب لم تصل إلى أبواب مصر إلا بسببها»، وأن «هذه كلها هى ثمار المعاهدة التى أطلق عليها زورا اسم معاهدة الشرف والاستقلال». ثم مضى إلى هدفه فقال: «إن اللجنة الوطنية المصرية فى أوروبا تعبر عن أسفها لموت أولئك الشهداء المصريين الأبرياء الذين قتلوا بالإسكندرية والقاهرة والسويس وغيرها بالقنابل التى كانت موجهة ضد البريطانيين. إن قوات المحور لم تقصد أبدا أن تلحق أى أذى بسكان وادى النيل، ولكنها قصدت أن تتابع الحرب حتى يتحرر شعب مصر من نير الاستعمار البريطانى. إن المصائب التى نزلت بمصر إنما سببها أولئك الذين انقادوا انقيادا أعمى للبريطانيين .. إن حفنة المصريين الذين انقادوا للبريطانيين إنما هم منافقون ليس لهم ضمير. لقد قادوا مصر إلى الدمار، وسمحوا للبريطانيين باستغلال ثروتها وسحقها تحت أقدامهم».

مع ذلك فإن إذاعات الدكتور الطيب ناصر قد خلت من الدعاية للأيديولوجية الفاشية . وفيما يبدو أن السلطات الإيطالية والألمانية لم تلح عليه كثيرا فى هذا الشأن، ذلك أن كل ما كان يهم الإيطاليين والألمان إنما هو كسب الحرب وليس انتشار الفكرة الفاشية.

ويروى الدكتور الطيب ناصر فى ذلك حادثة تبين عدم تمسك الألمان بالدعاية للنظام النازى. فيذكر أنه عندما انتقل إلى ألمانيا، طلبت منه وزارة الخارجية الألمانية أن يذيع سلسلة أحاديث عن النظام النازى فى ألمانيا، ولكنه رفض، وطلب مقابلة جوبلز بوصفه وزير الدعاية للتفاهم معه فى هذا الأمر، وتمت المقابلة واقتنع جوبلز بوجهة نظره وانتهت الأزمة(١) .

---

(١)مذكرات الدكتور الطيب ناصر [روزاليوسف فى ١٣ مارس ١٩٥١].

نشاط الدكتور الطيب ناصر فى ألمانيا

ظل الدكتور الطيب ناصر يذيع من راديو بارى حتى انهارت إيطاليا ووقعت السلطة فى يد الألمان. وقد رسم صورة بليغة لسقوط النظام الفاشى فى إيطاليا. فتحدث عن الغارات البريطانية وكيف أصابت الشعب الإيطالى بالانهيار، «فإذا بهم يسيرون فى الطرقات باكين مولولين»! وقال إنه حاول جعل روما والقاهرة مدينتين مفتوحتين، ووجه نداء إلى المحور والحلفاء معا بالراديو، وقد صادف هذا النداء ارتياحا شديدا فى نفوس الإيطاليين. ولكن العسكريين فى روما والقاهرة رأوا فيه مقاومة لخططهم العسكرية ، واشتدت الغارات على روما بشكل لم يسبق له مثيل. وأعلن الإيطاليون سخطهم على موسولينى والحزب، حتى خرج الأمر من يد الحكومة والحزب والجيش، وتمت المؤامرة التى حيكت للقضاء على موسولينى، واستدعاه الملك ليقيله. وسرعان ما لقى حتفه بعد ذلك بقليل، وقد تولى بادوليو الحكم، وكانت سياسته تتجه نحو الاستسلام للحلفاء. وأحس الألمان بالخطر، فتدخلت جيوشهم فى الحال، وقبضت على ناصية الأمور .

وفى تلك الأثناء كان المفتى وجماعته قد رحلوا عن إيطاليا، ورحل المصريون أيضا. ولم يبق غير الدكتور الطيب ناصر، فنصحه الجيش الألمانى بالسفر إلى ألمانيا ، ولم يملك سوى الانصياع، «فنصائح الجيش الألمانى ليست سوى أوامر واجبة التنفيذ، وإن كانت تلقى فى صورة مهذبة» ـ حسب قوله !ـ وأقبل يوم ١٠ أكتوبر ١٩٤٢ ليجد نفسه فى عربة عسكرية وإلى جواره ضابط ألمانى فى الطريق إلى ألمانيا (١) .

وفى ألمانيا واصل الدكتور الطيب ناصر نشاطه الموالى للمحور. فقد سعى للتعرف على المصريين والعرب هناك، وأخذ يقيم الحفلات فى

---

(١) نفس المصدر [روزاليوسف فى ٢٠ فبراير ١٩٥١].

المناسبات الوطنية التى كان يخطب فيها هو وغيره من المصريين وتذاع بالراديو.

على أن علاقاته بالألمان لم تكن دائمة الصفاء. فقد رفض - كما ذكرنا - ما طلبوه منه من الدعاية للنازية، على أساس أنه قد رسم لأحاديثه ومقالاته المنشورة سياسة واحدة لا يخرج عنها، هى الدعاية لمصر وجاراتها العربية، وترديد الأهداف القومية والتمسك بالحرية والاستقلال وبيان الأساليب الاستعمارية التى تجرى عليها سياسة الإنجليز فى مصر [1] . وقد طلب منه «ريبتروب» فى إحدى المقابلات التوجه إلى جنوب إيطاليا ليذيع منها نداءات للجنود المراكشيين للكف عن قتال الألمان. ولكنه أجابه بأنه لا يستطيع ذلك، لأنه طالما حاول هو والأمير شكيب أرسلان أن يقنعهم (الألمان) بإصدار تصريح بإعلان استقلال مراكش والجزائر وتونس، فكان الجواب الذى سمعه من رجال إيطاليا ومن السفير الألمانى هناك، أنهم قد قطعوا عهدا على أنفسهم بالمحافظة على الإمبراطورية الفرنسية. وأضاف أن الشعب المراكشى لا يبغى سوى التحرر من أعدائه الفرنسيين، وقد وعدته انجلترا وأمريكا بذلك [2] .

ويقول الدكتور الطيب ناصر إنه - مع ذلك - تحسنت علاقته بالألمان مرتين على أثر إذاعته لبيانين: أحدهما بمناسبة عيد الدستور، والثانى عندما أعلن الأزهر معارضته لاعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى [3] .

وفى تلك الأثناء انخرط الطيب فى الصراع بين المفتى والكيلانى - وهو الصراع الذى انتقل معهما من إيطاليا إلى ألمانيا - وقد اتخذ صف الكيلانى، على الرغم من أن الألمان وضعوا الأخير فى إقامة جبرية فى

---

(١) نفس المصدر [روزاليوسف فى ٢٠ مارس ١٩٥١].
(٢) نفس المصدر .
(٣) نفس المصدر [روزاليوسف فى ٢٠ فبراير ١٩٥١].

قرية قريبة من برلين تدعى « أوبر بيرنبرج» تحت تأثير المفتى! (1) . وقد جرت عدة لقاءات بين الدكتور الطيب ناصر وبين جوبلز وريبنتروب وهتلر، وفى لقائه مع الأخير سأله السماح له بمغادرة ألمانيا ، فسمح له. وكانت تلك المقابلة كما يقول فى فبراير ١٩٤٤ .

وفى تلك الأثناء عقدت حكومة الوفد اتفاقا مع الحكومة الألمانية لاستبدال مائة وأربعة من المصريين المقيمين فى ألمانيا، بمثلهم من الألمان الأسرى فى مصر، فأدرج اسمه بين هؤلاء.

وفى يوم ١١ أغسطس ١٩٤٤ غادر ألمانيا. ولكنه اعتقل فى بلغاريا بعد قيام الثورة الشيوعية فيها متهما بالفاشية! ثم أطلق سراحه بعد اقتناع البلغار بأنه ليس فاشيا وإنما هو عدو للإنجليز. وغادر بلغاريا إلى تركيا ، ومنها إلى حلب، حيث قبض عليه الإنجليز وحققوا معه تحت التعذيب. ولكن فى آخر نوفمبر ١٩٤٥ ، اتفق النقراشى باشا مع الإنجليز على إعادته إلى مصر، على أن يحاكم فيها أمام المحاكم المصرية . وقد عاد فى ظروف تأجج الحركة الوطنية من جديد ضد الإنجليز بعد الحرب العالمية الثانية، ونزل ضيفا على سجن الأجانب فى انتظار المحاكمة، التى انتهت ببراءته (2) .

---

(1) نفس المصدر [روزاليوسف فى ٢٠ فبراير ١٩٥١].
(2) نفس المصدر [روزاليوسف فى ٢٠ مارس ١٩٥١].



الحياة الحزبية فى مصر
١٩١٩ ـ ١٩٣٦

الحياة الحزبية في مصر

١٩١٩ - ١٩٣٦

قد يكون من المناسب ونحن نتكلم عن الحياة الحزبية فى مصر، أن نحدد أولا ما هو المقصود بالحزب الذى سنعالجه فى هذه الدراسة. والحزب لغويا هو من التحزب، والتحزب هو التجمع، يقولون: تحزبوا أى تجمعوا. وهو عكس المفهوم ظاهريا من الكلمة، وهو: انقسموا إلى شيع وأحزاب! وحزب الرجل : أصحابه. والحزب أيضا الطائفة.

أما معنى الحزب سياسيا، فالخلاف يدور حول تحديد معناه بين علماء العلوم السياسية. فهو عند «ماسيفر Maciver» فى كتابه: «الدولة الحديثة»، جماعة تم تنظيمها على أساس تحقيق مبدأ معين أو بلوغ سياسة بعينها، وذلك بواسطة السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية. أما عند «إدموند بيرك» Edmond Burke فهو: «هيئة أو مجموعة من الأفراد متحدة بمسعاها الموحد، تستهدف تحقيق الصالح القومى على أساس مبادئ محددة متفق عليها». وفى ٢ سبتمبر ١٩٢١ عبرت جريدة وادى النيل الوفدية عن مفهومها للحزب أو الأحزاب فقالت: «إن الأحزاب لا يكون لها وجود فعلى إلا إذا كانت ناطقة بلسان قسم يعتد به من الأمة، معبرة عن رأى فريق غير قليل من أبنائها، وإلا كانت فى تشكيلها وعملها

أشبه بالأشباح الخشبية التى تكون على شكل إنسان، يراد بها التغرير ولا ينتظر منها أية فائدة.

ومن ذلك نلاحظ أنه بينما يغفل ماسيفر وإدموند بيرك مسألة من تمثله هذه الجماعة التى تسمى حزبا، كما يغفل «إدموند بيرك» الوسيلة التى يتمكن بها الحزب من تحقيق سياسته، وهى السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية، فإن الجريدة الوفدية تهتم بالدرجة الأولى بمسألة التمثيل، فتقول إن الحزب لا يمكن أن يكون له وجود فعلى إلا إذا كان ناطقا بلسان فريق يعتد به من الأمة.

لماذا نسوق هذه المناقشة النظرية؟

نسوق هذه المناقشة لأهميتها فى تحديد الأساس الذ ى ستبنى عليه معالجتنا للأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة الخاضعة للبحث. فالحياة الحزبية فى مصر فى تلك الفترة قد امتلأت بجماعات سياسية قد يكون من العسير إطلاق وصف الحزب عليها بالمعانى السابقة.

فالوفد، على سبيل المثال: هل هو حزب؟ وفى هذه الحالة، ما هى الطبقة التي يمثلها؟، أو هو جبهة؟ وفى هذه الحالة، ما هى الطبقات التى يمثلها؟، أو هو وكيل الأمة؟ وفى هذه الحالة، هل ينطبق عليه مفهوم الحزب الواحد فى الدول الكلية أو الشمولية Totalitarian States ؟.

وإذا أخذنا بالشرط الذى أورده «ماسيفر» فى الحزب وهو أن يسعى لتحقيق سياسته عن طريق «السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية»، فهل ينبغى علينا حينئذ أن نغفل الوفد فى الفترة السابقة على صدور دستور ١٩٢٣ ، باعتبار أنه لم يكن ينطبق عليه وصف الحزب، أم نتناوله بالمعالجة فى هذه الفترة؟

وإذا لاحظنا أن الوفد قد ظل يرفض أن يطلق اسم «حزب» عليه حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ،فهل معنى ذلك أن نغفل ذكره انسياقا وراء رأيه فى نفسه فى تلك الفترة؟

كذلك «مصر الفتاة»، هل نتناولها بوصفها حزبا، أم نتناولها بوصفها جماعة سياسية؟ وفى هذه الحالة الأخيرة، ما هو الوصف الذى يمكن أن يطلق عليها؟. وهنا نلاحظ ملاحظة هامة، هى أن هذه الجماعة قد غيرت اسمها من «جماعة» إلى «حزب»، حين اعتبر أحمد حسين أن الظروف قد أصبحت سانحة لتوليه الحكم فى عهد الحكم الرجعى الذى أعقب إقالة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وقد حدد أحمد حسين مدة أقصاها ثلاث سنوات يتولى بعدها أو أثناءها الحكم! فهنا نرى أن أحمد حسين كان يعى الشرط الذى أورده ماسيفر، وهو أن الحزب هو الذى يسعى لتحقيق غرضه عن طريق السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية.

فإذا انتقلنا إلى جماعة الإخوان المسلمين، فنلاحظ أن مسألة الوصف، أو الاسم الذى يطلق عليها، قد شغلت بال مؤسسيها. فطبقا لما أورده حسن البنا فى مذكراته، فقد سأله بعضهم:

- بم نسمى أنفسنا؟ جمعية؟ ناد؟ طريقة؟ نقابة؟ - حتى نأخذ الشكل الرسمى؟

فرد الشيخ حسن البنا قائلا:

«لا هذا ولا ذاك. دعونا من الشكليات والرسميات. وليكن أول اجتماعنا أساسه الفكرة والمعنويات والعمليات. نحن إخوة فى خدمة الإسلام. فنحن إذن الإخوان المسلمون».

ومع ذلك ففى عام ١٩٣٩ كشفت مجلة الإخوان المسلمين، وهى «النذير» فى ذلك الحين، أن الإخوان كانوا يعتبرون أنفسهم حزبا سياسيا بالمعنى الذى أوضحه ماسيفر، وكان ذلك فى معرض التنديد بأسلوب تحطيم الحانات الذى لجأ إليه أحمد حسين وحزبه فى تلك الأثناء. ففى العدد ٣٣ من النذير كتب رئيس التحرير يقول:

«ما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور باعتباره نظام الحكم المقرر فى مصر. ولا أن تحاول الطعن فيه أو إثارة الناس ضده وحضهم على كراهيته. وما كان لها أن تفعل ذلك وهى جماعة مؤمنة مخلصة تعلم أن إهاجة العامة ثورة وأن الثورة فتنة، وأن الفتنة فى النار. ولكن الإخوان المسلمين، اعتمادا على نفس هذا الدستور، سيسعون على جهد طاقاتهم بالطرق القانونية لإلغاء البغاء العلنى والسرى وإغلاق حانات الخمور ومحال الميسر وميادين السباق وصالات الرقص الخليع».

ثم أوضح رئيس التحرير هذا الكلام فى مقال آخر بنفس العدد فقال: «إذا اجتمع تحت قبة البرلمان نواب مسلمون، أمكن القضاء على كل منكر بقوة القانون وحكم النظام».

كذلك إذا انتقلنا إلى الجماعات الماركسية، فهل نغفلها باعتبار أن وسيلتها لتحقيق أهدافها هى السيطرة على الحكم بالطرق الثورية، وهو ما يخالف شرط السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية؟ أو نتناولها بوصفها أحزابا باعتبارها تمثل وتتحدث بلسان طبقة معينة هى الطبقة البروليتارية.

يتضح من ذلك كله أهمية المناقشة النظرية حول تعريف الحزب. وفى الواقع أنه ينبغى التفرقة فى الحزب بين أنماط أربعة على الأقل: أولها الحزب فى نظام الحكم الليبرالى. وفى هذا النظام فإن الحزب هو الذى يتكون من جماعة منظمة معلنة تعبر عن مصالح طبقة أو جناح من طبقة أو شريحة اجتماعية، وتسعى لتحقيق هذه المصالح بالطرق الدستورية وفى إطار الشرعية، سواء فى المعارضة أو فى الحكم.

ثانيا: الحزب فى نظام الحكم الفاشى. وفى هذا النظام، فإن الحزب هو أداة دكتاتورية البورجوازية المسيطرة على الحكم، والتى تفرض

الحلول التى تتفق مع مصالحها لعلاج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثالثا: الحزب فى المفهوم الاشتراكى: وهو طليعة الطبقة البروليتارية، ويشترط فيه أن يكون طليعة منظمة، وأن يستوعب من الطبقة أحسن عناصرها وتجاربها وروحها الثورية ويشترط فيه أيضا أن يكون مسلحا بالنظرية الثورية لمعرفة قوانين الحركة وقوانين الثورة. وهو لا يمكن أن يكون حزبا حقيقيا إذا اقتصر همه على تسجيل ما تشعر به وتفكر فيه الطبقة العاملة، وإنما ينبغى أن يكون على رأس هذه الطبقة ينظر إلى أبعد مما تنظر إليه ويقودها إلى مصالحها الحقيقية لا الوقتية، ولا يستسلم للسير فى ذيل الحركة العفوية، فالحزب هو الزعيم السياسى للطبقة ، والطبقة بدون حزب ثورى هى جيش بدون أركان حرب.

وتختلف الحياة الحزبية فى ظل دكتاتورية البروليتاريا عن الحياة فى ظل دكتاتورية البورجوازية ،أو ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية! لأن مهمة الحزب فى دكتاتورية البروليتاريا ليست محاولة الوصول إلى الحكم بالطرق الدستورية، لأنه يكون قائما فى الحكم فعلا. وإنما مهمته توطيد أركان الدكتاتورية، وتوسيع مداها عن طريق تلقين ملايين البروليتاريين روح النظام الاشتراكى وخلق التماسك بينهم وإقامة حاجز يقيهم التأثير الهدام للعنصر البرجوازى الصغير والعادات البورجوازية الصغيرة.

رابعا: الحزب فى حركة التحرر الوطنى داخل أنظمة الحكم الاستعمارى وشبه الاستعمارى. والحزب فى هذه الحركة قد يمثل طبقة، وقد يكون جبهة، وقد يكون علنيا، وقد يكون سريا، وقد يكون جماعة صغيرة مكونة من عدة أفراد، وقد يكون تنظيما عريضا يتغلغل فى صفوف الجماهير ، وقد يسعى لتحقيق غرضه بالطرق المشروعة، وقد يسعى لتحقيقها بالثورة وقلب النظام.

وهذا النوع الأخير من الأحزاب، هو الذى يقع تحت دائرة معالجتنا فى هذا البحث.

فما هى الأحزاب التى سنعالجها فى هذه الدراسة؟

إن هذه الأحزاب يمكن تقسيمها على النحو الآتى:

أولا: أحزاب ليبرالية. وتتمثل فى حزب واحد هو الوفد.

ثانيا: أحزاب ليبرالية ـ أوتوقراطية. وتتمثل فى حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى.

ثالثا : أحزاب أوتوقراطية. وتتمثل فى حزب الاتحاد وحزب الشعب.

رابعا : أحزاب راديكالية . وتتمثل فى الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة.

خامسا : أحزاب اشتراكية . وتتمثل فى الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التى ظهرت فى تلك الفترة.

ونلاحظ أننا لم نشأ تقسيم هذه الأحزاب على أساس التطرف والاعتدال ، لأن هذا التقسيم سوف يثير السؤال حول معنى التطرف والاعتدال: وهل هو التطرف والاعتدال بالنسبة لقضية التحرر الوطنى ، أو هو التطرف والاعتدال بالنسبة لقضية التحرر الاجتماعى؟

كما أننا لم نشأ تقسيم هذه الأحزاب على أساس يمين ووسط ويسار لأن هذا التقسيم يقتضى منا الدخول فى مناقشة طويلة حول تحديد معنى اليمين والوسط واليسار ، خصوصا وأن هذا التقسيم قد يكون داخل المعسكر الشيوعى نفسه ، كما قد يكون داخل المعسكر الرأسمالى .

كما أننا لم نشأ تقسيم هذه الأحزاب حسب انتماءاتها الطبقية ، أى إلى أحزاب بورجوازية وأحزاب عمالية وأحزاب فلاحية . لأن الأحزاب العمالية والفلاحية النابعة من هاتين الطبقتين لم تتواجد فى تلك الفترة.

لذلك رأينا أن نأخذ بالتقسيم السالف الذكر ، لأنه يكفينا هذه المشاكل النظرية السالفة الذكر ، فوق أنه أكثر تحديدا ووضوحا.

ولكن ما هى خصائص هذه الأحزاب فى مصر فى تلك الفترة، ومن تمثل ؟

إن الملاحظة الأولى التى نسوقها عن الأحزاب الليبرالية، أنها قامت على أكتاف العناصر البورجوازية الكبيرة والصغيرة . ولم يشترك فى تأسيسها أى عنصر فلاحى أو عمالى . ومعنى ذلك أن هذه الأحزاب كانت تمثل مصالح البورجوازية الكبيرة والبورجوازية الصغيرة بوجه عام.

ثانيا : أن الأحزاب الراديكالية والاشتراكية والشيوعية قد قامت على أكتاف عناصر بورجوازية صغيرة متطرفة . وهى تعبير عن انقسام هذه العناصر بين اليمين المتطرف الذى كانت تمثله الفاشية فى ذلك الحين ، واليسار المتطرف الذى كانت تمثله الماركسية .

ثالثا : أنه فيما عدا الأحزاب الاشتراكية والماركسية ، فلم تحظ قضايا التحرر الاجتماعى بأية عناية من الأحزاب الأخرى . فبينما شغل الوفد بقضية التحرر الوطنى ، وشغلت الأحزاب الليبرالية ــ الأوتوقراطية والأحزاب الأوتوقراطية بالاستيلاء على مغانم الاستقلال الناقص ، فقد شغلت الأحزاب الراديكالية بقضايا الدين والأخلاق وغيرها .

رابعا: أنه فيما عدا الوفد والحزب الوطنى ، فإن أسماء جميع الأحزاب الليبرالية كانت أسماء مضللة لا تعبر عن مضمونها . ففيما يتصل بحزب الأحرار الدستوريين ، فإنه فقد اسمه من الناحية الفعلية سريعا بعد سقوطه فى أول انتخابات برلمانية أجريت فى أوائل عام ١٩٢٤ ، إذ سرعان ما طعن عبد العزيز فهمى بك فى الدستور يوم ١٨ مارس ١٩٢٥ ووصفه بأنه «ثوب فضفاض». أما أحمد لطفى السيد ،

فيلسوف حزب الأمة وداعية الليبرالية الأكبر ، فقد قبل الاشتراك فى وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ التى عطلت الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، . وظل حزب الأحرار الدستوريين يشارك فى جميع الانقلابات الدستورية فى مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وينطبق هذا الكلام على حزب الاتحاد الذى أوعز بتأليفه الملك فؤاد بعد سقوط وزارة سعد زغلول . فقد زعم اللواء موسى فؤاد أحد أقطابه فى خطابه الذى ألقاه فى فندق سميراميس يوم ١٠ يناير ١٩٢٥ معلنا تأليفه، أن سبب تأليفه هو «توحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها» ! مع أن الملك فؤاد لم يقصد بتأليفه سوى طعن وحدة الأمة وشق صفوفها وتفريق كلمتها ليتمكن من استعبادها لحكمه الأوتوقراطى.

وكذلك حزب الشعب الذى أسسه صدقى باشا يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ ، فقد أسسه ليحارب به الشعب . ومن الطريف ما ذكره صدقى باشا حول هذه التسمية . فقد ذكر أنه رأى فى بادئ الأمر تسميته بحزب الإصلاح ، ولكنه عدل عن ذلك إلى حزب الشعب !

وعندما انشق النقراشى وأحمد ماهر على الوفد عام ١٩٣٧ ، سميا حزبهما حزب السعديين ، نسبة إلى سعد زغلول ، وإشارة إلى أنهم يتبعون نهجه الصحيح . ولكن تاريخ هذا الحزب كان عدوانا مستمرا على الدستور وعلى الحياة الدستورية .

خامسا : ولقد جرى مجرى الحقائق الثابتة فى كتابات الكتاب والمؤرخين، أن حزب الأحرار الدستوريين هو ممثل مصالح كبار الملاك فى مصر . وقد بنى هذا الرأى على أساس خروج كبار الملاك من الوفد سنة ١٩٢١ وتأليفهم حزب الأحرار الدستوريين . وفى الحقيقة أن خروج كبار الملاك من الوفد فى ذلك العام لا يعنى انسلاخ هذه الطبقة من الوفد، وإنما يعنى فقط انقسامها بين الوفد والأحرار الدستوريين ! أو هو ــ بصورة أدق ــ يعنى انسلاخ الشريحة العليا منها .

فالحقيقة أن عنصر كبار الملاك لم ينقطع إطلاقا عن الوفد، وإنما ظل هذا العنصر يمثل ركناً مهماً وأساسيا فى قيادته . ونستطيع أن نقول إن انشقاق الوفد فى عام ١٩٢١ لا تتمثل أهميته فى زاوية خروج كبار الملاك منه، وإنما تتمثل فى خروج الرأسماليين منه !

فقد تألف الوفد أساسا من رجال تنتمى غالبيتهم لحزب الأمة، ثم ضم إليه أعضاء آخرين ينتمى بعضهم للتجار، مثل عبد الخالق مدكور باشا عميد التجار فى القاهرة ، والبعض الآخر للمثقفين ، مثل مصطفى النحاس ، الذى كان ابنا لتاجر أخشاب متوسط الحال في سمنود . كما ينتمى البعض الثالث للرأسمالية الوطنية مثل صدقى باشا وحافظ عفيفى. فأين اختار هؤلاء الرأسماليون والتجار مكانهم عند الانشقاق ؟ لقد اختاروا مكانهم إلى جانب كبار الملاك الذين ألفوا حزب الأحرار الدستوريين . أما الوفد، فلم يبق من أعضائه من يمثل هذه الرأسمالية الجديدة، بل لقد ظلت قيادته على الدوام خالية من طبقة كبار المال والأعمال.

وفى الواقع ، لقد كان لدى هذه الطبقة ما يبعدها عن الوفد، بل ويدفعها إلى التكتل لمحاربته . ذلك أن اتجاهات الوفد الشعبية التى كان يستمدها من فكرة الوكالة الشعبية كانت تهدد مصالح هذه الطبقة الجديدة التى كانت تطمع فى بناء ثروتها ومجدها على حساب الطبقة العاملة. وقد عبر أحد أصحاب المصانع فى عام ١٩٣٦ عن هذه المطامع بقوله : «إن الصناعة فى مصر ناشئة تسير بخطى وئيدة فى سبيل النمو، وتحتاج إلى إحاطتها بكثير من الرعاية والمعاضدة حتى تصل إلى المستوى اللائق. فاذا أرغم أصحاب المصانع الآن على إعطاء العمال جميع حقوقهم كاملة، كما هو الحال فى أوروبا ، لنتج عن ذلك ضرر يصيب الصناعة، ويقعد بها عن النمو والتقدم» .

على كل حال، فيمكننا الآن أن نستعرض أحزاب تلك الفترة فى إطار التقسيمات التى ذكرناها .

وكما أوضحنا، فقد كان حزب الوفد هو الحزب الليبرالى الوحيد الذى ظهر ومارس مهمته فى ذلك الحين، وقد تألف فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، بعد المقابلة المشهورة التى تمت بين كل من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وبين السير ريجنالدونجت المندوب السامى البريطانى فى مصر فى ذلك الحين. وقد تشكل فى هذا اليوم من كل من سعد زغلول رئيسا، وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك، ومحمد على علوبة بك، وعبد اللطيف المكباتى بك، ومحمد محمود باشا، وأحمد لطفى السيد باشا. وفى عشرة الأيام التالية، أى إلى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨، كان قد ضم إليه سبعة آخرين هم : حمد الباسل باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ومحمود أبو النصر بك، وسينوت حنا بك، وچورچ خياط بك، ومصطفى النحاس بك، وحافظ عفيفى بك. وعندما تم ضم هؤلاء أعيد تكوين الوفد من جديد ،وصدق الأعضاء الجدد على قانونه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨، وهو الذى وضعه الوفد الأول. وقد ضم الوفد بعد ذلك كلا من حسين واصف باشا، وعبد الخالق مدكور باشا، وميشيل لطف الله بك، ولكن الأخير انقطع ذكره فى الأعمال التالية لسبب غير معروف.

وقد استند الوفد فى قيامه إلى أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث، بل وفى التاريخ الحديث بوجه عام، وهو التوكيل الشعبى. ويرجع السبب فى فكرة هذا التوكيل إلى ما أبداه السير ريجنالدونجت لرشدى باشا رئيس الوزراء، بعد مقابلته لسعد زغلول وزميليه، عن دهشته أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها؟ فاجتمع سعد وصحبه للتشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة، وقرروا تأليف هيئة تسمى «الوفد المصرى » إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة. وأخذت

التوكيلات منذ ذلك الحين تذهب فى الأقاليم بالآلاف، وتعود بعشرات الألوف من التوقيعات.

وعند إلقاء نظرة تحليلية على قانون الوفد، وفيما يختص بمهمته، فقد نصت المادة الثانية على أن هذه المهمة هى «السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلاً، فى استقلال مصر استقلالا تاما». كما نصت المادة الخامسة على أن «لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها. فليس للوفد، ولا لأحد أعضائه، أن يخرج فى طلباته على حدود الوكالة التى يستمد منها قوته». ومعنى ذلك أن الوفد قد ألزم أعضاءه بالعمل فى حدود دائرة معينة تحديدا دقيقا، وحتم عليهم ألا ينتقلوا خطوة إلا برغبة الأمة التى أنابتهم عنها. وقد نصت المادة الرابعة على أن «الوفد يقوم ما دام العمل الذى انتدب لأجله قائما، وينفض بانفضاضه». وقد استند خصوم الوفد إلى هذه المادة، بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، لإلغاء الوفد وفضه على أساس أنه قد حقق مهمته وهى الاستقلال.

وقد قررت المادة الثالثة أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية.

ومن الناحية التنظيمية، وفيما يختص بسلطة رئيس الوفد، فقد منحه القانون سلطات كافية، يحكم بها سيطرته على الوفد. ولما كان سعد زغلول فى ذلك الحين هو رئيس الوفد، فإن هذه السلطات تعكس ثقل سعد ووزنه وتقبل الأعضاء لقيادته، وهم صفوة البورجوازية المصرية الكبيرة فى ذلك الحين. وتتمثل هذه السلطات فيما نصت عليه المادة ١٣ من القانون على أن الرئيس يشخص الوفد ويرأس جلساته، ويحافظ على نظامه، ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف، وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق. كما تتمثل أيضا فيما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون، من أنه لا يسوغ لأحد أعضاء الوفد أن يحادث أى

شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد، إلا إذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله الحديث. وعليه أن يدون الحديث كتابة بعد انتهائه، ويقدمه للرئيس. وإذا لم يتمكن العضو من إحاطة الرئيس قبل الحديث، فيجب أن يبين لمخاطبه أنه لا يشخص الوفد فى حديثه.

وقد نصت المادة العاشرة على أن القرارات «تصدر بأغلبية الآراء، وإذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس».

على أنه بالنسبة للقرارات الخطيرة التى كان من شأنها أن تؤثر على مستقبل القضية الوطنية، فنلاحظ أن زعيم الوفد لم يحفل إطلاقا بهذه المادة، إذ كان يخضعها للمادة الخامسة التى أشرنا إليها، والتى تنص على أنه لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها، فليس له ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته على حدود الوكالة التى يستمد منها قوته.

وفيما يختص بضم أعضاء الوفد وفصلهم، نصت المادة الثامنة على أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل. وفى حالة فصل أحد الأعضاء اشترطت المادة السابعة أن يتم ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. ولكن زعيم الوفد لم يحفل أيضا بهذه المادة فى المواقف التى تمس وكالة الوفد، بل إنه فى انشقاق الوفد عام ١٩٢١ و١٩٣٢ كان زعيم الوفد هو الذى قام بفصل ثلاثة أرباع الأعضاء.

وفيما يختص بمصادر نفقات الوفد وأمواله، نصت المادة ٢١ على أن كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة. ولا نرى لهذا النص شبيهاً فى قانون أى حزب فيما نعلم، لأن الحزب هو الذى يتكفل عادة بنفقات أعضائه الخاصة فى تلك الظروف. وهذا النص لا يعكس فقط ثراء هذه الصفوة البورجوازية، بل يعكس أيضا إحساسها بأن القضية هى قضيتها بالدرجة الأولى.

وقد نصت المادة ٢٤ على أن نقود الوفد تتكون مما يتحصل من التبرعات التى يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريد المساعدة فى عمل الوفد. وواضح أن الإنفاق من هذه الأموال إنما هو على أغراض الوفد العامة.

وأخيرا نصت المادة ٢٦ على أن تعين لجنة تسمى «باللجنة المركزية للوفد المصرى»، يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والغيرة، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها إليه، ومراسلة الوفد بما يهمه من الشئون الخاصة بمهمته. على أن هذه اللجنة قد تجاوزت بالفعل الأغراض التى حددتها لها هذه المادة، حين كان يشغل عبد الرحمن فهمى بك منصب سكرتيرها العام ، وكانت نواة لجهاز وفدى ضخم، تغلغل فى جميع نواحى البلاد ومدنها وقراها.

وقد تميز كفاح الوفد فى هذه الفترة بعدة خصائص:

الأولى: طبقات الوفد. والمقصود بها القيادات المتعاقبة التى كان كل منها يحل مكان القيادة السابقة التى يعتقلها الانجليز. وقد استفادت الحركة الوطنية فى الهند من هذه الفكرة، ففى لقاء أحد كبار المصريين بغاندى فى لندن عام ١٩٢١ اعترف له الأخير قائلا: لقد قلدنا سعد زغلول فى حركته الوطنية. قلدناه فى تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الانجليز طبقة حلت مكانها طبقة أخرى. ولكننا فشلنا فى أمرين، أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد بين الأقباط والمسلمين، وثانيهما، إضراب الموظفين.

وأهمية هذه الخصيصة من خصائص الوفد أنها ترمز إلى استمرارية الكفاح واستمرارية القيادة وثراء الحركة الوطنية. لقد أحست انجلترا أنها أمام قيادة خالدة لا تنتهى ولا يمكن القضاء عليها أو تصفيتها، فكان عليها أن تتراجع، وقد تراجعت.

ثانيا: إنسلاخات الوفد. وفي حياة الوفد أربعة انسلاخات مهمة: الانسلاخ الأول، وقد وقع في عام ١٩٢١، وسببه الخلاف على حل القضية الوطنية بين المتطرفين برياسة سعد باشا والمعتدلين برياسة عدلي باشا.

وقد انسلخ من الوفد كل من محمد محمود باشا ولطفي السيد بك ومحمد علي علوبة بك وعبد اللطيف المكباتي بك وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك وحافظ عفيفي بك وعبد الخالق مدكور باشا وجورجي خياط بك. وبقي مع سعد زغلول كل من مصطفى النحاس وسينوت حنا واصف غالي وويصا واصف. وتمثل نسبة الأقباط في المنشقين ١ : ٩، بينما تمثل هذه النسبة في المسلمين ٣ : ١، مما يوضح لأي حد بلغت قوة انصهار عنصري الأمة في الحركة الوطنية.

أما الإنسلاخ الثاني فقد حدث عام ١٩٣٢، وكان بسبب الخلاف حول فكرة الوزارة القومية التي كان مصطفى النحاس يقف منها موقف المعارضة الصلبة. وفي هذا الانسلاخ خرج من الوفد كل من: نجيب الغرابلي، وفتح الله بركات، وحمد الباسل، ومراد الشريعي، وعلوي الجزار، وفخري عبد النور، وعطا عفيفي، وراغب إسكندر، وسلامة ميخائيل، وبهي الدين بركات، وعلي الشمسي باشا. وقد بقي مع مصطفى النحاس ثلاثة فقط: هم مكرم عبيد، وأحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي.

أما الانسلاخ الثالث فكان في عام ١٩٣٧، وهو أسوأ الانسلاخات تأثيرا على الوفد، فعلى العكس من الانسلاخات السابقة، كان هذا الانسلاخ عامل ضعف للوفد.

لقد كان الانسلاخ الأول عامل قوة لاضعف للوفد لأنه استخلص له ثوريته بعد انسحاب المعتدلين . وكان الانسلاخ الثاني من هذا النوع

أيضا، فقد صهر النضال ضد عهد صدقي باشا الدكتاتورى أعضاء الوفد، فبقى بعضهم صامداً، واحترق البعض الآخر. أما الانسلاخ الثالث فكان شيئا مختلفا. لقد كان صراعا محضا على السلطة بعد انتهاء مرحلة التصارع من أجل الاستقلال بابرام معاهدة ١٩٣٦ . وقد أحدث صدعا وثلما فى البناء الديمقراطى الكبير الذى كان يمثله الوفد، فاستطاعت قوى الرجعية أن تنفذ خلاله وتضرب ضربتها وتحقق أغراضها فى هدم الحياة الديمقراطية واقامة الحياة الأوتوقراطية والفاشية مكانها. وفى هذا الانسلاخ خرج من الوفد كل من الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشي والدكتور حامد محمود. واعتبر كل من ممدوح رياض وإبراهيم عبد الهادى وحامد جودة وحسين المراسى وخليل أبو رحاب منفصلين عن الهيئة الوفدية.

أما الانسلاخ الرابع فكان فى عام ١٩٤٢، وكان على السلطة أيضا. وقد خرج فى هذا الانسلاخ كل من مكرم عبيد باشا، وراغب حنا بك. واعتبر كل من: السيد سليم، ومحمد فريد زعلوك، واسماعيل محمد فواز، وزكى ميخائيل بشارة، وعبدالله محمد فواز، ومشيل رزق، وجلال الدين الحمامصى، والدكتور فهمى سليمان، وأبو المجد الناظر، ونجيب ميخائيل بشارة، وحسين الهرميل، ولبيب جرس، ومحمد عثمان عبد القادر، والفريد قسيس، وأبو الغيث الأعور، ومهنى القمص، مفصولين عن الهيئة الوفدية.

هذه هى الانسلاخات الأربعة الرئيسية فى حياة الوفد. وهى انسلاخات لم تنل كثيرا من شعبيته، ولم تضعف من قوته، الأمر الذى لم تعتده الحياة السياسية فى أى بلد ليبرالى، فاذا قارنا هذه الانسلاخات بانشقاقات حزب العمل البريطانى، لرأينا أن هذه الأخيرة كانت تؤثر عادة على شعبيته وتطوح به من الحكم.

بقيت الخصيصة الثالثة من خصائص الوفد، وهى زعامته. أو «الزعامة المقدسة» كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين. وقد أوضحنا فيما

سبق السلطات الكبيرة التى خولت لزعيم الوفد بمقتضى قانونه»، وأشرنا إلى أن زعيم الوفد مع ذلك كان يتجاوز هذه السلطات. ويهمنا أن نوضح أسباب تجاوز هذه السلطات من قبل الوفد.

وفى الواقع أن ذلك يرجع إلى مبدأ وضعه سعد زغلول وعبر عنه بقوله: «المسألة ليست مسألة أغلبية، وإنما مسألة توكيل». ومعنى هذا المبدأ أن زعيم الوفد لا يخضع لرأى الأغلبية إلا إذا كان هذا الرأى فى حدود الوكالة التى منحتها الأمة للوفد، أما إذا خرج هذا الرأى على حدود الوكالة، فهنا تتناقض القاعدة الديمقراطية التى تخضع رئيس الحزب لرأى الغالبية، مع القاعدة القانونية التى تلزم الوكيل بالتعبير عن مصالح الأصيل. وكان سعد زغلول، ومن بعده مصطفى النحاس، يخضعان القاعدة الديمقراطية للقاعدة القانونية فى هذه المسائل.

وقد استمدت زعامة الوفد قوتها من مصدرين: المصدر الأول، إجماع الأمة على تأييدها إجماعا شبه تام. فكانت بفضل هذا الإجماع مصدرا مهماً من مصادر توحد الأمة وتماسكها إزاء قضيتها الوطنية.

المصدر الثانى: ما اكتسبته هذه الزعامة ـ للسبب المذكور ـ من احترام فى نفوس المصريين بلغ حد القداسة.

وعلى كل حال، فإن قضية زعامة الوفد، أو الزعامة المقدسة، بين الديمقراطية والدكتاتورية، تعد إحدى القضايا الهامة فى تاريخ مصر المعاصر. وإن كان العامل الحاسم فيها ـ فيما نرى ـ هو ممارسة الوفد الديمقراطية للحكم. فمن المحقق أن الوفد كان يطلق فى عهده الحريات إلى مدى لم يكن ليتوافر فى عهد أية حكومة من حكومات أحزاب الأقلية.

ننتقل الآن إلى حزب آخر هو حزب الأحرار الدستوريين. وهو أحد نماذج الأحزاب الليبرالية - الأوتوقراطية. وهذا التعبير ليس له وجود فى

القاموس السياسى فيما نعلم ،لكن تنبذب حزب الأحرار الدستوريين بين الدفاع عن الدستور والحياة الدستورية ، وبين الهجوم على الدستور والانقلاب على الحياة الدستورية ـ هو ما وضعه فى هذا التقسيم . وكان من الجائز أن يوضع حزب الأحرار الدستوريين فى مصاف الأحزاب الأوتوقراطية لولا أن ذلك يتضمن إنكاراً لا مبرر له لجهود عظيمة قام بها فى إرساء الحياة الدستورية فى مصر .

وقد تألف حزب الأحرار الدستوريين فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ تحت جملة عوامل : أولها ، الدفاع عن الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين. ومن المعروف أن هذه اللجنة كانت مؤلفة فى معظمها من أقطاب الأحرار الدستوريين وأنصارهم ، ولم يشترك فيها الوفد لأنه كان يطالب بجمعية تأسيسية تضع الدستور حتى لا يكون منحة من أحد أو يكون عرضة للعبث به. ولما كان الملك فؤاد فى ذلك الحين يعمل لمسخ مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين للحصول على مزيد من الصلاحيات، فقد كان ذلك ما دعا ثروت باشا لتكتيل أنصار الوزارة للوقوف فى وجه محاولات الملك .

أما السبب الثانى لتأليف حزب الأحرار ، فهو الاستعداد للانتخابات المتوقعة بعد الدستور . وكان الأحرار على أمل كبير فى الفوز فى هذه الانتخابات، لدورهم فى إصدار تصريح ٢٨ فبراير الذى سقطت به الحماية البريطانية عن مصر .

ثالثا : أن ظروف وجود ثروت باشا على رأس الوزارة فى ذلك الحين كانت ظروفا مناسبة لتأليف الحزب حتى يتولى الحكم لحظة ولادته . وكان ثروت باشا يرى أن تكون الوزارة حزبية يؤيدها الحزب.

وقد تقرر عند تأليف الحزب أن ينضم إلى عضويته جميع أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من ذوى النفوذ ،من بينهم مدحت باشا يكن،

ومحمد باشا محمود ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة، ودسوقى بك أباظة، و أحمد بك عبد الغفار، وأمثالهم من مديريات مختلفة ممن عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم لعدلى باشا . وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى أو فى جمعية مصر المستقلة التى أنشئت فى أثناء مفاوضات عدلى يكن مع لورد كيرزن ، وكانت تؤيده فى هذه المفاوضات .

وهكذا جمع الحزب عددا من كبار المصريين، أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم ، منضما إليهم فريق من المثقفين المتحررين. وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية التى كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقيه أبوه الروحى حزب الأمة فى عام ١٩٠٧ من وجوم واستنكار. بل إن الدكتور محمد حسين هيكل يذكر أن الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه، وراحت تتهمه بأنه فى حرصه على الاتفاق مع الإنجليز سوف يفرط فى حقوق الوطن .

وعلى كل حال ، فيمكننا أن نستعرض سريعا برنامج حزب الأحرار الدستوريين كما صدر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ . ويلفت النظر فى البداية أنه اعترف فى المادة الأولى منه بأنه «حزب سياسى» ـ أى على عكس موقف الوفد الذى كان ينكر ذلك ويصف نفسه بأنه وكيل الأمة جميعها .

كذلك يلفت النظر أنه قدر رسما للاشتراك السنوى قدره خمسة جنيهات للعضو العامل . وهو رسم مرتفع يجعل هذه العضوية بعيدة عن منال كثيرين من فئات البورجوازية الصغيرة، بله الطبقات الشعبية. ويتضح الغرض من فرض هذا الرسم مما نصت عليه المادة العاشرة من

قصر عضوية مجلس إدارة الحزب على الأعضاء العاملين فقط . وقد وضع القانون إدارة الحزب فى يد رئيسه ومجلس إدارته ولجنته التنفيذية وجمعيته العمومية .

ويتضح الطابع البورجوازى الليبرالى للحزب من المادة الحادية عشرة التى تنص على ضرورة «الجرى على قاعدة الباب المفتوح فى الاتفاقات الجمركية ، والمساواة فى الرسوم على الواردات، مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية ».

وقد حدد القانون مبادىء الحزب وأغراضه السياسية فى : الاستمرار فى العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا تاما ، وإنهاء الاحتلال البريطانى ، وفى التمسك بعدم فصل السودان عن مصر وحفظ سيادتها وحقوقها عليه ، «والحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التى احتفظت بها بريطانيا العظمى ، لا يؤدى الاتفاق على شىء منها إلى المساس بأية حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهره». وفى هذا النص الأخير اعتراف صريح بالتحفظات الأربعة ، مما كان ينكره الوفد إنكارا شديدا .

أما عن أهداف الحزب الاجتماعية ، فقد أغفل القانون المسألة الزراعية إغفالا تاما. ومن الطريف أنه تضمن مطالبة الحكومة بالتخلى عما تحت يدها من الأطيان «للأفراد» دون أن يحدد هؤلاء «الأفراد» وهل هم صغار المزارعين أم كبار الملاك . كذلك نص فى البند الثامن على «السعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل ، اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين . وهو نص عام ، فوق أنه هزيل .

نتناول الآن حزبا من الأحزاب التى أدرجناها تحت وصف الأحزاب الليبرالية ـ الأوتوقراطية» وهو الحزب الوطنى . ويرجع السبب فى إطلاقنا هذا الوصف عليه إلى تنقل هذا الحزب بين الليبرالية والأوتوقراطية، أو بين الدفاع عن الدستور والانقلاب عليه .

وهذا الحزب هو من أحزاب ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وكان قبل الحرب يخاطب مصالح جماهير عريضة من الشعب المصرى. وفى عهد محمد فريد انتهج اتجاها يهدف إلى مخاطبة الطبقة العاملة، وتبنى حركة تأسيس النقابات للعمال والصناع والمزارعين ، وأخذ محمد فريد يبدى علانية إعجابه بحركة حزب العمال ومبادئه وزعمائه . ولكن الحزب لم يلبث أن صفى فى عهد كتشنر ثم فى ظروف الحرب العالمية الأولى .

وبقيام الوفد المصرى على أساس التوكيل الشعبى فى نوفمبر ١٩١٨، فقد الحزب الوطنى على وجه التحقيق مبرر بقائه، وكان عليه الاندماج فى الوفد والعمل من خلاله إذا أراد أن يكون له دور إيجابى فى الحركة الوطنية، ولكن الحزب رفض الاعتراف بهذه الحقيقة وهى انصراف جماهير الشعب عنه إلى القيادة الجديدة ، وكان ذلك خطؤه القاتل الذى لم تنسحب آثاره عليه فقط، وإنما على الحركة الوطنية وعلى الحياة الديمقراطية .

فبسبب مكابرة الحزب ، وتصديه لوكالة انصرفت إلى غيره ، التجأ إلى أسلوب المزايدة فى العمل الوطنى ، على أمل أن يجتذب ذلك إليه ولاء الجماهير التى تميل بطبيعتها فى الشرق عموما إلى التطرف . ولكن الحزب لم يقدم لهذه الجماهير طرقا عملية بديلة يحقق بها استقلالها.

فقد رفع شعار : لا مفاوضة إلا بعد الجلاء وبناه على سبب معقول هو أن التفاوض يجب أن يتم بين إرادات طليقة ، وأن ذلك مفقود بالنسبة لمصر التى ترابط على أرضها الجنود الإنجليزية . ولكنه لم يبين الوسائل البديلة للمفاوضة لتحقيق الاستقلال لو رفضت انجلترا الجلاء قبل المفاوضة ، واكتفى بالقول بأن : «الطريق العملية للجلاء هى إرادة الجلاء»،! كأنما إرادة الجلاء كانت معدومة عند الشعب المصرى فى ذلك

الحين. وعندما كان يتلقى هذا السؤال : «ولكن الإرادة لابد أن تظاهرها القوة ، و القوة تتطلب السلاح ، فمن أين نحصل على السلاح ؟» كان يرد قائلا: « إن الذى يعرف قيمة السلاح يعرف الطريق إليه، والثوار فى كل العالم يتسلحون»! ومع ذلك فلم يحاول زعماء الحزب تطبيق هذه النظرية على أنفسهم فيتقدموا الصفوف للحصول على السلاح بوصفهم ثوارا كما يعلنون ، وإنما اكتفوا بترديد مثل هذه العبارات .

على أن أخطر أدوار الحزب فى ذلك الحين ، كان حرصه على أن يكون له مظهر خاص فى الحركة الوطنية ، وتصديه لتمثيل الشعب دون أن يخوله الشعب هذه الصفة كما خولها الوفد . فعندما سافر الوفد إلى باريس، أراد الصوفانى بك وأنصاره تأليف وفد آخر للسفر إلى باريس أيضا . ولكن هذه المحاولة لقيت معارضة شديدة من الأمة ، كما لقيت اعتراضا من بعض أعضاء الحزب الوطنى وعلى رأسهم أمين الرافعى وأخوه عبد الرحمن الرافعى . فقد عاب أمين الرافعى على هذه المحاولة، وتساءل فى ذلك الحين عما إذا كانت مصلحة الوطن تتحقق بخروج فئة على الجماعة، وسفر وفد يحاول القول بأنه وكيل عن الأمة أيضا ؟ ثم قال: إن الأمة بأسرها الآن هى حزب وطنى .

وعندما قرر الوفد السفر إلى مؤتمر لوزان فى أكتوبر ١٩٢٢ للحصول على قرار الدول بتنازل تركيا إلى مصر عن سيادتها على مصر والسودان، وتسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية، قرر الحزب الوطنى فى نفس اليوم إيفاد وفد من قبله إلى مؤتمر لوزان أيضا لهذا الغرض! وبطبيعة الحال فإن وجود بعثتين فى لوزان تمثلان مصر قد أفسد عمل كل منهما.

وبسقوط مرشحى الحزب الوطنى فى أول انتخابات برلمانية أجريت فى يناير ١٩٢٤ ، فيما عدا أربعة فقط، أدرك الحزب أنه لا أمل له فى لعب دور يذكر فى الحياة السياسية المصرية عن طريق دستور ١٩٢٣ .

ولذلك حين قرر الوفد والأحرار الدستوريون فى عهد صدقى باشا مقاطعة الانتخابات التى أجراها على أساس دستوره المشهور، خرج الحزب الوطنى على الصف وقرر دخول هذه الانتخابات. ولذلك كان صدقى باشا يزهو فى أحاديثه فى ذلك الوقت بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب: حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى. ثم لم يلبث الحزب أن أخذ يشترك فى جميع وزارات الانقلاب التى تولت الحكم بعد ذلك.

وفى عام ١٩٤٩ عبر محرر الأهرام الأول، وهو كامل الشناوى، عن المصير الذى آل إليه الحزب الوطنى، فى حديث أجراه مع رئيسه حافظ رمضان، فقال:

«إن الحزب الوطنى لم يعد فكرة منذ أن اشترك رجاله فى الحكم. فقد وجدهم الناس وزراء مثل سائر الوزراء! والحزب الوطنى لم يعد حزبا، لأن للأحزاب نظما وتقاليد ليس من بينها - كما هو حادث عندكم - أن يكون فى الحزب الواحد عدة أحزاب لكل منها اتجاه ينقض الاتجاهات الأخرى! وليس من بين تقاليد الأحزاب - كما هو حادث عندكم - ألا تكون للحزب لجان تنفيذية أو فرعية، ولا صحف تنطق بلسان الحزب».

وعلى هذا النحو تحول الحزب الوطنى إلى حزب تذكارى. وقد أصبح كذلك بالفعل منذ فقد مبرر بقائه.

بقى فى الحديث عن الأحزاب التى تولت الحكم فى مصر حزبان، هما: حزب الاتحاد وحزب الشعب. وقد سبق أن أدرجناهما تحت تقسيم الأحزاب الأوتوقراطية، بمعنى أنهما يعبران عن مصالح القصر وفلسفته وسياسته فى الحكم، كما يعبران فى الوقت نفسه عن مصالح بعض العناصر العسكرية والبيروقراطية فى البورجوازية المصرية الكبيرة، التى

وجدت نفسها على الجانب الآخر من طريق النضال الوطنى لأسباب ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة الاحتلال من جانب، وبقيام الحكم الدستورى فى مصر من جانب آخر. فالعناصر الأولى تربت فى حضن الاحتلال، وحرص على الفصل بينها وبين العمل الوطنى ، والعناصر البيروقراطية أزعجها انتقال السلطة إلى الشعب، وتدخل ممثليه فى البرلمان فى أعمال السلطة التنفيذية فى عهد حكومه سعد زغلول، فاشتاقت إلى الحكم الأوتوقراطى الذى كانت تحتل فيه مكان السيادة دون حساب من سلطة شعبية، وسارعت بعد سقوط زغلول إلى جانب الملك فؤاد تستعين به ويستعين بها فى ضرب الحياة الدستورية.

ومن هنا جاء تكوين حزب الاتحاد ـ أو حزب الشيطان كما أطلق عليه سعد زغلول ـ من بعض كبار الموظفين والضباط المتقاعدين، إلى جانب العناصر الانهزامية فى الهيئة الوفدية التى هزها السقوط المدوى لأول حكومةدستورية فى عهد الاحتلال بعد اغتيال السردار، فتوهمت أن نجم الوفد قد أفل وأن الحياة الدستورية قد سقطت إلى الأبد، فسارعت بالانتقال إلى سفينة القصر تلوذ بها من أخطار النضال والكفاح ضد الإنجليز.

وقد أُعلن عن تأليف حزب الاتحاد فى العاشر من يناير ١٩٢٥ برياسة يحيى إبراهيم باشا ، على الرغم من أن الذى تولى تأليفه هو حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى لحساب القصر. وأصدر الحزب جريدة له سمّاها جريدة «الاتحاد»، وابتاع جريدة أخرى فرنسية تكون لسان حاله بهذه اللغة ،وهى جريدة «الليبرتيه». وقد نشرت الجريدتان برنامج الحزب الجديد، وهو مصاغ فى عبارات مطاطة. وقد قصر أكثر كلامه على الشئون الداخلية، فتحدث عن إصلاح الأزهر، ورقى حالة الفلاح وحالة العمال، وإنشاء دور الصناعة ، وحماية المصنوعات المصرية، وتشجيع التجارة الوطنية، والاستكثار من الملاجىء

والمستشفيات، وتحسين حال رجال الإدارة الذين كانوا يجتذبون له الأنصار من بنادر الريف وقراه. وقد اعتبر هذه الإصلاحات الداخلية وسيلة إلى الاستقلال التام لمصر والسودان! ـ متمثلا فى ذلك بحزب الأمة. كما استعار من برنامج الحزب الوطنى القديم الدعوة فى خارج البلاد لإقناع الأمم الأخرى بعدالة القضية المصرية، متوهما أن القضية المصرية ما تزال قضية دولية.

أما حزب الشعب فقد تألف ليكون أداة فرض وتدعيم النظام الدستورى الجديد الذى أتى به صدقى باشا، والذى صيغ على أسس تغلب عليها الصبغة الأوتوقراطية. ولما كان حزب الاتحاد قد استنفد أغراضه، وأصبح محل بغض شديد من الشعب، فقد ظهرت الحاجة إلى تأليف حزب جديد، أو هو فى الحقيقة نسخة جديدة من الحزب القديم، على أمل أن ينجح فيما فشل فيه سلفه. لذلك نلاحظ أن حزب الشعب قد اعتمد فى تأليفه على عناصر من حزب الاتحا د نفسه، كما ضم إليه الجناح اليمينى فى حزب الأحرار الدستوريين، الذى كره من حزبه تحالفه مع الوفد فى النضال ضد عهد صدقى باشا.

وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية لحزب الشعب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠، وأعلنت تأسيسه، وتولى إسماعيل صدقى باشا رياسته . وأصدر جريدة يومية أسماها «الشعب». ثم صدر قانون الحزب من سبع مواد بقصد استكمال المظهر الشكلى للحزب. وقد تضمن البرنامج استقلال مصر استقلالا تاما، والسيادة على السودان، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ودخول مصر عصبة الأمم، وإصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية، وترقية شئون العمال، وتنمية روح التعاون. وأهم ما يعنينا من هذا القانون نقطتان: الأولى، ما نصت عليه المادة الخامسة من المحافظة على حقوق العرش، والثانية، ما نص عليه من الاتفاق مع

الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المصرية. فالنقطة الأولى تكشف هوية الحزب، والنقطة الثانية توضح اعترافه بتصريح ٢٨ فبراير. ولا غرابة في ذلك، فصدقى باشا أحد أبطال هذا التصريح.

على كل حال، فننتقل الآن لمعالجة الأحزاب الراديكالية التى ظهرت فى هذه الفترة، والتى تتمثل فى جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين. ولن نتناول فى هذا البحث سوى جماعة مصر الفتاة، لأن دور جماعة الإخوان المسلمين فى فترة البحث كان ما يزال فى طوره الدينى، ولم يكن قد انتقل بعد إلى المجال السياسى.

وقد تكونت مصر الفتاة من عناصر بورجوازية صغيرة، اجتذبتها الروح الفاشية فى إيطاليا و ألمانيا، والإنجازات القومية التى حققتها فيهما، واجتذبها بصفة خاصة فى الأيديولوجية الفاشية عداؤها للشيوعية ورفعها شعار الدين فى وجه الإلحاد. وسرعان ما وضعت نفسها فى خدمة أغراض الجناح اليمينى من البرجوازية المصرية الكبيرة فى مواجهة القوى الليبرالية والجماهيرية.

يقول أحمد حسين: «كانت الحركة (أى حركة مصر الفتاة) دائما أبدا فى حاجة إلى المال. وكانت وسيلتنا لجمع المال أن نقنع بعض الأغنياء والمشتغلين بالسياسة بإعانتنا لمصلحة الوطن والأمة». وقد اعترفت جريدة مصر الفتاة بدور كلب الحراسة لخصوم الوفد فقالت: «كانوا لا يستطيعون عمل اجتماع صغير أو كبير إلا بعد أن يعدهم جنود مصر الفتاة بحمايتهم».

وأهم ما يلفت النظر فى راديكالية هذه الجماعة أنها لم تمتد لخدمة القضية الوطنية، أو قضية الديمقراطية، أو قضية التحرر الاجتماعى. فقد نبعت جماعة مصر الفتاة من «جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة» التى ألفها أحمد حسين وحافظ محمود وبعض الشباب، لمناصرة مشروع

معاهدة محمد محمود - هندرسون. وقد اتخذت بعض اللجان التى ألفتها هذه الجماعة تحت رعاية حزب الأحرار الدستوريين الشعار الذى أصبح فيما بعد شعار مصر الفتاة، وهو: «مصر فوق الجميع».

فى هذا الوقت، الذى كان اعتدال أحمد حسين وجماعته بالنسبة للقضية لا يحتاج إلى برهان، كان يقف أمام محمد محمود باشا خطيبا يطلب فيه أن يكون لمصر «كموسولينى فى إيطاليا»! فلما سقط محمد محمود باشا وسقط مشروعه وخابت آمال أحمد حسين فيه «كموسولينى لمصر»، تقدم بنفسه لتقمص الدور ولينشىء فى العام التالى جريدة الصرخة ، ويكتب فى العدد الأول منها داعيا إلى «مليشيا فرعونية»!

وفى صيف عام ١٩٣٠ سافر أحمد حسين إلى باريس، ليستلفت نظره فقط من نواحى الضعف فى أورو با، «سريان الشيوعية المخربة المدمرة لكل ما هو جميل وروحى، وكذلك الاشتراكية المتطرفة»!

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٣٢ أعلن أحمد حسين تأليف جمعية مصر الفتاة على أكتاف مشروع القرش، ونشر برنامجه الذى تحدث فيه عن: «بعث مجد مصر القديم، وتأسيس إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام، وإشعال القومية المصرية بحيث تصبح كلمة «المصرية» هى العليا، وتصبح مصر فوق الجميع.

وقد اعترف أحمد حسين بتأثير الحركة الفاشية فى إيطاليا وألمانيا فى ظهور حركته فقال: «إن الفكرة التى أوحت إلى موسولينى أن يبتكر القميص الأسود فى إيطاليا، والتى أوحت إلى هتلر أن يبتكر القميص البنى فى ألمانيا، هى التى أوحت إلينا أن نفعل مثلما فعلوا»!

وسرعان ما انتقل أحمد حسين من موقف الاعتدال من القضية إلى موقف التطرف من الناحية الكلامية والشعارية فقط، فقد أخذ يدعو إلى

إنشاء «الأساطيل تجوب البحار، والطيارات فى الجو ترسل أزيز المجد والانتصار»، وتأليف الإمبراطورية المصرية من السودان وتحالف الدول العربية وتزعم الإسلام، ثم إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة «بجرة قلم». وقد دعا إلى هذا كأنما لا يوجد فى البلاد جيش احتلال، وكأن مصر تملك إرادتها وتملك القدرة على صنع هذه الإنجازات!

وفى الوقت الذى كان أحمد حسين يرفع هذه الشعارات نلاحظ أن تشكيلاته لم تتعرض إطلاقا فى ذلك الحين لمعسكرات الإنجليز بالهجوم أو الدخول معها فى أية اشتباكات! بل شغلت نفسها منذ نشأتها بمهاجمة البارات ودور السينما وغيرها، والاستعراضات فى الشوارع، وإقامة المعسكرات فى سفح الأهرام، ومهاجمة خصومها وإرهابهم. إلى غير ذلك من الوسائل الفاشية الخالية من أى محتوى ثورى حقيقى.

ولم يلبث موقف أحمد حسين الزائف والمزايد من القضية الوطنية أن توضح فى أثناء ثورة ١٩٣٥ . ففى أثناء الثورة التى اندلعت فى أعقاب تصريح «هور» الأول فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥، وفى الوقت الذى أخذت الجماهير المصرية تعالج القضية الوطنية بطريقتها الخاصة، طريقة العنف، وبدلا من أن ينخرط أحمد حسين فى قيادة العمل الشعبى وينصرف إلى تنظيم ثورة الجماهير، إذا به يترك طريق التهييج فجأة ويطير إلى أوروبا فى أثناء المعركة، وذلك للدعاية للقضية المصرية. كأن هذه القضية ما تزال مسألة دولية!

وفى يوم ٤ ديسمبر، أى فى اليوم السابق على تصريح هور الثانى، الذى فجر الثورة الثانية، وقف أحمد حسين فى لندن خطيبا فى الطلبة المصريين المقيمين فى لندن وفى البلاد المجاورة قائلا: «جئنا بكل إخلاص لعرض قضية مصر على الإنجليز. جئنا نقول لهم إننا ونحن أكثر الناس تطرفا من وجهة نظرهم، ونحن أكثر الناس كفاحا من أجل

الاستقلال! نستطيع أن نضع أيدينا فى أيديهم بإخلاص إذا احترموا استقلالنا وحريتنا».

وفى هذه الزيارة اكتشف أحمد حسين ـ فجأة ـ أن الإنجليز «خصوم شرفاء معقولون».

ومع ذلك فحين عقدت معاهدة ١٩٣٦، أعلن أحمد حسين رفضها! ولكنه لم يعلن الجهاد على الإنجليز، وإنما أعلن الجهاد ضد الوفد! ولكن ذلك مرتبط بأحداث الحياة الحزبية بعد معاهدة ١٩٣٦، مما يخرج عن نطاق بحثنا.

* * *

بقى فى عرضنا للأحزاب التى ظهرت فى تلك الفترة، الأحزاب اليسارية، وتتمثل هذه الأحزاب خاصة فى: الحزب الوطنى الديمقراطى الذى نشر برنامجه فى سبتمبر ١٩١٩، والحزب الاشتراكى المصرى الذى ظهر فى عام ١٩٢١.

وإدراج الحزب الوطنى الديمقراطى فى الأحزاب اليسارية ينصرف فقط إلى الدور الأول من حياته، حين كان يضم عناصر مثل عزيز مرهم الذى كان أدنى إلى التطرف فى الاشتراكية، أما بعد خروج هذه العناصر، وبعد سيطرة العناصر المحافظة عليه، وعلى رأسها الدكتور محمد حسين هيكل، لم يعد يمت لليسار بصلة، بل سرعان ما انضم إلى حزب الأحرار الدستوريين عند تأليفه.

والأهمية الوحيدة للدور الاشتراكى فى حياة هذا الحزب، أنه كان تعبيرا، عن طرح قضية العمل الاشتراكى فى هذه الفترة المبكرة، من جانب العناصر الوطنية المثقفة. وكان هذا العمل تقوم به العناصر الأجنبية بصفة رئيسية قبل ذلك.

وعلى كل حال فقد ثبت لدينا الآن أنه كانت توجد حركة شيوعية قوية فى البلاد فى ذلك الحين، أى فى أعقاب ثورة مارس ١٩١٩ وبعدها. ومع ذلك فحين نوقشت قضية العمل من أجل نشر المبادىء الاشتراكية عند تأليف الحزب الديمقراطى، اقتنعت غالبيته بعدم ملاءمة ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل نشر هذه المبادىء، ومن ثم فقد اختير اسم «الحزب الديمقراطى» بدلا من «الحزب الاشتراكى».

أما الحزب الاشتراكى المصرى، فقد تألف فى منتصف أغسطس سنة ١٩٢١ على يد سلامة موسى والدكتور على العنانى ومحمد عبد الله عنان، وهو امتداد للحزب الاشتراكى الذى ألفه جوزيف روزنتال فى الإسكندرية من العناصر الأجنبية فى عام ١٩٢٠ .

وقد نشر الحزب برنامجه يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١ ، وتناول فيه بالنسبة للمسائل السياسية تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبى ، وإقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره، وتأييد حرية الشعوب ، ومقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح .

وتضمن بالنسبة للمسائل الاقتصادية ، السعى إلى إقامة مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية ، وتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة ، والتوزيع العادل للثمرات على العاملين «طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية»، وإعلان أنه سيعمل على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبى والدعوة السلمية .

وبهذا البرنامج خرج الحزب من إطار الشيوعية التى تدعو إلى توزيع الإنتاج طبقا للحاجة البشرية ، إلى إطار الأحزاب الاشتراكية التى تدعو للتوزيع طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية . كما خرج الحزب من صف الأحزاب الثورية إلى صف الأحزاب البرلمانية التى تعمل لتحقيق أهدافها بالصراع الحزبى والدعوة المشروعة .

ولقد تألف الحزب كما ذكرنا على يد بعض العناصر المصرية المثقفة، ولكنه لم يلبث أن أخذ يضم إليه عناصر بروليتارية مصرية وأجنبية على السواء ، وأخذت قيادة الحزب تخرج شيئا فشيئا من يد العناصر المثقفة المصرية إلى يد العناصر البروليتارية والأجنبية .

وسرعان ما أخذت الانقسامات الأيديولوجية تتقاذف الحزب، فخرجت العناصر الفابية ، وأصبحت شعبة الإسكندرية المركز الإدارى للحزب بدلا من لجنة العاصمة ، وتقرر بالأغلبية الكبرى اعتناق المذهب الشيوعى.

ثم ما لبث الخلاف داخل الحزب حول ملاءمة الظروف فى مصر للثورة الاجتماعية بين العناصر اليمينية واليسارية ، أن أطاح بجوزيف روزنتال فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ كشرط الكومنترن لقبول الحزب فرعاً له فى مصر. ثم غير الحزب اسمه إلى «الحزب الشيوعى المصرى» وأعد برنامجه الذى كان يشمل مبادىء الدولية الثالثة وبرنامج الفلاحين .

ثم أخذ يقود سياسة متطرفة دفعته إلى الاصطدام بوزارة سعد زغلول فى مطلع عهدها، وذلك حين فجر الحركة العمالية الشيوعية بخطة جديدة من خطط المقاومة ، وأوعز إلى العمال أن يحتلوا المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحاب المصانع من إقفال أبوابها فى وجوههم، «ولتظل أيديهم على المحراث» ! على أنه لم تكد وزارة سعد زغلول تطلق الطلقة الأخرى ، ولم تكد العناصر العمالية الوطنية المتطرفة التى كانت موجودة فى الحزب تتلقى أول ضربة ، حتى كان فى ذلك نهاية نشاطها ، فقد انسحبت من الحركة ولم يعد يسمع بها أحد .

وفى الوقت نفسه لم يكن هناك صف ثان يتقدم إلى مكان الصدارة بعد اختفاء الصف الأول، ولهذا انتهت حركة الحزب ولم يستطع أن يستأنف نشاطه إلا عندما أخذ الكومنترن يموله بالعناصر الأجنبية .

* * *

هذا على كل حال عرض سريع للأحزاب التى ظهرت فى تلك الفترة ، وملامحها وخصائصها. والسؤال الآن : إلى أى حد أفادت هذه الأحزاب الحياة الليبرالية فى مصر؟ .

والإجابة على هذا السؤال مرتبطة بالقاعدة الديمقراطية التى قامت عليها هذه الحياة الحزبية ، وهى : دستور ١٩٢٣ . كما ترتبط بالظروف السياسية التى كانت تمارس فيها هذه الحياة الحزبية ، وهى : ظروف وجود الاحتلال البريطانى .

وفى الواقع أن هذين العاملين قد تحالفا على إيجاد حياة حزبية عليلة فى مصر ، وحياة نيابية زائفة لحد كبير .ويكفى لتوضيح ذلك أنه منذ قيام أول هيئة تشريعية فى عام ١٩٢٤ ، توالت على مصر عشر هيئات تشريعية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ـ أى فى مدى ربع قرن ـ ولم يتم مجلس نواب سنواته الخمس قط . كما أن كل هيئة من الهيئات التشريعية العشر السالفة الذكر كانت تختلف اختلاف النقيض عن سابقتها . فالأحزاب أو الهيئة التى كان لها فى البرلمان السابق أغلبية ساحقة ، يصبح لها ـ حتما ودائما ـ فى البرلمان اللاحق أقلية هزيلة، على أن تنقلب هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى البرلمان اللاحق. وهكذا دواليك. ومن الطبيعى ـ وفقا للقاعدة الديمقراطية ـ أن تختلف الأغلبية فى البرلمان الجديد عنها فى البرلمان القديم، فترجح كفة على كفة، وإلا لما كانت هناك فائدة فى إجراء الانتخابات العامة ، على أن المشاهد فى جميع الديمقراطيات الليبرالية، أن التطور يأتى بالتدريج ، وعلى مراحل، وله دوافعه ومقدماته .

وترجع أسباب هذه الظاهرة الشاذة، إلى الثغرات التى تضمنها قانون الانتخاب. فقد استغلت أحزاب الأقلية هذه الثغرات فى تزييف الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين عن طريق التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وتزوير جداول الانتخاب، هذا فضلا عن الإرهاب واستخدام العنف مع الناخبين من الخصوم.

وتعتبر الصلاحيات العظيمة التى وضعها دستور ١٩٢٣ فى يد القصر، مسئولة أيضا وبدرجة أساسية عن فساد الحياة الحزبية. فقد وجدت أحزاب الأقلية فى هذه الصلاحيات ما يغريها بالتحالف مع القصر، ما دامت مغانم الحكم سوف توزع بين الفريقين . وقد ترتب على ذلك أن أصبح الحكم محصوراً فى يد القصر وأحزاب الأقلية فى خلال الجزء الأكبر من العهد الليبرالى . ويتضح ذلك من مقارنة عدد السنوات التى حكم فيها القصر وأحزاب الأقلية الحكم ، بعدد السنوات التى حكم فيها حزب الأغلبية ، وهو الوفد . ففى الفترة من تاريخ تأليف أول وزارة دستورية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ إلى قيام ثورة يوليو ، أى فى خلال ٢٨ عاماً ونصف تقريباً، حكم القصر مدة تقرب من ١٩ عاماً ، بينما حكم حزب الأغلبية البرلمانية أقل من ٨ سنوات ، وحكم مع حزب الأحرار الدستوريين لمدة سنتين. فكأن الليبرالية لم تطبق فى مصر إلا لمدة أقل من عشر سنوات.

ولقد كانت نتيجة انحراف الحياة الحزبية على هذا النحو، أن أصبح القصر تلقائياً مصدر السلطات. وفى الفترة الخاضعة للبحث خاضت الأمة معارك ضارية لاسترداد سلطاتها من يد الملك، وقد نجحت فى بعض هذه المعارك، وفشلت فى الأخرى. فقد نجحت ــ مثلا ــ فى عهد سعد زغلول، حين انطلقت المظاهرات فى قصر عابدين تهتف: «سعد أو الثورة»، ولكنها فشلت فى عام ١٩٣٧ حين انطلقت الجماهير مرة أخرى إلى شوارع القاهرة تهتف: «النحاس أو الثورة»، وذلك بسبب اختلاف الظروف فى المعركتين.

ولقد كانت الفرصة الوحيدة التى أتيحت للحياة الحزبية فى مصر لتتخذ شكلها الليبرالى الصحيح، هى التى تهيأت لها بقيام ثورة ٢٣ يوليو. ولكن آمال الأمة عند قيام الثورة كانت قد تجاوزت مرحلة الديمقراطية الليبرالية ذات الطابع الإصلاحى، إلى مرحلة الديمقراطية الوطنية ذات

الطابع الثورى ، تطلعا إلى مرحلة الديمقراطية الاشتراكية . ولذلك فسرعان ما عصفت رياح الثورة بالأحزاب والحياة الحزبية فى مصر، قبل أن تتاح لها الفرصة الحقيقية للإشعاع الصحيح، وفقدت مَصر فى عهد ثورة يوليو أية فرصة لاقامة حياة ليبرالية سليمة.

((١٠))

النخبة والسلطة فى مصر بين بورجوازية ثورة ١٩١٩ وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢

النخبة والسلطة فى مصر
بين بورجوازية ثورة ١٩١٩
وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢

قد يكون من الضرورى قبل أن نعالج موضوعنا عن «النخبة والسلطة فى مصر بين بورجوازية ثورة ١٩١٩ وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢» أن نحدد أولا ماذا نعنى بلفظ «النخبة» فى هذا البحث . فنحن أولا لا نعنى بهذا اللفظ الطبقة المثقفة Intelligentsia . كما أننا لا نعنى بها أيضا الطبقة الحاكمة، وإنما نعنى بها الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج.

فوفقا للمادية التاريخية فإن الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج تكون هى الطبقة التى تحكم ، وهى التى تشرع ، وهى التى تؤثر فى الفنون والآداب والفلسفة والدين ، وبالتالى فهى تمثل النخبة فى المجتمع الذى يتكون ممن يملكون ومن لا يملكون.

على أن هذه القاعدة التى تقول بها المادية التاريخية لا تنطبق فى كثير من الأحوال على مصر، لأسباب تتعلق بصورة رئيسية بتراث الحكم الاستبدادى المستند إلى الدين، والذى يتخذ شكل خلافة إسلامية تبسط

سلطانها على عديد من الشعوب العربية في المشرق أوالمغرب أو كليهما معا، وآخرها الخلافة العثمانية. كما ترجع إلى أن حق الرقبة في الأراضي الزراعية، التي هي الوسيلة الرئيسية للإنتاج ، كان في يد السلطان، بينما يتمتع الأفراد بحق الانتفاع فقط ـ الأمر الذي أوجد على الدوام في المجتمع المصري طبقة مالكة ملكية غير كاملة، وبالتالي طبقة ضعيفة سياسيا ، ليس لها تأثير كبير في السلطة كما هو الحال في أوروبا الإقطاعية أو الرأسمالية.

ومن هنا، ففي الوقت الذي انطبقت فيه قاعدة سيطرة الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج على الحكم في أوروبا، فقد تعرضت في مصر لعقبات أعاقت تطبيقها في كثير من الأحيان للسببين سالفي الذكر. ثم جاء الاستعمار ليضيف سببا ثالثا، إذ حال بين الطبقة التي أصبحت تملك وسائل الإنتاج وبين الحكم، بسبب استيلائه على البلاد وتوجيهه دفة الحكم فيها إلى الناحية التي تحقق مصالحه مهما تعارضت مع مصلحة الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج.

ولما كانت السلطة في أي بلد هي الهدف الذي تسعى إليه جميع القوى السياسية في البلاد، والذي تستطيع من خلاله تحقيق مصالحها، فقد اختلف الصراع على السلطة في مصر عنه في أوروبا، فبينما كان في أوروبا صراع طبقات، فإنه كان في مصر صراعا وطنيا، أي بين قوى وطنية وقوى أجنبية استعمارية ، قبل أن يتحول بعد الاستقلال إلى صراع طبقات.

وهكذا، فنحن في مصر نجد أنفسنا غالبا بين ثلاثة أضلاع مثلث تتصارع أضلاعه على السلطة، وتقع على الضلع الأول منه الطبقة الوطنية التي تملك وسائل الإنتاج، وهي التي نطلق عليها اسم «النخبة»، ويقع على الضلع الثاني منه الحاكم الأوتوقراطي، ويقع في الضلع الثالث القوة الاستعمارية التي تتحكم في السلطة.

فالطبقة الوطنية التى تملك وسائل الإنتاج تتناقض مصالحها مع مصالح كل من الحكم المطلق والحكم الاستعمارى اللذين يحرمانها من السلطة التى تحمى بها وسائل الإنتاج، والحكم المطلق تتناقض مصالحه مع الحكم الاستعمارى الذى ينتزع منه كافة السلطة، وهذا التناقض بين أضلاع المثلث الجدلى هو الذى يحرك الحياة السياسية.

وفى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت النخبة، أو الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج، تتمثل فى تلك الطبقة من ملاك الأراضى التى نشأت على يد محمد على حين أعطاها فى عام ١٨٤٢ حق التصرف إلى جانب حق الانتفاع، فأصبحت تملك وسائل الإنتاج ملكية كاملة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث. وهذه الطبقة يمكن تسميتها بالطبقة البورجوازية الزراعية الكبيرة ، نظرا لأن علاقات الملكية بينها وبين الفلاحين لم تكن علاقة إقطاعية وإنما كانت علاقة بورجوازية.

فحين نشأت هذه الطبقة وجدت فى يدها الثروة، ولكنها لم تجد السلطة ، لأنها كانت موزعة بين الحكم المطلق والوصاية الأجنبية، فكان عليها أن تخوض صراعا مميتا ضد هاتين القوتين السياسيتين ، واتخذ هذا الصراع شكل صراع من أجل الدستور وصراع من أجل الاستقلال ، أى صراع ضد قوى الحكم الاستبدادى، وصراع ضد قوى الحكم الاستعمارى.

وقد اقتضى هذا الصراع من أجل الدستور والاستقلال ضرورة أن تنظم القوى البورجوازية المصرية صفوفها، وهذا هو أساس نشأة الأحزاب السياسية فى مصر. وكانت أول محاولة من البورجوازية المصرية لتنظيم صفوفها هي التى تمثلت فى تأليف «جمعية حلوان»، أو «الحزب الوطنى» القديم، فى أواخر عهد إسماعيل . وقد تألف هذا الحزب على يد كل من شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا ومحمد سلطان باشا ومحمود سامى البارودى باشا، وعدد من «العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء» (١) - أى : النخبة!

فلما وقع الاحتلال البريطانى لمصر، اقتضى الكفاح ضده ظهور «الحزب الوطنى» الذى ألفه مصطفى كامل، كما ظهر «حزب الأمة» من كبار الملاك ، وكان فيلسوفه هو أحمد لطفى السيد.

وبعد الحرب العالمية الأولى، ظهر «الوفد المصرى» الذى ألفه سعد زغلول وعدد من قيادات حزب الأمة والحزب الوطنى، للمطالبة باستقلال مصر ما استطاع إلى ذلك سبيلا. وقد قام الوفد على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث، وهو «التوكيل الشعبى» الذى كان يوزع على أفراد الأمة للتوقيع عليه بتوكيل الوفد فى الدفاع عن حقوقه. ومن الوفد انشقت الأحزاب الأخرى، التى اصطلح على تسميتها بأحزاب الأقلية.

وقد اقتضى ظهور الأحزاب ظهور المؤسسات الإعلامية اللازمة للدفاع عن وجهة النظر وتعبئة الشعب فى وجه الاستعمار والاستبداد. وقد كان ذلك أساس نشأة الصحف الحزبية البورجوازية، وظهور الأقلام البورجوازية، وظهور الفكر البورجوازى.

فقد اقتضى تأليف الحزب الوطنى القديم ظهور جريدة تعبر عن رأيه ومصالحه، فكلف الحزب أديب إسحق، صاحب جريدتى «مصر» و«التجارة» اللتين أبطلهما رياض باشا ، بانشاء جريدة فى باريس اسمها «القاهرة»، حملت على رياض باشا حملات منظمة، ورمته بالظلم والاستبداد والرغبة فى بيع البلاد للأجانب، وأطلقت عليه اسم : «رياضستون» (٢) .

وعندما أخذ مصفى كامل يباشر نضاله ضد الإنجليز ، أسس «اللواء» فى يناير ١٩٠٠ (٣) . كما أسس أقطاب حزب الأمة أشهر الجرائد التى حملت فكر البورجوازية المصرية، وهى «الجريدة» التى كان يحررها فيلسوف البورجوازية المصرية الأكبر ، أحمد لطفى السيد.

وقد بلغ من فاعلية هاتين الصحيفتين وغيرهما من صحف ما قبل الحرب العالمية الأولى ـ وعلى رأسها جريدة «المؤيد» للشيخ على يوسف ـ

فى مناوأة الإنجليز وتعبئة الجماهير المصرية ضدهم، أن أطلق على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحفى».

وبعد الحرب العظمى ، ومع انتعاش الحركة الوطنية على يد الوفد المصرى، ظهرت الصحف التى تعبر عن وجهات نظر البورجوازية المصرية المختلفة. وكانت «السياسة» ، ومحررها الأديب الكبير الدكتور محمد حسين هيكل باشا، تعبر عن وجهات نظر حزب الأحرار الدستوريين، بينما كانت «الأخبار» ومحررها أمين الرافعى بك تدافع عن وجهة نظر الحزب الوطنى. أما الوفد فكانت تتبنى وجهة نظره صحف عديدة، ومن أهمها «البلاغ» لعبد القادر حمزة باشا، و«كوكب الشرق» لحافظ عوض، و«المصرى» لحسين وأحمد أبى الفتح، و«روزاليوسف» للسيدة فاطمة اليوسف» (٤). وبرزت الأقلام الوفدية الكبيرة : مكرم عبيد، وعبد القادر حمزة ، وأحمد حافظ عوض، وفاطمة اليوسف، وعباس محمود العقاد، ومحمد صبرى أبو علم، ومحمود سليمان غنام، ومحمد التابعى، وأحمد نجيب الهلالى ، وغيرهم.

وقد اقتضى نجاح البورجوازية المصرية فى انتزاع جزء من السلطة من يد الاحتلال البريطانى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، عن طريق تعبئتها الطبقات الجماهيرية، وقيادتها لثورة ١٩١٩ـ أن تنظم عملية الحكم بينها وبين الملك من جهة، وبينها وبين سواد الشعب من الطبقات الجماهيرية من جهة أخرى، وذلك عن طريق صياغة دستور ينظم هذه القواعد. وقد أقامت البورجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسساتها التشريعية والسياسية، التى أخذت من خلالها تمارس عملية الحكم وإدارة شئون البلاد وإصدار التشريعات والقوانين. وكان مجلسا البرلمان والحكومة أدوات البورجوازية لتحقيق وحماية مصالحها وإسباغ الشرعية على تصرفاتها .

ونستطيع هنا أن نوضح كيف صاغت البورجوازية المصرية مواد الدستور بحيث تكفل تحقيق وتدعيم نفوذها وسيطرتها على السياسة

والاقتصاد. فقد نصت المادة التاسعة على أن «للملكية» حرمة ، فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلا (٥). وبهذه المادة ضَمنتَ هذه الطبقة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والتجارية والصناعية، وعدم المساس بها كمبدأ أساسى فى الدستور، وأصبح الدستور بذلك وسيلة لمناهضة الدعوات الاشتراكية التى تنادى بتأميم الخدمات العامة والصناعات التى تمس مصالح الجماهير.

وحماية للأساس الاقتصادى البورجوازى من غزو الفكر الاشتراكى، عدلت المادتان ١٥ و ٢٠ فى أصل مشروع الدستور، وهما الخاصتان بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، لينص فيهما على إباحة إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى ، وإباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة، إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى(٦) .

وقد اعترفت المذكرة التفسيرية، التى صدرت فى هذا الشأن، بارتباط هذا التعديل بالحركة الاشتراكية والشيوعية التى كانت تجتاح البلاد فى ذلك الحين، وجاء بها : «إن بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادىء المقررة بالدستور ، لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون» (٧) .

وحرصا على إقامة العقبات فى وجه الطبقات العمالية والفلاحية للوصول إلى البرلمان ، اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان أن يدفع مبلغا كبيرا عند الترشيح (٥٠ جنيها لمجلس النواب و ١٠٠ لمجلس الشيوخ وفقا لقانون انتخاب سنة ١٩٣٠ ، ١٥٠ جنيها لمجلس النواب أو الشيوخ فى قانون انتخاب ١٩٣٥) (٨) .

وكان من الطبيعى أن ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقى لممثلى الأمة فى البرلمان . فبفضل ما كان يتمتع به أفراد الطبقة البورجوازية من نفوذ اقتصادى واجتماعى، فى الريف وفى المدن، صار فى وسعهم أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم إلى البرلمان ، وأن يحتلوا كل ركن فيه. فقد لاحظ «باير Baer» أن حوالى الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر فى أحد مجلسى البرلمان فيما بين عامى ١٩٤٢ و١٩٥٢ . وكان معظم هؤلاء يمثلون دوائر تقع فيها ملكياتهم الزراعية(٩) .

وقد وصف اللورد كتشنر ، ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر، هذه النخبة فى تقريره إلى حكومته عام ١٩١٣ ، عندما تحدث عن التركيب الطبقى للجمعية التشريعية الجديدة، فذكر أنها تتكون من الآتى:

الملاك ٣٩ .

المحامون ٨ .

التجار ٤ .

العلماء والآباء الروحيون ٣ .

المهندسون ١ (١٠) .

ويمكن معرفة تركيب هذه النخبة فى مجلس الشيوخ من الشروط التى اشترطها قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ فيمن يكون عضوا فى مجلس الشيوخ . فقد نص على ضرورة أن ينتمى هذا العضو إلى إحدى الفئات الآتية:

١ ـ الوزراء ، الممثلون السياسيون، رؤساء مجلس النواب،وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها، النواب، نقباء المحامين، موظفو الحكومة ممن هم فى

درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك، سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون.

٢ ـ أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيون ، الضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعدا، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام، المشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة، ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى[١١] .

وقد استطاعت الطبقة البورجوازية عند صياغتها دستور ١٩٢٣ أن تنتزع لنفسها سلطات هامة، تمثلت فيما تضمنه هذا الدستور من أن شكل الحكم نيابى، والسلطات مصدرها الأمة، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة، وهو مسئول بالتضامن لدى مجلس النواب، ورئيس الدولة غير مسئول (ذاته مصونة لا تمس) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه، وتوقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، وأوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال.

ثم النص على الحريات الآتية: الحرية الشخصية، والمساواة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وحرمة المنازل ، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأى، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وحق تكوين الجمعيات.

كان هذا قصارى ما استطاعت البورجوازية المصرية انتزاعه من السلطة، ففى ذلك الحين كان القصر الملكى ينتهز فرصة وجوده تحت حماية الاحتلال البريطانى لينتزع لنفسه جزءا مهماً من السلطة، عن طريق تعديل مشروع الدستور الذى كانت قد وضعته لجنة الدستور التى

كانت مكونة من ثلاثين فردا. وبمقتضى هذه التعديلات أصبح الملك هو المسيطر ـ عن طريق الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ـ فى مسألة التصديق على القوانين ، وفى مسألة تنقيح الدستور . كما أصبح له حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط . وكذا إنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط ، والتصرف فى شئون المعاهد الدينية والأزهر.

وقد أدركت البورجوازية المصرية ما يعنيه وضع صلاحيات عظيمة فى يد ملك واقع تحت الحماية البريطانية، من خطر على قضية الديمقراطية وقضية الاستقلال . فكتب عبد العزيز فهمى فى خطاب مشهور لرئيس الوزراء فى ١٥ أبريل ١٩٢٣ يقول :

«اذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة، هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها، وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء ـ فما معنى أن تكون السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز، بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم، فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك»؟ .

أما سعد زغلول ، فصرح فى حديث له مع مراسل صحيفة الديلى هرالد قائلا :

«اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ، ويدعى أن العرش فى سلامة بفضل جنوده . فهذه القوة التى تركت للملك ، ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن» (١٢) .

على هذا النحو أبدى سعد زغلول فهما رائعا للسلطة ، وربط بينها وبين الدستور والاستقلال ، وجعل كلا منهما مدخلا للآخر. فالسلطة يجب أن تكون فى يد الأمة ـ بواسطة ممثليها الذين يتكونون من النخبة ـ والسلطة التى يتولاها الحاكم فى بلد يحكمه الأجنبى يجب أن تكون سلطة ضئيلة للغاية، حتى لا تقع فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه الخاصة ضد مصالح الوطن. ومن هنا فإن أى صراع للحد من سلطة الحاكم إنما هو صراع وطنى أيضا بالدرجة الأولى ، لأنه يحرم الأجنبى من صلاحيات سوف تقع فى يده بالضرورة ، وتضاف إلى صلاحياته التى يستولى عليها بحكم احتلاله للبلاد.

وفى الواقع أن الاحتلال البريطانى كان فى ذلك الحين يحتفظ لنفسه بجزء ثالث من السلطة ، هو الجزء الأهم الذى يتعلق بسيادة البلاد وحريتها واستقلالها. إذ احتفظ لنفسه فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وبصفة مطلقة، بتولى أمور أربعة تبيح له السيطرة على مصر والتدخل فى شئونها الداخلية والخارجية ، وهى :

١ ـ تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر . (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى هذا التأمين) .

٢ ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة . (والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى يمكنه الدفاع عن مصر) .

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر، وحماية الأقليات. (والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية) .

٤ ـ السودان (١٣) .

على كل حال فإن هذا يوضح طبيعة الصراع السياسى الذى دار منذ ذلك الحين على السلطة ، وهو أنه صراع خاضته الطبقة البورجوازية المصرية لانتزاع السلطة المستقرة فى يد كل من الاستعمار والاستبداد ،

وهو ما عبرت عنه فى شعارها : «الاستقلال والدستور» ، وهوالشعار الذى ظل قائما حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد استطاعت هذه الطبقة أن تجرد الاحتلال البريطانى من جزء كبير من سلطته بمعاهدة ١٩٣٦ ، التى أنهت الاحتلال من الناحية النظرية، وحققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى، وإلغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له، كما نصت على الغاء إدارة الأمن الأوروبية، وخروج العنصر الأوروبى من البوليس فى مدى خمس سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين القضائى والمالى ، واعترفت فيها انجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها، ونص فيها على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة، وأعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة (١٤) . كذلك حققت لمصرإلغاء الامتيازات الأجنبية ، فتحررت من القيود التى كانت تحد من حريتها فى التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على الأجانب ، وقد تم إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو بسويسرا الذى عقد فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ ، وأصبحت مصر عضوا فى عصبة الأمم فى مايو ١٩٣٧ .

ويمكن القول إن معاهدة ١٩٣٦ قد هيأت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى إلى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيما بعد فى ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ، وإلى الحد الذى سمح به إخلاص انجلترا فى تطبيق المعاهدة فى حادث مثل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعندما أحاطت الدبابات البريطانية بالقصر الملكى لخلع الملك ، وإلى الحد الذى سمح لثورة يوليو ١٩٥٢ بالقيام دون أن تخشى من التدخل البريطانى لحماية العرش.

كما هيأت المعاهدة لمصر الاستمتاع بالاستقلال الخارجى إلى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا سنة ١٩٥٠ ، وإلى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات خاصة مع

الاتحاد السوفيتى قبل ثورة يوليو ، كما هيأت لها التمتع بمحالفة بريطانيا العظمى إلى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية!

ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من مشاكلها مع انجلترا إلى الحد الذى سمح لها بأن تفيق إلى عروبتها وتقود حركة إنشاء جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٤ ، وتخوض الحرب ضد إسرائيل عند إعلان قيامها مع بقية الدول العربية فيما عرف باسم الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ (١٥) .

هذا هو ما استطاعت البورجوازية المصرية الحصول عليه من السلطة من يد الاحتلال البريطانى . أما بالنسبة للقصر الملكى، فإن نجاحها معه كان نجاحا محدودا للغاية ، وذلك بسبب الصراع الحزبى الذى جعل فريقا منها ينحاز إلى القصر على حساب الدستور للتغلب على الوفد المصرى الذى كان يحصل على الأغلبية الشعبية فى الانتخابات .

وقد تمثل هذا الفريق الذى تحالف مع القصر ضد الدستور فيما عرف باسم «أحزاب الأقلية» ، وهى الأحزاب التى اصطنعها القصر الملكى أو انشقت عن الوفد المصرى ، مضافا إليها الحزب الوطنى الذى كان يقود الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى. وقد تمثلت هذه الأحزاب فى حزب الأحرار الدستوريين، الذى تألف فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، ومن أقطابه محمد محمود باشا، وعبد العزيز فهمى بك، وأحمد لطفى السيد بك. ثم حزب الهيئة السعدية الذى تألف فى أوائل عام ١٩٣٨ من الوفديين المنشقين على مصطفى النحاس باشا، وعلى رأسهم النقراشى باشا والدكتور أحمد ماهر. وكذلك حزب الكتلة، الذى تألف فى عام ١٩٤٢ بعد فصل مكرم عبيد باشا من الوفد (١٦).

وقد ترتب على تحالف هذه الأحزاب مع القصر الملكي، أن زيفت الحياة الدستورية، وانصرف جهد الأمة المصرية إلى الصراع من أجل

الدستور بعد أن أصبح القصر ـ بدلا من الأمة ـ مصدر السلطات، الأمر الذى أتاح للجيش التدخل لإنهاء هذا الوضع، فكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى أنهت صفحة من تاريخ مصر.

كانت أهمية ثورة يوليو ١٩٥٢ أنها أنهت دور بورجوازية ثورة ١٩١٩ بقوانين الإصلاح الزراعى التى حطمت ملكياتها الكبيرة التى كانت ترسى عليها سيطرتها على الحكم، كما أنهت الثورة أيضا دور الملكية بعد خلع الملك فاروق، وإعلان الجمهورية يوم ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ . ثم أنهت الاحتلال البريطانى لمصر فى يونية ١٩٥٦ . ومن هنا يمكن القول إن السلطة كاملة استقرت فى يد طبقة واحدة لأول مرة فى تاريخ مصر، وهى طبقة العسكريين التى قامت بثورة يوليو. ولما كان هذا يخالف طبيعة الأشياء، لأن الجيش ـ على مدى تاريخه ـ يمثل فى المجتمعات البشرية دور الأداة التى تحمى الطبقة الحاكمة التى تملك وسائل الإنتاج، ولا يحكم بنفسه، فمن هنا أصبح الصراع على السلطة فى مصر فى عهد ثورة يوليو يدور بين البورجوازية المصرية وهذه الطبقة العسكرية التى انتزعت منها الحكم.

وهذا الصراع هو الذى يميز المرحلة من قيام الثورة حتى تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ . وقد نشب الصراع منذ نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٢ ، حين وجهت الثورة ضربة كبيرة للأحزاب باعتقال عدد كبير من أعضائها وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين الزعيم الوفدى الكبير[١٧]، فكشفت عن نيتها فى ضرب الأغلبية الشعبية الكاسحة والاعتداء على الدستور. وفى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أصدرت القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية تمهيداً لحلها[١٨]، وفى نفس اليوم صدر قانون الإصلاح الزراعى الذى حطم الأساس الاقتصادى لسلطة الطبقة البورجوازية. وتبع ذلك محاولة الثورة ضرب قيادة الوفد ممثلة فى زعيمه مصطفى النحاس باشا، متبعة فى ذلك نفس أسلوب

الملك الذى خلعته عن العرش(١٩). وفى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلنت الثورة سقوط دستور ١٩٢٣ الذي كانت قد أعلنت قيامها لحمايته! وفي يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ أهوت بسيف الحل على عنق الأحزاب البورجوازية وصادرت أموالها، وأعلنت قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات(٢٠).

وفى يوم ١٨ يناير ١٩٥٣، ولحماية الثورة من رقابة القضاء، أصدرت قيادة الثورة - التي كانت تطلق على نفسها فى ذلك الحين اسم «حركة الجيش» - مرسوماً بقانون باعتبار التدابير التى اتخذها «رئيس حركة الجيش» لحماية الحركة ونظامها، «من أعمال السيادة العليا» (أى لا تخضع لرقابة القضاء) إذا اتخذت فى خلال سنة من تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢(٢١).

وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣، أكملت الثورة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية باعلان دستور فترة الانتقال، الذى جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد «قائد الثورة» - وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها. وجعل له حق تعيين الوزراء وعزلهم. ثم ركز السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس الوزراء، وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات، ومحاسبة الوزراء، من حق مؤتمر مشترك من مجلس القيادة ومجلس الوزراء(٢٢).

وقد كان معنى هذا الدستور المؤقت، الذى وضع أعمال السيادة العليا فى يد قائد الثورة، وجعل السلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء خاضعة لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك المشار إليه - أن مصر قد وضعت - من الناحية الفعلية - تحت نظام جمهورى رئاسى من قبل أن يعلن هذا النظام رسميا. وفى هذا النظام الذى خضعت له مصر، تجمعت كل السلطات، بما فى ذلك السلطة القضائية عندما يكون القصد حماية النظام الثورى، فى يد واحدة هى يد قائد الثورة.

وكانت الخطوة الطبيعية التالية هى إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية، وهو ما تم يوم ١٨ يونية ١٩٥٣، مع تولى قائد الثورة رياسة الجمهورية واحتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت(٢٣).

وبهذه الخطوة التاريخية الهائلة تكون مجموعة ضباط ثورة يوليو قد أتمت هدم النظام القديم ،وتغيير أسس المجتمع المصرى، وتقويض المؤسسات السياسية والدستورية البورجوازية الحاكمة القديمة، وتكون قد استولت على السلطة التى كانت من قبل فى يد كل من الطبقة البورجوازية والعرش. وبقى جزء السلطة الذى بقى فى يد انجلترا بمقتضى جيوشها فى مصر (التى لم تعد لها صفة قانونية بعد إعلان مصطفى النحاس قبل الثورة الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١) وهو ما استولت عليه الثورة بعقد معاهدة الجلاء مع بريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وجلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٨ يونية ١٩٥٦.

وقد ترتب على استيلاء ضباط يوليو على السلطة على هذا النحو، أن هبت جميع القوى الوطنية والتقدمية قبل الثورة إلى مقاومتها، بعد أن اكتشفت أن السلطة تذهب إلى جيوب حفنة من الضباط العسكريين، ولم تنتقل إلى الشعب أو إلى جماهير البورجوازية الصغيرة، كما كان متوقعا بصدور قوانين الإصلاح الزراعى التى من شأنها بالضرورة أن توسع شريحة البورجوازية الصغيرة على حساب البورجوازية الكبيرة.

لذلك نلاحظ تحالف كل القوى السياسية ضد ثوار يوليو، وهى التى تمثل كافة الطبقات فى مصر، وتتكون من الآتى:

١ ــ الأحزاب البورجوازية القديمة، وبالدرجة الأولى الوفد. وكانت المحنة قد علمتها كيف تنسى خلافاتها وتتحالف ضد الثورة.

٢ ــ الإخوان المسلمون، الذين كانوا قد ساندوا الثورة عند قيامها على اعتقاد أنهم ورثة الأحزاب الليبرالية، ثم اكتشفوا أن الضباط يريدون الاستئثار بالحكم دون شريك.

٣ ـ الشيوعيون، الذين كانوا وقتذاك ينقسمون إلى أربعة تجمعات رئيسية:

(أ) الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو).

(ب) العمال والفلاحون.

(ج) الحزب الشيوعى المصرى (حشم)

(د) نواة الحزب الشيوعى المصرى (نحشم)[٢٤].

وقد بلغ الصراع بين هذه القوى الوطنية والتقدمية وبين ضباط يوليو ذروته فى أزمة مارس ١٩٥٤، فى ظروف ملائمة فجرها الانقسام داخل الضباط أنفسهم حول قضية السلطة.

وكانت السلطة عند قيام الثورة قد سقطت فى يد تنظيمين محددين: الأول تنظيم الضباط الأحرار، الذى أنشأه عبد الناصر فى بداية عام ١٩٥٠، والذى قامت على أكتافه الثورة، ولم يكن يزيد عدد أفراده عن مائة ضابط. والثانى، مجلس قيادة الثورة، المنبثق عن تنظيم الضباط الأحرار.

ولم تكن قد استقرت بعد سلطة الفرد فى يد أحد، لا فى يد محمد نجيب، القائد الذى اختاره الضباط الأحرار لتصدر الثورة، ولا فى يد جمال عبد الناصر، الرئيس الفعلى للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار. فمن ناحية، كانت القرارات تتخذ داخل مجلس قيادة الثورة بالأغلبية. ومن ناحية أخرى، كان تنظيم الضباط الأحرار يمثل بالنسبة لمجلس قيادة الثورة برلماناً صغيراً وأداة حساب ومراقبة، فكان عبدالناصر يعقد له الاجتماعات دوريا فى البداية للاستماع لآراء الضباط، حتى اعتبره البعض ـ كما ذكرنا ـ برلماناً صغيراً لمجلس قيادة الثورة.

على أن الأمور أخذت تسير فى طريق رفع رقابة هذ البرلمان الصغير (كما هو الحال بالنسبة لأية أوليجاركية لا تؤمن بالأساليب الليبرالية). فقد أخذت الاجتماعات التى يدعى لها تتباعد تدريجياً مع

تركز سلطة الدولة فى يد مجلس قيادة الثورة، حتى صدرت الأوامر بإيقافها تماماً، فتوقفت.

ثم لم تلبث أن وجهت إلى تنظيم الضباط الأحرار ضربتان متتاليتان: الأولى، فى يناير ١٩٥٣، حين استقر الرأى بين ضباط المدفعية على أن حل مشكلة استئثار مجلس قيادة الثورة بالسلطة يتمثل فى ضرورة أن يكون تمثيل الجيش فى مجلس قيادة الثورة بالانتخاب. فكانت نتيجة هذا الرأى إعتقال ٣٥ ضابطاً من ضباط المدفعية ومحاكمة قائدهم البكباشى حسنى الدمنهورى أمام محكمة من مجلس قيادة الثورة برياسة عبد الناصر، لم يحضرها خالد محيى الدين ولا يوسف صديق ـ وهما العضوان اليساريان فى مجلس قيادة الثورة ـ ولا أنور السادات. وأصدرت حكمها عليه بالإعدام. كما تم الحكم بالسجن المؤبد على رشاد مهنا وسجن تسعة من الضباط بمدد مختلفة!

أما الضربة الثانية، فقد وجهت إلى سلاح الفرسان بعد عام واحد، أى فى فبراير/ مارس ١٩٥٤ فى ظروف أزمة مارس ١٩٥٤، عندما انحاز هذا السلاح إلى جانب اللواء محمد نجيب فى صراعه مع بقية أعضاء مجلس الثورة، ووقف إلى جانب عودة الحياة النيابية[٢٥].

وكان الصراع بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة قد دفع به إلى تقديم استقالته فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤، ليعطى للقوى الوطنية والتقدمية أكبر فرصة منذ بداية الثورة للمحاربة فى سبيل الليبرالية. وقد رأى ضباط سلاح الفرسان أن هذه الاستقالة تضع السلطة فى يد أكثر العناصر دكتاتورية، وتحول الثورة إلى دكتاتورية عسكرية، وطالبوا بعودته. وقد قبل عبد الناصر ذلك على أساس تولى خالد محيى الدين رياسة الوزارة، وقد ابتلع ضباط سلاح الفرسان هذا الطعم، مما أظهر الأمر فى شكل انقلاب يقوده سلاح الفرسان بقيادة ضابط يسارى هو خالد محيى الدين، فتحركت بقية الأسلحة لتفرض بقاء الثورة، وبدلا من أن

يواجه خالد محيى الدين مهمة تأليف الوزارة واجه الاعتقال، كما واجه محمد نجيب الاعتقال أيضا.

ولكن هذه الظروف من انقسام الثورة أتاحت الفرصة للقوى الوطنية والتقدمية للتحرك فى مظاهرات هائلة فرضت عودة محمد نجيب على أساس قيام جمهورية برلمانية مصرية.

وفى خلال شهر مارس ١٩٥٤ كانت القوى الوطنية والتقدمية قد استطاعت أن تنتزع من مجلس قيادة الثورة قرارا بإلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس، ووعداً بإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية التى تقرر أن تقر الدستور الجديد وتقوم بمهمة البرلمان حتى يتم انعقاده. واستطاعت هذه القوى من خلال حرية التعبير طوال شهر مارس أن تمثل ضغطا شعبيا متواصلا على مجلس قيادة الثورة على نحو دعاه، فى ٢٥ مارس ١٩٥٤، إلى إصدار قرارات بتصفية الثورة وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤، باعتبار الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلى الأمة.

وفى يوم ٢٥ مارس كانت الانتلجنتسيا تتحرك بكافة فصائلها للإجهاز على الثورة. فأصدر مجلس نقابة الصحفيين ومجلس نقابة المحامين وأعضاء هيئة التدريس بجامعات القاهرة وإبراهيم (عين شمس) والاسكندرية قرارات بضرورة الإفراج عن المعتقلين فوراً، وإلغاء مجلس قيادة الثورة فوراً، وتركيز السلطة فى يد وزارة مدنية، وعودة الحريات والحياة الدستورية.

ولكن فى اليوم التالى ٢٦ مارس كان عبد الناصر يستخدم عمال النقل العام فى حركة اعتصام شامل لفرض بقاء الثورة، وأخذ ينقض على القوى الوطنية والتقدمية بالاعتقال، وحل مجلس نقابة الصحفيين، واستبعد خالد محيى الدين من سلاح الفرسان، وأخمد حركة انقلاب من جانب السلاح فى ٢٤ أبريل ١٩٥٤. وتم اعتقال جميع الضباط الذين

كانوا قد طالبوا بعودة محمد نجيب، وتمت محاكمتهم أمام محكمة الثورة، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة. وتمت تصفية تنظيم الضباط الأحرار كأداة رقابة ومحاسبة.

ومنذ ذلك الحين استقرت السلطة فى يد ضباط يوليو دون شريك، بعد أن تم القضاء على كل معارضة من جانب القوى الوطنية والتقدمية. ومع أن الإخوان المسلمين كانوا قد نجوا من التصفية فى أحداث ٢٦ ـ ٢٩ مارس ١٩٥٤ إلا أنهم اصطدموا بالثورة فى الأشهر التالية، وحاول التنظيم السرى اغتيال عبد الناصر يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، مما عرض أعضاء التنظيم للاعتقال والتعذيب فى السجون.

ولم تلبث خيوط السلطة فى مجلس قيادة الثورة أن أخذت تتجمع فى يد جمال عبد الناصر، بحكم رئاسته لمجلس الوزراء وسيطرته على شئون الحكم منذ ١٧ أبريل ١٩٥٤، وتمكن فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ من خلع محمد نجيب من رياسة الجمهورية واعتقاله. وبذلك بدأ عهد مصر الناصرية.

وفى الفترة التالية أخذت الثورة تتخذ شكل دولة، عندما أعلن عبد الناصر فى ١٦ يناير ١٩٥٦ قواعد الدستور الجديد، الذى كان يختلف كل الاختلاف عن دستور سنة ١٩٢٣. فقد جعل الجمهورية المصرية رئاسية، وأعطاها نظاماً برلمانياً ليبرالياً صورياً، ووضع فى يد رئيس الجمهورية ـ بوصفه رئيس السلطة التنفيذية ـ سلطات واسعة بغرض ضمان السيطرة. وقضى بتعيين قائد الثورة، جمال عبد الناصر، رئيساً للجمهورية فى الفترة الأولى لضمان استمرار النظام والثورة. ثم جرى الاستفتاء على الدستور المقترح وعلى رئاسة عبد الناصر فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦. وكان هو المرشح الوحيد ولم يسمح لغيره بالترشيح، فانتخب بأغلبية ٩ر٩٩ فى المئة، (وهى النسبة التى ظلت بعد ذلك مثلاً يحتذى!)، وأصبح عبد الناصر بذلك رئيس الجمهورية الشرعى المنتخب.

ومنذ ذلك الحين انتهت سلطة مجلس قيادة الثورة من الناحية الشرعية، ولكنها ظلت من الناحية الفعلية. فقد عين عبد الناصر خمسة

من أعضائه، هم:عبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين، كأعضاء فى الوزارة الجديدة التى ألفها يوم ٢٦ يونيو. وأعطوا أسبقية على الوزراء المدنيين السابقين لهم فى التعيين، فكان ذلك تأكيداً لسلطة الحكم العسكرى على الحكم المدنى.

وهكذا انتقلت السلطة من يد الطبقة البورجوازية الكبيرة التى كانت فى يدها وسائل الإنتاج قبل الثورة إلى يد الطبقة الجديدة التى سيطرت على وسائل الإنتاج من خلال قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم، وهى الطبقة البورجوازية الصغيرة، ممثلة فى ضباط الجيش ذوى الأصول البورجوازية الصغيرة، ومعاونيهم من الوزراء والإداريين المدنيين، الذين كانوا غالباً يستقون من أقارب ومعارف وأصدقاء الضباط العسكريين.

وفى الوقت نفسه كان نفوذ وسيطرة الجيش على الحياة السياسية يتزايدان باضطراد، وقد جرى صراع على السلطة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، الذى كان قد تحول ليصبح الحاكم الثانى فى مصر. وقد حاول عبد الناصر مواجهة تسلط الجيش بمجلس رئاسة مكون منه ومن عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وعلى صبرى وكمال الدين رفعت، بالإضافة إلى مدنيين اثنين هما الدكتور نورالدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصى، ولكن المشير عامر واجه هذه المحاولة بتقديم استقالته فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، وتضامن معه قادة القوات البرية والبحرية والجوية فيما يشبه انقلاباً أبيض، وعاد المشير عامر إلى كامل سلطاته[٢٦].

وفى الفترةالتالية حتى نشوب حرب يونية ١٩٦٧ كان المشير عامر وصنائعه من قادة القوات المسلحة قد استولوا على خيوط السلطة فى البلاد، وأصبح الجيش المصدر الرئيسى لتعيين الوزراء والمحافظين

ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء. وكانت مناصب السلطة العليا تشغل بضباط المخابرات العامة أو الحربية. ونمت أجهزة الأمن والمعلومات واتسعت شبكاتها حتى كادت تستوعب المجتمع المصرى كله . وازداد العنصر العسكرى بين السفراء حتى أصبح جميع سفراء أوروبا خلال عام ١٩٦٢ من الضباط عدا ٣ مدنيين، وبلغ عدد الضباط فى مناصب وزارة الخارجية الكبرى ٧٢ فى المائة!

ولم يقتصر الأمر على الوظائف، بل سقطت التنظيمات الشعبية فى جميع المواقع تحت سيطرة العسكريين. فحين تشكلت أمانة جديدة للاتحاد الاشتراكى فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٤ كانت نسبة الضباط ١٣ إلى ٢١ . وحتى حين كانت تتساوى نسب الضباط مع المدنيين فى التنظيم الطليعى، كانت السيطرة تظل دائماً للعسكريين. وكانت أمانة هذا التنظيم تتكون من سبعة من الضباط وأربعة من المدنيين، وكان خمسة من الضباط السبعة ممن عملوا فى المخابرات!

وكانت المباحث الجنائية العسكرية قد انتعشت بعد أزمة استقالة المشير عامر وعودته مظفراً فى نوفمبر ١٩٦٢ ، فبدأت بتشكيل يضم خمسمائة جندى تحت قيادة ثلاثين من الضباط تحت قيادة أحد أتباع شمس بدران، الصاغ حسن خليل، وركزت نشاطها فى ميدان الخدمة العامة، حتى وصل إلى الإشراف على مرفق النقل العام فى سنة ١٩٦٤ .

أما المشير عامر فقد كان فى سباق مع نفسه للاستحواذ على المناصب، فقد كان رئيساً للجنة الاقتصادية العليا ، ورئيساً للجنة السد العالى، ورئيساً للجنة تصفية الإقطاع، ورئيساً لاتحاد كرة القدم، بالإضافة إلى قيادة الجيش، ونيابة رئيس الجمهورية(٢٧).

وقد كانت تلك هى أوضاع السلطة فى مصر عشية حرب يونية ١٩٦٧.

الحواشى

(١) محمد رشيد رضا: تاريخ الإمام الشيخ محمد عبده، جـ ١ ص ١٨٦، ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

(٢) نفس المصدر.

(٣) دكتور إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ص ١٥٩ (القاهرة ١٩٤٠) .

(٤) نفس المصدر.

(٥) مجلس الشيوخ: الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الأميرية ١٩٣٨) .

(٦) نفس المصدر.

(٧) مذكرة أحمد باشا ذو الفقار، وزير الحقانية، عن الدستور المصرى (ألبرت شقير: الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر) .

(٨) الدستور المصرى وقانون الانتخاب ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ص ٨١، ٨٩ (المطبعة الأميرية ١٩٣٠) .

(٩) Baer, G., A Histoty of Landownership in Modern Egypt 1800-1953 (Oxford Univerity Press 1962).

(١٠) فيكونت كتشنر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ ص ٧.

(١١) مجلس الشيوخ المرجع المذكور ص ٤٨ .

(١٢) د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر، الجزء الأول، الفصل السادس.

(١٣) الكتاب الأبيض الانجليزى، ترجمة عبد القادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢) .

(١٤) مجلس الشيوخ: قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ (المطبعة الأميرية ١٩٣٧) .

(١٥) عبد العظيم رمضان: المرجع المذكور ص ٨٠١ ـ ٨٠٢.

(١٦) عبد العظيم رمضان: الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو، الفصل الخامس.

(١٧) الرافعى: ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ٤٧ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩) .

(١٨) نفس المصدر.

(١٩) عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ١٣٤ ـ ١٣٦ .

(٢٠) الأهـــرام فى ١٧ يناير ١٩٥٣.

(٢١) الأهـــرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣ .

(٢٢) انظر نص الدستور المؤقت فى الأهرام فى ١١ فبراير ١٩٥٣ .

(٢٣) إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة: العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العام الأول للثورة ص ١٤ .

(٢٤) عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ص ١٦٦ .

(٢٥) عبد العظيم رمضان: تحطيم الآلهة، قصة حرب يونيو ١٩٦٧، الجزء الأول ص ١٩ ـ ٢٠ (القاهرة ١٩٨٥).

(٢٦) عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة ١٩٧٦).

(٢٧) عبد العظيم رمضان: تحطيم الآلهة، الجزء الأول، ص ٢٠ ـ ٣٢.

الكشافات

١ـ كشاف الأعلام
٢ـ كشاف الهيئات
٣ـ كشاف البلاد والأماكن
٤ـ كشاف الحوادث
٥ـ كشاف الدوريات

قام باعداد هذه الكشافات الأستاذ سامى عزيز فرج والسيدة استير غالى

١ ـ كشاف الأعلام

ـ أ ـ

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

– ل –

– م –

٢ ـ كشاف الهيئات

٣ ـ كشافات البلاد والأماكن

٤ ـ كشاف الحوادث

٥ ـ كشاف الدوريات

* ثانيا : المجلات :

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٣٧٣٨/١٩٩٥

I.S.B.N 977-01-4340-5

هذا الكتاب

يضم مجموعة من الدراسات التاريخية الهامة التى تمتد على مساحة مصر عبر العصور، ويتعرض لقضايا تاريخية لم يكشف عنها الستار بعد. فيناقش قضية التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى مصر، وحركة المد والجزر التاريخية بين طريقى السويس ورأس الرجاء الصالح، وجيش إسماعيل فى ضوء وثيقة جديدة لم تنشر، وحزب الوفد بين اليمين واليسار، والدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، والاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، والحياة الحزبية فى مصر قبل ثورة يوليو، والنخبة والسلطة فى مصر بين بورجوازية ثورة ١٩١٩ وبورجوازية ثورة يوليو.



د . عبد العظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية .
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية .
* كاتب سياسى بمجلة «أكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة .
* عضو مجلس الشورى المصرى .
* عضو المجلس الأعلى للثقافة .
* عضو المجلس الأعلى للصحافة .
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب .
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب .
* أعماله العلمية تتجاوز ثلاثين كتابا فى تاريخ مصر والعرب .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٨٠٠ قرش

تصميم الغلاف احمد عبد الغفار